# الرواشح السماوية

للميرداماد

محمد باقر الحسيني الاسترآبادي

تحقيق

نعمة الله الجليلي

غلامحسين قيصريه‌ها

بسم الله الرحمن الرحيم



میر داماد، محمّد باقربن محمّد،      - ۱۰٤۱؟ق.
الرواشح السماوية / للميرداماد محمّد باقر الحسيني الأسترآبادي؛ التحقيق غلامحسين قيصريه‌ها و نعمة الله الجليلي. - قم: دارالحديث، ۱٤۲۲ ق. = ۱۳۸۰.

۳٦۰ص.      ۲۲۰۰۰ ريال      ISBN : 964 - 7489 - 01 - 3
کتابنامه: ص. ۳٤۱ - ۳۵۰؛ همچنين به صورت زيرنويس.
۱. حديث - علم الدرايه. الف. قيصريه‌ها، غلامحسين، ۱۳۸۸ - ، مصحح. ب. جليلي، نعمة الله، ۱۳۲۰ - ، مصحح همکار. ج. عنوان.
۹ر ۹م / ٦ / ۱۰۸ BP      ۲۹۷/۲٦

فهرست نويسی پيش از انتشار
کتابخانهٔ تخصصی دارالحديث

# الرواشح السماوية

للمير داماد محمد باقر الحسيني الاسترآبادي






تحقيق

غلامحسين قيصريه ها

نعمة الله الجليلي

**الرواشح السماوية**

**المؤلف : ميرداماد محمّد باقر الحسيني الأسترآبادي**

**التحقيق : غلامحسين قيصريه‌ها ، نعمة الله الجليلي**

المساعدان : عباس محمّدي ،غلام رضانقي

مقابلة النصّ : محمود سپاسی ، مصطفی أُوجی ، محمّد باقری زاده أشعری

نضد الحروف و الإخراج : السيّد عليّ موسوي‌كيا

الناشر : دارالحديث للطباعة و النشر

الطبعة : الأولى ١٤٢٢ ق / ١٣٨٠ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية : ١٥٠٠

الثمن :٢٢٠٠ تومان



دارالحديث للطباعة والنشر قم ، شارع معلّم ،قرب ساحة الشهداء ،الرقم ١٢٥

الهاتف : ٧٧٤١٦٥٠ ٠٢٥١ - ٧٧٤٠٥٢٣ ٠٢٥١ ص . ب : ٣٧١٨٥/٤٤٦٨

شابک : ٣-٠١-٧٤٨٩-٩٦٤ ISBN : 964 - 7489 - 01 - 3

# تصدير

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله علىٰ نبيّنا محمّد وعلىٰ آله الطاهرين.

لا ريب في أنّ الحديث الشريف أهمّ ميراث نفيس ومخلّد ورثناه عن المعصومين عليهم السلام. وهو أثرىٰ مصدر للفكر الديني وللتشريع الإسلامي من بعد القرآن الكريم. وله السهم الأوفر في معرفة الإسلام والتعريف به، وفي بلورة وتطوّر العلوم الإسلامية. بل غدا بحدّ ذاته مصدراً لانبثاق علوم متعدّدة أُخرىٰ كعلم الرجال، وعلم دراية الحديث، وفقه الحديث، ومصطلحات الحديث، و غريب الحديث، وهي علوم أوجدتها الضرورة وجاءت في سبيل صيانة واستيعاب محتوىٰ هذا التراث القيّم، وتطورت ضمن هذا السياق.

وقد بذل كلّ واحد من علماء الدين مقداراً من الجهد بما يتناسب مع أحواله ومتطلبات عصره في مجال تحديد الموضوعات وتبيين أُسس وقواعد كلّ واحد من هذه الفروع، فخلفوا وراءهم آثاراً ومؤلفات لا يُستهان بها.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ علم الدراية يدخل في عداد أهمّ فروع علوم الحديث، ومن جملة مهامّه دراسة وتمحيص الحديث من جوانب وزوايا مختلفة، ويضطلع بوظيفة تقسيم وتبويب وتقييم أقسام الحديث بالأساليب والقواعد المناسبة لهذا الغرض. ورغم أنّ هذا العلم لم يكن موضع إهتمام عند المتقدّمين من علماء الشيعة علىٰ نحوٍ مستقلٍ، إلّا أنّ أُسسه وقواعده كانت تحظىٰ باهتمامهم، حتىٰ أنّهم رسموا الكثير من أبحاثه وعيّنوا قواعِده في مقدّمة كتبهم الحديثية، وبين طيات بحوثهم الأُصولية والرجالية والفقهية.

قيل إن أوّل من بحث موضوعات علم الدراية بشكل مستقل وأفرد له رسالة مستقلة

هو الشهيد الثاني زين الدين العاملي الذي ألّف في بداية المطاف رسالة «البداية في علم الدراية» ثمّ شرحها لاحقاً. ثمّ اقتفىٰ أثره تلميذه حسين بن عبد الصمد الحارثي (المتوفى عام ٩٨٤ق) الذي ألّف كتاب «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار».

ومن الذين لمعت أسماؤهم في هذا الميدان نشير إلى العلّامة المحقّق المير محمّد باقر الحسيني الأسترآبادي المعروف باسم الميرداماد العالم الشيعي الألمعي في القرن الحادي عشر للهجرة الذي تناول بحث ودراسة علم دراية الحديث بكلّ دقّة، وألّف كتاباً نافعاً في هذا العلم تحت عنوان «الرواشح السماوية».

وقد تولّىٰ قسم تحقيق وتنقيح النصوص الحديثية في مركز دراسات دار الحديث مهمة تحقيق وتنقيح هذا الكتاب الثمين؛ ليكون في متناول أيدي طلبة الحوزات العلمية والباحثين في حقل علوم الحديث.

ونعرب في ختام المطاف عن جزيل شكرنا وتقديرنا إلى الشيوخ الأفاضل: غلام حسين قصيريه‌ها و نعمت الله جليلي، و عباس محمّدي، و غلام رضا نقي الذين تبنّوا مهمّة تحقيقه وتنقيحه. ونسأل الله أن يتقبّل منّا ويجعله ذخراً لنا ولهم ليوم المعاد.

**قسم إحياء التراث**
**في مركز بحوثِ دار الحديث**
١٤ شعبان المعظم ١٤٢٢ق
علي أوسط الناطقي

# مقدّمة التحقيق

## المؤلّف

هو السيّد محمّد باقر بن شمس الدين محمّد الحسيني الأسترآبادي الأصل، أصفهاني المنشأ والموطن، المعروف بـ«الميرداماد» والملقّب بـ«المعلّم الثالث». من أعلام القرن الحادي عشر ومن كبار مؤلّفي الشيعة.

قد خلّف من الآثار في شتّى المعارف والعلوم من الفلسفة والفقه والأُصول والحديث والتفسير وغيرها.

درس مدّة طويلة في المشهد الرضوي. وكان مشتغلاً بالتحقيق في آثار الفلاسفة سيّما ابن سينا ثمّ سافر إلى قزوين وأقام مدّة بها، ثمّ سافر إلى كاشان، وبالنهاية إلى أصفهان واهتمّ بإحياء الفلسفة الإسلاميّة والتدريس والتأليف في مختلف العلوم.

أثنى عليه كثيرٌ من العلماء في كتب التراجم ونحن نكتفي بما قاله تلميذه الحكيم الإلهي والفيلسوف الربّاني صدر الدين محمّد الشيرازي في شرح أُصول الكافي، والسيّد عليخان بن ميرزا أحمد في كتاب «سلافة العصر لمحاسن أعيان علماء العصر».

قال الأوّل:

> سيّدي وسندي وأُستاذي واستنادي في المعالم الدينيّة والعلوم الإلهيّة والمعارف الحقيقيّة والأُصول اليقينيّة السيّد الأجلّ الأنور، العالم المقدّس الأزهر، الحكيم الإلهي والفقيه الربّاني، سيّد عصره وصفوة دهره الأمير الكبير والبدر المنير، علّامة الزمان، أُعجوبة الدوران، المسمّى بمحمّد، الملقّب بباقر الداماد الحسيني، قدّس عقله بالنور الربّاني.[1]

---

١. شرح أُصول الكافي: ج١، ص٢١٤.

وقال الثاني:

والله إنّ الزمان بمثله لعقيم، وإنّ مكارمه لا يتّسع لبثّها صدر رقيم، وأنا بريءٌ من المبالغة في هذا المقال، وبرّ قسمي يشهد به كلّ وامق وقالٍ.

وإذا خفيتُ على الغبيّ فعاذرٌ    أن لا تـرانـي مـقلةٌ عـمياءُ

إن عدّت الفنون فهو منارها الذي يُهتدى به، أو الآداب فهو موئلها الذي يتعلّق بأهدابه، أو الكرم فهو بحره المستعذب النهل والعلل، أو الشيم فهو حميدها الذي يدبّ منه نسيم البرء في العلل، أو السياسة فهو أميرها الذي تجمّ منه الأسود في الأجم، أو الرئاسة فهو كبيرها الذي هاب تسلّطه سلطان العجم.

وكان الشاه عباس أضمر له السوء مراراً، وأمرّ حبل غيلته إمراراً؛ خوفاً من خروجه عليه، وفرقاً من توجّه قلوب الناس إليه فحال دونه ذو القوّة والحول، وأبى إلّا أن يتمّ عليه المنّة والطَول.[1]

كان معاصراً للشيخ البهائي، وكان بينهما خلطة تامّة ومؤاخاة عجيبة، وكان مقرّباً لدى الشاه عباس الكبير.[2]

ووجه اشتهاره بـ«الداماد» أنّ والده السيد محمّد الأستراآباديﷺ لمّا تزوّج بنت الشيخ المحقّق المدقّق الشيخ عليّ ـ طاب ثراه ـ اشتهر بالداماد، ثمّ لمّا تولّد من بنته السيّد السند اشتهر كما اشتهر والده بالداماد.[3]

ولقّب أيضاً نفسه بالداماد في مواضع. منها في مقدّمة الرواشح السماويّة، حيث قال: «أمّا بعد فإنّ أحوج المربوبين وأفقر المفتاقين إلى رحمة ربّه الحميد الغنيّ محمّد بن محمّد يُدعى باقر الداماد.

كان شاعراً وله ديوان شعر بالعربيّة والفارسيّة. ومن أشعاره بالعربيّة في أمير المؤمنينعليه السلام:

---

١. حكاه عن كتاب سلافة العصر في بحار الأنوار: ج١٠٦، ص١٢٣ ـ ١٢٤.

٢. راجع روضات الجنّات: ج٢، ص٦٣.

٣. القبسات: ص٣١، مقدّمة التحقيق نقلاً عن محبوب القلوب.

كـالدرّ ولدت بـإيمام الشـرف في الكعبة واتّخذتها كـالصدف
فاستقبلت الوجوه شطر الكـعبة والكعبة وجهها تـجاه النـجف[١]

ومن أشعاره بالفارسيّة في رسول الله ﷺ:

اى خـتم رسـل دو كـون پـيرايـه تست افــلاك يكــى مـنبر نُـه پـايه تست
گر شخصِ تـرا سـايه نـيفتد چـه عـجب تــو نـورى و آفـتاب خـود سـايه تست[٢]

**مولده و وفاته**

لم تحدّد كتب التراجم تاريخ مولده، ولكن اتّفقوا على أنّه توفّي سنة ١٠٤١، وذلك عندما سافر من أصفهان بصحبة الشاه صـفيّ الديـن الصـفوي خـليفة شـاه عـباس الماضي إلى زيارة العتبات المقدّسة في أواخر عمره ففاجأته المنيّة قرب قـرية ذي الكفل بين الحلّة والنجف في السنة المذكورة، ودفن في النجف الأشرف. وقد قيل في تاريخ وفاته بالفارسيّة:

عروس علم دين را مرده داماد.[٣]

**منزلته في الفكر الإسلامي**

لا شكّ في أنّ المير داماد من أجلّة علماء الشيعة ومـؤلّفيهم، ومـن أئـمّة الحكـمة والفلسفة والكلام والفقه والآثار على رأس القرن الحادي عشر.

واتّفق مترجموه في الإقرار بفضله وجـلالته وجـامعيّته فـي العـلوم الإسـلامية وغيرها من الرياضيات والطبيعيات والأدب؛ حتى اشتهر بالمعلّم الثالث.[٤]

---

١. الكنى والألقاب: ج٢، ص٢٠٣.
٢. ريحانة الأدب: ج٦، ص٦١.
٣. روضات الجنّات: ج٢، ص٦٦؛ الكنى والألقاب، ج٢، ص٢٠٣.
٤. المعلّم الأوّل: أرسطو، والثاني: الفارابي.

هوالذي جعل حوزة أصفهان مركزاً للعلوم العقليّة الإسلامية، وبيده أشرق للفلسفة رونقٌ وبهاءٌ، جديدٌ بعد فترة حصلت فيها.

قال الأُستاذ الشهيد المطهري:

مع حملة المغول من ناحية، وحملات أمثال الغزالي من ناحية أُخرى طويت موائد الفلسفة من غير إيران قليلاً أو كثيراً، وبقيت شعلة منها في إيران مُتّقِدَة، ثم تدرّجت من ضعفها إلى القوّة والكمال ولا سيّما في حوزة فارس. ومع بزوغ شمس الصفويّة والنهضة العلميّة والفلسفيّة في أصفهان ظهر للفلسفة مرّة أُخرى رونقٌ وبهاءٌ، جديدٌ على يد صدر المتألهين والمير داماد.[1]

وقال في موضع آخر:

لا أعرف حوزة علميّة تذكر بعد حملة المغول غير حوزة فارس لعلل ليست بيّنة حتّى الآن... وعلى عهد الشاه عباس الكبير ظهر شيوخ كالسيّد ميرداماد والشيخ البهائي والمير فندرسكي فأصبحت أصفهان مركزاً للعلوم العقليّة الإسلاميّة، حتّى أن السيّد صدر الدين يهاجر من وطنه شيراز إلى أصفهان لكسب الزيادة في العلم... السيّد ميرداماد إن لم يكن من الطراز الأوّل من حكماء الإسلام فلا أقلّ من أن يعدّ على رأس الطراز الثاني منهم. كان بالإضافة إلى الفلسفة فقيهاً رياضيّاً وأديباً رجالياً جامعاً، يلقّب أحياناً بالمعلّم الثالث، أو كان يلقّب نفسه بذلك.[2]

وقال توشي هيكو ايزوتسنو الياباني:

محمّدباقر الداماد المشهور بالمير داماد أحد من أعلام التاريخ الفلسفة الإسلامية على العهد الصفوي، واشتهاره باللقب الفاخر ـ يعنى المعلّم الثالث ـ يدلّ على شهرة عظيمة له في الفلسفة الإسلامية، شهرةً لا معارض لها. وهذا اللقب يحكي عن علوّ مرتبته في الفلسفة الإسلامية في عصره وبعده.[3]

وأنت ترى أنّ للمير داماد ـ قدّس سره القدّوسي ـ سهم عظيم في إحياء الفلسفة

---

١. الإسلام و إيران: ج١، ص١٨٧ (خدمات متقابل إسلام و ايران: ص٥٨٣).

٢. الإسلام و إيران: ج١، ص١٥٧. وبالفارسيّة: خدمات متقابل اسلام وايران: ص٦٣٦.

٣. القبسات: مقدّمة التحقيق، ص صد و هفت.

الإسلاميّة، وهو الذي شكّل حوزة دراسيّة مباركة في أصفهان، وكان مرجعاً لطالبي العلم، وتزوّد من علومه كثيرون من علماء الشيعة أشهرهم الحكيم الإلهي والفيلسوف الربّاني صدر الدين محمّد الشيرازي.

### أساتذته

تَتَلْمَذَ المير داماد على عدّة من العلماء الكبار، منهم:

١. خاله ابن المحقّق الكركي الشيخ عبد العالي العاملي الكركي حيث أجازه بالرواية عنه، وقد أورد المجلسي تلك الإجازة في البحار، ج١٠٦، ص٨٤ ـ ٨٦.

٢. الشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي، حيث أجازه بالرواية عنه، وقد أورد المجلسي تلك الإجازة في البحار، ج١٠٦، ص٨٧.

٣. السيد نور الدين عليّ بن أبي الحسن الموسوي العاملي.

٤. فخر الدين السمّاكي الأسترآبادي، وهذا هو أُستاذه في المعقول.

٥. تاج الدين حسين الصاعد الطوسي.

### تلامذته

تَتَلْمَذَ على مير داماد عدّة من العلماء، منهم:

١. الحكيم الإلهي والفيلسوف الربّاني صدر الدين محمّد بن إبراهيم الشيرازي المشتهر بالملّا صدرا. وكان المير داماد أُستاذه في العلوم العقليّة.

قال في «روضات الجنات» ج٢، ص٦٥:

وكان عندنا بخطّه الشريف كتاب **رواشح** أُستاذه المذكور، وعليه منه قيود وتعليقات، وله الرواية أيضاً عنه.

وقال في ج٤، ص١٢١ عند ترجمة الملّا صدرا:

وكان عندنا أيضاً نسخة من كتاب **قبسات** سميّنا الداماد بخطّ هذا الشيخ، وكان

قد كتبها أيّام تتلمّذه عنده، وعلّق عليها حواشي من نفسه.

٢. السيّد أحمد العاملي ابن خال وصهر السيّد ميرداماد، وله إجازتان من المير داماد أوردهما العلّامة المجلسي في البحار، ج١٠٦، ص١٥٢ ـ ١٥٦.

٣. حسين بن الميرزا رفيع الدين محمّد بن محمود الأمير شجاع الدين محمود الحسيني الآملي المازندراني، الملقّب مرّة بسلطان العلماء وأُخرى بخليفة السلطان، من أعاظم الفضلاء. زوّجه الشاه عباس الماضي ابنته، وفوّض إليه الوزارة، ثمّ استوزره من بعده الشاه صفيّ أيضاً.

٤. شمس الدين محمّد الجيلاني المعروف بالملّا شمسا، وكان بينه وبين زميله الملّا صدرا مراسلة في بعض مشكلات الفلسفة وأجاب عنها الملّا صدرا. طبعت هذه الرسالة على هامش كتاب المبدأ والمعاد (المطبوع على الحجر) ص ٣٤٠.

٥. قطب الدين الإشكوري محمّد بن شيخ عليّ الشريف اللاهيجي صاحب كتاب «محبوب القلوب في تاريخ الفلاسفة».

٦. ويروي عن السيّد الداماد إجازة السيّد حسين بن السيّد حيدر الحسيني الكركي العاملي.

أورد صورة إجازته له في البحار ج١٠٧، ص٣ ـ ٥.

## مصنّفاته وآثاره العلميّة

لقد خلّف المير داماد الكثير من المصنّفات والمؤلّفات القيّمة في مختلف العلوم، وهي من الذخائر المهمّة التي كانت مرجعاً لأهل العلم والبحث والتحقيق. من تلك الآثار:

١. إثبات سيادة المنتسب بالأُم إلى هاشم

٢. الأربعة الأيّام

٣. الإعضالات العويصات في فنون العلوم والصناعات

٤. الأُفق المبين
٥. أمانت إلهى (تفسير آية الأمانة بالفارسي)
٦. أُنموذج العلوم
٧. الإيقاضات في خلق الأعمال وأفعال العباد
٨. الإيماضات والتشريفات في مسألة الحدوث والقدم
٩. تأويل المقطّعات في أوائل السور القرآنية
١٠. تشريف الحقّ
١١. التصحيحات والتقويات
١٢. التصحيفات
١٣. تفسير سورة الإخلاص
١٤. تقدمة تقويم الإيمان
١٥. التقديسات
١٦. تقديم الإيمان
١٧. الجبر والتفويض
١٨. الجذوات
١٩. الجمع والتوفيق بين رأيي الحكيمين في حدوث العالم
٢٠. جواب الأمير حسن الفراهاني
٢١. جواب السؤال عن تنازع الزوجين في قدر المهر وتصديق وكيل الزوجة
٢٢. جيب الزواية
٢٣. الحاشية على الاستبصار
٢٤. الحاشية على جواب السؤال عن تنازع الزوجين
٢٥. الحاشية على إلهيّات «الشفاء»
٢٦. الحاشية على «رجال الكشّي»
٢٧. الحاشية على «شرح مختصر العضدي»

٢٨. الحاشية على «الصحيفة السجّادية»

٢٩. الحاشية على «قواعد العلّامة»

٣٠. الحاشية على «الكافي» وهي غير «الرواشح»

٣١. الحاشية على مختلف العلّامة

٣٢. الحاشية على «من لا يحضره الفقيه»

٣٣. الحاشية على نفلية الشهيد

٣٤. الحبل المتين

٣٥. حدوث العالم ذاتاً وقدماً زماناً

٣٦. حديث التمثيل

٣٧. خطب جمة لصلاة الجمعة

٣٨. خلسة الملكوت

٣٩. خلق الأعمال

٤٠. دفع شبهة الاستلزام

٤١. ديوان شعر بالعربيّة والفارسيّة

٤٢. رسالة برهان المسامتة على تناهي الأبعاد

٤٣. رسالة في نفي الجبر والتفويض

٤٤. رسالة في وجوب صلاة الجمعة

٤٥. رسالة في الوجود

٤٦. رسالة في الوضوء والصلاة

٤٧. الرواشح السماويّة في شرح أحاديث الإمامية

٤٨. السبع الشداد

٤٩. سدرة المنتهى في تفسير القرآن

٥٠. شارع النجاة

٥١. شرح «الاستبصار»

٥٢. شرح «تقويم الإيمان»

٥٣. شرح حديث تمثيل أمير المؤمنين عليه السلام بسورة التوحيد

٥٤. شرح «الصحيفة»

٥٥. شرح «مختصر الأُصول» للعضدي

٥٦. شرعة التسمية

٥٧. صحيفة القدس

٥٨. الصحيفة الملكوتيّة

٥٩. الصراط المستقيم في ارتباط الحادث بالقديم

٦٠. عرش التقديس

٦١. رسالة في علم الواجب

٦٢. عيون المسائل

٦٣. الصناعيّة

٦٤. ضوابط الرضاع

٦٥. فضل سورة التوحيد

٦٦. القبسات[١]

٦٧. الكلمات القصار في المواعظ والنصائح

٦٨. مشرق الأنوار

٦٩. مسح مقدم الرأس

٧٠. مقالة في تضعيف حديث سهو النبيّ

٧١. مقالة في العلم الإلهي

٧٢. مقالة في المنع عن تقليد الميّت

---

١. هو من أهمّ آثار المير داماد في الفلسفة، نشر بإعداد الدكتور مهدي محقّق وجمع آخر من الفضلاء، نشره جامعة طهران عام ١٣٦٧.

٧٣. نبراس الضياء في معنى البداء.[١]

### الكتاب الذي بين يديك

الرواشح السماويّة، من الكتب المهمّة في مسائل علم الدراية. كتبه المصنّف مقدّمة لشرحه على الكافي.[٢]

بدأ بشرح خطبة ثقة الإسلام الكليني على الكافي، ثمّ عقد المصنّف تسعاً وثلاثين راشحة أكثرها في مسائل علم الدراية، وبعضها في أحوال بعض الرواة، ومنها في الأبحاث اللغوية، ومنها في بعض مباحث أُصول الفقه.

طبع هذا الكتاب لأوّل مرّة على الحجر بطهران في سنة ١٣١١ هـ من أوّل شرح الخطبة إلى آخر الراشحة (التاسعة والثلاثون) وبالأُوفست عليه بقم المقدسة في سنة ١٤٠٥ هـ.ق بمكتبة آية الله المرعشي.

### نسخ الكتاب

قوبل هذا الكتاب على ثلاث نسخ:

١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة، المرقّمة ٣٦٣٦، رمزها «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة، المرقّمة ١٢٨٩٩، رمزها «ب».

٣. النسخة المطبوعة على الحجر المشار إليها أنفاً. رمزها «ج».

---

١. ريحانة الأدب: ج٦، ص٦٠ ـ ٦١؛ والذريعة إلى تصانيف الشيعة، اثنتا عشرة رسالة للمير داماد المشتملة على حديث التمثيل، عيون المسائل، شارع النجاة، السبع الشداد، الإعضالات، حاشية على قواعد العلّامة، حاشية على مختلف العلّامة، حاشية على الإستبصار، رسالة في وجوب صلاة الجمعة، حاشية على نفليّة الشهيد، الكلمات القصار في المواعظ والنصائح، خطب جمة لصلاة الجمعة. طبعت هذه المجموعة في مجلّد واحدٍ بإعداد السيّد جمال الدين المير دامادي.

٢. ومن المأسوف عليه أنّ هذا الشرح لم يتم بعده، خرج منه إلى باب أنّ الأرض لا تخلو من حجّة. طبع في مجلّد بتحقيق السيّد مهدى رجائي سمّاه بـ«التعليقة على الكافي».

## عملنا في الكتاب

بعد مقابلة النسخ وتثبيت الاختلافات خرّجنا الآيات والأحاديث والأقوال الواردة في الكتاب وأرجعناها إلى مصادرها الأصليّة، ولم تركن إلى المصادر الثانويّة إلّا بعد اليأس من الوصول إلى المصادر الأصليّة.

واعتمدنا في تقويم الكتاب وضبط نصّه على النسخ التي مرّ وصفها والمصادر التي اعتمدناها، وانتخبنا ما هو الأصحّ وأثبتناه في المتن، واحترزناً عن ذكر جميع اختلاف النسخ التي لا تفيد سوى تشتيت ذهن القارئ، نعم أشرنا في الهامش إلى بعض الاختلافات المهمّة التي لها تأثير في معنى السياق.

## شكر وثناء

وأجد لزاماً عليّ أن أُقدّم شكري وثنائي إلى الأخوة الفضلاء المحقّقين الشيخ نعمت الله الجليلي و الشيخ عباس محمّدي والشيخ غلامرضا نقي لمساعدتهم في تحقيق هذا الأثر القيّم، والأخوان الفاضلان الشيخ على أوسط الناطقي و محمّد حسين الدرايتي لمساعدتهما لنا وتفضّلهما بإشارات القيّمة النافعة طيلة مراحل العمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

**غلامحسين قيصريه‌ها**
**٧ جمادي الثاني ١٤٢٢**
**٥ شهريور ١٣٨٠**

# الرواشح السماوية

للمير داماد محمد باقر الحسيني الاسترآبادي

تحقيق

غلامحسين قيصريه ها

نعمة الله الجليلي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والاعتصام بالعزيز العليم الحمد لله ربّ العالمين حمداً ينبغي لكرم وجهه، ويليق بعزّ جلاله زِنَةَ عرشه، وعددَ علمه، ومدادَ[1] كلماته، ومِلْءَ[2] أطباق ملكوته.

---

١. في حواشي النسخ: «المداد: النِقْس، وهو الذي يكتب به، أي قدر مايكتب به كلماته.

والمراد بكلماته: مجعولاته ومصنوعاته، وبكتابتها: جعله وصنعه و إفاضته تعالى إيّاها، أو إفاضاته وإيجاداته وتأثيراته سبحانه، وبكتابتها: اختياره وإرادته إيّاها، فالنظام الجملي لعوالم الوجود كتاب الله المبين. (منه مدّ ظلّه العالي)». راجع لسان العرب ٣: ٣٩٨، (م . د . د).

٢. في حواشي النسخ: «المِلْءُ ـ بالكسر ـ: اسم ما يأخذ الإناء إذا امتلأ.

وملكوته: إمّا عالم المجرّدات بأطباقه، من العقول والنفوس، ومنها الملائكة المقرّبون بمراتبها المتشعّبة، وطبقاتها المختلفة، ومراتب إدراكاتها وتعقّلاتها وعلومها وفيوضها وتدابيرها وأفاعيلها.

وإمّا عوالم مُلكه بحذافيرها، من السِفليّات والعِلويّات والأسطقسّيّات والسماويّات والجسمانيّات والمجرّدات والهيولانيّات والقدسيّات، وقداتقرّر في مقرّه أنّ أعظم الجبال بالنسبة إلى جرم الأرض قريب من سُبع عرْض شعيرة إلى كرةٍ قطرُها ذراع، وكرةُ الأرض ـ لعِظَم حجمها ـ إنّما هي بالنسبة إلى كرة فلك الشمس فمافوقها كنقطة مركز الدائرة بالنسبة إلى محيطها؛ إذ ليس لها عندها قدر محسوس؛ ولذلك ليس للشمس اختلافُ منظرٍ مرصود بالحسّ، بل محسوب بالحساب، وأمّا لما فوقها فلابالحسّ ولابالحساب.

ثمّ تدوير المرّيخ أعظمُ بكثير من ممثّل الشمس بما في جوفه؛ ولذلك يكون البُعد من مركزَي الشمس والمرّيخ حين المقارنة والاجتماع في دقيقة واحدة بل نقطةٍ واحدة أزيدَ وأعظمَ من البعد بينهما عند المقابلة، مع كونهما على طرفي نصف الدور، ثمّ يتزايد العِظَم في الأجرام السماويّة إلى حيث يستبين ـ على ما قد بيّنّاه في كتابينا «الصراطِ المستقيم» و «الأُفقِ المبين» ـ أنّ المتحرّك بالحركة اليوميّة بمقدار ما يقول أحد: واحدٌ، يقطع من مقعّر الفلك الأقصى خمسةَ آلاف ومائةً وستّة وتسعين ميلاً، وهو ألف و سبعمائة واثنان وثلاثون فرسخاً من مقعّر الفلك الأقصى والله سبحانه يعلم ما يتحرّك محدّبه وقتئذٍ.

ثمّ العقل الصريح يحكم: أنّ عالم المجرّدات ـ وهو عالم الأنوار ـ أوسعُ لا محالة من عالم الأجسام ـ وهو عالم

↔

والصلاة السامّة التامّة على خِيَرته من خليقته محمّد أكرم المصطَفَين من بريّته، وأوصيائه الطاهرين حَمَلةِ العلم، وخزنة الوحي من الأصفَين، من خاصّته الأزكَين من عترته.

وبعدُ: فإنّ أحوج المربوبين وأفقر المفتاقين إلى رحمة ربّه الحميد الغنيّ محمّدَ بنَ محمّد يدعى «باقرَ الداماذَ الحسينيَّ» ـ ختم الله له في نشأتيه بالحسنى، وسقاه في المصير إليه من كأس المقرّبين ممّن له لديه لَزلفى، وجعل خيرَ يومَيْه غدَه، ولا أوهن من الاعتصام بحبل فضله العظيم يَده ـ يملي على قلوب العقول، ويتلو على أسماع الألباب أنّ من المنصرح في مَصارّه،[١] المقترّ في مَقارّه أنّ المعجزة القوليّة في العقول الصريحة أوقعُ، والخواصّ من العقلاء المراجيح[٢] لها أطوع. والقرآنُ الحكيم من التنزيل الكريم ـ مع كونه أفضلَ المعجزات وأجملها، وأعظم الآيات وأجزلها ـ لبقائه من دونها أدْوَمُ البقاء مَدى الأبد، وثَباته أقصى الثَبات بلا أمد، فهو بما أنّه من حقائق الحكم، ودقائق البلاغة، وراءَ ما يتناهى، بل ما لايتناهى بما لايتناهى أبلغُ ناطقٍ وأصدق شاهد لنفسه بنَبالة الأمر، وجلالة القدر؛ إذ ما من معجزة فعليّة أتى بها الأقدمون من الأنبياء، والأوّلون من المرسلين إلّا وإذا دقّق المتبصّر[٣] التأمّلَ، ولطّف التدبّر، صادف بعقله فيما قِبَلَنا من جنسها في أفاعيل الله تعالى وصنائعه ما هو آنَقُ[٤] وأعجب وأحكم وأتقن.

وأمّا هو[٥] فلا صودف ولن يصادَف ـ فيما تناله عقولنا، وتبلغه أوهامنا ـ من

---

↩ الظلمات ـ أوسعيّةً لاتتناهى مراتبها، بل لايكاد يصحّ أن يُنسب سَعَته إلى سعته، والكلّ لا يكاد يُعقل له قدر بالنسبة إلى سعة عالم الربوبيّة، وفضاء صقع جنابه، والله سبحانه واسع عليم. (منه مدّظلّه العالي)».

١. في حاشية «أ»: «جمع المصرّ بمعنى محلّ صرير القلم. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. المراجيح: الحلماء. لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٥، (ر. ج. ح).

٣. في حاشية «أ»: «المتبصّر: مبالغة في البصيرة».

٤. في حاشية «أ»: «آنق أي أحسن». كما في القاموس المحيط ٣: ٢١٠، (أ. ن. ق).

٥. في حاشية «أ»: «أي القرآن العظيم».

جنسه ما يضاهيه أو يدانيه، وكلّما ازدادت أرواع أُولي الأحلام في أفانين مدارجه بصيرةً، ازداد ما عداه ـ ممّا يشاركه في جنسه ـ عنه بُعداً وسقوطاً ونَأْياً وهبوطاً.

وكذلك فيما ورد عن سادتنا الطاهرين أُمناء سرّالله، وتراجِمة وحيه، وسفراء[1] غيبه، وألسنة أمره ونهيه ـ صلوات الله وتسليماته على أرواحهم القادسة، وأجسادهم الطاهرة ـ في دقائق الحكمة، وحقائق التوحيد، ولاسيّما ما سبيله ذلك عن باب الله الصافق، وكتابه الناطق، أمين الرحمٰن، وشريك القرآن، الذي مثابتُه من العقلاء والأصفياء مثابة الأحداق من الرؤوس، ونسبته إلى العلماء والحكماء نسبة المعقول إلى المحسوس، أميرِ المؤمنين، وسيّد المسلمين، بابِ أبواب المقاصد والمطالب، أبي السبطين عليٍّ بنِ أبي طالب ـ عليه من الصلوات نواميها، ومن التسليمات أناميها ـ في خطبه وأثنِيَته وأحاديثه وأدعيته على أساليبَ وَحيانيّةٍ، وموازينَ فرقانيّة، في بلاغة تَحارفيها الأفهام، وبراعة تدهش منها الأحلام، ألْمَعِ المعجزات وأبهرِ الدلائل على الرسالة والسفارة، وأسطع الحجج وأنور البراهين على الوصاية والوراثة؛ لما فيها من غامضات العلوم، ومَحارات[2] العلماء، وأُمّهات الحكمة، واصطلاحاتِ الحكماء، مع أنّهمﷺ لم يختلفوا إلى محتشَدِ أريبٍ، ولا احتشدوا في محتفَل الأخذ عن أديب، ولا كانت العلوم في عصرهم مدوّنةً، ولا كتب الحكمة في زمنهم مُتَرْجَمةً.[3]

---

١. في حاشية«أ»: «السفير: الرسول والمصلح بين القوم، والجمع السفراء. والسفرة: الكتبة». كما في لسان العرب ٤: ٣٧٠، (س. ف. ر).

٢. في حاشية «ب»: «محارات: محلّ الحيرة».

٣. في حواشي النسخ: «بداءة نقل كتب الفلسفة من اللغة اليونانيّة إلى لغة العرب كانت في أواخر عصر مولانا أبي عبدالله الصادقﷺ. وقال شيخ الطائفة في الفهرست والنجاشي في كتابه: إنّ شيخ الإماميّة الفيلسوف الحكيم المبرّز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها أبا محمّد الحسن بن موسى النوبختي ـ ابن أُخت أبي السهل بن نوبخت ـ كان يجتمع عليه جماعة من نَقَلَة كتب الفلسفة مثل: أبي عثمان الدمشقي، وإسحاق وثابت وغيرهم. (منه مدّ ظلّه العالي)».

راجع الفهرست: ٩٦ / ١٦١؛ ورجال النجاشي: ٦٣ / ١٤٨.

أُولئك آبـائي فـجئني بـمثلهم إذا جمعَتْنا يا جرير! المجامعُ[١]

وإنّ كتاب **الكافي** لشيخ الدين، وأمين الإسلام، نـبيه الفـرقة، ووجـيه الطـائفة، رئيس المـحدّثين، حـجّة الفـقه والعـلم والحـقّ واليـقين، أبـي جـعفر مـحمّد بـن يعقوبَ بنِ إسحاقَ الكليني ـ رفع الله درجته في الصدّيقين، وألحـقه بـنبيّه وأئـمّته الطاهرين ـ قد حوى من ذلك طَسْقاً[٢] وافياً، وقسطاً كافياً، ولم يكن يتهيّأُ لأحد من الفقهاء والعلماء والعقلاء والحكماء من عصر تصنيفه إلى زمننا هذا ـ والمدّةُ سبعمائة سنةٍ ـ أن يتعاطى حلَّ غوامضه، وشرْح مغامضه، ويتفرّغَ لتفسير مبهماته، وتـحرير مهيِّماته مع ما تُرى الأفئدةُ في الأدوار والأعصار هاويةً إليـه، والأكـبادُ فـي الأقـطار والأمصار هائمةً عليه؛ إذ كان دخول ذلك في مُنّة[٣] الميسرة، وقوّة المقدُرة محوجاً إلى أن يكون المرء في جوهر نفسه بحسب فطرته الأُولى المفطورةِ مـطبوعاً عـلى قريحة سماويّة، وفطرة ملكوتيّة، وغريزة عقلانيّة، وجبلّة قُدْسانيّة.

ثمّ إذا هو في فطرته الثانية ـ المكسوبة من كلّ علم من العلوم العقليّة والنـقليّة والحِكميّة والشرعيّة الأصليّة والفرعيّة على النصاب الأتمّ، والنصيب الأوفر ـ ذا تدبّر وَمِيض، وتتبّع عريض، غزيرَ المراجعات، كـثيرَ المـباحثات، قـد راجـع وروجـع، وناظر ونوظر دهراً صالحاً، وأمداً طويلاً، مجتهداً في إبلاغ قوّتَيْهِ العـاقلةِ والعـاملة ميقاتَهما من الكمال، وإسباغِ شطريه النظري والعملي في كفّتي ميزان الاسـتكمال، ومع تِيكَ وتِيكَ وذا وذا، ذا خلوات وخَلَسات[٤] في مجاهَدات قلبيّة، ومـراصَـداتٍ

---

١. ديوان الفرزدق: ٣٠٦.

٢. في حاشية «أ»: «الطسق: الوظيفة من خراج الأرض». كما في لسان العرب ١٠: ٢٢٥، (ط. س. ق).

٣. في حاشية «أ»: «المُنَّة: القوّة». كما في لسان العرب ١٣: ٤١٥، (م. ن. ن).

٤. في حواشي النسخ: «الخَلَسات ـ بالتحريك ـ جمع الخَلْسة ـ بالفتح ـ وهي المرّة الواحدة من مرّات الاختلاس. وفي عرف العرفاء والمحقّقين: هي مرتبة من مراتب النفس في أضعاف مقامات العارفين، بحسب درجاتها فـي رفض الحواسّ، وخلع الجلباب الجسداني.

قدسيّة، دَعّاءً، أوّاهاً، مِدْماعاً، مِضراعاً، لحقوق بارئه مِذكاراً، ومن ذِكر ربّه والتبتّل إليه والتولّع بأسمائه الحسنى مِكثاراً، في رحمة الله طَموعاً، وبالوَلوع[1] بقرب الحبيب وَلوعاً، بمجامع أشواقه في سبيل العرفان شَعُوفاً، وبشراشره وأرواقه على سُدّة الإخلاص عَكوفاً، وقلّما يتّفق سماح الزمان للمرء باستجماع ذلك، ويعزّ ويندر أن يكون الرجل مُيَسَّراً لسلوك تلك المسالك.

وإذ ربّي العظيم ـ عزّ مجده، وجلّ سلطانه ـ قد خصّني بفضله، وحفّني بَطوْله، ففُوقُ فيوض تلك السُحُب المَطيرة، والمنن الكبيرة، و وموضُ تلك الأضواء البارقة، والأنوار الشارقة يسّرني لشرح صدر الحكمة، وطبخ نِيِّها، ولَمِّ شعث المعرفة، ودفاع شرّ العِيِّ عنها.

وظنّ المتعطّشون ـ المتولّعون، أُولو أكباد ظامئة، وأدماع حامئة، وذووا مُهج من اللَوْعة في وامئة،[2] وقلوبٍ بين يدي الالتياع جاثية، وهم عصابة جَمّة، وعُصبَة كالحَمَّة،[3] قد جمعتهم الصحابة الرُوْعيّة، والقرابة المعنويّة ـ أنّ بُغْيتهم المبتغاةَ، وأُمنيّتهم المتوخّاةَ مرتبةٌ أنا ابن بَجدتها،[4] وعامرُ بلدتها، وحامل لوائها، وعامل

⇐ وأمّا الخُلسة ـ بالضمّ ـ فاسم ما يُختلس ويُختطف، ومنه قولهم: الخُلسة فرصة، ومن هناك سمّينا كتابنا خُلسة الملكوت، فأمّا قولنا في ديباجة «الصراط المستقيم»: في خَلَسات فهي أيضاً بالتحريك جمع الخَلْسة ـ بالفتح ـ على المعنى الاصطلاحي كما هاهنا. وجمع الخُلسة ـ بالضمّ ـ الخُلُسات بضمّتين كشُبُهات في شبهة. (منه مدّظلّه العالي)».

١. في حواشي النسخ: «الوَلوع: مصدر وَلِعْتُ بالشيء أولَع ولعاً وولوعاً، والولوع في «ولوعاً» فَعول من أبنية المبالغة، وكلاهما بفتح «الواو» المصدر والاسم جميعاً كما [أنّ] القبول أيضاً كذلك. (منه مدّ ظلّه العالي)». انظر لسان العرب ٨: ٤١٠، (و. ل. ع).

٢. في حاشية «أ»: «وقع في وامئة، أي في غواية وداهية». كما في القاموس المحيط ١: ٣٣، (و. م. أ).

٣. في حواشي النسخ: «الحمّة: أي كالعين النابعة الحارّة، ومنه الحديث: «العالم كالحمّة». يعني: كعينِ ماءٍ حارٍّ يُستشفى بها الأعلّاءُ والمرضى. (منه مدّ ظلّه العالي)». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٤٥، (ح. م. م).

٤. في حواشي النسخ: «البجدة ـ بالفتح وبضمّة وبضمّتين ـ: الأصل، ودِخْلة الأمر وباطنه، يقال للعالم بالشيء، ⇐

رُوائها، فطفقتْ ألسن أفئدتهم تُلحّ عليَّ بالاقتراح، وأخذتْ ألسنة مسألتهم تقترح عليّ بالإلحاف في الالتحاح، وكلّما أبيتُ إلّا المدافعة، أبَوْا إلّا المراجعة، وحيث أعيتني التعاذير، وعيّتْ بي المعاذير، فبإذن الله سبحانه أجبتهم إلى مقترَحهم، ونهجت بهم السبيلَ إلى صرحة[1] الحقّ من مطّرحهم،[2] وشرحت المشكلات، وأزحت المعضِلات، وفككت العُقَد، وهتكت الأستار، وجلّيت الخرائد،[3] وبُحت[4] بالأسرار في تعليقاتٍ أوانَ المُدارَسة تجري مجرى الحواشي، ومعلّقاتٍ تستكشط[5] عن مُحيّا الحقيقةِ الغواشيَ، فانتشرتْ في الأقطاع، واشتهرت في الأصقاع، فعبّت[6] من مشاربها العَطْشى الشارفون[7] عبّاً، واستحبّتها الراضة العارفون حبّاً، ولقد وقعتْ إلى أفاخم العلماء، وأكارم الفضلاء فأنَقْتهم إيناقاً، وأشرقت على مطارح أنظارهم إشراقاً، فتلمّسوا[8] منّي ـ بل أشاروا إليّ أن أجمعها جمعاً وتدويناً، وأنظمها نظماً

---

↩ المُتقِن له، وللدليل الهادي: هو ابن بجدتها، وعنده بجدة ذلك أي علمه. (منه مدّ ظلّه العالي)». كما في القاموس المحيط ١: ٢٧٥، (ب. ج. د).

١. في حاشية «أ»: «صرحة الدار: عرصتها، والصرحة: المتن من الأرض». كما في لسان العرب ٢: ٥١١، (ص. ر. ح).

٢. في حاشية «أ»: «مطّرحهم ـ بتشديد الطاء وفتح الراء ـ: اسم مكان من الاطّراح، وطرحت الشيء أي رميته، واطّرحه أي أبعده، والمطّرح المكان البعيد». كما في القاموس المحيط ١: ٢٣٧، ولسان العرب ٢: ٥٢٨ ـ ٥٢٩، (ط. ر. ح).

٣. في حاشية «أ»: «الخريدة من النساء: الحييّة، ولؤلؤة خريدة لم تثقب، وكلّ عَذراءَ خريدةٌ». كما في لسان العرب ٣: ١٦٢، (خ. ر. د).

٤. في حاشية «أ»: «باح أي ظهر وأظهر». كما في لسان العرب ٢: ٤١٦، (ب. و. ح).

٥. في حاشية «أ»: «كشطت الغطاء عن الشيء: إذا كشفته عنه». كما في لسان العرب ٧: ٣٨٧، (ك. ش. ط).

٦. في حاشية «أ»: «العبّ: شرب الماء من غير مصٍّ، والعُباب: كثرة الماء ومعظمه وارتفاعه». كما في لسان العرب ١: ٥٧٢ ـ ٥٧٣، (ع. ب. ب).

٧. في حاشية «أ»: «الشارف: المسنّة من النوق، وسهم شارف: إذا وصف بالعُتق والقِدم». كما في لسان العرب ٩: ١٧٣، (ش. ر. ف).

٨. في حاشية «أ»: «التلمّس: التطلّب مرّة بعد أُخرى». كما في لسان العرب ٦: ٢٠٩، (ل. م. س).

وترقيناً،[١] فأطلبتهم[٢] بَطلِبتهم، بل امتثلت أمرهم في إشارتهم، فها هي ـ بفضل من الله ورحمة، وعون منه وعصمةٍ ـ مرصوصةُ[٣] البنيان، منصوصة[٤] التبيان، مُلقاة إلى قلوب الألبّاء من الحكماء والعقلاء، مُملاة على أسماع الأذكياء من الفقهاء والعرفاء. وإذ هي آيات بيّنات عقليّة، هنّ أُمّ فيوضات قدسيّة، من رَشْح سماء عالم الملكوت، وسحاب إفاضة مَن مَنُّه الرَهَبوت، وإليه الرَغَبوت، فليكن وَسْمُها **الرواشحَ السماويةَ** في شرح أحاديث الإماميّة، والثقة بالله وحدَه، والاعتصام به آمِلاً سَيْبَه[٥] ورِفْده.[٦]

## [شرح خطبة الكافي]

قول شيخنا الأقدم الأفخم رئيسِ المحدّثين جزاه الله تعالى عن زمرة علماء الدين خيرَ الجزاء:

(**الْحَمْدُ**)

قيل: هو الوصف بالجميل على وجه التبجيل،[٧] فيختصّ باللسان. وعن بعض المحقّقين: الحمد إظهار الصفات الكماليّة لأحد، فيعمّ حمد الإنسان وغيرِه، ومن هذا القبيل حمد الله جلّ ثناؤه على ذاته، وذلك حيث بسط بساط الوُجود على ممكنات لا تعدّ ولاتحصى، ووضع عليه موائد كرمه إلى ما لا يتناهى، فقد كشف عن

---

١. في حاشية «أ»: «الترقين في كتاب الحُسبانات: تسويد الموضع، لئلّا يتوهّم أنّه بُيّض؛ كيلا يقع فيه حساب». كما في لسان العرب ١٣: ١٨٥، (ر.ق.ن).

٢. في حواشي النسخ: «أطلبته ـ كأكرمته ـ أي أسعفته بما طلب. والطَلِبة ـ بفتح الطاء وكسر اللام ـ: الحاجة والبغية. والإطلاب: إنجازها، وقضاؤها، وإنجاحها، يقال :منّي وإليّ طلب فأطَلبته. (منه مدّظلّه العالي)». كما في لسان العرب ١: ٥٦، (ط. ل. ب).

٣. في حاشية «أ»: «رصصت الشيء أرصّه رصّاً أيَ ألصقت بعضه ببعض. ومنه: ﴿بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾». كما في لسان العرب ٧: ٤٠، (ر.ص.ص).

٤. في حاشية «أ»: «نصصت الشيء: رفعته، ومنه: مِنَصَّة العروس». كما في لسان العرب ٧: ٩٨، (ن.ص.ص).

٥. في حاشية «أ»: «السيب: العطاء». كما في لسان العرب ١: ٤٧٧، (س.ي.ب).

٦. في حاشية «أ»: «الرفد: العطاء والصلة». كما في لسان العرب ٣: ١٨١، (ر.ف.د).

٧. التبجيل: التعظيم. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٩٨، (ب.ج.ل).

صفات كماله بدلالات قطعيّة تفصيليّة غير متناهية؛ فإنّ كلّ ذرّة من ذرّات الوجود تدلّ عليه، ولايتصوّر مثل هذه الدلالات في الألفاظ والعبارات؛ ومن ثَمّ قال ﷺ: «لا أُحصي ثناءً عليك كما أثنيتَ على نفسك[1]».

(لله) اللّام للاختصاص، ولام «الحمد» للجنس، فلا يبعد أن يراد أنّ جنس الحمد مختصّ به تعالى؛ لأنّ النعوت الكماليّة ترجع إليه؛ لأنّه فاعلها وغايتها كما حُقّق في مقامه كلّها.

**قوله: (المحمودِ لنعمته).**

لمّا كان الحمد فعلاً اختياريّاً حادثاً فلابدّ له من علل أربع، دلّ على بعضها بالالتزام:

**إحداها**: الفاعل، وهو الحامد، وهو المفهوم منه بالالتزام.

و**ثانيها**: القابل، وهو اللسان في المعنى الأوّل، والموجُودات كلّها في المعنى الثاني.

و**ثالثها**: الصورة، وهي المحمود بها التي أنشأها الحامد، وأظهرها من الصفات الكماليّة والنعوت الجلاليّة لكلّ محمود بحسب حاله وكماله.

و**رابعها**: الغاية، ويقال لها: المحمود عليه، وإليه أشار بقوله: «المحمود لنعمته».

**قوله: (المعبُودِ لقدُرته).**

اللّام في قوله: «لقدرته» لام التعليل أي يعبد العابدون؛ لكونه قادراً على الأشياء، فاعلاً لما يشاء في حقّهم، فيعبدونه إمّا خوفاً وطمعاً، أو إجلالاً وتعظيماً.

**قولهُ: (المطاعِ في سلطانه).**

أي يطيعه الموجودات وما في الأرضين والسماوات؛ لقوله حكايةً عن الكلّ: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَـائِعِينَ﴾؛[2] ولقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا

---

١. مصباح الشريعة: ٥٥، باب الذكر.

٢. فصلت (٤١): ١١.

وَظِلَـٰلُهُم بِالْغُدُوِّ ﴾.[١]

**قوله: (المرهوب بجلاله، المرغوبِ إليه فيما عنده).**

أي المرهوب منه[٢] بحسب جلاله أو بسبب جلاله، المرغوب إليه فيما عنده من نوائله التي لاتنكد،[٣] وعطاياه التي لا تنفد، أو فيما عنده من الثابتات الباهجات، والباقيات الصالحات.

يقال: رغب[٤] في الشيء يرغب ـ كسمع يسمع ـ رُغباً ـ بالضمّ ـ ورُغبةً، وتفتح: إذا طمع فيه وتولّع به، وشَرِه وحرص عليه.

ورغب إلى الله تعالى، أو إلى فلان رَغَباً ورَغَبوتاً ورَغَباناً محرّكاتٍ، ورَغَبَةً محرّكةً أيضاً، وتضمّ: إذا ابتهل، وأكثر من الضراعة والطلب والمسألة.

ورغبه وارتغبه: أراده وتشوّقه واشتاقه. ورغب عنه: لم يُرده ولم يتشوّق إليه. ورغب بنفسه عنه: رأى لنفسه عليه فضلاً، الرُغبى والرَغباء مضمومةَ «الراء» بالقصر، ومفتوحتَها بالمدّ من الرغبة كالنُعمى والنَعماء من النعمة.

**فإن قلت**: أليس المطرّزي ـ وهو من الأعلام الأثبات في العربيّات والأدبيّات ـ قد قال في كتابيه: **المُعرب**[٥] **والمُغرب**: «رهبه خافه، والله مرهوب، ومنه: لبّيك مرهوب ومرغوب إليك. وارتفاعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف»؟[٦]

---

١. الرعد (١٣): ١٥.

٢. في حواشي النسخ: «يعني أنّه من باب حذف أداة التعدية في اللفظ واعتبارها في النيّة، وذلك أمر شائع كما يقال: المصطلح، ويراد المصطلح عليه، أو على سبيل إدخاله في التعدية بـ «إلى»؛ تغليباً لجانب المرغوب، كما اعتبره ابن الأثير. (منه مدّ ظلّه العالي)». انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٢٣٦، (ر.غ.ب).

٣. في حاشية «أ»: «نكدت الرَكِيّة: إذا قلّ ماؤُها». كما في لسان العرب ٣: ٤٢٨، (ن.ك.د).

٤. في حاشية«ب»: «رغب يرغب رغبةً: إذا حرص على الشيء، وطمع فيه. والرغبة: السؤال والطلب، ومنه حديث أسماء: "أتتني أُمّي راغبةً وهي مشركة" أي طامعة تسألني شيئاً». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٢٣٧، (ر.غ.ب).

٥. المعرب لم نعثر عليه.

٦. المغرب: ٢٠٢، (ر.ه.ب).

**قلت**: بلى ولكنّ المحقوق بالاعتبار عندي ما قاله ابن الأثير في **نهايته**، فـفحْصه هنالك أضبطُ، وقوله أثبتُ؛ حيث يقول:

وفي حديث الدعاء: «رغبةً ورهبةً إليك» أعمل[١] لفظَ «الرغبة» وحدها، ولو أعملهما معاً، لقال: «رغبةً إليك ورهبةً منك» ولكن لمّا جمعهما في النظر قوّى[٢] أحـدهما على الآخر، كقول الشاعر: «وزجّجن[٣] الحواجبَ والعيونا». وقولِ الآخر: «متقلّداً سيفاً ورمحاً».[٤]

والذي أجده أكثريّاً ـ في تعاطيات المتثقّفين وتداولاتهم ـ أنّه إذا كان المرهوب ما هو مخوف؛ لكونه من غير الملائمات، كالآلام، والفجائع، ومصادرها، ومبادئها، قيل للراهب: رَهِبَه يرهبه رُهبةً ـ بالضمّ والفتح ـ ورُهباناً كذلك.

وإذا كان مَن هو مَخشيّ؛ لجلالته وعظمته وقـهّاريّته وجـبّاريّته؛ ولشـدّة الوله والدهش من كبريائه وجبروته، وهو في عزّه وعُلاه محبوبُ قلبِ الراهب، ومعشوقُه وبغيته ومبتغاه، قـيل: رهب مـنه يـرهب رَهَـباً بـالتحريك، ورَهَـبةً ورَهَـباناً أيـضاً محرّكتين، ومن ذلك ما عُدّي بنفسه لا بـ«مِن» فيما يروى عن مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام:

أيَّ يـومَيَّ مـن المـوت أفـرّ ... يـومَ مـا قُـدِّر أم يـومَ قُـدِر

يـومَ مـا قُـدِّر لاأرهـبه ... وإذا قُـدِّر لا يـنجو الحَـذِر[٥]

والرُهبى والرَهباء ـ بالضمّ مقصورةً، وبـالفتح مـمدودةً ـ مـن الرهـبة كـالرُغبى والرَغباءِ من الرغبةِ، والرغبة والرهبة لازمتان فيمن له غاية العظمة والجلال، ونهاية اللطف والجمال، بل لا يخلو جمال عن جلال، ولا جلال عن جمال.

---

١. أي أعمل الرسول صلى الله عليه وآله.

٢. هكذا في جميع النسخ، ولكن في المصدر: «النظم حمل» بدل «النظر قوّى».

٣. في حاشية «أ»: «زجّجت المرأة حاجبها: دقّقته وطوّلته». كما في لسان العرب ٢: ٢٨٧، (ز.ج.ج).

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٢٣٧، (ر.غ.ب).

٥. ديوان الإمام عليّ عليه السلام: ١٩٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٥: ١٣٢ بتفاوت يسير.

أمّا الرهبة من الجمال، فللهَيَمان[1] الحاصل من الجمال الإلهي، ولانقهار العقل منه وتحيّرِه فيه.

وأمّا الرغبة في الجلال. فللّطف المستُور في القهر الإلهي، كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[2] وقال أميرالمؤمنين كما روي عنْه: «سبحان من اتّسعت رحمته لأوليائه في شدّة نقمته، واشتدّت نقمته لأعدائه في سعة رحْمته».[3] و من هنا يعلم قوله: «حُفّت الجنّة بالمكاره، وحُفّت النار بالشهوات».[4]

**قولهُ: (النافذِ أمرُه في جميع خلقه).**

المراد به أمر التكوين لا أمر التشريع، فلله أمران: أمرُ تكوينٍ وهُو الذي بلا واسطة مخلوق. وأمرُ تشريع بواسطة الكتب والرسل عليهم السلام. والأوّل نافذ في جميع الخلق، ولا يسعهم إلّا الطاعةُ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.[5] لثاني مختصّ بالثقلين، فمنهم من أطاع، ومنهم من عصى.

**قولهُ (علا فاستعلى، ودنا فتعالى).**

أي سبق في العلوّ فاستعلى، وغلب على جميع الموجُودات.

وتحريره أنّ العلوّ يقال بالاشتراك على معانٍ ثلاثة:

**الأوّل**: العلوّ الحسّي المكاني كارتفاع بعض الأجسام على بعض.

**الثاني**: العلوّ التخييلي، كما يقال للمَلِك الإنساني: إنّه أعلى الناس أي أعلاهم في الرتبة المتخيَّلة كمالاً.

**الثالث**: العلوّ العقلي، كما في بعض الكمالات العقليّة التي بعضها أعلى من

---

١. هام في الأمر: إذا تحيّر فيه. لسان العرب ١٢: ٦٢٦، (ه. ي. م).

٢. البقرة (٢): ١٧٩.

٣. نهج البلاغة: ١٤٧، الخطبة: ٩.

٤. صحيح مسلم ٤: ٢١٧٤، ح ٢٨٢٢ عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وبتفاوت يسير عن عليّ عليه السلام في نهج البلاغة: ٣٣٤، الخطبة ١٧٦.

٥. يس (٣٦): ٨٢.

بعض، كما يقال: السبب أعلى من المسبّب.

إذا عرفتْ ذلك فنقُول: يستحيل أن يكون بالمعنى الثاني؛ لتنزّهه عن الكمالات الخياليّة التي يصدق لها العلوّ الخيالي؛ إذ هي كمالات إضافيّة تتغيّر وتتبدّل بحسب الأشخاص والأوقات، وقد تكون كمالاتٍ عند بعض الناس ونقصاناتٍ عند آخَرين، كدول الدنيا بالنسبة إلى العالم الزاهد، ويتطرّق إليه الزيادة والنقصان، ولاشيء من كمال الأوّل الواجب سبحانه ـ لتنزّهه عن النقصان والتغيير ـ بوجهٍ مّا، فبقي أن يكون علوّه علوّاً عقليّاً مطلقاً، يعني أنّه لارتبة فوق رتبته، بل جميع المراتب العقليّة منحطّة عنه.

**«ودنا فتعالى»**

قد أورد الجامع المؤلّف ـ قدّس سرّه الشريف ـ «الدنوّ» مقابلاً لـ«العلوّ» المستلزمِ للبُعد، وكما علمت أنّ العلوّ يقال على المعاني الثلاثة المذكورة بحسب الاشتراك، فكذلك لـ «الدنوّ» يقال: ثلاثة معان مقابلةً لها.

فيقال: مكانُ فلانٍ دنيّ من مكان فلان إذا كان أسفلَ منه.

ويقال: رتبة المُلك الفلاني أدونُ من رتبة السلطان الفلاني، إذا كان في مرتبةٍ أقلَّ منه، ورتبةُ المعلول أدنى من رتبة علّته.

ويقال على معنىً رابعٍ، فيقال: فلان أدنى إلى فلان وأقربُ إليه إذا كان خِصِّيصاً به مطّلعاً على أحواله أكثرَ من غيره.

والبارئ تعالى منزّه عن أن يراد بدنوّه أحدُ المفهومات الثلاثة الأوَل، بل المراد هو المفهوم الرابع، فَقُرْبه في دُنُوِّه إذن بحسب علمه الذي لايعزب عنه مثقال ذرّة في الأرض، ولا في السماء، ولا أصغرَ من ذلك، ولا أكبرَ.[١] فـ«تعالى» ردّ الأحكام الوهميّة بأنّ ما قرب منها فقد ساواها في أمكنتها، فيقال: قُرْبه ليس منافياً لبُعدِه عن مخلوقاته؛ لاجتماع العلوّ والدنوّ في شيء واحد بهذا المعنى.

---

١. مأخوذ من الآية الشريفة. سبأ (٣٤): ٣.

**قولهُ: ( الذي لابدء لأوّليّته، ولا غاية لأزليّته ).**

لارتفاعه عن الأزمنة والزمانيّات، كارتفاعه عن الأمكنة والمكانيّات؛ وحيث لم يكن مكانيّاً كانت نسبته إلى الأمكنة واحدةً، وحيث لايكون زمانيّاً تكون نسبته إلى الأزمنة واحدةً، فتسوَّى عنده البدءُ والغاية، والأوّل والنهاية، فأوّله أبد، وأبَدُه أزل بحسب الزمان، كما علوّه دنوّ، ودنوّه علوّ بحسب المكان، فهو الأوّل والآخر.

**قولهُ: (القائم قبل الأشياء، والدائمِ الذي به قوامها).**

يعني أنّه تعالى قائم بذاته لابغيره؛ لأنّه واجب الوجُود، ولو قام وجُوده بغيره، لكان ممكناً مفتقراً إلى الغير، وهذه القبليّة قبليّة بالذات.

**قولهُ: (القاهرِ الذي لايؤوده حفظها).**

أي لايُثقله ولايشقّ عليه حفظ الأشياء، يقال: آده يؤُوده: إذا أثقله،[1] وفي إيراد صفة القهر هنا إشارة إلى الدليل على كونه ممّا لايُتعبُه ولايَكلّه حفظ الأشياء؛ لأنّ إيجاده وإدامته لها على سبيل الرشح والفيض، لا على وجه الاستكمال كما في غيره من الفاعلين؛ إذ ما من فاعل غيره إلاّ ويفعل لغرض زائد على ذاته، ويستكمل في فاعليَّته بذلك الغرض الذي يعود إليه وينفعل منه، والانفعال يلزم التعب والكلال.

**قوله: (تفرّد بالملكوت، وتوحّد بالجبروت).**

«الملكوت» فَعَلوت من الملك، كما الرَغَبوت من الرغبة، والرَهَبوت من الرهبة، والرَحَموت من الرحمة، والجبروت من الجبر والقهر، ومنه الحديث: «سبحان ذي الجبروت»[2] و«الملكوتُ» من صِيغ التكثير، وأبنية المبالغة. ومنه يقال له:[3] ملكوتُ العراق.

وأمّا «مَلْكُوَةٌ» ـ بتسكين «اللاّم» بين «الميم» المفتوحة «والكاف» المضمومة قبل

---

١. لسان العرب ٣: ٧٥، (أ.و.د).

٢. بحار الأنوار: ج ٨٣، ص ١١، و ص ٨٤: «سبحان ذي العزّة والجبروت».

٣. أي للسلطان.

«الواو» المفتوحة ـ مثال التَرْقُوَة، فهو المُلك والعزّ.

ومنه يقال: له ملكوة العراق، فهو مليك أي مُلكه وعزّه.

وعالم الملكوت ـ كعالم الأمر، وعالم الغيب، وعالم النور، وعالم الحمد ـ اسم لعوالم العقليّات والقدسيّات، أعني المجرّدات والمفارقات بأسرها، كما عالم المُلك ـ كعالم الخلق، وعالم الشهادة، وعالم الظلمات ـ اسم لعوالم الحسّيّات والوضعيّات بجملتها أعني الجسمانيّات والهيولائيّات بقَضّها وقضيضها،[1] ومنها: «سبحان ذي الملك والملكوت، له الخلق والأمر، عالِم الغيب والشهادة، جَعَل الظلمات والنور، له المُلك، وله الحمدُ».

**قولهُ: (وبحكمته أظهر حُججه على خلقه).**

الحكيم: المحكِم في خلق الأشياء. والإحكام: هو الإتقان [في] التدبير وحسن التصوير والتقدير.

والحكيم: الذي لا يفعل قبيحاً ولا يُخلّ بواجب، والذي يضع الأشياء مواضعَها.

والحكيم أيضاً: العالم؛ لاشتقاقه من الحُكم بمعنى التصديق، أو من الحكمة.

والحكمة لغةً: العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾.[2] وعن ابن عبّاس: «الحكيم: الذي كمل في حكمته، والعليم: الذي كمل في علْمه»[3]

والحجج جمع الحجّة، وهي في اللغة أوّلاً بمعنى القصد، ومنه: المحجّة، جادّة الطريق، ثمّ غُلب على قصد الكعبة للنسك. والحُجّة أيضاً بمعنى الغلبة فحَجَّه أي غلبه، ثمّ استعْملت بمعنى الرسُول والإمام؛ لأنّ ذواتِهم أدلّاءُ على الحقّ، فيكُونون حججاً على الخلق.

---

١. بقضّها وقضيضها: يعني جميعها، وفي الحديث: «يؤتى بالدنيا بقضّها وقضيضها» أي بكلّ ما فيها. راجع النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٧٦، (ق.ض.ض).

٢. البقرة (٢): ٢٦٩.

٣. مصباح الكفعمي: ٣٢٥، الفصل ٣٢.

والمعنى، أنّ حكمته تعالى اقتضت إظهار الحجج على الخلائق ببعثة الأنبياء، ونصبِ الأوصياءعليهم السلام؛ ليكمل الخلقة، ويتمّ النعمة؛ إذ بدون ذلك لايتمشّى النظام، ويقع الهَرْج والمَرْج كما بيِّن في موضعه.

قوله: (**اخترع الأشياء إنشاءً، وابتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته**).

«الاختراع» و«الابتداع» لفظان متقاربان في المعنى، وهو إيجاد الشيء لاعن أصل، ولا عن مثل. ومن أسمائه «البديع»، و هو فعيل بمعنى المُفِعل، كالأليم بمعنى المؤلم. والمراد أنّه تعالى أوجد الأشياء بنفس قدرته لا عن مادّة، وبمحض حكمته، لالغرض؛ إذ لو أوجدها بواسطة أصل وعنصر، لافتقر في فاعليّته إلى سبب آخَرَ منه الأصل، فلم يكن مبتدعاً؛ لأنّ الغرض والعلّة الغائيّة ما يجعل الفاعل فاعلاً، فالأوّل إشارة إلى نفي العلّة المادّيّة عن فعله، والثاني إلى نفي العلّة الغائيّة عنه.

قوله: (**لامن شيء فيبطلَ الاختراع، ولا لعلّة فلايصحَّ الابتداع**).

هذا من مقتبساته ـ رحمه الله تعالى ـ ممّا قد تواتر تكرّر أنواره في مشكاة الحكمة، ومصباح البلاغة أعني كلام مولانا أميرالمؤمنينعليه السلام في خطبه وحِكَمه، وكلماتِ سادتنا الطاهرينعليهم السلام في أحاديثهم وأدعيتهم.

فاعلمن أنّ «الابتداع» في عرف العلوم اللسانيّة: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بديعاً، أي متخصّصاً ممتازاً بنوع حكمة فيه.

«والاختراع»: رعاية تأنُّقٍ وتعمّل في إخراجه من العدم، مأخوذ من «الخرع» بمعنى الشقّ، وإذا استعمل بالنسبة إليه سبحانه ما يدلّ على تكلّف وطلب، رِيمَ به ما يلزمه من كمال الصنع وجَوْدة المصنوع؛ لأنّه ـ تعالى عزّه ـ متعالٍ عن التروّي والاعتمال.

وجعل بعضهم «الإبداع» و«الاختراع» الإخراجَ لا على مثال، إلّا أنّ «الاختراع» يناسب القدرة، «والإبداعَ» يناسب الحكمة.

وأمّا في اصطلاح العلوم الحقيقيّة، ولسان علماء الحقيقة، فتارةً يقال: «الإبداع»:

إخراج الأَيْس من اللَيْس المطلق من غير أن يكون مسبوقاً[١] بمادّة ومدّة، لا سبقاً بالزمان، ولا سبقاً بالدهر، ولا سبقاً بالذات، ولايتعلّق إلّا بمفارقات المادّة، وعلائقها مطلقاً، فهذا هو الذائع المشهور.

وفي الفلاسفة مَن[٢] يقول: إنّ ذلك لايكون إلّا مع عدم سبق الليس المطلق على الأيس سبقاً دهريّاً، بل سبقاً بالذات فقط.

ومنهم من لايجعل كلَّ ما هذه صفته مبدَعاً، بل يخصّ «الإبداعَ» بالصادر الأوّل لاغير، ويقول: إذا توهّمنا شيئاً وُجد عن الأوّل الجاعل الحقّ بتوسّط علّة وُسطى هي من تتمّات العلّة الفاعليّة، وإن لم يكن هو عن مادّة، ولا كان لعدمه في متن الواقع سلطان، ولكن كان وجوده عن الجاعل الأوّل الحقيقي بعد وجودِ آخَرَ قد انساق إليه بعديّةً بالذات، فهو ليس بمُبدَع؛ إذ ليس تأييسه عن ليسٍ مطلقاً، بل عن أيسٍ مّا وإن لم يكن مادّيّاً.

فهذا أيضاً اصطلاح فلسفي شائع مذكور في إلهيِّ كتاب **الشفاء**[٣] وغيره، و«الاختراع» على هذا: الإخراجُ من الليس من غير مسبوقيّة بمادّة ومدّة أصلاً، ولكن مع سبق موجودٍ آخَرَ أيضاً غيرِ الجاعل الحقّ سبقاً بالذات فقط، فهو يعمّ ما عدا الصادر الأوّل من سائر المفارقات المحضة جميعاً، وعلى الأوّل التأييس من غير سبق مدّة بشيء من أنواع السبق أصلاً، ولكن مع سبق المادّة سبقاً بالذات لاغير، فيختصّ بما عدا المفارقات، من الصور الجوهريّة المادّيّة والأعراض الجسمانيّة والهيولائيّة إلّا الحوادثَ الكونيّة الزمانيّة.

---

١. في حواشي النسخ: «لايعتبر فيه المسبوقيّة واللامسبوقيّة ألبتّة بالعدم الصريح غير الزماني، وإن كانت المبدعات مسبوقةً بالعدم الصريح على ما هو مذهب أفلاطون وغيره من أساطين الحكمة، والحكماء الأُصول. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. في حواشي النسخ: «يعني به أرسطاطاليس وأصحابه من المشّائين. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣. الشفاء ١: ٢٦٦.

و«التكوين»: الإيجاد مع سبق المادّة والمدّة جميعاً سبقاً بالزمان، فهو مختصّ بالحوادث الزمانيّة لاغير.

وربما يقال:[١] «الإبداع» يقال بالاشتراك على إيجادٍ لا يكون مسبوقاً بزمان، وهو مقابل للإحداث، وعلى ما يقابل التكوين والإحداث معاً؛ فإنّ الإيجاد إمّا أن يكون مسبوقاً بمادّة أو زمان أولا، فإن لم يكن مسبوقاً فهو «الإبداع» وإن كان، فإن كان مسبوقاً بزمان، فهو «الإحداث» وإلّا[٢] فهو «التكوين».

ف«الإحداث»: إيجادٌ مسبوقٌ بمادّة وزمان كالأجسام المحدَثة.

و«التكوين»: إيجادٌ مسبوق بمادّة دونِ زمان كالأفلاك، وليس هناك قسم آخَرُ، وهو إيجاد مسبوق بزمان دون مادّة؛ لأنّ كلّ محدَث زماني فهو مسبوق بمادّة ومدّة.

**وتارة** أُخرى يحقّق الفحصُ ويدقّق التأمّل، ويُبنى على سلوك سبيل[٣] الحكمة الحقّة السويّة، فيقال: الجعل والتأثير إحداث في الدهر، وهو إمّا «الإبداع» أو «الاختراع» وإحداث في الزمان وهو التكوين.

ف«الإبداع» ـ وهو أفضل الضروب ـ: تأييس مطلق عن ليسٍ مطلق، يسبق الأيسَ في متن الواقع سبقاً دهريّاً، وفي لحاظ العقل سبقاً بالذات من دون مسبوقيّة بمادّة أو مدّة أصلاً.

ثمّ أفضل ما يسمّى مبدَعاً ما لم يكن بواسطة عن جاعله الحقّ الأوّل مطلقاً ماديّةً كانت أو فاعليّة أو غير ذلك.

و«الاختراع»: إخراج من كتم العدم الصريح الدهري السابق سبقاً بالدهر من

---

١. في حواشي النسخ: «قاله صاحب المحاكمات. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. أي إن لم يكن مسبوقاً بزمان بل مسبوقاً بمادّة وحدَها.

٣. في حواشي النسخ: «وهو أنّ ما سوى الله سبحانه على الإطلاق حوادثُ دهريّة مسبوقة بالعدم الصريح غير الزماني في الواقع كما أنّها حادثات ذاتيّة مسبوقة بالليس البسيط سبقاً بالذات في لحاظ العقل، ثمّ الكائنات منها موصوفة بالحدوث الزماني أيضاً؛ لكونها حادثةَ الوجود في الزمان بعد العدم المستمرّ الزماني. (منه مدّ ظلّه العالي)».

غير سبق مدّة أصلاً، ولامادّةٍ سبقاً صريحاً دهريّاً، وإن كانت المادّة سابقة في لحاظ العقل سبقاً بالذات فقط.

وأمّا «الصنع»: فبالحريّ أن يعمَّم بحيث يعمّ الإبداع والاختراع دون التكوين، ولو خصّ بالتكوين دونهما فلا شطط. فهذا ما آثرنا عقْدَ الاصطلاح عليه في كتابينا: **الإيماضاتِ والتشريقات**، وهو الصيحفة الملكوتيّة، و**تقويمِ الإيمان**، وهو كتاب التقويمات والتصحيحات، وفي غيرهما من كتبنا العقليّة، وصحفنا الحِكميّة.

وإذا تعرّفتَ الأمر، فقوله: «لا من شيء فيبطلَ الاختراع» معناه: لا من مادّة سابقة سبقاً بالزمان، أو سبقا صريحاً دهريّاً. وقوله: «ولا لعلّة فلايصحّ الابتداع» مَغزاه[1] القول في النظام الجملي للوجود كلّه، أعني زُمَرَ[2] الجائزات من المجرّدات والمادّيّات قاطبةً.

وبالجملة: ما سوى ذات الله الأحد الفرد سبحانه، يعني ولا لعلّة غير نفس ذاته سبحانه لا فاعليّةٍ ولا تتمّةٍ لها ولا غائيّةٍ ـ وهي العلّة الكماليّة ـ ولا غيرِ ذلك من أنواع العلل وأقسامها أصلاً، فذاك، الضربُ الفاضل من الإبداع. والنظامُ الجملي هو أحقُّ ما يسمّى مبدَعاً؛ إذ ليس يُعقل وراءه إلّا الله سبحانه، فهو ـ عزّ سلطانه ـ بنفس ذاته الأحديّة جاعلُه الحقُّ، وموجبه التامّ، ولا يتصوّر أيضاً هناك علّة غائيّة وراء ذات الجاعل المبدِع الذي هو بعين مرتبة ذاته علمُه التامّ بالنظام الأكمل. فالنظام الجملي ـ الذي لا يتصوّر له علّة أصلاً إلّا نفس ذات الجاعل الحقّ ـ فائض عن صرف ذاته الأحديّة، ومنبعث عن نفس علمه وإرادته اللذين هما عين مرتبة ذاته، فَيَضاناً بالذات، وانبعاثاً أوّليّاً بالقصد الأوّل، ولكن حيث إنّ سبيل إيجاد المركّب إيجاد

---

١. في حاشية «أ»: «مغزى الكلام: مقصده، وعرفت ما يُغزى من هذا الكلام، أي ما يراد». كما في لسان العرب ١٥: ١٢٣، (غ.ز.ا).

٢. في حاشية «أ»: «الزمرة: الجماعة من الناس، والزمر الجماعات». كما في لسان العرب ٤: ٣٢٩،(ز. م. ر).

أجزائه بالأسر، ولا يعقل للجملة المفروضة[١] ـ لاعتبار الجمليّة والهيئةِ المجموعيّة ـ صدورٌ إلّا بصدور الأجزاء بالأسر، من دون صدورٍ آخَرَ مستأنفٍ وراء ذلك، وأفضل المجعولات أقربُ في المرتبة من الجاعل المبدع، فلا محالة كان أكرمُ المبدعات من أجزاء النظام هو المتعيّنَ بأن يكون الصادرَ الأوّل في مرتبة الصدور من غير توسّطِ أمر من الأُمور، وعلّةٍ من العلل أصلاً، فضلاً عن المادّة.

ومن لا يستطيع سبيلاً إلى تعرّف الحقيقة، يتوهّم أنّ المراد بهذه العلّة المَنفيّةِ العلّةُ المادّيّة ، ولا يَشعر أنّ المستعمل بـ«اللام» أو «الباء» لا يكون إلّا العلّةَ الفاعليّة وما مِن حزبها، والعلّةَ الغائيّة وما في سبيلها. وأمّا المادّة والعلّة المادّيّة والأُسطقسّيّة، فإنّما يسند الشيء إليها بـ«من» أو «عن».

ثمّ ليعلم أنّ الشيء الحادث الكيانيَّ الذاتِ وإن كان هو مسبوقَ الوجود لا محالة بالمادّة مسبوقيّةً بالزمان، إلّا أنّ ذلك ليس إلّا بقياس أحدهما إلى الآخَر بحسب نفسهما، لا بالقياس إلى ذات الصانع الحقّ جلّ سلطانه، حتّى يكون المادّة متوسّطةً بالزمان بين ذاته سبحانه وبين ذي المادّة، وذو المادّة أشدُّ تأخّراً في الوجود من المادّة بالنسبة إليه سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً؛ ولعلّك سوف تتحقّق ذلك بما نتلوه على سمعك من ذي قَبَلٍ[٢] إن شاء الله العزيز.

**قوله: (خلق ما شاء كيف شاء).**

لمّا نفى الغايةَ عن فعله، تُوهِّم أنّه ليس فاعلاً بالاختيار، فأزاح ذلك بأنّه يفعل الأشياء كما شاء، فيكون بمشيّته ـ أي بإرادته ـ يفعل الخلق، لكن مشيّته كقدرته ليست غيرَ ذاته؛ ليلزم أن يكون لغيره تأثير في فعله؛ فإنّ من فعل فعله بإرادة زائدة على ذاته، كان محتاجاً في قدرته وإرادته إلى مرجّح زائد عليه يرجّح أحد طرفي

---

١. في «ج» و «ب»: «المعروضة» بدل «المفروضة».

٢. في حاشية «أ»: «قَبَل ـ بفتحتين، وبكسر القاف وبفتحها مع سكون الوسط ـ كلّ ما عاينته قلت فيه: أتاني قَبَلاً أي معاينة، وكلّ ما استقبلك فهو قَبَل». كما في لسان العرب ١١: ٥٣٨، (ق.ب.ل).

مقدوره لتعلّق الإرادة به، فكانت ذاته مستكملةً بذلك المرجّح؛ لحصول أولويّة لها بسببه، وإلّا لم يفعل به، وكلّ مُستكمل بغيره ناقص في ذاته، والله منزَّه عن النقصان.

وأيضاً إذا كانت المشيّة زائدةً عليه، يلزم في ذاته تعالى جهتا قوّةٍ وفعلٍ، وحيثُ إمكانٍ ووجوبٍ، فلم يكن واحداً حقّاً.

وأشار إلى نفي الزيادة بقوله: (**متوحّداً بذلك؛ لإظهار حكمته، وحقيقة ربوبيّته**).

يعني خلق ما شاء حالَ كونه وحدانيّاً ذاتاً وصفةً؛ إذ لم يخلق إلّا لإظهار علمه بالنظام الأكمل الذي هو حقيقةُ إلهيّته وربوبيّته لالغاية أُخرى وداعٍ آخَرَ يدعوه إلى الخلق والإيجاد.

**قوله**: (**متوحّداً بذلك؛ لإظهار حكمته، وحقيقة ربوبيّته**).

فهو سبحانه بصِرف كنه ذاته الأحديّة الحقّة هو الجاعل التامّ للنظام الجملي، الفاضلِ المنبعث عن نفس مرتبة ذات الجاعل المفيض كلَّ ذات وكلّ كمالِ ذات، والمعطي كلَّ وجود وكلّ كمال وجود.

وبما أنّ كنه ذاته هو بعينه علمه التامّ بالنظام الأتمّ الأكمل، فهو بنفس مرتبة ذاته الغايةُ والعلّة الغائيّة الكماليّة للنظام، وغاية الغايات، والغاية الأخيرة، والعلّة الغائيّة الأُولى الحقيقيّة لكلّ ذات ووجودٍ من الذوات والوجودات التي هي أجزاء النظام، وسوف نراك في ذلك كلّه على استبصار إن شاء الله العزيز العليم.

**قوله**: (**لاتضبطه العقول، ولاتبلغه الأوهام، ولاتدركه الأبصار**).

الإدراك على ثلاثة أقسام؛ لأنّه عبارة عن حضور شيء عند المدارك، وهو إمّا جسماني، أو مفارق عن الأجسام. والمفارق إمّا مفارق بالكلّيّة عنها، أو متعلّق بها مضاف إليها.

**فالأوّل**: هو المحسوس، وإدراكه بالحسّ، وأقوى أقسامه وأجلاها هو البصر.

**والثاني**: هو المعقول، وإدراكه بالعقل.

**والثالث**: هو الموهوم، وإدراكه بالوهم.

يريد نفي كونه مدرَكاً لغيره بنحو من الأنحاء الثلاثة. والبرهان عليه: أنّ كلّ ما له صورة مساوية لحقيقته فهو محتمل الشركة بين كثيرين، والله منزّه عن المثل والشريك. وممّا ورد في الحديث: «إنّ الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار».[1] «وإنّ الملأ الأعلى يطلبونه كما أنتم تطلبونه».[2]

ثمّ المدرَك بالحسّ لايخلو من حيّز ومقدار، وإليه أشار بقوله: (**ولايحيط به مقدار**)؛ لتنزّهه عن الجسميّة ومايكنفها.

**قوله**: (**عجزت دونه العبارة**).

أي تَحْتاً من عزّه، وعن دون من مجده، فضلاً عنه وعن مرتبة جلاله.

أو بمعنى «عنده» وقريباً منه، وكذلك: (**وكلّت دونه الأبصار**). والمراد الأبصار العقلانيّة فما ظنّك به بالنسبة إلى الأبصار الجسمانيّة!؟

(**وكلّت دونه الأبصار**).

بفتح الألف، أي قصرت دون وصفه عبارة البلغاء، وحسرت عن إدراكه أبصار البصراء.

**قوله**: (**وضلّ فيه تصاريف الصفات**).

أي ضلّ في طريق نعته نعوت الناعتين، وصفات الواصفين، بفنون تصاريفها، وأنحاء تعبيراتها، أي كلّما حاولوا أن يصفوه بأجلّ ما عندهم من صور الصفات الكماليّة، وأعلى ما في عقولهم من مفهومات النعوت الجماليّة. فإذا نظروا إليه وحقّقوا أمره ظهر لهم أنّ ذلك دون وصف جلاله وإكرامه، وسوى نعُوت جماله وإعظامه، ولم يصفوه بما هو وصْفه، ولم ينعتوه كما هو حقّه، بل رجع ذلك إلى وصف أمثالهم وأشباههم من الممكنات، كما في الحديث المشهور عن الباقر عليه السلام:

---

١. تحف العقول: ٢٤٥، من حكم سيّد الشهداء عليه السلام في التوحيد.

٢. بحار الأنوار ٦٦: ٢٩٢.

«كلّ ما ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه»[1] إلى آخره.

وذلك معنى ما في الأدعية السجّاديّة في الصحيفة الكاملة من قولهعليه السلام: «ضلّت فيك الصفات، وتفسّخت فيك النعوت».[2]

**وقوله: (وضلّ فيه تصاريف الصفات).**

تصاريف الصفات عبارة عن تكثير حيثيّاتٍ تقييديّة في ذات الموصوف، يكون كلّ واحدة منها في إزاء إحداها، على ما هو الشأن في عالم الإمكان. وذلك ممتنع بالقياس إلى جناب القيّوم الواجب بالذات جلّ ذكره فجملة الصفات الحقيقيّة الكماليّة هناك في إزاء حيثيّةٍ واحدةٍ حقّةٍ أحديّةٍ.

هي حيثيّة الوجوب بالذات التي مثابتها بوحدتها وأحديّتها مثابة جملة الحيثيّات المجديّة الكماليّة، على أقصى مراتب التمام والكمال، وفوق التمام والكمال، وكثرةُ الاعتبارات راجعة إلى تكثير الأسماء الحسنى لا غير، ولا يكون في إزاء ذلك تكثّرُ جهاتٍ ذاتيّة، ولاتكثّر معانٍ قائمة بذات الواحد الحقّ أصلاً.

أو هي عبارة عن ضروب الصفات، وأنواعها التي هي الصفات الحقيقيّة الصريحة القارّة حقّاً من كلّ جِهة، والصفاتُ الحقيقيّة أُولاتُ إضافةٍ لازمة، والإضافاتُ المحضة، والسلوب الصرفة الخالصة، وذلك إنّما يكون في الموصوفات الجائزة الذات والوجودِ، فأمّا في الذات الواجبة، والحقيقة الوجوبيّة، فلا يصحّ إلّا السلوب الصرفة، والإضافات المحضة.

أو هي عبارة عن إمكان تغيّر الموصوف، وانتقالِه متدرّجاً من صفة إلى صفة، ومن حال إلى حال، ومن شأن إلى شأن، ومن سلب إلى سلب، ومن إضافة إلى إضافة، وعروضِ إضافات محضة متكثّرة لذاته شيئاً بعد شيء، على سنّة التدريج والتعاقب، وليس ذلك يتصحّح إلّا في موصوفات هي ذوات الأحياز والأوضاع،

---

١. بحار الأنوار ٦٦: ٢٩٣.

٢. الصحيفة السجّاديّة من دعائهعليه السلام بعد الفراغ من صلاة الليل: ١٦٦، الدعاء ٣٢.

وأُولاتُ العُهَد[١] والاستعدادات.

وأمّا الجواهر الثابتة القدسيّة المنزّهة عن عوارض المادّة رأساً، وعن القوّة الاستعداديّة مطلقاً، فلايتصحّح ولا يتصوّر بالقياس إليها تعاقبُ الإضافات العارضة لذواتها، وإن كان تبدّل الإضافات المحضة وتغيّرها غيرَ مستوجب تبدّلاً في ذات الموضوع، ولا تغيّراً في شيء من جهات ذاته وصفاته الحقيقيّة أصلاً، وإذا كان الأمر في المبدَعات الباطلة الذوات في حدّ أنفسها على هذا السبيل، فما قولك في المبدِع الحقّ من كلّ جهة جلّ قدسه وعزّ مجده؟

**قوله: (احتجب بغير حجاب محجوب، واستتر بغير ستر مستور).**

«حجابٍ محجوب» و «سترٍ مستور» إمّا من باب: «حجاباً مستوراً» أي حجاباً على حجاب، بناءً على أنّ أقصى مراتب شدّة الاحتجاب ـ لو كان من تلقاء حجاب ـ كان لامحالة بحجاب على حجاب، فنفي ذلك على قوانين البُلغاء وسنّة البلاغة لايكون ذا نضارة إلّا بنفي حجاب على حجاب كما أمْر ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.[٢] أو من باب النعت بوصف الجار، والوصف بحال المتعلّق، أو من باب التوصيف بالغاية المترتّبة.

وأمّا أن يؤخذ على قياس: «صيفٌ صائفٌ» و «دهر داهر» و «بون بائن» فغير مغن عن الالتحاق ببعض تلك الأبواب، لمكان صيغة المفعول.

**قولهُ: (عُرِف بغير رويّة).**

قد تقرّر في العلوم العقليّة أنّ كلّ ما لاسبب ولا جزء له لايمكن عرفانه بطريق

---

١. في حاشية «أ»: «أي أنواع عدم الإحكام، والضعف والدرك وما يجري مجرى ذلك، يقال: «في الأمر عُهدة»، أي لم يُحكَم بعدُ، و «في عقل فلان عهدة» أي ضعف، و «عهدته على فلان» أي ما أُدرك فيه من دَرَك فإصلاحه عليه». كما في لسان العرب ٣: ٣١٢، (ع. ه. د). و في حاشية «ب»: العُهَد جمع العُهْدة. والعهدة: النقص في الشيء كما يقال: عليه عهدته أي غرم نقصه.

٢. فصّلت (٤١): ٤٦.

الفكر البرهاني، بل **إمّا** مجهول مأيوس عن معرفته. **وإمّا** مستدلّ عليه من جهة الآثار والأفعال، والعلمُ الحاصل من طريقها علم ناقص لا يُعلم به خصُوصيّة ذات المعلوم، بل بوجه عامّ مشتركٍ بينه وبين غيره، إذ الأثَر والمعلول لايستدعي إلّا سبباً مّا وعلّة مّا مطلقاً. وإمّا معروف بالمشاهدة الحضوريّة لا بصورة زائدة كما هو حال العرفاء الكُمَّل من الأنبياء والأولياء على نبيّنا و عليهم السلام عند انخلائهم عن هذه النشأة، ولكن لا على سبيل الإحاطة والاكتناه؛ لأنّها ممتنعة كما مرَّ.

وفي بعض النسخ: «بغير رؤية» ـ بالهمزة والتخْفيف ـ يريد نفي الإبصار، ومعناه ظاهر، ويلائم الأوّلَ.

**قوله**: (**و وُصف بغير صُورة**).

إشارةً إلى نفي الحدّ له عنه؛ إذ الحدّ لشيء هو الصورة المساوية لذاته، وكلُّ ما يُوصف بحدّ لابدّ أن يكون له ماهيّة كلّيّة مركبّة من جنس وفصل، والحقّ تعالى بسيط الحقيقة، وجوده عين ذاته بلاماهيّة، فلاحدّ له، كما لابرهان عليه.

**قوله**: (**ونُعت بغير جسم ولاجسماني**).

هذا من قبيل عطف العامّ على الخاصّ. اللهمّ إلّا أن يراد من «الصورة» الشكل ونحوه وهو كما تَرى.

**قوله**: (**لا إله إلّا الله الكبير المتعالُ**).

لمّا ذكر من صفات التنزيه، وعدّ من نعوت التقديس مادلّ على التوحيد ونفْيِ المثل والشريك، وإثبات العظمة والتقديس، صرّح بالمقصود، وأتى بكلمة التوحيد التي بها يمتاز الموحّد عن المشرك.

**قوله**ﷺ: (**حَدُّوَهْمٍ**) وفي بعض النسخ (**عَدْوُوَهْمٍ**)[1] وهو أبلغ وأحكم.

**قوله**: (**وهو السميع العليم**).

---

١. في «أ»: «عدّوهم».

لا بآلة ولا بقوّة زائدة، بل سمعه عبارة عن علمه بالمسموعات وكذا بصره علمه بالمبصرات، وعلمه عبارة عن إحاطة ذاته بالأشياء على وجه الانطواء، من غير أن تصير أجزاء ذاته، كما هو التحقيق.

لمّا ذكر من المعارف ما يدلّ على الإلهيّة والتوحيد، أخذ فيما يدلّ على الرسالة والبعثة، فقال:

(**احتجّ على خلقه برسله، وأوضح الأمور بدلائله**).

ولمّا كلّف الله العباد بمعرفته وعبادته؛ لأنّ المعرفة غاية وجودهم وغرض خلقهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.[1] أي ليعرفونِ، ومعرفتهم بالله وباليوم الآخر لاتحصل إلّا من طريق النبوّة والرسالة؛ لأنّ عقُولهم غير كافية فيها، سيّما ما يتعلّق منها بأحوال المعاد وحشر الأجساد، فيحتاجون إلى معلّمٍ بشري وهو النبيّ والرسول أو مَن يستخلفه، فالمعرفة موقوفة على بعثة الرسل؛ لأنّ ما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا به فهو واجب.

**قوله**ﷺ: (**على حين فَتْرة من الرسل**).

«الفترة»: ما بين كلّ نبيَّيْن من زمان انقطاع الوحي.

**قوله**ﷺ: (**وطول هَجْعة من الأُمم**). إلى آخره

«الهَجعة» ـ بالفتح والتسكين ـ: نومة خفيفة من أوّل الليل، وهي هنا بمعنى الغفلة والجهالة، من قولهم: رجل هُجَع ـ بضمّ الهاء وفتح الجيم ـ وكذلك «هُجَعَة» على وزان «هُمَزة» و«لُمَزة» و«مِهجع» أيضاً ـ بكسر الميم ـ على وزن «مِصْقع» و «محور» أي غافل أحمقُ.

وهذا اقتباس من كلام مولانا أمير المؤمنين صلوات الله وتسليماته عليه، حيث قال في خطبة لهﷺ:

---

١. الذاريات (٥١): ٥٦.

أرسله على حين فترة من الرسل، وطول هجعة من الأُمم، وانتقاض من المبرم، فجاءهم بتصديق الذي بين يديه، والنور المقتدَى به، ذلك القرآن فاستنطقوه، ولن ينطق، ولكن أُخبركم عنه: ألا إنّ فيه علمَ ما يأتي، والحديثَ عن الماضي، ودواء دائكم، ونظمَ ما بينكم.[١]

وقال في خطبة أُخرى له عليه السلام:

أرسله على حين فترة من الرسل، وطول هجعة من الأُمم، واعترام[٢] من الفتن، وانتشار من الأُمور، وتلظٍّ من الحروب، والدنيا كاسفة النور، ظاهرة الغرور، على حين اصفرار من ورقها، وإياس من ثمرها، واغورار من مائها، قد درست أعلام الهدى، وظهرت أعلام الردى،[٣] فهي متجهّمة[٤] لأهلها، عابسة[٥] في وجه طالبها، ثمرها الفتنة، وطعامها الجيفة، وشعارها الخوف، ودثارها السيف. فاعتبروا يا عباد الله، واذكروا تِيك التي آباؤكم وإخوانكم بها مرتَهَنون، وعليها محاسَبون.[٦]

قلت: باعُ[٧] المقام قاصر عن شرح دقائق عباراته الحكيمة، وذرعُ المجال ضائق عن كشف حقائق إشاراته الكريمة، وكيف؟ وكأنّ فنَّيِ المعاني والبيان بجملتهما شطر من تقرير بلاغة قوله، ونَزْر[٨] من تفسير صياغة كلامه صلوات الله وصلوات

---

١. نهج البلاغة ٢٩٢، الخطبة ١٥٨.

٢. هكذا في جميع النسخ، وفي المصدر: «اعتزام» بدل «اعترام» و في حاشية «أ»: «في حديث "على حين فترة من الرسل، واعترام من الفتن" أي اشتداد، والعرم الشدّة والقوّة» كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٢٢٣، (ع. ر. م).

٣. في حاشية «أ»: «رَدِي ـ بالكسر ـ يردَى ردىً ـ أي هلك، والرَدَى: الهلاك». كما في لسان العرب ١٤: ٣١٦، (ر. د. ى).

٤. في حاشية «أ»: في حديث الدعاء: «إلى من تكلني، إلى عدوّ يتجهّمني؟ أي يلقاني بالغلظة، والوجه الكريه». النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٢٣، (ج. ه. م).

٥. في حاشية «أ»: «العابس: الكريه المنظر، الجَهم المُحَيَّا، عبس يعبس فهو عابس». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ١٧١، (ع.ب.س).

٦. نهج البلاغة ١٤٤، الخطبة ٨٩.

٧. في حاشية «أ»: «الباع: قدر مدّ اليدين». كما في لسان العرب ٨: ٢١، (ب. و. ع).

٨. في حاشية «أ»: «النزر: القليل التافه، وعطاؤه منزور أي قليل». كما في لسان العرب ٥: ٢٠٣، (ن. ز. ر).

ملائكته وأنبيائه وأُولي العلم من عباده على نبيّه وعليه وعلى أُولادهما الطاهرين وأوصيائهما المعصومين.

**قوله** ﷺ: (**وانتقاضٍ من البَرَم**).

وفي نسخ جَمَّة «من المُبْرَم». وهو الأصحّ من أبرمت الشيء: أحصفته[١] وأحكمته. و«المبرم»: الحبل الذي جُمِع بين مَفتُولَين، فَفُتِلا حبلاً واحداً. والثوب: المفتولُ الغزلِ طاقَيْن. و«المَبارِم»: المَغازل التي يُبرَم بها.[٢] و«النقض»: نقض الحبل والعهد والبناء، و«الانتقاض» افتعال منه.

وأمّا «البَرَم» ـ بالتحريك ـ فجمع بُرْمَة بالضمّ، وهي: القِدر من الحجر على قول **المُغرب**[٣] والقِدْرُ مطلقاً على قول **النهاية**[٤] وفاقاً **للصحاح**.[٥]

وعلى هذه النسخة فالانتقاض بمعنى الانتكاث،[٦] وانتقاض البَرَم: انتكاث فَوَرانها.

**قوله**: (**واعتسافٍ من الجور**).

«العَسَف» ـ بالتحريك ـ: الأخذ على غير طريق، وعسف عن الطريق، واعتسف وتعسّف: مال و عدل، وعسف الفلاةَ واعتسفها: إذا قطعها على غير هداية، ولا طريقٍ مسلوك؛ ومنه قولهم: هذا كلام فيه تعسّفٌ.

و«العَسْف» ـ بالتسكين ـ: الظلم. وسلطان عسوف: ظَلوم؛ ومنه العسيف: الأجير. ويقال: الشيخ الفاني، ويقال: العبد، على الفعيل بمعنى المفعول[٧] كأسير.

---

١. في حاشية «أ»: «الحصيف المحكم العقلِ، وإحصاف الأمر: إحكامه». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٩٦، (ح. ص. ف).

٢. لاحظ لسان العرب ١٢: ٤٤، (ب. ر. م).

٣. المغرب: ٤١، (ب. ر. م). و ليعلم أنّ قوله: «بالتحريك» خطأ؛ فإنّ جمع البُرْمة هو البُرْم أو البِرَم.

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ١٢١، (ب. ر. م).

٥. الصحاح ٣: ١٨٧٠، (ب.ر.م).

٦. في حاشية «أ»: «انتكث: انصرف». كما في لسان العرب ٢: ١٩٧، (ن. ك. ث).

٧. في حواشي النسخ: «ومن جعله بمعنى الفاعل كعليم أخذه من العسف بمعنى الكفاية. يقال: هو يعسفهم أي ↔

وبجمعه جاء الحديث: «بعث سريّة نهى عن قتل العُسفاء[١] والوُصفاء».[٢]

**قوله**ﷺ: (**إلى هداه**).

قرينةُ[٣] «إلى النجاة» بالوقف فيهما. والهاء في «هداه» إمّا هي من التي زيدت زيادةً مطّردة في الوقف نحو ما في: «كتابيه» و«ثـمّه» و«وا زيـداه» و«واثكـل أُمّـياه» و«يا ربّاه» و«يا سيّداه» و «يا غاية رغبتاه». وتحريكها لحن، وكذلك «ثمّة» بالتاء غلط من أغلاط العامّة.

**وإمّا** هي ضمير عائد إلى الله سبحانه، والإضافة إمّا من باب الإضافة إلى السبب والفاعل والمبدأ والمنشأ، وإمّا على سبيل الإضافة للنسبة التشريفيّة كما في: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾،[٤] ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾،[٥] وإمّا للملابسة؛ إذ لايكـون الهـدى عِـرْواً[٦] عـن معرفة جنابه، وإمّا ملحقةٌ[٧] بباب الإضافة إلى الغاية، بتقدير معنى «إلى» أو «اللام» وزان قولك: طريق الحجّ، وبيت السكنى، وسرير الجلوس.

و«الهدى» إمّا بمعنى الرشاد وخلاف الضلال، وإمّا بمعنى السنّة والطريقة والسيرة، أو الطريق والسبيل.

**قوله**ﷺ: (**وحثّهم على الذكر**).

---

↩ يكفيهم، وكم أعسف عليك أي كم أعمل لك، ومنه: أنّ ابني كان عسيفاً على هذا أي أجيراً، فالعبد عسيف أي عامل مستعان به، فعيل بمعنى فاعل، ويصحّ أن يكون بمعنى مفعول من هذا المعنى أيضاً من عسفه أي استكفاه واستخدمه واستعمله. (منه مدّ ظلّه العالي)».

١. في حواشي النسخ: «ويُروى: الأُسفاء، جمع أسيف بمعناه، والوصفاء: جمع وصيف، وهو الغلام. والجارية وصيفة جمعها الوصائف. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. مسند أحمد حنبل (الطبعة القديمة) ٣: ٤١٣.

٣. في «ب»: «قرينة».

٤. البقرة (٢): ١٢٥.

٥. الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

٦. في حاشية «أ»: «أنا عرو منه ـ بالكسر ـ أي خِلو». كما في لسان العرب ١٥: ٤٨، (ع. ر. ا).

٧. في حاشية «أ»: «بالرفع والنصب معاً، والأوّل أولى».

على تضمين معنى الدعوة والاستدعاء.

**قوله**ﷺ: (**ومصطفَيْ أهلِ خيرته**).

«مصطفَيْ» بفتح الطاء والفاء وإسكان الياء وإسقاط النون للإضافة إلى «أهل خِيرته» بكسر الخاء، وأمّا الياء فيصحّ فيها الفتح والتسكين إذا كانت هي الاسمَ من قولك: «اختاره الله». على ما قاله ابن الأثير في **نهايته**.[1]

وقال المطرّزي في **المغرب**: «خِيَرة الله ـ بكسر الخاء وفتح الياء ـ بمعنى المختار، وسكون الياء لغةٌ».[2]

فأمّا الاسم من قولك: «خار الله لك» أي أعطاك ما هو خير لك، فالخِيْرة بسكون الياء فحسب. قاله في **النهاية**.[3]

وفي **صحاح الجوهري**: «أنّها أيضاً بالتسكين بمعنى التخيّر أعني الاختيار والاصطفاء.

وفي قوله سبحانه في سورة الأحزاب: ﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[4] بفتح الياء. قال الواحدي في **الوجيز**: «أي الاختيار»، وفي **الكشّاف**: «والخيرة ما يُتخيّر».[5]

وبالجملة: «أهل خيرته» يستقيم بمعنى ما يتخيّره، أو بمعنى اختياره على استعمال الاسم في معنى المصدر على سبيل قول **الوجيز**، وقد جوّزه **الكشّاف**[6] أيضاً في قوله سبحانه في سورة القصص: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾،[7] وذلك كما يُستعمل الطِيَرة، بمعنى التطيّر، لا بمعنى مختاره كما في قولنا: محمّدﷺ خِيَرَةُ الله من خلقه.

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٩١، (خ. ى. ر).
٢. المغرب: ١٥٧، (خ. ى. ر. ه).
٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٩١، (خ. ى. ر).
٤. الأحزاب (٣٣): ٣٦.
٥. الكشّاف ٣: ٥٤٠، ذيل الآية ٣٦ من الأحزاب.
٦. الكشّاف ٣: ٤٢٧، ذيل الآية ٦٨ من القصص.
٧. القصص (٢٨): ٦٨.

وكذلك سبيل القول في دعاء الاستخارة: «اللهمّ خِرْلي».[1] أي اختر لي أصلح الأمرين، واجعل لي الخيرة فيه خيرة في عافية.

**قوله**: (**وأبلج بهم عن سبيل مناهجه**).

إفعال من البلوج، وهو الظهور والإشراق. وبلج الصّبح أي أضاءَ، والأمرُ أي اتّضح، وتبلّج مثله، وكلّ شيء وضح فقد ابلاجّ إبليجاجاً، وأبلجه أي أظهره وجعله مشرقاً أو واضحاً.

وإيراد «عن» إمّا لِدَعْم[2] المعنى وتثبيته ـ كما في «عرض له» و«أوضح عنه» ـ أو على تضمين معنى الذبّ والدفع، أو الكشط ـ وهو رفعك شيئاً عن شيء قد غشّاه ـ أو التكشيفِ، تقول: كشّفته عن كذا تكشيفاً إذا وكّلته وأكرهته على إظهاره.

و«بهم» أي بتسبيبهم للبلوج والوضوح، أو بتوسيطهم بينه وبين خلقه للدلالةِ على سبيله، والهداية إلى جنابه.

**قوله**: (**مَسالكاً لمعرفته، ومَعالماً لدينه**).

التنوين في «مسالكاً» و«معالماً» ـ على ما في أكثر النسخ العتيقة المعوّل على صحّتها ـ للتنكير، أي طائفةً مّا من المسالك ومن المعالم، على ما في «مساجداً من المساجدات» و«مشامّاً من المشامّات» بإعجام الشين، وكذلك «مسامّاً من المسامّات» بالسين المهملة.

والتنكير هاهنا للنباهة والجلالة والتعظيم والتفخيم، وبذلك خرجت الصيغة عن منع الصرف؛ إذ لا يلحظ فيها بحسب هذا الاعتبار معنى جمعيّتها بالقياس إلى صيغة المفرد، وبالقياس إلى الآحاد، بل إنّما يعتبر كونها واحدةً من المراتب الجمعيّة، ومفردةً بالقياس إلى صيغة جمعها بالألف والتاء لمراتب الجماعات، فهي إذن كأنّها

---

١. الكافي ٣: ٤٧١، باب صلاة الاستخارة ح٣.

٢. في حاشية «أ»: «دعمت الشيء دعماً، والدعامة: عماد البيت، وقد أدعمت: إذا اتّكأت». كما في لسان العرب ١٢: ٢٠٢، (د.ع.م).

في درجة صيغة المفرد لشيء واحد هو إحدى تلك المراتب، على سياق ما في التنزيل الكريم من قوله عزّ قائلاً: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾[١] أي كجماعة واحدة من جماعات النساء.

وكذلك الأمر في «مصابيحاً» و«مفاتيحاً» و«دعائماً». وعلى هذا السبيل في التنزيل الكريم قوله سبحانه: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[٢] و﴿قَوَارِيراً﴾[٣] ﴿قَوَارِيراً﴾ على القراءة بالتنوين فيها جميعاً. وهذا ألطفُ وأدقّ وأعذب وأحقّ من قول **الكشّاف**: «وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنّه فاصلة. وفي الثاني؛ لإتّباعه الأولَّ».[٤] كيف؟ وليس هو في حيّز مسيس الحاجة إلى صرف الإطلاق ألبتّة، وغاية ما يستحقّ أمر الإتّباع من الاعتبار إتّباع مقام الوصل لمقام الوقف لأزيدَ من ذلك. وحذاءَ ممشايَ مشى، ونظيرَ مسيري سار حاذق تفتازانَ في تنوين «أوّلاً» ولو كان مشفوعاً بالموصوف في الذكر؛ حيث قال في **كتاب التلويح**: «إنّ انتصاب أوّلاً وثانياً على الظرفيّة».[٥]

وأمّا التنوين في «أوّلاً» ـ مع أنّه أفعل التفضيل بدليل الأُولى والأوائل، كالفُضلى والأفاضل ـ فلأنّه هاهنا ظرف بمعنى قبلُ، وهو حينئذٍ منصرف لا وصفيّة له أصلاً. وهذا معنى ما قال في **الصحاح**:

> إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أوّلَ، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوّلاً، ومعناه في الأوّل: أوّل من هذا العام، وفي الثاني: قبل هذا العام.[٦]

هذا قوله بألفاظه.

---

١. الأحزاب (٣٣): ٣٢.
٢. الإنسان (٧٦): ٤.
٣. الإنسان (٧٦): ١٥ ـ ١٦.
٤. الكشّاف ٤: ٦٦٧، ذيل الآية ٤، وص ٦٧١، ذيل الآية ١٥ ـ ١٦ من الإنسان.
٥. لم نعثر على هذا الكتاب.
٦. الصحاح ٣: ١٨٣٨، (و. أ. ل).

قلت: و هذا من قبيل المشترك لا من المنقول حتّى يتّجه أن يقال: هلّا اعتبرتَ الوصفيّة الأصليّة فلم تصرفه أصلاً؛ إذ إنّما اعتبارها في المنقول لا في المشترك. ثمّ من تضاعيف هذا الباب ما يقال مثلاً: صمت رمضاناً من الرمضانات، ولقيت أحمداً من الأحمدَيْن.

**قوله** ﷺ: (**يَدينُ بهَدْيهم العباد**).

«الهدي» ـ بفتح الهاء وكسرها، وتسكين الدال المهملة ـ: السيرة والطريقة على قول **النهاية**[1] وفاقاً **للصحاح**.[2] وقال في **المغرب**: «السيرة السويّة».[3] ويدين بسيرتهم السويّة أي يتّخذها ديناً وشريعة ومنهاجاً.

**وقوله** ﷺ: (**يستهلّ بنورهم البلاد**).

كأنّه يعني به «يستنير» استعمالاً للاستهلال في معنى التهلّل. ولم يقع إليّ ذلك من أئمّة اللسان. يقال: تهلّل وجهه أي تلألأ واستنار، وظهر عليه أمارات البهجة والسرور.

**قوله** ﷺ: (**من ملمّات الظُلَم ومُغشيات البُهَم**).

«الملمّة»: النازلة من نوازل الدنيا ،و«الإلمام»: النزول، وقد «ألمّت به» أي نزلت. و«الظلم» ـ جمع الظُلْمة ـ: خلاف النور، وضمّ اللام[4] أيضاً لغةٌ فيها. و«المغشيات» على صيغة الفاعل من غشيه غِشْياناً أي جاءه واعتراه، وأغشاه غيرُه إيّاه.

و«البُهَم» ـ جمع بُهيمة بالضمّ كحُذيفة وحُزيمة ـ وهي مشكلات الأُمور ومعضِلات المسائل قاله في **النهاية**.[5]

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٥٣، (ه. د. ى).

٢. الصحاح ٤: ٢٥٣٣، (ه. د. ى).

٣. المغرب: ٥٠١، (ه. د. ى).

٤. أي لام الظلمة لا الظلم.

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ١٦٨، (ب. ه. م). واعلم أنّ ما نقله عن النهاية مضافاً إلى عدم صحّته في نفسه غير مطابق للموجود في النهاية وما فيه: «البُهَم جمع البُهْمة، وهي مشكلات الأُمور».

**قوله**ﷺ : **(التهجّم على القول بما لايعلمون)**.[١]

تفعّلٌ من الهجوم وهو الإتيان بغتةً، والدخول من غير استيذان. وفي بعض النسخ بالعين مكان الهاء من العُجمة ـ بالضمّ والتسكين ـ وهي اللكنة في اللسان، وعدم القدرة على الكلام، وعدم الإفصاح بالعربيّة. و«الأعجم»: الذي لايُفصح، ولايُبيّن كلامه وإن كان عربيّاً. واستعجم عليه الكلامُ: استبهم، وكلّ من لم يُفصح بشيء فقد أعجمه، وكلّ من لايقدر على الكلام الفصيح البيّن فهو أعجمُ ومستعجِم، ومؤنّثه العَجْماء، وقد غلبت على البهيمة غلبةَ الدابّة على الفرس. وفي الحديث: «صلاةُ النَهار عجماء»،[٢] أي لايُجهر فيها، فلا تُسمع قراءةٌ.

**قوله**ﷺ : **(وتوازرهم)**.

«الوزر»: الحمل والثقل، وأكثر ما يطلق في الكتاب والسنّة على الذنب والإثم، ومنه في التنزيل الكريم: ﴿وَلَاتَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.[٣] يقال: وزر يزر فهو وازر: إذا حمل ما يُثقل ظَهره من الأشياء الثقيلة ومن الذنوب، وجمعه الأوزار، ومنه الحديث: «وضَعت الحرب أوزارها»[٤] أي انقضى أمرها، وخفّت أثقالهم، فلم يبق قتال.

و«الوزير» ـ وجمعه الوزراء ـ: هو الذي يوازر الأمير، فيحمل عنه ما حمله من الأثقال، والذي يلتجئ الأمير إلى رأيه وتدبيره، فهو ملجأ له ومفزع.

**قوله**ﷺ : **(أن يأرز)**.

«أرَز» ـ بالراء بين الهمزة والزاي ـ: تقبَّضَ مِن بخله، يقال: أرز فلان يأرِز

---

١. في الكافي المطبوع في بيروت الطبعة الرابعة بتحقيق عليّ أكبر الغفّاري قوله: «التهجّم على القول بما لايعلمون» مقدّم على قوله: «من ملمّات الظلم ومغشّيات البُهم».

٢. لم نعثر عليه في مجاميعنا الروائيّة، ولكن رواه الشهيد في ذكرى الشيعة ٣: ٣٥١. ورواه الصدوق عن الحسنﷺ في معاني الأخبار: ٣٠٣، باب معنى الجُبار.

٣. الأنعام (٦): ١٦٤، الإسراء (١٧): ١٥.

٤. كتاب الخصال: ٤٤٠، باب العشرة، ح ٣٣.

بالكسر. وفي **القاموس**: مثلّثة الراء[١] أرَزاً بالتحريك وأُرُوزاً بالضمّ فهو أروز بالفتح، و«أرِز» كعسِر: إذا تقبّض من بخله، ولم ينبسط بلسانه ويده للمعروف، وأرز الشيء يأرز مكسورةَ الراء أيضاً، وقيل: بل مثلّثتها أَرْزاً بالتسكين: إذا تجمّع وتقبّض وتضامّت أجزاؤه وأبعاضه، ومنه الحديث: «إنّ الإسلام ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحيّة إلى جُحْرِها»،[٢] أي ينضمّ إليها، ويجتمع بعضه إلى بعض فيها.

**قوله**ﷺ: (**أن يسندوا إلى الجهل**).

«السَنَد»: ما ارتفع من الأرض، وقيل: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح، وفلان سنَدٌ أي معتمد، وأسند إليه أي صعد واستند إليه واعتمد عليه، وأسنده إليه أي أصعده ورفعه، لازمٌ ومتعدٍّ، والإسناد في الحديث رفْعه إلى قائله، وساندتَ الرجل عاضدتَه وكانفته،[٣] والمتساندون هم المتعاونون كان كلّ واحد منهم يسند ويستند إلى الآخر، ويستعين ويتعاضد به.

**قوله**ﷺ: (**المُقامُ**).

محلّه من الإعراب الرفع أي هل المُقام على الجهالة يسعهم؟ وهو هاهنا بالضمّ، والفرق بين «المَقام» بالفتح، و«المُقام» بالضمّ ـ على أنّه أيضاً اسم المكان ـ أنّ «المَقام» ـ بالفتح ـ موضع القيام، ومنه مَقام إبراهيم، وهو الحجر الذي فيه أثر قدميه، وهو أيضاً موضع قيامه.

وأمّا «المُقام» ـ بالضمّ ـ فهو موضع الإقامة، ودار الاستيطان. قيل: «ومنه ما قال الحريري: وقلت للائمي: أقْصِر فإنّي سأختار المُقام على المَقام».

و«المُقام» ـ بالضمّ ـ على أنّه بمعنى المصدر هو بمعنى الإقامة. وكذلك «المَقام» ـ بالفتح ـ قد يكون مصدراً بمعنى الإقامة.

---

١. القاموس المحيط ٢: ١٦٥، (أ.ر.ز).

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٧، (أ.ر.ز)، وحكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٢٣: ٥٥.

٣. في حاشية «أ» و «ب»: «كانفته أي أخذته في كنفك».

فأمّا «المُقامة» ـ بالضمّ ـ فبمعنى الإقامة لاغير. ومنه في التنزيل الكريم: ﴿دَارَ ٱلْمُقَامَةِ﴾.[١]

«والمَقامة» ـ بالفتح ـ: المجلس والجماعة من الناس.

**قوله**ﷺ: (**على جهة الاستحسان**).

أي استحسانِ ما يلائم الطبعَ، ويَنال الإدراكُ الظنّي أو التخيّلي حسنَه المُؤْثَرَ المظنون أو المتخيَّلَ وإن كان هو في ظاهر الأمر من دون أن يكون حَسَناً في الواقع وكمالاً بحسب نفس الأمر.

**قوله**ﷺ: (**والنشوء عليه**).

من قولهم: نشأتُ في بني فلان نشأة ونشوءاً: إذا شَبِبَت فيهم، وفي أكثر النسخ: «والسبق عليه».

**قوله**ﷺ: (**والعقول المركّبة فيهم**).

من تركيب الشيء في الشيء، لا من تركيب الشيء من الشيء.

قال الجوهري في **الصحاح**: «تقول في تركيب الفصِّ في الخاتم والنصلِ في السهم: ركّبتُه فتركّب، فهو مركّب أي الفصُّ والنصل».[٢] وفي **القاموس**: «الركيب المركّب في الشيء كالفصّ».[٣]

**قوله**ﷺ: (**أهل الضرر والزمانة**).

المراد بـ«أهل الضرر» مكفوفو البصرِ، قال في **الصحاح**: «رجل ضرير أي ذاهب البصر»،[٤] «ورجل زَمِن أي مبتلى. والزمانة: آفة في الحيوانات».[٥] وفي **المغرب**:

---

١. فاطر (٣٥): ٣٥.
٢. الصحاح ١: ١٣٩، (ر. ك. ب).
٣. القاموس المحيط ١: ٧٦، (ر. ك. ب).
٤. الصحاح ٢: ٧٢٠، (ض. ر. ر).
٥. الصحاح ٤: ٢١٣١، (ز. م. ن).

«الزمن: الذي طال مرضه زماناً».[١]

**قوله**ﷺ: (**فوجب في عدل الله وحكمته**).

وجوباً عنه فقط بعلمه بأكمل النظام، وإرادته واختياره للخيرات بالذات عند الحكماء، على ما هو المشهور من مذهبهم لدى المحصّلين والمحقّقين.

ووجوباً عنه ووجوباً عليه جميعاً بعلمه بما هو أكملُ في النظام الجملي للكلّ، وأصلحُ بالنظر إلى أشخاص النظام وإرادته واختياره بالذات؛ لما قد علم أنّه أكمل وأصلح عندنا معشرَ الشيعة، وعند أكثر المعتزلة، وأمّا الأشاعرة فلا يقولون بالوجوب أصلاً لا عنه ولا عليه.

**قوله**ﷺ: (**أن يحصر**).

في طائفة من النسخ با لحاء والصاد المهملتين والراء أخيراً، وهو أولى بالصحّة من «يحضّ» بالضاد المعجمة المشدّدة بعد الحاء المهملة على ما ضبطه فريق، ومِن «يخصّ» بالخاء المعجمة والصاد المهملة على ما عليه السواد الأعظم. أي أن يضيّق عليهم من قولهم: حصره يحصره حصراً: ضيّق عليه واحتبسه وأحاط به.

و«الباء» في «بالأمر والنهي» لزيادة التعدية، والمعنى: «أن يجعل الأمر والنهي حاصرَيْن لمن خلق من خلقه خلقةً محتملة للأمر والنهي» على ما ينصّ عليه.

قولُه من بعد: (**فكانوا محصورين بالأمر والنهي**).

أي هما حاصِراهم، أو لبيان ما به الحصر كقولهم: ضربه بالسوط مثلاً.

**قوله**ﷺ: (**لئلّا يكونوا سُدى مهملين**).

في **صحاح الجوهري**: «السُدى ـ بالضمّ ـ: المهمل».[٢]

---

١. المغرب: ٢١٠، (ز. م. ن).

٢. الصحاح ٤: ٢٣٧٤، (س. د. ا).

وفي **القاموس**: «السَدى ـ بالسين المهملة المفتوحة ـ: المهملة من الإبل، والضمّ أكثر، وكلاهما للواحد والجميع[١] كالسادي، وأسداه: أهمله».[٢]

وفي **النهاية** الأثيريّة: «يقال: إبل سُدى أي مهملة، وقد تفتح السين».[٣]

**قوله**ﷺ: (**تدعوهم إلى توحيد الله**).

خبرُ كلٍّ من «شواهد ربوبيّته» و«حججه» و«أعلامه». وأمّا «دالّة ظاهرة» و«نيّرة واضحة» و«لائحة» فمنصوبات على الحاليّة.

**قوله**ﷺ: (**وتشهد على أنفسها لصانعها بالربوبيّة والإلهيّة**).

قد بيّنّا في صحفنا الحِكْميّة: أنّه ما من ذرّة من ذرّات الوجود إلّا وهي شاهدة على نفسها ـ بلسان طِباع إمكانها الذاتي، وليسيّتها الطباعيّة بحسب جوهر نفسها ـ أنّها مستندة الذات والوجود في نفس الأمر لامحالة إلى القيّوم الواجب بالذات جلّ سلطانه، وأنّها هالكة الذات باطلة الوجود من كلّ وجه إلّا من وجه استنادها إلى جنابه القيّومي الحقّ من كلّ جِهة، وأنّه لايتصحّح لها تقرّر وتحقّق أصلاً، إلّا بأن يفعلها ويخرجها القيّوم الحقّ من كتم الليس وجوف البطلان، ويَطرُدَ ويمنعَ عنها قهرمانَ[٤] الهلاك وسلطانَ العدم بحسب متن نفس الأمر، وإن كان جوهر نفسها في لحاظ العقل تحت قوّة الهلاك والعدمِ من حيث اعتبار ذاتها من حيث هي هي أبداً غيرَ عريّة عن مخالطة الليس وملابسة البطلان سرمداً، ومن هناك يصحّ وينتظم البرهان على أنّه الموجود المربوب الجائز الذات ذو ربّ جاعل واجب بالذات من سبيل اللِّمِّ، وذلك غير محوج إلى ملاحظة غرائب الصنع وعجائب التدبير، بل يكفي فيه لحاظ جواز

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «أي المتعدّد وهو الجمع».

٢. القاموس المحيط ٤: ٣٤١، (س. د. ى).

٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٥٦، (س. د. ا).

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «هو كالخازن والوكيل: الحافظ لما تحت يده، والقائم بأُمور الرجل». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ١٢٩، (ق. ه. ر. م).

الذات المسلوبةِ الضرورةِ بحسب نفسها في كلا طرفي التقرّر واللا تقرّر، وإنّما النظر في اتّساق النظام، وغرائب الصنع، وعجائب التدبير يسوق العقلَ إلى توحيد صانعها وجاعلها، وإثباتِ أنّ الصانع الجاعل الواحد الحقّ ـ جلّ مجده ـ تامُّ العلم، عظيم الخُبْر، لطيف التدبير، بالغ الحكمة.

فإذن قوله عليه السلام: (**لما فيها من آثار صنعه، وعجائب تدبيره**).

فيه: أنّ تعليل الشهادة بذلك اعتبار في حيّز السقوط، إلّا أن يكون قد رام بالربوبيّة والإلهيّة ما يشمل إثباتَ الذات والتوحيد والعلم والحكمة جميعاً.

**قوله** عليه السلام: (**جلّ ثناؤه: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾**).

أي ميثاق كتاب الوحي والتنزيل، والهداية والتبصير، أو ميثاق كتاب الوجود والإيجاد، والصنع والإبداع.

و«الميثاق» مفعال من الوَثاق بالفتح، و الكسرُ فيه لغةٌ، كالميقات من الوقت، والميعاد من الوعد. ومعناه: المَوْثِق، وهو العهد. ومنه في التنزيل الكريم: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾.[1] و«الوثاق» في الأصل قيد أو حبل يُشدّ به الأسير والدابّة، يقال: رجل موثَّق أي مأسور مشدود بالوثاق. ثمّ قيل للمؤتمَن المعتمَدِ على أمانته: ثقة وموثّق وموثوق به.

**قوله** عليه السلام: (**لعلّة العلم بالشهادة**).

أي بما الشهادةُ[2] له وهو الحقّ المشهود له.

وكذلك **قوله**: (**ولولا العلم بالشهادة**)

أي ولولا اليقين ـ المسمّى بالعقل المضاعَف[3] ـ بالحقّ الذي هو المشهود له، لم

---

١. يوسف (١٢): ٦٦.

٢. في «ج»: «بالشهادة له» بدل «بما الشهادة له».

٣. في حاشية «ج»: «قيل: يعتبر في العقل المضاعف أربعة أشياء: الأوّل: العلم بوجود الحكم. الثاني: العلم بانتفاء نقيض الحكم. الثالث: العلم بوجوب الحكم. الرابع: العلم بانتفاء وجوب النقيض».

تكن الشهادة مقبولة؛ فلذلك قال عزّ من قائل: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾[١] أي أُولو العقل المضاعف الذي هو اليقين الحقّ.

**قوله**ﷺ: (**تبارك وتعالى**: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٢]).

«الحرف» في الأصل الطرف والجانب، وبه سمّي الحرف من حروف الهجاء. أي على طرف وجانب من الاعتقاد، يُميله كلُّ مميل، ويُزيغه[٣] كلُّ مزيغ، ويُزعجه[٤] كلّ مزعج، لاقارَّ البصيرة، ثابتَ التبصّر على حاقّ اليقين، ومستقرٍّ العلم، ومتنِ العقل المضاعف كالجبال الرواسي، فلايستطيعَ أن يقلقله صوت هائل، ولا أن يزلزله ريح عاصف.

**قوله**ﷺ: (**وقد قال العالم**عليه السلام).

هو أبو الحسن الأوّل مولانا الكاظم صلوات الله عليه.

**قوله**عليه السلام: (**لم يتنكّب الفتن**).

على التفعّل من نكب عن الطريق إذا عدل عنه ومال، ونكّبه غيرُه: أماله عنه وأبعده، يقال: تنكّبه أي تجنّبه وتباعد عنه.[٥]

**قوله**ﷺ: (**انبسق**).

يقال: بسقت النخل وانبسقت: إذا طالت باسِقاتُها، وبواسيقها أي التي استطالت من فروعها وغصونها، ومنه ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾.[٦]

وفي نسخ جَمّة «انبثق» بالثاء المثلّثة، قال ابن الأثير في **نهايته**: «في حديث هاجر

---

١. آل عمران (٣): ١٨.

٢. الحجّ (٢٢): ١١.

٣. في حاشية «أ» و «ب»: «في حديث الدعاء: "اللهمّ لاتزغ قلبي" أي لاتمله عن الإيمان». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٢٤، (ز.ى.غ).

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «أزعجه أي أقلقه وقلعه عن مكانه». كما في القاموس المحيط ١: ١٩١، (ز.ع.ج).

٥. لاحظ لسان العرب ١: ٧٧٠، (ن.ك.ب).

٦. ق (٥٠): ١٠.

أُمّ إسماعيل عليه السلام «فغمز بعقِبه الأرض فانبثق الماء» أي انفجر وجرى».[١]

وقال المطرّزي في **المُغرب**:

بثق الماء بثقاً: فتحه بأن خَرقَ الشَطَّ أوالسِكْر، وانبثق هو: إذا جرى بنفسه من غير مُجرٍ، والبَثْق ـ بالفتح والكسر ـ الاسم.[٢]

وفي **صحاح** الجوهري: «بثق السيل موضعَ كذا أي خرقه وشقّه فانبثق أي انفجر».[٣]

**قوله: (من الجبال الرواسي).**

رسا الشيء يرسو: ثبت، وجبال راسيات: ثابتات، ومنه رَسَتْ أقدامهم في الحرب أي ثبتت، ورست السفينة أي وقفت على اللَنجَر.

**قوله رحمه الله: (وقد قال العالم عليه السلام «إنّ الله جلّ وعزّ خلق النبيّين على النبوّة؛ فلا يكونون إلّاأنبياء، وخلق الأوصياء على الوصيّة؛ فلا يكونون إلّا أوصياء»).**

يعني عليه السلام أنّ النبوّة وكذلك الوصاية موهبة فطريّة إلهيّة غير مكسوبة، بحسب كون النفس الإنسانيّة مفطورةً في جبلّة جوهرها الملكوتي على أفضل ضروب القوّة القدسيّة، والعصمة الإلهيّة باعتبار جهتيها: النظريّةِ والعمليّة، من حيث قوّتيها: العاقلةِ والعاملة في وُسْعان[٤] قبولها عن الجنبة العالية الربّانيّة، وسلطان فعلها في الجنبة السافلة الجسدانيّة.

فالرسالة والنبوّة قوّة كماليّة، في النفس الإنسانيّة، بحسب صفاء جوهرها وقداسة ذاتها يكون بها في مُنّة النفس أن تجمع بين الكون في سواد عالم الطبيعة

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٩٥، (ب. ث. ق).

٢. المغرب: ٣٤، (ب. ث. ق).

٣. الصحاح ٣: ١٤٤٨، (ب. ث. ق).

٤. في «ب»: «وِجدان» بدل «وُسْعان»، ولكن في حاشيته «وُسْعان». وفي حاشية «ج» قال: «ولعلّه بالشين المعجمة، مأخوذ من: توشيع القطن، بمعنى لفّه بعد ندفه، أو من توشيع الحديقة: بأن يجعل حولها من الشوك وغيره للمنع عن الدخول». كما في القاموس المحيط ٣: ٩٤، (و. ش. ي. ع)؛ ولسان العرب ٨: ٣٩٤، (و. ش. ع).

وفي أُمّ قرى الحواسّ، والسيرِ في رياض عالم القدس، واستيطان بُطنان[١] عرش التعقّل معاً، فيكون جوهر الروح العاقل حين تدبير دار الجسد، والتعلّقِ الطبيعي بأرض الهيولى أكيدَ العلاقة جدّاً بقَطَنَة[٢] عالم الأمر، شديدَ الاتّصال بروح القدس، المعبّر عنه في لسان حكمة ما فوق الطبيعة بالعقل الفعّال، وواهبِ الصور بإذن ربّه؛ ومن هناك يستوجب النبيّ أن يكون في جوهر نفسه العاقلة ذا خصائص ثلاثٍ ألبتّة:

**أُولاها**: الاستغناء عن مُؤَن الاقتناص والتعلّم؛ لكونه مؤيَّدَ النفس بشدّة الصفاء وشدّة الاتّصال بالمبادئ العقليّة إلى أن يشتعل حدساً وقبولاً من روح القدس في كلّ شيء، فينعقدَ في ذهنه القياسُ بلا معلّم، وتكونَ علومه وتعقّلاته حدسيّاتٍ، فتنطبعَ فيه الصور التي في العقل الفعّال، ويحصلَ له مايمكن أن يحصل لنوعه من العلوم بحسب الكمّ دفعةً، أو قريباً من دفعة بحسب الكيف، لا ارتساماً تقليديّاً، بل انطباعاً من سبيل العقل المضاعف، بترتيبٍ مشتمل على الحدود الوسطى؛ فإنّ التقليديّاتِ[٣] في أُولات أسباب إنّما تُعرف بأسبابها، لاتكون عقليّةً يقينيّة، فهذا ضرب من النبوّة بل أعلى قوى النبوّة، ويسمّى عقلاً قدسيّاً وقوّةً قدسيّة، وهي أعلى مراتب القوى الإنسانيّة في جانب الكمال.

وفي مقابلتها في جانب النقصان مَن لاحدس له منتهياً إلى عُدم الحدس وفقد الاتّقاد[٤] رأساً، كما مقابله ينتهي في طرف الزيادة إلى الحدس والاشتعال في كلّ

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «البطنان: هو الغامض من الأرض، وبطنان الجنّة: وسطها». كما في لسان العرب ١٣: ٥٥، (ب. ط. ن).

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «قطن بالمكان أي أقام به فهو قاطن، والجمع: قطّان وقاطنة وقطنة». كما في القاموس المحيط ٤: ٢٦٠؛ ولسان العرب ١٣: ٣٤٣، (ق. ط. ن).

٣. في حاشية «ب»: «أي التقليديّات ـ التي لها أسباب في الواقع، وتُعرف بها إذا أُخذت من جهة الأسباب، بل من حيث إنّها تقليديّة ـ لاتكون عقليّة يقينيّة، نعم إذا عُرفت بأسبابها تكون يقينيّة». فقوله: «لا تكون عقليّة يقينيّة» خبر ثانٍ والخبر الأوّل هو قوله: «إنّما تعرف».

٤. في «أ»: «الاتّعاد» بدل «الاتّقاد».

المعقولات والمطلوبات أو أكثرها في أسرع وقت وأقصره، من دون تخريجِ مخرِّجٍ، وتعليم معلّم، بل بفضل من الله وتأييد من رحمته.

**وثانيتها**: أن يشتدّ لسرّه الاعتلاقُ والاتّصال بذلك العالم، فيسمع كلام الله، ويتشبّح له ملائكة الله، وقد تمثّلت له على صورة يراها بإذن الله سبحانه، فيحدث له في سماعه صوت من قِبَل الله تعالى وروحِ القدس والملائكة، فيسمعه من غير أن يكون ذلك كلاماً إنسانيّاً، وقولاً بشريّاً، وصوتاً من حيوان أرضي، بل هو إيحاء وتنزيل من لدن عزيز عليم به، صاحبُ الوحي والتنزيل، ذو معجزة قوليّة كريمة، وآيات علميّة حِكْميّة.

**وثالثتها**: أن تكون نفسه المقدّسة الربّانيّة ـ لقوّتها القدسيّة ـ قويّةً بهيّة فعّالة، كادت تكون متصرّفةً في العوالم الأُسطقسّيّة، تصرُّفَ النفوس في أبدانها، فتكاد هيولى عالم العناصر تطيعه بإذن الله تعالى، فيكون بذلك ذا معجزات فعليّة، وأفاعيلَ خارجةٍ عن طور العادة، خارقةٍ لضوابط مذهب الطبيعة.

ثمّ مرتبة الوراثة والوصاية تجري في كمال جوهر النفس، واشتعال قوّتها القدسيّة، وشدّة اعتلاقها واتّصالها، وتأكّد علاقتها بذلك العالم مَجرى مرتبةِ النبوّة، وتستنّ بسنّتها، وتتلو درجتَها، وتنوب عنها منابَها، إلّا أنّها ليست بمثابة تصحّح للوصيّ تشبّحَ الملائكة، وتُمثِّل روحَ القدس له على صورة يراها ويعاينها، حتّى يكون يتصحّح له من ذلك سماع كلام الله تعالى بالوحي والإيحاء، على أن يكون هو الموحى إليه من دون توسيط الرسول، بل إنّما الأوصياء والأئمّة بعقولهم محدَّثون مفهَّمون ـ على البناء للمفعول من التحديث والتفهيم ـ فربما يسمعون الصوت ولكنّهم لايعاينون شخصاً متشبّحاً.

وسيستبين لك في كتاب الحجّة ـ إن شاء الله العزيز ـ بابُ الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدَّث، وهم الوارثون معادنَ العلم، وولاةُ الأمر، وشهداءُ الله، وحججُه على خلقه، وخلفاؤه في أرضه، وأبوابه التي يؤتى منها من بعد النبيّ، فالوصيّ خليفة

النبيّ، والقائم بالأمر مقامه، كما النفس خليفة العقل، والقلب خليفة النفس، والدماغ خليفة القلب، والنخاع خليفة الدماغ، والرئيس والمَلِك سلطانهما على الظاهر فقط، والعالم المعلّم سلطانه على الباطن فقط، والنبيّ سلطانه على الظاهر والباطن جميعاً، وكذلك وصيّه الذي يقوم مقامه.

فكما القلب أشرف الأعضاء ورئيسها في البدن وخليفته الدماغ، فكذلك النبيّ ﷺ كالقلب في العالم وخليفته كالدماغ. وكما من الدماغ تفيض وتنبثّ الأرواح السارية والقوى المدركة على المشاعر والأعضاء، وعلى جميع جوانب البدن وأطرافه، فكذلك قوّة البيان والتعليم إنّما تفيض عنه ﷺ بواسطة خليفته ووصيّه على جميع أهل العالم، وهو صاحب التأويل، وخازن الوحي، وحافظ الدين، وحامل عرش الحكمة، وعيبة علم الحقيقة، ونور الله في ظلمات الأرض.

فأمّا مرتبة الحكمة والعرفان فلها عرض عريض، فأقصى درجاتها أعلى مراتب النبوّة، وأوسطها الوصاية والخلافة، وأدناها أن تكون النفس غيرَ قويّة الجوهر بحيث تستطيع أن تجمع بين معاينة عالم الغيب، ومشاهدة عالم الشهادة معاً، بل إنّما قصارى قدسها وبهائها وصقالتها وصفائها أن تقوى على رفض البدن، ونَضْوِ الجلباب الجسداني، وفكِّ عُقَد حبائل الطبيعة، والانصرافِ إلى عالم القدس والبهاء، والاتّصال بالجواهر المشرقة العقليّة، ومطالعة صور علومها، والاستضاءة من إشراقات أنوارها، فالإنسان لا يعدّ من الحكماء مالم تحصل له ملكة خلع البدن، حتّى يصير البدن بالنسبة إليه كقميص يلبسه تارة ويخلعه أُخرى.

وبالجملة: أفضل الناس من استجمع أُصول الأخلاق والملكات، التي هي رؤوس الفضائل العمليّة وينابيعها، واستكملت نفسُه بقوّته النظريّة عقلاً مستفاداً بالفعل، فصارت عالماً عقليّاً مضاهياً لعوالم الوجود، كأنّها وحدها ونظامَ الوجود وعالمَ التقرّر جملةً نسختان مطابقتان غيرُ مختلفتي الأرقام زيادةً ونقيصةً.

وأفضل هؤلاء المستعدُّ في جوهر نفسه وقواه النفسانيّةِ لمرتبة النبوّة، ثُمّ مَن

فاز ـ مع الخواصّ النبويّة ـ بدرجة الختميّة، فعلى ما قد قاله شريكنا السالف شيخ فلاسفة الإسلام في إلهيّات **الشفاء**[١] كاد يصير ربّاً إنسانيّاً، يكاد[٢] أن تحلّ عبادته بعد طاعة الله تعالى، وهو سلطان ساهرة العالم الأرضي، وخليفة الله فيها، ودرجةُ عقله القدسي المستكمل بالفعل عالماً عقليّاً ـ وهو آخر سلسلة العود إلى مبدإ الوجود، ومَعاده تعالى شأنه ـ درجةَ أكرم المبدَعات أعني العقل الذي هو أوّل سلسلة البدو في الصدور عنه جلّ سلطانه.

فلعلّه صلى الله عليه وآله لحاظاً لذلك قال مرّة: «أوّل ما خلق الله العقل».[٣] وأُخرى: «أوّل ما خلق الله نوري»[٤] وتتلو مرتبتَه في عرض تلك الدرجة مرتبةُ وصيّه وخليفته وحافظِ دينه عليه الصلاة والسلام؛ فلذلك قال صلى الله عليه وآله: «أنا وعليّ من نور واحد».[٥]

وما أوردناه ـ من عرض الحكمة وشمولها المراتبَ جميعاً ـ قد وردت به الأخبار عن أصحاب القدس والعصمة عليهم السلام، فمن طريق **الكافي** في كتاب الإيمان والكفر،[٦] ومن طريق الصدوق، عروة الإسلام، أبي جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه في كتاب **الخصال**،[٧] وفي كتاب **التوحيد** جميعاً في الصحيح عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن عذافر، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

بينا رسولُ الله صلى الله عليه وآله في بعض أسفاره إذ لقيه رَكْب، فقالوا: السلام عليك يا رسول الله، فقال: ما أنتم؟ فقالوا: نحن مؤمنون يا رسول الله، فقال: فما حقيقة إيمانكم؟ قالوا:

---

١. الشفاء ١: ٤٤١ ـ ٤٤٢.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «تكاد»: تذكيره بحسب عوده إلى الشخص النبيّ، أو باعتبار مدخوله الذي هو الجملة التي هي «أن تحلّ عبادته». وتأنيثه باعتبار العبادة».

٣. مشارق أنوار اليقين: ٣٩؛ بحارالأنوار ٢٥: ٢٢، ح ٣٨؛ الأنوار النعمانيّة ١: ١٤.

٤. بحارالأنوار ٢٥: ٢٢، ح ٣٨ حكاه عن رياض الجنان ولم نظفر عليه.

٥ عوالي اللآلئ ٤: ١٢٤، ح ٢١١؛ مشارق أنوار اليقين: ٣٩ ـ ٤٠؛ بحار الأنوار ٣٩: ٢٦٦، ح ٤٠ بتفاوت يسير في الأخيرين.

٦. الكافي ٢: ٥٢ ـ ٥٣، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١.

٧. كتاب الخصال: ١٤٥، ح ١٧٥، باب الثلاثة.

الرضاء بقضاء الله، والتفويض إلى الله، والتسليم لأمر الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: علماءُ حكماءُ كادوا أن يكونوا من الحكمة أنبياءَ، إن كنتم صادقين فلاتبنوا ما لاتسكنون، ولا تجمعوا مالا تأكلون، واتّقوا الله الذي أنتم إليه ترجعون.[١]

ومن طريق **الكافي** في كتاب الحجّة بسنده عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال للزنديق الذي سأله: من أين أثبتَّ الأنبياءَ والرسل؟:

إنّا لمّا أثبتنا أنّ لنا خالقاً صانعاً متعالياً عنّا وعن جميع ما خلق، وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً، لم يجز أن يشاهده خلقه، ولا يلامسوه، فيباشرهم ويباشروه، ويحاجّهم ويحاجّوه، ثبت أنّ له سفراءَ في خلقه، يعبّرون عنه إلى خلقه وعباده، ويدلّونهم على مصالحهم ومنافعهم، وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم، فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم العليم في خلقه، والمعبّرون عنه جلّ وعزّ، وهم الأنبياء عليهم السلام وصَفوته من خلقه، حكماءَ مؤدَّبين بالحكمة مبعوثين بها، غير مشاركين للناس ـ على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب ـ في شيء من أحوالهم مؤيَّدين من عند الحكيم العليم بالحكمة، ثمّ ثبت ذلك في كلّ دهر وزمان، ممّا أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين؛ لكيلا تخلوَ أرض الله من حجّة يكون معه علم يدلّ على صدق مقالته، وجواز عدالته.[٢]

**قوله: (قال: وفيهم جرى قوله: فمستقَرّ ومستودَع).**

بفتح القاف والدال، على أنّهما اسما مكانٍ على قراءة الكوفيّين والحجازيّين. أي فمنكم محلّ استقرار العلم والحكمة فيه، وموضع ثَبات اليقين والإيمان، ومنكم موضع استيداع ذلك.

وأمّا البصريّان، فإنّما قراءتهما «مستقِرّ» ـ بكسر القاف ـ على أنّه اسم فاعل، و«مستودَع» ـ بفتح الدال ـ على أنّه اسم مفعول.

وابن كثير[٣] أيضاً ذلك سبيله؛ لأنّ الاستقرار منّا دون الاستيداع أي فمنكم قارّ في

---

١. التوحيد: ٣٧١، باب القضاء والقدر...، ح ١٢.

٢. الكافي ١: ١٦٨، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ١.

٣. انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢: ١٦٠، ذيل الآية ٩٨ من الأنعام.

مقرّ العلم اليقيني والعرفان الحقيقي، ومنكم مستودع في منزل الاعتقاد الذي قصاراه[١] أن يكون شبهَ اليقين، وشبيهَ العقل المضاعف، مع أنّكم كلَّكم مُنشأون من نفس واحدة، هذا على تفسيره وتأويلهﷺ.

وفي الكشّاف:

مَن فتح قافَ «المستقرّ»، كان «المستودع» اسمَ مكانٍ مثلَه أو مصدراً. ومن كسرها، كان اسمَ فاعلٍ، و«المستودع» اسمَ مفعول، والمعنى: فلكم مستقرّ في الرحم، ومستودع في الصلب، أو مستقرّ فوق الأرض، ومستودع تحتها، أو فمنكم مستقِرّ، ومنكم مستودع، قال: فإن قلت: لم قيل: «يعلمون» مع ذكر النجوم و«يفقهون» مع ذكر إنشاء بني آدم؟ قلت: كأنّ إنشاءَ الإنس من نفس واحدة، وتصريفَهم بين أحوال مختلفة ألطفُ وأدقّ صنعةً وتدبيراً، فكان ذكر الفقه ـ الذي هو استعمال فطنة وتدقيق نظر ـ مطابقاً له.[٢]

**قولهﷺ: (مَن تُذاكره وتفاوضه).**

مفاوضة العلماء: محادثتهم ومذاكرتهم في العلم، مفاعلة من التفويض بمعنى المشاركة والمساومة[٣] كأنّ كلّ واحد من المتفاوضَيْن يردّ ما عنده إلى صاحبه ويأخذ ما عند صاحبه. قيل[٤] لدَغْفَل بن حنظلة النسّابة من بني شيبان: بم ضبطت ما أرى؟ قال: بمفاوضة العلماء. قيل: ما مفاوضة العلماء؟ قال: كنت إذا لقيت عالماً أخذت ما عنده وأعطيته ما عندي.

**قوله: (بالآثار الصحيحة عن الصادقينعليهم السلام).**

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «قُصاراك ـ بالضمّ ـ وقَصاراك ـ بالفتح ـ أي غايتك، وآخر أمرك، وما اقتصرت عليه» كما في لسان العرب ٥: ٩٧، (ق. ص. ر).

٢. الكشّاف ٢: ٥٠ ـ ٥١، ذيل الآية ٩٨ من الأنعام.

٣. في حاشية «أ» و«ب»: «المساومة: المحادثة بين البائع والمشتري على السلعة، وفصل ثمنها، يقال: سام يسوم سوماً». النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٤٢٥، (س. و. م). وفيها «المساومة: المجاذبة» بدل «المساومة: المحادثة».

٤. في حاشية «أ» و«ب»: «القائل له معاوية بن أبي سفيان».

«الآثار» جمع الأثر ـ بالتحريك ـ من قولك: أثرتُ الحديث، إذا ذكرتَه عن غيرك، وحديث مأثور، ينقله خلف عن سلف، ومصدره الأثْر بالتسكين.

و«الحديث» ـ ويرادفه «الخبر» بل «الأثر» أيضاً في الأشهَر الأعرف ـ أعمُّ من أن يكون قولَ النبيّ صلى الله عليه وآله، أو الإمام عليه السلام، أو الصحابي، أو التابعين. وفي معناه فعلهم وتقريرهم.

وقد يخصّ الحديث بما عن المعصوم، والخبرُ بما عن غيره، فيقال للمشتغلين بالسنّة النبويّة ـ وما في حكمها ومعناها، وهو ماجاء عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام ـ: المحدّثون، ولمن عداهم: الخبريّون أو الإخباريّون ـ بالكسر ـ وربما يستصحّ أن يقال: الأخباريّون ـ بالفتح ـ تسويغاً للنسبة إلى الجمع من غير الردّ إلى المفرد. والأثر أعمُّ منهما مطلقاً.

وقد يجعل الحديث أعمَّ من الخبر مطلقاً. وبعضهم يجعل الأثر مساوياً للخبر ومرادفاً له. ومنهم من يقول: إنّما الحديث ما جاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله، والأثر ما جاء عن الإمام عليه السلام أو الصحابي، والخبر هو الأعمّ منهما.

وفي أصحابنا رضوان الله عليهم مَن يُؤْثِر هذا الاصطلاحَ ويخصّ الأثر بما عن الأئمّة عليهم السلام، والمحقّق نجم الدين بن سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ في مصنّفاته الاستدلاليّة كثيراً مّا يسير ذلك المسيرَ، فأمّا رئيس المحدّثين ـ رضي الله تعالى عنه ـ فقد عنى بـ«الآثار الصحيحة» أحاديثَ رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصيائه الصادقين صلوات الله عليهم.

فإن قلت: كيف يستقيم قوله: «الصحيحة» وما في **الكافي** كثيراً بل أكثريّاً من طرق موثّقة أو ضعيفة؟!

قلت: أمّا بناءاً على أنّه ومَن في طبقته من الأقدمين ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ لهم فيما يروون طرق متعدّدة، فيوردون الطريق الضعيف ولايكترثون[1] له؛ ثقةً بما

---

١ . في حاشية «أ» و«ب»: «يقال: ما أكترِث له أي ما أُبالي به». كما في القاموس المحيط ١: ١٧٣، (ك. ر. ث).

لهم في ذلك من الطريق الصحيح.

أو لأنّهم ـ من ثقافتهم[١] وتبصّرهم وقرب عهدهم وتمييزهم أحوالَ الطبقات بعضِها عن بعض ـ عارفون بقرائنَ وأمارات يتصحّح معها الحكم بالصحّة، فلا يستضرّون[٢] بالإسناد إلى غير الثقات.

أو أنّهم ـ بتعدّد طرقهم المتساندة، وتكثّر أسانيدهم المتعاضدة في رواية رواية ـ استغنوا عن الإسناد إلى سند صحيح، فكانوا يتحرّون[٣] إيرادَ ما عندهم على إسناده إلى المعصومين حجّةً ثابتة ومحجّة[٤] واضحة. ويعنون بالصحيح المقبولَ الثابتَ المعوّلَ عليه بالصحّة، لا المعنى المعقودَ عليه الاصطلاحُ في هذه السنين الأخيرة.[٥] والمتأخّرون المُحْدَثُونِ ـ حيث هم في سُحقٍ[٦] ونَأْيٍ عن ذلك كلّه ـ محتاجون لا محالة في استيثاق[٧] الطرق واستصحاح الأسانيد إلى مَؤونة زائدة ومعونة جاشمة.[٨]

**قوله: (اعرضوها على كتاب الله).**

معناه: إذا تَعارَضُ[٩] الروايات المختلفة في أمر عنّا أهلَ البيت، ولم يكن في أحد الطرفين على المسلك المعتبر في طريق الرواية ترجيحٌ فاعرضوها على كتاب الله، فما وافقه فاستمسكوا به، وما خالفه ـ بحيث لا يمكن التوفيق ـ فردّوه، لا أنّه إذا

---

١. في حواشي النسخ: «ثقف الرجل ثقافة أي صار حاذقاً». كما في القاموس المحيط ٣: ١٢١، (ث. ق. ف).

٢. في «ج» «فلايستنفرون» بدل «فلايستضرّون».

٣. في حاشية «أ» و«ب»: «فلان يتحرّى الأمر أي يتوخّاه ويقصد به». كما في لسان العرب ١٤: ١٧٣، (ح. ر. ى).

٤. في حاشية «أ» و«ب»: «المحجّة: الطريق. وقيل: المحجّة: جادّة الطريق». كما في لسان العرب ٢: ٢٢٨، (ح. ج. ج).

٥. في حاشية «ب»: «أي السنين التي صنّف فيها الأُصول، وهي بعد زمان الكلينيّ‌، لازمان المتأخّر عن العلّامة‌، كما فهمه الشيخ الحسن في منتقاه».

٦. في حاشية «أ» و«ب»: «السحق ـ بالضمّ ـ: البُعد». كما في لسان العرب ١٠: ١٥٣، (س. ح. ق).

٧. في «ج»: «استيناق» بدل «استيثاق». وفي هامشه: «تأنّق فيه أي عمله بالإتقان، والاستيناق: الاستحكام». كما في القاموس المحيط ٣: ٢١٠، (أ. ن. ق).

٨. في حاشية «أ» و«ب»: «جشمتُ الأمر أي تكلّفتُه على مشقّة». كما في القاموس المحيط ٤: ٩٠، (ج. ش. م).

٩. أي تتعارض.

وردت رواية صحيحة معتبرة عنهمعليهم السلام توجب تخصيص ظاهر الكتاب الكريم ـ كما في حرمان الزوجة غير ذات الولد من أن ترث زوجَها في رقبة الأرض عيناً[١] مثلاً ـ لم يصحّ العمل بها.

وكذلك القول فيما يروى عن النبيّصلى الله عليه وآله من قوله: «إذا رُويتم عنّي حديثاً فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فاقبلوه، وإن خالف فردّوه»[٢] فطَعْنُ بعض علماء العامّة فيه بأنّه موضوع؛ إذ يدفعه قولهصلى الله عليه وآله: «إنّي قد أُوتيت الكتابَ وما يعدله».[٣] وفي رواية: «أُوتيت الكتاب ومثله معه»[٤] ساقط.

**قوله: (دعوا ما وافق القوم).**

يعني عليه السلام بهم أُولئك الأقوامَ المخالفين، الناكبين[٥] عن الصراط، القائسين بآرائهم الفاسدة، وأهوائهم المضلّة، بل جملةَ مَن عدا الفرقةِ المحقّة من سائر الفرق كلّها.

**قولهرحمه الله: (أن يكون بحيث توخّيت).**

بلام التأكيد في أكثر النسخ، وفي بعضها بـ«الباء» مكان «اللام».

**قولهرحمه الله: (إذ كان العقل هو القطبَ الذي عليه المدار، وبه يُحتجّ، وله الثواب، وعليه العقاب).**

الحجّة العقليّة لايكون ائتلافها وانتظامها إلّا من مقدّمات عقليّة صرفة، وعقود بيّنة يقينيّة، والدليل النقلي يُستند في بعض مقدّماته إلى النقل، ولا يتصوّر استغناؤه

---

١. وسائل الشيعة ٢٦: ٢٠٥، باب أنّ الزوجة إذا لم يكن لها ولد لاترث من العقار والدور...، ولها قيمة ما عدا الأرض....

٢. تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥، ذيل الحديث ١١٦٩، باب من أحلّ الله نكاحه من النساء وحرم منهنّ في الشرع؛ الاستبصار ٣: ١٥٨، ذيل الحديث ٥٧٣، باب أنّه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه أُمّها وإن لم يدخل بها؛ وسائل الشيعة ٢٠: ٤٦٣، ذيل الحديث ٢٦١٠٠، أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها، الباب ٢٠، ذيل الحديث ٤.

٣. كنز العمّال ١: ١٧٤، ح ٨٨٠.

٤. كنز العمال ١: ١٧٤، ح٨٨٠.

٥. في حاشية «أ» و«ب»: «النكب: العدول». كما في لسان العرب ١: ٧٧٠، (ن .ك. ب).

عن الانتهاء أوّلاً أو بأَخَرَةٍ إلى السبيل العقلي قطعاً.

والعقل هو السالك إلى عالم القدس، والصادعُ[١] بالنظر في معرفة الربّ والمعارف الربوبيّة، المدركُ للكلّيّات والطبائع المرسلة بذاته، وللجزئيّات والشخصيّات الجسمانيّة باستخدام المشاعر والحواسّ الجسدانيّة، فلاجرم إليه الخطاب وعليه الحساب وله المثوبات وعليه العقوبات، فهو القطب والمحور والشراع واللنجر،[٢] فلا محالة هو أحقّ ما به في الكلام يبتدأُ، وفي الكتاب يفتتح.

و إذ قد بلغْنا بالقول مبلغَ الأخذ في المطلب، وحان[٣] لنا في الشرح حينُ الشروع في المقصود، فنقول:

إنّ ما نحن في سبيله الآنَ قواعدُ فحصيّة، وفوائدُ علميّة، لامَحيد[٤] عنها لمن يتوخّى[٥] أن يكون في علم الحديث من المتمهّرين، ويتحرّى أن يُعدّ في الاستدلال على الأحكام من سبيل الأخبار من المتبصّرين. وإذ لاسبيل إلى تحصيلها إلّا من سبيلي، ولاوصول إلى تحقيقها إلّا من طريقي، إمّا بالأخذ عنّي، أو بالاستفادة من مصنَّفاتي، ومحقَّقاتي ومقالاتي ومعلَّقاتي، فلا عَلَينا لو قدّمنا عِضَة[٦] من تلك المراشح في عدّة رواشحَ.

---

١. في حاشية «أ»: «صدعت الشيء: أظهرته وبيّنته، وصدعت بالحقّ: إذا تكلّمت به جهاراً، وصدعت إلى الشيء أي ملت إليه». انظر لسان العرب ٨: ١٩٧، (ص. د. ع).

٢. في حاشية «ج»: «اللنجر ـ بتقديم النون على الجيم معرّب لنگر ـ: مرساة السفينة». في المنجد في (انج) و في القاموس في (رسا): الأَنْجَر.

٣. في حاشية «أ» و«ب»: «حان له أن يفعل كذا يحين حيناً أي آن، وحان حينه أي قرب وقته». انظر القاموس المحيط ٤: ٢١٨، ولسان العرب ١٣: ١٣٦، (ح. ي. ن).

٤. في حاشية «أ» و«ب»: «حاد عن الشيء يَحيد حُيُوداً: مال عنه وعدل». كما في لسان العرب ٣: ١٥٩، (ح. ي. د)؛ والقاموس المحيط ١: ٢٩٠، (ح. ا. د).

٥. توخّيت الشيء: إذا قصدت إليه. لسان العرب ١٥: ٣٨٣، (و. خ. ي).

٦. في حاشية «أ» و«ج»: «أي بعضاً من أبعاض تلك المراشح، وجزءاً من أجزائها، قال عزّ من قائل: ﴿جَعَلُوا الْقرآن عضين﴾ واحدتها عضة. (منه مدّ ظلّه العالي)».

# الراشحة الأُولى

## [في اصطلاحات علم الدراية]

متن الحديث: ألفاظُه التي يتقوّم بها المعني.[1]

والسند: طريق المتن، أي جملةُ مَن رَواه على الترتيب والتناقل، ويقال: هو الإخبار على طريق المتن.

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله بالتناقل.

وللمتن عوارضُ وأحوالٌ بحسب نفسه، وعوارضُ وأحوالٌ بحسب طريقه، فليكن بحْثُنا الآنَ عن حال المتن لابحسب نفسه، بل بحسب طريقه، فنقول:

إنّ متن الحديث بحسب طريقه منقسم إلى «متواترٍ» و «آحادٍ».

**فالأوّل**: ما قد تكثَّرت رُواته في كلّ طبَقةٍ طبقةٍ، في الأطراف والأوساطِ، وبلغتْ في جميع الطبقات مَبْلغاً من الكثرةِ قد أحالت العادةُ تواطُؤَهم على الكذب، وهو لامحالة يعطي العلم البتّي بمُفاده، إلّا إذا كان السامع مسبوقاً باعتقاد نقيضه، مفتوناً على ذلك الاعتقاد؛ لشُبهةٍ قويّة أو تقليد وتعصّبٍ.[2]

---

١. كذا في «أ» و «ب» و في حاشية نسخة «ب»: «المعاني». و في المطبوع «ج»: «تتقوّم بها المعاني».

٢. في حواشي النسخ: «وبهذا يجاب عن قدح الخارجين عن دين الإسلام في تواتر معجزات نبيّناﷺ بعدم إفادتها العلمَ إيّاهم. وبه أيضاً أجاب السيّد الشريف المرتضى عن قدح المخالفين في تواتر النصوص الجليّة على إمامة أمير المؤمنين بأنّها لو كانت متواترة لأفادتهم العلمَ بذلك. (منه مدّ ظلّه العالي)».

**والثاني**: مالايكون كذلك ولو في بعض الطبقات.

ثمّ لحديث الآحاد أقسام: أصليّة، وفرعيّة، وأقسامه الأُصول خمسة:

**الأوّل**: «الصحيح»، وهو مااتّصل سنده بنقلِ عدل إمامي عن مثله في الطبقات بأسرها إلى المعصوم، وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن بما يَقْدَحُ في الوصفين[1] وإن اعتراه في بعض الطبقات إرسال أو قطع، ومن هناك يُحكَم مثلاً على رواية ابن أبي عمير مطلقاً بالصحّة، وتُعَدُّ مراسيلُه على الإطلاق صِحاحاً، وفي ذلك كلامٌ مُشْبَعٌ سنُسمِعُكَهُ إن شاء الله تعالى.

**الثاني**: «الحسن» وهو المتّصل السند إلى المعصوم بإماميّ ممدوحٍ في كلّ طبقة، غيرِ منصوص على عدالته بالتوثيق ولو في طبقةٍمّا فقط. وقد يطلق الحسن أيضاً على السالم ممّا ينافي الأمرين[2] في سائر الطبقات وإن اعترى اتّصالَه انقطاعٌ في طبقةٍمّا؛ ومن ثَمّ عَدّ جماعة من الفقهاء مقطوعَةَ زرارةَ مثلاً في مفسد الحجّ إذا قضاه أنّ الأُولى حَجَّةُ الإسلام[3] من الحسن.

**الثالث**: «الموثّق» وهو مادخل في طريقه فاسدُ العقيدة، المنصوصُ على توثيقه مع انخفاظ التنصيصِ من الأصحاب على التوثيق أو المدح، و السلامةِ عن الطعن بما ينافيهما جميعاً في سائر الطبقات.

**الرابع**: «القويّ» وهو مرويّ الإمامي في جميع الطبقات الداخلُ في طريقه ـ ولو في طبقةٍمّا ـ مَن ليس بممدوحٍ ولا مذمومٍ، مع سلامته عن فساد العقيدة. وربما، بل كثيراً مّا يطلق القويّ على الموثّق، لكن هذا الاسم بهذا القسم أجدرُ، وهو به أحقُّ؛

---

١. في حاشية «أ»: «أي عدل إمامي».

٢. في حاشية «أ»: «أي إمامي ممدوح».

٣. الكافي ٤: ٣٧٣، بابُ «المحرمُ يواقع امرأته قبل أن يقضي مناسكه...»، ح ١؛ تهذيب الأحكام ٥: ٣١٧، ح ١٠٩٢، باب الكفّارة عن خطإ المحرم وتعدّيه الشروطَ؛ وسائل الشيعة ١٣: ١١٢، أبواب كفّارات الاستمتاع، الباب ٣، ح ٩.

فلذلك آثرنا هذا الاصطلاح، وهو الذي يقتضيه مشرب الفحص والتحقيق؛ إذ لو صِيرَ إلى الإطلاق الأكثري، وسِير على الاصطلاح الأشهري، لزم إمّا إهمال هذا القسم، أو تجشّم اعتمالٍ مستغنىً عنه في التسمية بإحداث اسمٍ آخَرَ يوضع له غيرِ تلك الأسماء؛ فإنّه قسم آخَرُ برأسه، مباين لتلك الأقسام، فلا يصحّ إدراجه في أحدها، ولا هو بشاذِّ الحصول، نادرِ التحقّق حتّى يسوغَ إسقاطُه من الاعتبار رأساً، بل إنّه متكرّر الوجود، متكثّر الوقوع جدّاً مثل: مسكين السمّان، ونوح بن درّاج، وناجية بن عَمارة الصَيداوي، وأحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، والحكم بن مسكين، وأضرابهم وأترابهم، وهم كثيرون.

ثمّ إنّ شيخنا الشهيد ـ قدّس الله نفسه الزكيّة ـ في **الذكرى** بعد إيراد الموثّق وذِكْر إطلاق اسم القويّ عليه قال:

> وقد يراد بالقويّ مرويُّ الإمامي غيرِ المذموم ولا الممدوح، أو مرويُّ المشهور في التقدّم غيرُ الموثّق.[1]

يعني به المشهورَ في التقدّم[2] غيرَ الموثّق ولا الإمامي فيكون هذا القسم بالنسبة إلى الموثّق كالحسن بالنسبة إلى الصحيح. وفي عدّة نسخ معوّل على صحّتها مكانَ «غير الموثّق» «عن الموثّق» وعلى هذه النسخة فالمشهور بالتقدّم يُعنى به الإمامي المشهور تقدّماً.

قلت: إن كان المشهور في التقدّم ممّن نقل أحد من أئمّة التوثيق والتوهين إجماعَ العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنه[3] فمرويُّه عن الموثّق مُدرَجٌ في الصحيح ـ على ما سنُطْلعك عليه إن شاء الله العزيز ـ وإلّا فذلك يندرج في الموثّق وإن كان هو

---

١. ذكرى الشيعة ١: ٤٨.

٢. في حاشية «ب»: «أي الجلالة».

٣. في حاشية «ج»: «أي تصحيح ما رواه حيث تصحّ الرواية إليه، فلا يلاحظ بعده إلى المعصوم‏ عليه السلام وإن كان فيه ضعف، كما استظهر أبو عليّ في رجاله».

عدلاً إمامياً والطريق إليه صحيحاً، فإذن لم يتصحّح قسم آخَرُ خارج عن الأقسام الثلاثة السابقة إلّا مرويّ الإمامي غيرِ المذموم ولا الممدوح، فهو المحقوق باسم القويّ لاغير.

**الخامس**: «الضعيف» وهو ما لا يستجمع شروط أحد الأربعة المتقدّمة، بأن يشتمل طريقه على: مجروح بالفسق، أو بالكذب، أو بالحكم عليه بالجهالة، أو بأنّه وضّاع، أو بشيء من أشباه ذلك، فهو يقابل الصحيح والحسن والموثّق والقويّ جميعاً.

وربما يقال: إنّه يقابل الموثّق والقويّ كليهما، أو يقابل القويّ فقط.[1]

فهذا ما قدخرّجه استقصاء التفتيش في تخميس القسمة، وإنّ جماهير من في عصرنا هذا، بل أكثرَ مَن في هذه العصور[2] مغبِّبون[3] في الفحص، ومربِّعون للأقسام بإسقاط القسم الرابع من البين.

وربما سبق إلى بعض الأذهان أن يتجشّم إدراجَه في الحسن ـ وهو القسم الثاني ـ تعويلاً على أنّ عدم الذمّ مرتبةمّا من مراتب المدح. وكأنّه وهم بيّن الوهن والسقوط، كماترى فليدرَك.

---

١. في حواشي النسخ: «و به قال شيخنا الشهيد ـ قدّس الله لطيفه ـ في الذكرى. ثمّ قال: وربما قابل الضعيفُ الصحيحَ والحسن والموثّق، ويطلق الضعيف بالنسبة إلى زيادة القدح ونقصانه. (منه مدّ ظلّه العالي)». وفي حاشية «ب» (م.ح. ق. دام ظلّه).

٢. في حاشية «أ»: «أي بعد عصر شيخنا الشهيد‌ﷺ. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣. في حواشي النسخ: «غبّب فلان في الحاجة: إذا لم يبالغ فيها». كما في لسان العرب ١: ٦٣٦، (غ. ب. ب).

# الراشحة الثانية

## [في تعريف الحديث الصحيح]

العلماء الجمهوريّة العامّيّة ـ كابن الصلاح،[١] والنواوي، وابن جماعة، والطيّبي[٢] وغيرهم ـ اعتبروا في حدّ الصحيح سلامتَه عن الشذوذ والعلّة، وكونَه مرويَّ مَن يكون مع العدالة ضابطاً.

وأصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ أسقطوا ذلك عن درجة الاعتبار، وهو الحقّ؛ لأنّهم يفسّرون الشذوذ بكون الذي يرويه الثقة مخالفاً لمرويّ الناس، وذلك حال المتن بحسب نفسه. وقد دَريتَ أنّ موضوع البحث هاهنا حاله بحسب طريقه لابحسب نفسه، والعلّةَ بأسباب خفيّة غامضة قادحة يستخرجها الماهر في الفنّ، وهي أيضاً إن كانت متعلّقةً بنفس جوهر المتن، فخارجة عن الموضوع، وإن كانت متعلّقةً بالسند كالإرسال أو القطع مثلاً فيما ظاهره الاتّصال، أو الجرحِ فيمن ظاهر الأمر فيه التعديل ـ من دون أن يكون الاستخراج منتهياً إلى حدّ معرفةٍ جازمة عن حجّة قاطعة، بل بالاستناد إلى قرائنَ ينبعث عنها ظنّ، أو يترتّب عليها تردّد وشكّ ـ فإن كانت قويّةً يتقوّى بها ظنّ القدح، فقَيْدا الاتّصالِ والعدالة يجديان في الاحتراز عنها، وإلّا فليست بضائرة في الصحّة المستندة إلى أسبابها الحاصلة.

وأمّا الضبط ـ وهو كون الراوي متحفّظاً متيقّظاً، غيرَ مغفَّل ولا ساهٍ ولا شاكٍّ في حالتي التحمّل والأداء ـ فمضمَّن في الثقة، وهم يتوسّعون في العدل بحيث يشمل المخالف مالم يبلغ خلافه حدَّ الكفر، والمبتدعَ مالم يكن يروي ما يُقوِّي بدعتَه، ويكتفون في العدالة بعدم ظهور الفسق، والبناءِ على ظاهر حال المسلم على خلاف الأمر عندنا فلذلك اتّسعت عندهم دائرة الصحّة، وصارت الحِسان والموثّقات

---

١. مقدّمة ابن الصلاح: ١٦.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ٣٩.

والقويّات عندنا صِحاحاً عندهم، مع اعتبار القيود الثلاثة المذكورة.

قال بعض الشهداء من أصحابنا المتأخّرين في شرح **بداية الدراية**:

والخلاف في مجرّد الاصطلاح؛ وإلّا فقد يقبلون الخبر الشاذّ والمعلّلَ، ونحن فقد لا نَقْبلُهما وإن دخلا في الصحيح بحسب العوارض.[١]

قلت: صحّ ما قاله، والخبر الّذي لايُقبل ولايُعمل به عندنا لعوارضَ تعتريه[٢] مع كونه صحيحاً غيرُ قليل، ومن ذلك ما قال بعض متأخّري الأصحاب ـ نوّر الله تعالى ضريحه ـ في **المهذّب** في تسبيحات الركعتين الأخيرتين مكانَ القراءة:

**تتمّة**: وهنا روايتان أُخريان ـ ولم يقل بمضمونهما من الأصحاب قائل ـ:

فالأُولى: صحيحة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر، قال: «تسبّح وتحمّد الله وتستغفر لذنبك، وإن شئت فاتحة الكتاب فإنّها تحميد ودعاء».[٣]

والثانية: رواية عليّ بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين: ما أصنع فيهما؟ قال: «إن شئت فاقرأ فاتحة الكتاب، وإن شئت فاذكر الله».[٤]

قلت: قد ألقيتُ إلى أسماع المتدبّرين في مصنّفاتي الدينيّة، ومعلّقاتي الفقهيّة أنّ هناك محملاً صحيحاً سويّاً يصار إليه، فلايكون فيه اطّراح الحديث الصحيح، ولاخرقُ إجماع العصابة وشقُّ عصاهم،[٥] وهو أن تكون «واو» و«تستغفر لذنبك» بمعنى «حتّى» للغاية، وذلك باب واسع في مذهب البلاغة، كما إذا قلت: تحتمي من

---

١. شرح البداية: ٢٢.

٢. في حاشية «أ» و«ب»: «عراني هذا الأمر واعتراني: إذا غشيك». كما في لسان العرب ١٥: ٤٤، (ع. ر. ا).

٣. تهذيب الأحكام ٢: ٩٦، ح ٣٦٨؛ الاستبصار ١: ٣٢١، ح ١١٩٩.

٤. هو ابن فهد الحلّي في المهذّب البارع ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤، والرواية في تهذيب الأحكام ٢: ٩٨، ح٣٦٩، والاستبصار ١: ٣٢١ ـ ٣٢٢، ح ١٢٠٠.

٥. في حاشية «أ» و«ج»: «يقال: قد شقّوا عصا المسلمين أي اجتماعهم وائتلافهم، وانشقّت العصا أي وقع الخلاف».

النَهَم[1] وتصحَّ في بدنك، وتتعبّد لله وتكونَ حرّاً، وتعبده وتكونَ مَلِكاً، أي احْتَمِ من الإفراط في شهوة الطعام وفي تناوله حتّى تكون بذلك صحيحاً في بدنك، وتعبَّد لله عزّ وجلّ واعبده حتّى تكون حرّاً من الأحرار وملكاً من الملوك.

والتسبيح والتحميد عَلَم للتسبيحات الأربع، وكذلك هي المراد من «ذكر الله» في الرواية الثانية، فمعناه تأتي بالتسبيحات الأربع حتّى تكون بذلك في حكم المستغفر لذنبك، وتكونَ[2] هي في قوّة الاستغفار منك، والكفّارةِ لآثامك، وفيها[3] مغفرة لذنوبك، لا أنّك تأتي بالتسبيحات،[4] وتضمّ إليها كلمةَ الاستغفار، أو دعاءه على ما يتبادر إلى الوهم حتّى تنسب الرواية إلى الشذوذ.

وليعلم أنّه يستفاد من الخبر تفضيل التسبيحات على الفاتحة، وهو كذلك في حقّ المنفرد على الأقوى وقد بسطنا القول فيه في كتاب **عيون المسائل**.[5]

ثمّ من غرائب هذا العصر أنّ ثُلَّةً من أهله ظفروا بهذا الخبر ـ الذي قد ودّعه الأصحاب عن آخرهم في مُطَّرَح تَرْكِ العمل بمضمونه؛ لأسباب تأدّت بهم إلى تركه ـ فحسبوا أنّهم قد فازوا بما فاتهم ضبْطُه، وأحاطوا بما لم يحيطوا بعلمه، فأحدثوا القول بوجوب الاستغفار بعد التسبيحات.

ففريق منهم كانوا يقولون: «اللهمّ اغفر لذنبي» فنبّهتُهم وأطلعتهم على لحنٍ فيه مخالفٍ لقوانين العربيّة؛ إذ الذنب حينئذٍ يكون مفعولاً له، فيحتاج إلى تقدير المفعول به، ويصير الكلام في قوّة: اللهمّ اغفر لذنبي ذنبه، وتضحك منه وعليه الثَّكلىٰ. وفريق: «اللهمّ اغفر ذنبي» وفريق «أستغفرالله».

وبالجملة: انتشرت الآراء وتفرّقت الأهواء على غير بصيرة، والله سُبحانه أعلم.

---

١. في حاشية «أ» و«ب»: «النَهَمُ ـ بالتحريك ـ: إفراط الشهوة في الطعام». كما في القاموس المحيط ٤: ١٨٤. (ن.ه.م).

٢. في حاشية «ب»: هنّ.

٣. في حاشية «ب»: وفيهنّ.

٤. في حاشية «ب»: إليهنّ.

٥. عيون المسائل (ضمن اثنتا عشرة رسالة): ١٩٧ وما بعدها.

# الراشحة الثالثة

## [في طبقات أصحاب الإجماع]

قد أورد أبو عمرو الكشّي في كتابه ـ الذي هو أحد الأُصول التي إليها استناد الأصحاب، وعليها تعويلهم في رجال الحديث ـ جماعةً أجمعت العصابة على تصحيح مايصحّ عنهم، والإقرارِ لهم بالفقه والفضل والضبط والثقة، وإن كانت روايتهم بإرسال، أو رفع، أو عمّن يسمّونه وهو ليس بمعروف الحال، ولُمَة[١] منهم في أنفسهم فاسدو العقيدة، غير مستقيمي المذهب، ولكنّهم في الثقة والجلالة في مرتبة قُصْيا، وقد جعلهم على ثلاث دَرَجٍ وطبقات ثلاث:

الطبقة الأُولى ـ وهي الدرجة العُلْيا ـ: في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قال بهذه العبارة:

اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستّة: زرارة، ومعروف بن خرَّبوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي. قالوا: وأفقه الستّة زرارة. وقال بعضهم مكانَ أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري.[٢]

الطبقة الثانية ـ وهي الدرجة الوسطى، وهذه عبارته فيها ـ:

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:

أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه ـ من دون أُولئك الستّة الذين عَدَدْناهم وسمّيناهم ـ ستّة نفر: جميل بن درّاج،

---

١. في حاشية «أ» و«ب»: «اللمة ـ بالتخفيف ـ: الأصحاب من الثلاثة إلى العشرة، وفي حاشية «ج»: اللُمّة: قيل: الجماعة، من غير حصر، وقيل: من الثلاثة إلى العشرة، وفي القاموس: اللمّةُ ـ بالضمّ ـ: الصاحب والأصحاب». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٧٣، (ل. م. ه)؛ والقاموس المحيط ٤: ١٧٧، (ل. م. م).

٢. اختيار معرفة الرجال: ٢٣٨، الرقم ٤٣١.

وعبد الله بن مُسكان، وعبد الله بن بُكير، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان، وحمّاد بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه ـ يُعنى ثعلبة بن ميمون ـ أنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.[١]

الطبقة الثالثة ـ وهي الدرجة الأخيرة، وهذه ألفاظه هناك ـ:

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام:

أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم وهم ستّة نفر آخَرُ ـ دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ـ منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري،[٢] ومحمّد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ وقال بعضهم مكانَ الحسن بن محبوب: الحسنُ بن عليّ بن فضّال وفضالة بن أيّوب. وقال بعضهم مكانَ فضالة: عثمانُ بن عيسى ـ وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى.[٣]

ولقد جعل الشيخ تقيّ الدين الحسن بن داود في كتابه في الرجال الطبقةَ الثالثة هي الدرجةَ الوسطى، والطبقةَ الثانية الدرجة الأخيرة.[٤] وكأنّه نظر إلى جلالة يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، ومحمّد بن أبي عمير. ولكن عبارة الكشّي تأبى إلّا خلافَ ذلك.

ثمّ إنّ أبا عمرو الكشّي قال في ترجمة فضالة بن أيّوب:

قال بعض أصحابنا: إنّه ممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنهم وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم.[٥]

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٣٧٥، الرقم ٧٠٥.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «رأيتُ على ابن عبّاس ثوباً سابريّاً أستشفّ ما وراءَه. كلّ رقيق عندهم سابري. والأصل فيه الدروع السابريّة منسوبةً إلى سابورَ وهو عَلَم بلدةٍ». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٣٤، (س. ب. ر).

٣. اختيار معرفة الرجال: ٥٥٦، الرقم ١٠٥٠.

٤. رجال ابن داود: ٣٨٤ ـ ٣٨٥، في خاتمة القسم الأوّل.

٥. اختيار معرفة الرجال: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

وبالجملة: هؤلاء ـ على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم ـ أحد وعشرون بل اثنان وعشرون رجلاً، ومراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى مَن يسمّونه من غير المعروفين معدودةٌ عند الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم من الصِحاح، من غير اكتراث منهم لعدم صدق حدّ الصحيح ـ على ما قد علمتَه ـ عليها.

ومن ذلك ما في **المختلف** للعلّامة في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة: أنّ حديث عبد الله بن بكير صحيح، مع أنّه فطحي؛[١] استناداً إلى الإجماع المذكور.

وكذلك في فوائد **خلاصة الرجال** له:

> إنّ طريق الصدوق أبي جعفر محمّد بن بابويه عن أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، وهو فطحي، لكنّ الكشّي قال: إنّ العصابة اجتمعت على تصحيح ما يصحّ عنه.[٢]

وفي **شرح الإرشاد** لشيخنا المحقّق الفريد الشهيد في كتاب الحجّ في مسألة تكرّر الكفّارة بتكرّر الصيد عمداً أو سهواً:

> وصرّح الصدوق والشيخ في النهاية والاستبصار وابن البرّاج بعدم التكرار عمداً؛ لقوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾،[٣] والتفصيل قاطع للتشريك، فكما لاانتقام في الأوّل فلاجزاء في الثاني؛ ولأنّ الصادقعليه السلام فسّر الآية بذلك في رواية ابن أبي عمير في الصحيح عن بعض أصحابه.[٤]

وفي **شرح الشرائع** لبعض الشهداء من أصحابنا المتأخّرين في مبحث الارتداد:

> لاتقتل المرأة بالردّة، وإنّما تحبس دائماً على تقدير امتناعها من التوبة، فلو تابت

---

١. مختلف الشيعة ٢: ٤٩٧، المسألة ٣٥٧، قال: «عبد الله بن بكير وإن كان فطحيّاً إلّا أنّ الأصحاب وثّقوه».

٢. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٣٨، الفائدة الثامنة.

٣. المائدة (٥): ٩٥.

٤. غاية المراد ١: ٤١٣، والرواية في الكافي ٤: ٣٩٤، بابُ «المحرمُ يُصيد الصيد مراراً» ح ٣؛ تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٢ ـ ٣٧٣، ح ١٢٩٨، باب الكفّارة عن خطإ المحرم...؛ الاستبصار ٢: ٢١١، ح ٧٢١، باب من تكرّر منه الصيد.

قبلت منها وإن كان ارتدادها عن فطرة عند الأصحاب؛ لصحيحة الحسن بن محبوب، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام.[١]

ونظائر ذلك في كتبهم وأقاويلهم كثيرة لايَحويها نطاق الإحصاء، والحقّ الحقيق بالاعتبار عندي أن يفرق بين المندرج في حدّ الصحيح حقيقةً، وبين ماينسحب عليه حكم الصحّة، فيصطلح على تسمية الأوّل صحيحاً، والثاني صحّيّاً[٢] أي منسوباً إلى الصحّة، ومعدوداً في حكم الصحيح، ولقد جرى دَيْدني واستمرّ سنّتي في مقالاتي على إيثار هذا الاصطلاح، وإنّه بذلك لحقيق.

١. مسالك الأفهام ١٥: ٢٥. والرواية في الكافي ٧: ٢٥٦، باب حدّ المرتدّ، ح ٣؛ تهذيب الأحكام ١٠: ١٣٧، ح ٥٤٣، باب حدّ المرتدّ والمرتدّة؛ الاستبصار ٤: ٢٥٣، ح ٩٥٩، باب حدّ المرتدّ والمرتدّة.

٢. في حاشية «ب»: «فأمّا مايقال: الصحّي، وتراد به النسبة إلى المتكلّم على معنى الصحيح عندي، فلايستقيم على قواعد العربيّة؛ إذ لايسقط «تاء» الصحّة إلّا بـ«الياء» المشدّدة التي هي للنسبة إليها. وأمّا «الياء» المخفّفة التي للنسبة إلى المتكلّم فلا يصحّ معها إسقاط «تاء» الكلمة أصلاً، كسلامتي، وصحّتي، وكتابتي، وصنعتي، وصحبتي مثلاً فليعرف. (منه مدّ ظلّه العالي)».

# الراشحة الرابعة

## [في صحّة أحاديث إبراهيم بن هاشم]

الأشهر الذي عليه الأكثر عدُّ الحديث من جِهة إبراهيم بن هاشم أبـي إسـحاق القمّي في الطريق حسناً، ولكن في أعلى درجات الحُسن، التالية لدرجـة الصـحّة؛ لعدم التنصيص عليه بالتوثيق.

والصحيح الصريح عندي أنّ الطريق من جِهته صحيح، فأمره أجلّ، وحاله أعظم من أن يَتعدّل ويتوثّق بمعدِّل وموثِّق غيره بل غيره يتعدّل ويتوثّق بـتعديله وتـوثيقه إيّاه، كيف وأعاظم أشياخنا الفِخام ـ كرئيس المحدّثين والصـدوق والمـفيد وشـيخ الطائفة ونظرائهم، ومَن في طـبقتهم ودرجـتهم ورتـبتهم ومـرتبتهم مـن الأقـدمين والأحدثين ـ شأنهم أجلّ وخَطْبهم أكبر من أن يُظنّ بأحد منهم أنّه قـد حـاج[1] إلى تنصيصِ ناصٍّ وتوثيق موثّق، وهو شيخ الشيوخ، وقطب الأشياخ، ووتـد الأوتـاد، وسند الأسناد، فهو أحقّ وأجدر بأن يستغني عن ذلك، ولايَحوجَ إلى مثله، على أنّ مدحهم إيّاه بـ«أنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقمّ»،[2] و«هـو تـلميذ يـونس بـن عبدالرحمن»[3] لفظة شاملة، وكلمة جامعة، وكلّ الصيد في جوف الفَرا.[4]

ثمّ ما في **فهرست** الشيخ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن ـ وهو قوله:

قال أبوجعفر بن بابويه: سمعت ابن الوليد رحمه الله أنّه يقول: كُـتُب يـونس بـن عبد الرحمن التي هي الروايات، كلّها صحيحة يعتمد عليها، إلّا ماينفرد به محمّد بن

---

١. في حواشي النسخ: «حاج يحوج حوجاً أي احتاج». كما في لسان العرب ٢: ٢٤٣، (ح. و. ج).

٢ و ٣. رجال النجاشي: ١٦ / ١٨؛ الفهرست: ٣٥ ـ ٣٦ / ٧.

٤. في حواشي النسخ: «الفرا ـ بفتح الفاء ـ: اسم طائر عظيم الجثّة، قائد لغيره من الطيور التي من صنفه».

وفي حاشية «ج» أضاف: «والفَرَأ ـ كجبل وكسحاب ـ: الحمار الوحش كما في القاموس وغيره، وهذا المثل ضُرب لأبي سفيان ـ على ما قيل ـ والمراد أنّ صيد الفرأ أولى من سائر الوحوش؛ لأنّ صيده مع ضخامة جثّته يغني عن صيد غيره». كما في القاموس المحيط ١: ٢٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٤٢٢، (ف. ر. أ).

عيسى بن عبيد، عن يونس ولم يروه غيره.[١]

تنصيص على أنّ مرويّات إبراهيم بن هاشم التي ينفرد هو بروايتها عن يونس صحيحة. وهذا نصّ صريح في توثيقه.

وبالجملة: فمسلكي ومذهبي جعْل الطريق من جِهته صحيحاً. وفي أعاظم الأصحاب ومحقّقيهم مَن يؤثرِ في ذلك سَنَناً آثرتُه، ويَستنّ بسنّة استريتُها[٢] فها شيخنا المحقّق الشهيد الفريد قدّس الله نفسه القدسيّة يقول في شرح **الإرشاد** في كتاب الأيمان:

> إنّه لايمين للعبد مع مالكه وهو مستفاد من أحاديثَ: منها: صحيحة منصور بن حازم أنّ الصادقعليه السلام قال: «قال رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم: لايمين للولد مع والده، ولا للمملوك مع مولاه، ولا للمرأة مع زوجها».[٣]

انتهى كلامه.

وفي طريقها إبراهيم بن هاشم؛ ولذلك يعدّها أكثر المتأخّرين حسنةً.

والعلّامة ـ رحمه الله تعالى ـ قد حكم في كتبه على عدّة من أسانيد **الفقيه** و**التهذيب** بالصحّة، وهو في الطريق؛ ولذلك عَدَّ طريق الصدوق إلى كردويه[٤] وإلى إسماعيل بن مهران[٥] مثلاً من الصحاح وطريقه ـ رضي الله تعالى عنه ـ إليهما من إبراهيم بن هاشم.

وقال شيخ الطائفة في **الفهرست**: «أصحابنا ذكروا أنّه لقي الرضاعليه السلام».[٦]

---

١. الفهرست: ٢٦٦ / ٨١٣.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «الاستراء: الاختيار، وجماعة مُشتَراة من الجيش أي مختارة».

٣. غاية المراد ٣: ٤٣٦. والرواية في الكافي ٧: ٤٤٠، باب ما لايلزم من الأيمان والنذور، ح ٦؛ والفقيه ٣: ٢٢٧، ح ١٠٧٠، باب الأيمان والنذور والكفّارات، وتهذيب الأحكام ٨: ٢٨٥، ح ١٠٥٠، باب في الأيمان والأقسام.

٤. خلاصة الأقوال: ٤٣٧.

٥. لم نعثر عليه.

٦. الفهرست: ٣٥ ـ ٣٦ / ٦.

وفي كتاب **الرجال** أيضاً أورده في أصحاب الرضاعليه السلام فقال: إبراهيم بن هاشم القمّي تلميذ يونس بن عبد الرحمن.[١]

وقال في باب «لم»:[٢] «إسماعيل بن مرّار روى عن يونس بن عبد الرحمن، وروى عنه إبراهيم بن هاشم».[٣]

وفي **التهذيب**[٤] **والاستبصار** في أحاديث الخُمس: أنّه أدرك أبا جعفر الثانيعليه السلام.[٥]

وذكر النجاشي في ترجمة محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد الهَمَذاني: أنّ إبراهيم بن هاشم روى عن إبراهيم بن محمّد الهَمَذاني، عن الرضاعليه السلام».[٦]

قلت: نعم، ولكنّه خِصّيص بيونس بن عبد الرحمن وتلميذ له.

ثمّ بقي هناك شيء وهو أنّه ربما وردت في **الكافي** رواية إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد اللهعليه السلام[٧] مشافهةً من غير واسطة.

وفي كتابي الأخبار ـ **التهذيب**[٨] **والاستبصار**[٩] ـ محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبداللهعليه السلام عن صدقات أهل الذمّة ومايؤخذ من ثمن خمورهم ولحم خنازيرهم وميتتهم، قال: «عليهم الجزية في أموالهم» الحديث.

فبعض من عاصرناه ـ ممّن قد فاز بسعادة الشهادة في دين الله ـ قد استبعد

---

١. رجال الطوسي: ٣٦٩ / ٣٠، في أصحاب الرضاعليه السلام.
٢. أي من لم يرو عن الأئمّةعليهم السلام.
٣. رجال الطوسي: ٤٤٧ / ٥٣، في باب من لم يرو عن الأئمّةعليهم السلام.
٤. تهذيب الأحكام ٤: ١٤٠، ح ٣٩٧، باب الزيادات في الأنفال.
٥. الاستبصار ٢: ٦٠، ح ١٩٧، باب ما أباحوه لشيعتهمعليهم السلام من الخمس في حال الغيبة.
٦. رجال النجاشي: ٣٤٤ / ٩٢٨.
٧. الكافي ٣: ٥٦٨، باب صدقة أهل الجزية، ح ٥، وفيه: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبداللهعليه السلام ... الحديث. ولمزيد التوضيح راجع ما يأتي بُعيدَ هذا عن منتهى المقال.
٨. تهذيب الأحكام ٤: ١١٣ ـ ١١٤، ح ٣٣٣، باب الجزية، مسنداً مثل ما في الكافي.
٩. هذا الحديث لم يرد في الاستبصار.

ذلك أشدَّ الاستبعاد وقال فيما له من الحواشي على **التهذيب**:

الظاهر أنّ هذا مُرسل؛ فإنّ إبراهيم بن هاشم ذكروا أنّه لقي الرضاعليه السلام وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن ويونس من أصحاب الكاظم والرضاعليهما السلام. وفي رجال ابن داود: أنّ إبراهيم بن هاشم أصله كوفي انتقل إلى قمّ من أصحاب الجوادعليه السلام كما في الكشّي. وسيأتي أنّه روى إبراهيم بن هاشم قال: كنت عند أبي جعفر الثانيعليه السلام، فروايته عن أبي عبد الله بغير واسطة لاتخلو من بُعد.[١]

ونحن نقول: الإرسال في الرواية بلفظ السؤال ـ حيث يقول الراوي: سألته عن كذا، فقال: كذا ـ ساقط عن درجة الاحتمال، وإنّما يكون من المحتمل لو كان عن أبيه عن أبي عبد اللهعليه السلام. وما استبعده ليس من البُعد في شيء. أ ليس أبو عبد اللهعليه السلام قد توفّي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهي بعينها سنة ولادة مولانا الرضاعليه السلام، وقبض أبو الحسن الرضاعليه السلام بطوس سنة ثلاث ومائتين، ومولانا الجوادعليه السلام إذ ذاك في تسع سنين من العمر؟ فيمكن أن يكون لإبراهيم بن هاشم إذ يروي عن مولانا الصادقعليه السلام عشرون سنة من العمر، ثمّ يكون قد بقي إلى زمن الجوادعليه السلام فلقيه وروى عنه من غير بِعاد.

١. قال الحائري في منتهى المقال ١: ٢١٧: «واستظهر الشهيد الثاني في حواشيه على الحديث إرسال الرواية؛ لأنّ إبراهيم من أصحاب الرضاعليه السلام، وهو تلميذ يونس، وهو من أصحاب الكاظم والرضاعليهما السلام؛ مع أنّ إبراهيم روى عن الجوادعليه السلام أيضاً، فروايته عن الصادقعليه السلام لاتخلو عن بُعد. وردّه في الرواشح بأنّ... من غير بِعاد ـ ثمّ قال ـ قلت: نحن في غُنية عمّا تكلّفه المحقّقان المذكوران كلاهما، والدعوى المذكورة في حيّز المنع؛ فإنّ الرواية المذكورة بعينها... مرويّة في الكافي ... ، والتهذيب... عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّدبن مسلم، قال: سألت أباعبداللهعليه السلام... الحديث».

# الراشحة الخامسة

## [في صحّة أحاديث عبد العظيم الحسني]

من الذائع الشائع أنّ طريق الرواية من جِهة أبي القاسم عبد العظيم بن عبد الله الحسني ـ المدفون بمشهد الشجرة بالريّ رضي الله تعالى عنه وأرضاه ـ من الحسن؛ لأنّه ممدوح غير منصوص على توثيقه.

وعندي أنّ الناقد البصير والمتبصّر الخبير يستهجنان ذلك ويستقبحانه جدّاً، ولو لم يكن له إلّا حديث عرض الدين،[١] ومافيه من حقيقة المعرفة، وقولُ سيّدنا الهادي أبي الحسن الثالث عليه السلام له: «يا أبا القاسم، أنت وليّنا حقّاً»[٢] ـ مع ما له من النسب الطاهر، والشرف الباهر ـ لكفاه؛ إذ ليس سلالة[٣] النبوّة والطهارة كأحد من الناس[٤] إذا ما آمن واتّقى، وكان عند آبائه الطاهرين مرضيّاً مشكوراً، فكيف وهو صاحب الحكاية المعروفة التي قد أوردها النجاشي في ترجمته،[٥] وهي ناطقة بجلالة قدره وعلوّ درجته؟.

وفي فضل زيارته روايات متظافرة، فقد ورد: «من زار قبره وجبت له الجنّة».[٦]

وروى الصدوق أبو جعفر بن بابويه في **ثواب الأعمال** مسنداً فقال: حدّثني عليّ بن

---

١. وسائل الشيعة ١٦: ٢٤٠ / ٢١٤٦١، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الباب ٣٣، ح ٩.

٢. التوحيد للصدوق: ٨١، ح ٣٧؛ وعنه في بحارالأنوار ٣: ٢٦٨، ح ٣.

٣. في حاشية النسخ: «السليل: الولد، وسلالة الشيء: ماانسلّ منه، والنطفة: سلالة الإنسان، وانسلّ من بينهم أي خرج». راجع لسان العرب ١١: ٣٣٨ ـ ٣٨٩، (س. ل. ل).

٤. في حاشية «أ» و «ج»: «روى الكشّي حديثاً عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في عليّ بن عبيد الله بن عليّ بن الحسين الحسن الزوج الصالح فيماله من الحكاية المعروفة أنّه عليه السلام قال: «إنّ وُلد عليّ وفاطمة إذا عرّفهم الله هذا الأمر لم يكونوا كالناس، (منه دام ظلّه)».

٥. رجال النجاشي: ٢٤٧ ـ ٢٤٨ / ٦٥٣.

٦. حاشية خلاصة الأقوال: ١٦١ ـ ١٦٢ (ضمن رسائل الشهيد الثاني) ج ٢، حكاه عن بعض النسّابين، ولم نعثر عليه في غيره.

أحمد، قال: حدّثنا حمزة بن القاسم العلوي رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عمّن دخل على أبي الحسن عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام من أهل الريّ، قال: دخل على أبي الحسن العسكري عليه السلام فقال: «أين كنت؟» قلت: زرت الحسين عليه السلام، فقال: «أما إنّك لو زرت قبر عبد العظيم عندكم، لكنت كمن زار قبر الحسين عليه السلام».[١]

ولأبي جعفربن بابويه **كتاب أخبار** عبد العظيم بن عبدالله الحسني ذكره النجاشي في عدّ كتبه.[٢]

وبالجملة: قول ابن بابويه[٣] والنجاشي[٤] وغيرهما فيه: «كان عابداً ورعاً مرضيّاً»،[٥] يكفي في استصحاح حديثه، فضلاً عمّا أوردناه، فإذن الأصحّ الأرجح، والأصوب الأقوم أن يعدّ الطريق من جِهته صحيحاً، وفي الدرجة العليا من الصحّة، والله سبحانه أعلم.

---

١. ثواب الأعمال: ١٢٤، باب ثواب زيارة قبر عبد العظيم الحسني بالريّ، ح ١.

٢. رجال النجاشي: ٣٩٢ / ١٠٤٩.

٣. من لايحضره الفقيه ٤: ٦٦، في شرح المشيخة.

٤. انظر رجال النجاشي: ٢٤٧ ـ ٢٤٨ / ٦٥٣.

٥. خلاصة الأقوال: ٢٢٦ / ٧٥٥.

# الراشحة السادسة

## [في صحّة أحاديث ثعلبة بن ميمون]

ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد ثمّ مولى بني سلامة منهم. تاراتٍ يقال له في كتب الأخبار في أضعاف[1] الأسانيد، وفي كتب الرجال أيضاً: أبو إسحاق النحوي، وتاراتٍ أُخرى: أبو إسحاق الفقيه.

قال أبو العبّاس النجاشي:

كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً فقيهاً نحويّاً لغويّاً راوية[2] وكان حسنَ العمل، كثيرَ العبادة والزهد، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. له كتاب قد رواه جماعات من الناس. قرأت على الحسين بن عبيد الله أخبركم أحمد بن محمّد الزراري، عن حُميد قال: حدّثنا أبو طاهر محمّد بن تسنيم، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد المزخرِف الحجّال، عن ثعلبة بالكتاب. ورأيت بخطّ ابن نوح فيما كان وصّى به إليّ من كتبه: حدّثنا محمّد بن أحمد، عن أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال، عن عليّ بن أسباط قال: لمّا أن حجّ هارون الرشيد مرّ بالكوفة فصار إلى الموضع الذي يعرف بمسجد سمال،[3] وكان ثعلبة ينزل في غرفة على الطريق، فسمعه هارون وهو في الوتر وهو يدعو، وكان فصيحاً حسن العبارة، فوقف يسمع دعاءه، ووقف مَنْ قُدّامه ومَنْ خلفه، وأقبل يتسمّع، ثمّ قال للفضل بن ربيع: أتسمع ما أسمع؟ ثمّ قال: إنّ خيارنا بالكوفة.[4]

---

١. في حاشية «أ» و«ب»: «قولهم: وقّع فلان في أضعاف كتابه: يراد به توقيعه في أثناء السطور». كما في لسان العرب ٩: ٢٠٦، (ض. ع. ف).

٢. في حاشية «أ»: «أصل الراوية: بعير السقاء؛ لأنّه يروي الماء أي يحمله. ومنه راوي الحديث وراويته، و«التاء» للمبالغة». كما في المغرب: ٢٠٢، (ر. و. ى).

٣. في حواشي النسخ: «في كتاب الرجال: «سمال» بـ«اللام»، وفي التهذيب في باب فضل المساجد والصلاة فيها من أبواب الزيادات عدّ المساجد الملعونة في حديثين عن أبي جعفر عليه السلام. منها: مسجد «سماك» بـ«الكاف». (منه مدّ ظلّه العالي)».

٤. رجال النجاشي: ١١٧ ـ ١١٨ / ٣٠٢.

وقال أبو عمرو الكشّي في ترجمته:

ذكر حمدويه عن محمّد بن عيسى: أنّ ثعلبة بن ميمون، مولى محمّد بن قيس الأنصاري، وهو ثقة خيّر فاضل مقدّم معدود[١] في العلماء والفقهاء الأجلّة من هذه العصابة.[٢]

قلت: والذي عهدناه من سيرة الكشّي وسنّته في كتابه أنّه لايورد «الثقة» و«العلم» و«الفضل» و«التقدّم في أجلّة فقهاء العصابة وعلمائها» إلّا فيمن يحكم بتصحيح مايصحّ عنه.

وبالجملة: في تضاعيف تتبّع فهارس الأصحاب، وطرقهم وأُصولهم وجوامعهم، واستقصاء أحوال طبقات الأسانيد، ومراتبها ودرجاتها يستبين استصحاح ما صحّ عن ثعلبة، كأُولئك المعدودين، فيبلغ مَن يقال بتصحيح ما يصحّ عنه، ويعبّر عمّا صحّ عنه إذا رواه عن غير معروف الحال بالصحّي، على ما قد عقدنا الاصطلاح عليه اثنين وعشرين، بل ثلاثةً وعشرين، ومع ذلك فإنّ رهطاً من أهل هذا العصر مهما وجدوا طريقاً صحيحاً حقيقيّاً فيه أبو إسحاق ثعلبة، أشكل عليهم الأمرُ، وضاق عليهم المُنْتَدَح،[٣] وجعلوه حسناً غير صحيح؛ لكون أبي إسحاق ممدوحاً غير موثّق بالتصريح في **خلاصة العلّامة**[٤] وكتاب تقيّ الدين الحسن بن داود،[٥] فليُسْبَر[٦] تفاوت ما بين الأمرين وبُعدُ ما بين المنزلتين، ثمّ ليتدبّر.

---

١. في حاشية «ب»: «في أكثر النسخ: معلوم».
٢. اختيار معرفة الرجال: ٤١٢ / ٧٧٦.
٣. في حاشية «ج»: «المنتدح أي المكان الواسع». كما في الصحاح ١: ٤٠٩، (ن. د. ح).
٤. خلاصة الأقول: ٨٦ / ١٨١.
٥. رجال ابن داود: ٧٨ / ٢٨٢.
٦. في حاشية «أ»: «سبرت الجرح أسبره: إذا نظرت غوره، والمسبار: ما يسبر به الجرح، وكلّ أمر رُزْته فقد سبرته واستبرته». كما في لسان العرب ٤: ٣٤٠، (س. ب. ر).

# الراشحة السابعة

## [في ترجمة عبد الله بن بكير]

قال شيخنا الفريد الشهيد في **اللمعة الدمشقيّة** في كتاب الطلاق معبِّراً عن القسم الثالث من أقسام الطلاق السنّي بالمعنى الأعمّ:

وطلاق العدّة، وهو أن يطلّق على الشرائط ثمّ يرجع في العدّة ويطأ، ثمّ يطلّق في طهر آخَرَ، وهذه ـ يعني المطلّقة للعدّة ـ تحرم في التاسعة أبداً، وما عداه ـ يعنى من أقسام الطلاق الصحيح ـ في كلّ ثالثة للحرّة، والأفضل في الطلاق أن يطلّق على الشرائط، ثمّ يتركها حتّى تخرج من العدّة، ثمّ يتزوّجها إن شاء. وعلى هذا قد قال بعض الأصحاب: إنّ هذا الطلاق لايحتاج إلى محلّل بعد الثلاث.[١]

يعنى به عبد الله بن بكير فإنّه قال: استيفاء العدّة الثالثة يهدم التحريم؛ استناداً إلى رواية أسندها إلى زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الطلاق الذي يحبّه الله تعالى».[٢] الحديث.

وقال بعض شهداء المتأخّرين في شرحه:

لايكاد يتحقّق في ذلك خلاف؛ لأنّه لم يذهب إلى قول ابن بكير أحد من الأصحاب على ما ذكره جماعة، وعبد الله بن بكير ليس من أصحابنا الإماميّة، ونسبه المصنّف إلى أصحابنا التفاتاً إلى أنّه من الشيعة في الجملة، بل من فقهائهم على ما نقلناه عن الشيخ وإن لم يكن إماميّاً. وإنّما كان[٣] ذلك قولَ عبد الله؛ لأنّه قال حين سُئل عنه: هذا ممّا رزق الله من الرأي، ومع ذلك رواه بسند صحيح.[٤]

---

١ . اللمعة الدمشقيّة: ١٢٤.

٢ . تهذيب الأحكام ٨: ٣٥، ح ١٠٧، باب أحكام الطلاق؛ الاستبصار ٣: ٢٧٦، ح ٩٨٢، أبواب الطلاق؛ وسائل الشيعة ٢٢: ١١٦ ـ ١١٧، ح ٢٨١٥٨، أبواب أقسام الطلاق وأحكامه، الباب ٣، ح ١٦.

٣ . قوله: «وإنّما كان ذلك قول عبد الله...» مقدّم في الوضع على قوله: «لايكاد يتحقّق...». وظاهر هذا الترتيب مخالف للواقع، كما في حاشية «ج».

٤ . الروضة البهيّة ٦: ٤٠ و ٣٨.

ثمّ إنّه في شرحه هذا وفي شرح الشرائع نقل عن الشيخ قوله:

يجوز أن يكون ابن بكير أسند ذلك إلى زرارة؛ نصرةً لمذهبه الذي كان أفتى به، وأنّه لمّا رأى أصحابه لايقبلون مايقوله برأيه أسنده إلى من رواه عن أبي جعفر عليه السلام، وليس عبد الله بن بكير معصوماً لايجوز عليه هذا، بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحقّ إلى اعتقاد مذهب الفطحيّة ما هو معروف من مذهبه، والغلط في ذلك أعظم من الغلط في إسناد فتيا[1] يعتقد صحّتها؛ لشبهة دخلت عليه إلى بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام. ـ ثمّ قال ـ: والعجب مع هذا القدح العظيم من الشيخ في عبد الله بن بكير أنّه قال في كتاب الرجال: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه والثقة، وذكر غيره من علماء الرجال كذلك. وهذا الخبر ممّا صحّ عن عبد الله بن بكير؛ لأنّ الشيخ في التهذيب رواه عن محمّد بن [علي بن] محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عنه، عن زرارة والجميع ثقات.[2]

قلت: دريتَ أنّ شذود الخبر ليس ينافي صحّته، وهذا الخبر الشاذّ المنافي لعموم القرآن الكريم يجب الإعراض عنه مع صحّته؛ لكونه على خلاف ما عليه سائر علماء الإسلام، وأيضاً ليس يبعد أن يكون الشيخ مشترطاً في صحّة مرويّ الثقة غير الإمامي أن لايكون هو محتاجاً إلى روايته إيّاه في تقوية رأيه وترويج معتقده، كما اشترطه غيره. ومغزى كلامه تجويز أن يكون ابن بكير قد أسند ذلك إلى زرارة نصرةً لمذهبه؛ لشبهة دخلت عليه فزيّنت له رأيه ورَوَّجَتْهُ عليه فتأكّد في ذلك ظنّه إلى حيث قد ظنّ استناده فيه إلى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، فسوّغ ذلك الإسنادَ؛ لمجرّد هذا الظنّ، وهذا كثيراً مّا يقع للإنسان فيما يعتقده ويراه ويحبّه ويهواه؛ إذ حبّك للشيء يعمي ويصمّ، لاتجويز وقوع ذلك منه على سبيل الاختلاق والوضع، فإذن لاتصادم بين هذا التجويز، وبين نقل ذلك الإجماع، ولابين صحّة هذا الحديث،

---

١. في حاشية «أ» و«ب»: «استفتيت الفقيه في مسألة فأفتاني، والاسم الفُتيا والفتوى، وتفاتوا إلى الفقيه: إذا ارتفعوا إليه في الفتيا». كما في لسان العرب ١٥: ١٤٧ ـ ١٤٨، (ف. ت. ا).

٢. مسالك الأفهام ٩: ١٢٩.

وبين وجوب الإعراض عنه أصلاً.

وأمّا عدّ شيخنا إيّاه من أصحابنا، ونسبة القول إليه، واعتبار خلافه في المسألة فبناءاً على ما قاله الكشّي: «قال محمّد بن مسعود: عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا».[١] ولشدّة اختلاطه بأصحابنا، ودخوله في عصاهم مع تبالغهم في التحرّز عن مخالطة الواقفيّة والفطحيّة والناووسيّة والزيديّة وأمثالهم.

١. اختيار معرفة الرجال: ٣٤٥ / ٦٣٩.

# الراشحة الثامنة

## [في أنّ أحاديث أبو عيسى الورّاق حسن]

أبو عيسى الورّاق اسمه محمّد بن هارون وهو من أجلّة المتكلّمين في أصحابنا وأفاضلهم له **كتاب الإمامة**، و **كتاب السقيفة**، و **كتاب الحكم على سورة لم يكن**، و **كتاب اختلاف الشيعة**، و **المقالات** ذكرها النجاشي[١] في ترجمته.

والسيّد الشريف المرتضى علم الهدى ذوالمجدين في **المسائل**،[٢] وفي كتاب **الشافي**، و **التبّانيّات**[٣] وفي غيرها كثيراً مّا ينقل عنه، ويبنى على قوله، ويعوّل على كلامه، ويُكثِر من قوله: قال أبو عيسى الورّاق في كتابه **كتاب المقالات**.

والأصحاب يكثرون من النقل عن كتاب أبي عيسى الورّاق في نقض العثمانيّة، والعامّةُ يبغضونه جدّاً، ويشمئزّون عن نقله النصوص الجليّة على أمير المؤمنين عليه السلام، حتّى أنّ علّامتهم التفتازانيَّ في **شرح المقاصد**،[٤] وإمامَهم من قبلُ فخرالدين الرازي في كتابيه **الأربعين**،[٥] و **نهاية العقول** كغيرهما من متكلّميهم يتّقحون[٦] في معاندة الحقّ،

---

١ . رجال النجاشي: ٣٧٢ / ١٠١٦.

٢ . في حواشي النسخ: «كتاب المسائل هذا هو الذي شاع قول الأصحاب تعبيراً عنه: قال السيّد المرتضى في المسائل، وإيّاه يعنون حيث يقولون: قال السيّد الأجلّ المرتضى في المسائل: إنّ رأس الحسين بن عليّ عليهما السلام رُدّ إلى بدنه الشريف بكربلا من الشام، وضُمّ إليه. وقد يقال لهذا الكتاب: سريرات المسائل. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣ . في حواشي النسخ: «بالتاء المثنّاة من فوق قبل الباء الموحّدة المشدّدة، ثمّ النونِ بعد الألف قبل الياء المثنّاة من تحتُ المشدّدةِ، أعني كتابه الذي هو أجوبة مسائل ابن تبّان المشهور المعتزلي، وهو محمّد بن عبد الملك بن محمّد التبّان. قال شيخنا النجاشي: يكنّى أبا عبد الله، كان معتزليّاً، ثمّ أظهر الانتقال ولم يكن ساكناً. وقال أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي في القاموس: محمّد بن التبّان محدّث. (منه مدّ ظلّه العالي)». كما في القاموس المحيط ٤: ٢٠٥، (ت. ب. ن)، ورجال النجاشي: ٤٠٣ / ١٠٦٩.

٤ . شرح المقاصد ٥: ٢٦١.

٥ . الأربعين في أُصول الدين: ٢٩٤.

٦ . في حاشية «أ»: «وقح الرجل: إذا صار قليل الحياء فهو وَقِح ووَقاح: بيّن الوقاحة». كما في لسان العرب ٢: ٦٣٧، (و. ق. ح).

ولا يستحيون من إنكار ضوء الشمس ضاحيةَ النهار، ويقولون:

الظاهر أنّ هذه المذاهب ـ أعني دعوى النصّ الجليّ ـ ممّا وضعه هشام بن الحكم، ونصره ابن الراوندي، وأبو عيسى الورّاق، وإخوانهم.

وبالجملة: لامطعن ولاغميزة في أبي عيسى أصلاً، وإنّما الطاعن فيه مطعون في دينه، والغامز[1] مغموز في إسلامه.

وقال السيّد المرتضى في **كتاب الشافي**: «إنّه رماه المعتزلة مثلَ ما رموا ابن الراوندي القاضي».[2] ونقله العلّامة في **الخلاصة**؛[3] ولذلك ذكر الشيخ تقيّ الدين الحسن بن داود في كتابه في قسم الممدوحين[4] ولم يذكره في قسم المجروحين، مع التزامه إعادةَ ذكر مَن فيه غميزة مّا ـ وهو من الثُّبَّت[5] الثقات ـ في المجروحين أيضاً حتّى سعد بن عبد الله الأشعري وهشام بن الحكم وبريد بن معاوية العجلي وغيرهم من الوجوه والأعيان.

وقال شيخنا النجاشي وغيره من الشيوخ في ترجمة ثبيت بن محمّد أبي محمّد العسكري مدحاً له وتوقيراً لأمره:

صاحب أبي عيسى الورّاق، متكلّم حاذق، من أصحابنا العسكريّين وكان له اطّلاع[6]

---

١. في حاشية «أ»: «من قولهم: ليس في فلان غميزة أي مطعن، والمغموز: المتّهم، والغامز: العائب». كما في القاموس المحيط ٢: ١٨٥، (غ. م. ز).

٢. الشافي في الإمامة ١: ٨٩.

٣. خلاصة الأقوال: ٣٩٩ / ١٦٠٨.

٤. رجال ابن داود: ٣٣٨ / ١٤٩٠.

٥. في حاشية «أ» و«ب»: «الثَبَت ـ بفتحتين ـ بمعنى الحجّة والجمع الثُّبَّتُ». كما في المغرب: ٦٥، (ث. ب. ت).

٦. في حواشي النسخ: «اطّلاع: هنا افتعال من الضلاعة، والضَلَع ـ بالتحريك ـ بمعنى القوّة، واحتمال الثقيل، فقيل: اضطلاع بقلب «التاء» «طاءاً»، ثمّ اطّلاع بقلب «الضاد» المعجمة «طاءاً» أيضاً، ثمّ إدغام إحدى «الطاءين» في الأُخرى، كالادّكار بـ«الدال» المهملة: افتعال من الذكر خلاف النسيان، والادّخار أيضاً بـ«الدال» المهملة المشدّدة: افتعال من الذخر، والذخيرة بـ«الذال» و«الخاء» المعجمتين. ومعناه: الحذاقة (في «أ» الخلافة) والتضلّع، وليس هو مطاوعَ أطلعته على الشيء فاطّلع؛ فلذلك عُدّي بـ«الباء» لا بـ«على». هذا على ما ذهب إليه بعض منهم محافظةً ⇔

بالحديث والرواية والفقه. له كتب، منها: كتاب توليدات بني أُميّة في الحديث، وذكر الأحاديث الموضوعة، والكتاب الذي يُعْزى إلى أبي عيسى الورّاق في نقض العثمانيّة له، وكتاب الأسفار، ودلائل الأئمة عليهم السلام.[١]

فإذن قد انصرح أنّ الطريق من جِهة محمّد بن هارون أبي عيسى الورّاق يجب أن يُعدّ حسناً؛ لأنّه من الممدوحين الحُذّاق، ومن المتكلّمين الأجلّاء، وهو من طبقات من لم يرو.

وأمّا محمّد بن هارون الذي روى عن مولانا أبي محمّد العسكري عليه السلام، ويروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، وأورده الحسن بن داود في المجروحين[٢] فضعيف، وقد ذكره النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى، وعدّه فيمن كان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عنهم، ويستثنيهم من رجال نوادر الحكمة.[٣]

وهناك ثالث هو محمّد بن هارون بن عمران الهَمداني صاحب حكاية الحوانيت[٤] رواها رئيس المحدّثين بسنده عنه في كتاب الحجّة في باب مولد

---

↵ على مراعاة القياس. وبعض آخَرُ يوجب رعايةَ استطالة «الضاد» فيذهب إلى امتناع ذلك، ويجوّز الشذوذ على الشذوذ، فيقول في نحو «اضطلع» و «اضطرب» «اضّلع» «واضّرب» شاذّ على شاذّ. أمّا الشذوذَ، فلأنّ حروف «ضَوِيَ» مِشْفَر لاتُدغم فيما يقاربها. وأمّا كونه على الشذوذ، فلأنّ القياس قلب الأوّل إلى الثاني. وكذلك في نحو «اصطبر» «اصّبر» شذوذاً على الشذوذ، لا«اطّبر» وإن كان على القياس؛ لئلّا يفوت صفير «الصاد». (منه مدّ ظلّه العالي)».

١. رجال النجاشي: ١١٧ / ٣٠٠.

٢. رجال ابن داود: ٥١٢ / ٤٧٤.

٣. رجال النجاشي: ٣٤٨ / ٩٣٩، باب الميم.

٤. في حواشي النسخ: «وها هي الحكاية المرويّة بسنده عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن هارون بن عمران الهمداني قال: كان للناحية عليَّ خمسمائة دينار فضقت بها ذرعاً، ثمّ قلت في نفسي: لي حوانيتُ اشتريتها بخمسمائة وثلاثين ديناراً قد جعلتها للناحية بخمسمائة دينار ولم أنطلق بها، فكتب إلى محمّد بن جعفر: اقبض الحوانيت من محمّد بن هارون بخمسمائة دينار التي لنا عليه. والصدوق أيضاً في كتاب كمال الدين وتمام النعمة رواها بعينها بسنده عنه، قال: حدّثني أبي رحمه الله قال: حدّثني سعد بن عبد الله، عن محمّد بن هارون قال: كان

↵

الصاحب عليه السلام،[١] والصدوق أيضاً رواها بسنده عنه في كتاب **كمال الدين وتمام النعمة** في باب ذكر التوقيعات،[٢] وابنه الحسن بن محمّد بن هارون بن عمران وكيل.

للغريم عَليّ خمسمائة دينار، فأنا ليلةً ببغداد وقد كان لها ريح وظلّة وقد فزعت فزعاً شديداً، وفكرت فيما عَليّ ولي، قلت في نفسي: لي حوانيتُ اشتريتها بخمسمائة وثلاثين ديناراً فقد جعلتها للغريم عليه السلام بخمسمائة دينار، فجاءني مَن تسلّم منّي الحوانيتَ، وما كتبت إليه في شيء من ذلك من قبل أن ينطلق به لساني، ولا أخبرت به أحداً. (منه مدّ ظلّه العالي)». وراجع الكافي ١: ٥٢٤، باب مولد الصاحب عليه السلام، ح ٢٨، وكمال الدين وتمام النعمة: ٤٩٢، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، ح ١٧.

١. الكافي ١: ٥٢٤، باب مولد الصاحب عليه السلام، ح ٢٨.

٢. كمال الدين وتمام النعمة: ٤٩٢، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، ح ١٧.

# الراشحة التاسعة

## [في توثيق السكوني]

لقد ملأ الأفواه والأسماع، وبلغ الأرباع والأصقاع أنّ السكوني ـ بفتح السين نسبةً إلى حيّ من اليمن الشعيري[١] الكوفي، وهو إسماعيل بن أبي زياد، واسم أبي زياد مسلم ـ ضعيف، والحديث من جِهته مطروح غير مقبول؛ لأنّه كان عامّيّاً حتّى قد صار من المَثَل السائر في المحاورات: الروايةُ سكونيّة.

وذلك غلط من مشهورات الأغاليط، والصحيح أنّ الرجل ثقة، والرواية من جِهته موثّقة، وشيخ الطائفة في كتاب **العدّة** في الأُصول قد عدّ جماعةً قد انعقد الإجماع على ثقتهم، وقبول روايتهم، وتصديقهم وتوثيقهم منهم: السكوني الشعيري وإن كان عامّيّاً، وعمّار الساباطي وإن كان فطحيّاً.[٢] وفي كتاب **الرجال** أورده في أصحاب الصادق عليه السلام،[٣] من غير تضعيف وذمّ أصلاً.

وكذلك في **الفهرست** ذكره، وذكر كتابه النوادر، وكتابه الكبير، ثمّ سندَه عنه في رواياته.[٤]

والنجاشي أيضاً في كتابه على هذا السبيل.[٥]

والمحقّق نجم الدين أبوالقاسم جعفر بن سعيد الحلّي في **نكت النهاية** قال ـ في مسألة انعتاق الحمل بعتق أُمّه ـ:

---

١. في حاشية «أ» و«ب»: «قال في القاموس: الشعير محلّة ببغداد، ومنها الشيخ عبد الكريم بن الحسن بن علـيّ، وإقليم بأندلس، وموضع ببلاد هذيل. والمراد هنا الأخير. (منه مدّ ظلّه العالي)». كما في القاموس المحيط ٢: ٦٠، (ش.ع.ر).

٢. انظر عدّة الأُصول ١: ١٤٥ ـ ١٥٠.

٣. رجال الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام: ١٤٧ / ٩٢، باب الهمزة.

٤. الفهرست: ٥٠ ـ ٥١ / ٣٨، باب الهمزة.

٥. رجال النجاشي: ٢٦ / ٤٧، باب الهمزة.

هذه رواها السكوني عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام في رجل أعتق أمةً وهي حبلى، واستثنى ما في بطنها، قال: «الأمة حرّة، وما في بطنها حرّ؛ لأنّ ما في بطنها منها». [1] ولا أعمل بما يختصّ به السكوني. لكنّ الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه، وثوقاً بما عرف من ثقته. [2]

و في **المسائل العزيّة** أورد روايةً: «الماءُ يُطهِّر ولايُطهَّر». [3] ونقل قول الطاعن فيها: «الرواية ضعيفة؛ فإنّ الراوي لها السكوني وهو عامّي، ولو صحّت روايته لكانت منافية لمسائلَ كثيرة اُتُّفق عليها، فيجب اطّراحها أو تخصيصها»، [4] ثمّ قال في الجواب عنه بهذه العبارة:

> قوله: الرواية مستندة إلى السكوني وهو عامّي. قلنا: هو وإن كان عامّيّاً فهو من ثقات الرواة. قال شيخنا أبوجعفر ـ رحمه الله تعالى ـ في مواضع ـ من كتبه: إنّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمّار ـ ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدق، وكتب أصحابنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله. [5]

وفي **المعتبر** أيضاً قال:

> إنّ الشيخ ادّعى في **العدّة** إجماع الإماميّة على العمل برواية عمّار ورواية أمثاله ممّن عدّدهم. [6]

ومنهم السكوني؛ ولذلك تراه في **المعتبر** كثيراً مّايحتجّ برواية السكوني، [7] مع

---

١. من لايحضره الفقيه ٣: ٨٥ / ٣٠٩، باب الحرّيّة؛ تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٦ / ٨٥١، باب العتق وأحكامه؛ وسائل الشيعة ٢٣: ١٠٦، كتاب العتق، الباب ٦٩، ح ١.

٢. نكت النهاية ٣: ٢١ ـ ٢٢.

٣. الكافي ٣: ١، باب طهور الماء، ح ١؛ تهذيب الأحكام ١: ٢١٥، ح ٦١٨، باب المياه وأحكامها ومايجوز التطهّر به وما لايجوز.

٤. المسائل العزّية (ضمن الرسائل التسع): ٦١.

٥. المسائل العزّيّة (ضمن الرسائل التسع): ٦٤ ـ ٦٥.

٦. المعتبر ١: ٦٠.

٧. منها في المعتبر ١: ٨٥.

تبالغه في الطعن في الروايات بالضعف.

وتدلّ على قبول خبر العدل الواحد ـ وإن كان عاميّاً ـ صحيحةُ أبي بصير عن الصادقﷺ فيمن لم يصم يوم ثلاثين من شعبان، ثمّ قامت الشهادة على رؤية الهلال: «لاتقضه إلّا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة».[1]

وجه الدلالة أنّ شهادة عدلين في باب الشهادة، كإخبار عدلٍ واحد في باب الرواية على ما سيستبين لك إن شاء الله العزيز، فإذا كانت شهادة عدلين من جميع أهل الصلاة معتبرةً، فكذلك تكون رواية عدل واحد معتبرةً منهم جميعاً.

وبالجملة: ثمّ يبلغني من أئمّة التوثيق والتوهين في الرجال رمْيُ السكوني بالضعف، وقد نقلوا إجماع الإماميّة على تصديق ثقته والعمل بروايته؛ فإذن مرويّاته ليست ضعافاً، بل هي من الموثّقات المعمول بها، والطعن فيها بالضعف من ضعف التمهّر، وقصور التتبّع.

---

١. تهذيب الأحكام ٤: ١٥٧ / ٤٣٨، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره...؛ وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٥.

# الراشحة العاشرة

## [في الجرح و التعديل]

قول الجارح والمعدّل من الأصحاب بالجرح أو التعديل إذا كان من باب النقل والشهادة، كان حجّة شرعيّة عند المجتهد، وإذا كان من سبيل الاجتهاد، فلايجوز للمجتهد التعويل عليه، وإلّا رجع الأمر إلى التقليد، بل يجب عليه أيضاً أن يجتهد في ذلك، ويستحصله من طرقه، ويأخذه من مأخذه.

وما عليه الاعتماد في هذا الباب ممّا بين أيدينا من كتب الرجال كتاب أبي عمرو الكشّي، وكتاب الصدوق أبي جعفر بن بابويه، وكتاب **الرجال** للشيخ، و**الفهرست** له، وكتاب أبي العبّاس النجاشي، وكتاب السيّد جمال الدين أحمد بن طاوس.

وأمّا كتاب **الخلاصة** للعلّامة فما فيه على سبيل الاستنباط والترجيح، ممّا رجّحه برأيه وانساق إليه اجتهاده، فليس لمجتهدٍ آخَرَ أن يحتجّ به ويتّكل عليه ويتّخذه مأخذاً ومدركاً، وما فيه على سنّة الشهادة، وسَنَن النقل فلاريب أنّه في حاقّ السبيل، وعليه التعويل.

وكذلك يُعتمد في الردّ والقبول على ما في كتاب الحسن بن داود من النقل والشهادة ما لم يستبِنْ خلافه، أو التباسُ الأمر عليه، وما لم يعارضه فيما شهد به معارض.

وأمّا ابن الغضائري فمسارع إلى الجرح حَرَداً،[1] مبادر إلى التضعيف شَطَطاً.

ولصاحب كتاب **الأربعين عن الأربعين عن الأربعين** ـ الشيخِ الإمام السعيد منتجب الدين، موفّقِ الإسلام، حجّة النَقَلة، أمينِ المشايخ، خادمِ حديث رسول الله وأوصيائه الطاهرين صلّى الله عليه وعليهم، أبي الحسن عليّ بن عبيد الله بن

---

١. في حواشي النسخ: «حَرَدَ أي قصد، و ﴿على حَرْدٍ قادرين﴾ أي على قصد». كما في لسان العرب ٣: ١٤٤، (ح. ر. د).

الحسن بن الحسين بن بابويه قدّس الله روحه وأرواحَ سُلّافه[١] وأسلافه - **فهرستُ علماء الشيعة الإمامية ومصنّفيهم**[٢] من عصر شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي إلى زمنه مستندٌ إليه معتمد عليه، أرويه بسندي عن شيخنا الشهيد أبي عبد الله محمّد بن مكّي - نوّر الله تعالى رمسه - بسنده عنه.

١. في حواشي النسخ: «القوم السُلّاف: المتقدّمون، وسَلَف الرجل: آباؤه المتقدّمون، والجمع أسلاف. (منه مدّ ظلّه العالي)». كما في لسان العرب ٩: ١٥٨، (س. ل. ف).

٢. لقد طُبع هذا الفهرست بتمامه في المجلّد الخامس والعشرين من الطبعة القديمة من بحارالأنوار، والجزء الثاني بعد المائة من الطبعة الحديثة من ٢٠١ - ٢٩٤. وأيضاً طُبع مستقلاً في البيروت دار الأضواء، الطبعة الثانية عام (١٤٠٦ - ١٩٨٦ م) بتحقيق المرحوم السيّد عبدالعزيز الطباطبائي.

# الراشحة الحادية عشر

## [في حكم الفقهاء بصحّة حديث]

هل حُكم العالم المزكّي كالعلّامة أو المحقّق أو شيخنا الشهيد في كتبهم الاستدلاليّة بصحّة حديث مثلاً في قوّة التزكية والتعديل لكلٍّ من رُواته على التنصيص والتعيين، وفي حكم الشهادة الصحيحِ التعويل عليها في باب أيٍّ منهم بخصوصه، أم لا؟ وجهان: وأولى بالعدم على الأَقوى، وكذلك التحسين والتوثيق والتقوية والتضعيف؛ إذ يمكن أن يكون ذلك بناءاً على ما ترجّح عندهم في أمر كلّ من الرواة من سبيل الاجتهاد، فلايكون حكمهم حجّة على مجتهدٍ آخَرَ. نعم إذا كان بعض الرواة غير مذكور في كتب الرجال، أو مذكوراً غير معلوم حالُه، ولا هو بمختلف في أمره، لم يكن على البُعد من الحقّ أن يُعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهادةً معتبرة في حقّه.

# الراشحة الثانية عشر

## [في الألفاظ المستعملة في الجرح و التعديل]

ألفاظ التوثيق والمدح: «ثقة»، «ثَبَت» ـ بالتحريك أي حجّة ـ «عدل»، «صدوق»، «عين»، «وجه»، «متقِن»، «حافظ»، «ضابط»، «فقيه»، «صحيح الحديث»، «نقيّ الحديث»، «يُحتجّ بحديثه»، ثمّ «شيخ»، «جليل»، «مقدّم»، «صالح الحديث»، «مشكور»، «خيّر»، «فاضل»، «خاصّ»، «ممدوح»، «زاهد»، «عالم»، «صالح»، «قريب الأمر»، «لابأس به»، «مسكون إلى روايته».

و «والثَبَت»، «الصحيح الحديث» أقواها في التوثيق.

وألفاظ الجرح والذمّ: «ضعيف»، «كذوب»، «وضّاع»، «كذّاب»، «غالٍ»، «عامّي»، «واهٍ»، «لاشيء»، «متّهم»، «مجهول»، «مضطرب الحديث»، «مُنْكَرُه»، «لَيِّنه»،[1] «متروك الحديث»، «مرتفع القول»، «مهمل»، «غير مسكون إلى روايته»، «ليس بذاك».[2]

وأنصّها على التوهين «الكذوب الوضّاع».

---

١. أي منكر الحديث وليّن الحديث.

٢. أي ليس بجيّد جدّاً.

# الراشحة الثالثة عشر

## [في المجهول الاصطلاحي واللغوي]

«المجهول» اصطلاحيّ، وهو مَن حكم أئمّة الرجال عليه بالجهالة، كإسماعيل بن قتيبة من أصحاب الرضاعليه السلام، وبشير المستنير الجعفي من أصحاب الباقرعليه السلام.

ولغوي، وهو مَن ليس بمعلوم الحال؛ لكونه غير مذكور في كتب الرجال، ولا هو من المعهود أمرُه المعروفِ حالُه من حال مَن يروي عنه من دون حاجة إلى ذكره.

والأوّل متعيّن بأنّه يُحكم بحَسَبه ومن جِهته على الحديث بالضعف، ولايعلّق الأمر على الاجتهاد فيه واستبانةِ حاله، على خلاف الأمر في الثاني؛ إذ ليس يصحّ ولايجوز بحَسَبه ومن جِهته أن يحكم على الرواية بالضعف ولا بالصحّة ولابشيء من مقابلاتهما أصلاً، ما لم يستبِن حاله ولم يتّضح سبيل الاجتهاد في شأنه.

أليس كما لـ«الصحيح» و «الحسن» و «الموثّق» و «القويّ» أقسام معيّنة لاتتصحّح إلّا بألفاظ مخصوصة معيّنة من تلقاء أئمّة الحديث والرجال في إزائها، ولايجوز إطلاقها على الحديث إلّا بالأخذ من مآخذها والاستناد إلى مداركها؟ كذلك «الضعيف» أيضاً قسم معيّن لايحكم به إلّا من سبيل ألفاظ مخصوصة.

وبالجملة: جهالة الرجل ـ على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الظفر بذكره أو بمدحه وذمّه في الكتب الرجالية[1] ـ ليست ممّا يسوّغ الحكمَ بضعف السند، أو الطعنَ فيه، كما ليست تسوّغ تصحيحَه أو تحسينه أو توثيقه، إنّما تكون «الجهالة» و «الإهمال» من أسباب الطعن، بمعنى حكم أئمّة الرجال على الرجل بأنّه «مجهول» أو «مهمل» فمهما وجد شيء من ألفاظ الجرح انصرم التكليف بالفحص والتفتيش،

---

١. في «أ»: «كتب الرجال».

وساغ الطعن في الطريق.

فأمّا «المجهول» و«المهمل» ـ لابمعنى المصطلح عليه عند أرباب هذا الفنّ، بل بالعرف العامّي أعني المسكوت عن ذكره رأساً أو عن مدحه وذمّه ـ فعلى المجتهد أن يتتبّع مظانّ استعلام حاله من الطبقات والأسانيد والمَشيخات والإجازات والأحاديث والسِيَر والتواريخ وكتب الأنساب[1] ومايجري مجراها، فإن وقع إليه مايصلح للتعويل عليه فذاك، وإلّا وجب تسريح الأمر إلى بقعة التوقّف، وتسريح القول فيه إلى موقف السكوت عنه.

ومن غرائب عصرنا هذا أنّ القاصرين عن تعرّف القوانين والأُصول سُوَيعاتٍ من العمر يشتغلون بالتحصيل، وذلك أيضاً لاعلى شرائط السلوك، ولا من جوادّ السبيل، ثمّ يتعدَّوْن الحدَّ ويتجرّؤون في الدين، فإذا تصفّحوا وُرَيقاتٍ قد استنسخوها، وهم غير متمهّرين في سبيل علمها ومسلك معرفتها، ولم يظفروا بالمقصود منها بزعمهم، استحلّوا الطعن في الأسانيد، والحكمَ على الأحاديث بالضعف، فترى كتبهم وفيها في مقابلة سندٍ سندٍ على الهامش: «ضعيفٌ ضعيف» وأكثرها غير مطابق للواقع.

وبما أدريناك دريتَ فقه كلام شيخنا الشهيد السعيد في **الذكرى** في أقلّ عدد تنعقد به الجمعة، فقال:

> الأظهر في الفتوى أنّه خمسة أحدهم الإمام، رواه زرارة عن الباقر عليه السلام،[2] ورواه منصور في الصحيح عن الصادق عليه السلام.[3]

---

١. في حاشية «ب» و«ج»: «مثل: عليّ بن عيسى الهاشمي فإنّ توثيقه مذكور في كتاب النسب لابن طاوس. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. الكافي ٣: ٤١٩، باب وجوب الجمعة وعلى كم تجب، ح ٤؛ تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٠ / ٦٤٠، باب العمل في ليلة الجمعة ويومها.

٣. تهذيب الأحكام ٣: ٢٣٩ / ٦٣٦، باب العمل في ليلة الجمعة ويومها؛ الاستبصار ١: ٤١٩ / ١٦١٠، باب العدد الذين يجب عليهم الجمعة.

وروى محمّد بن مسلم عنه عليه السلام: «أنّه سبعة».[١] ثمّ قال ـ ناقلاً عن العلّامة ـ: وقال الفاضل رحمه الله في المختلف: في طريق رواية محمّد بن مسلم الحكمُ بن مسكين ولايحضرني الآنَ حالُه، فنحن نمنع صحّة السند، ونعارضه بما تقدّم من الأخبار. ثمّ اعترض عليه، فقال: الحَكَمُ ذكره الكشّي ولم يتعرّض له بذمّ، والرواية مشهورة جدّاً بين الأصحاب، لايطعن فيها كونُ الراوي مجهولاً عند بعض الناس.[٢]

هذا ما قاله بألفاظه، وصريح معناه أنّ الجهالة الطاعنة في الرواية إنّما هي الجهالة المصطلحة، وهي المحكوم بها من تلقاء أئمّة التوثيق والتوهين، لاكونُ الراوي غيرَ معلوم الحال لكونه ممّن لاحكم عليه من تلقائهم بجرح ولاتعديل.

ومن هناك قال بعض شهداء المتأخّرين في شرح مقدّمته في[٣] الدراية:

وقد كفانا السلف الصالح من العلماء بهذا الشأن مؤونةَ الجرح والتعديل غالباً في كتبهم التي صنّفوها في الضعفاء، كابن الغضائري، أو فيهما معاً كالنجاشي، والشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيّد جمال الدين أحمدَ بنِ طاوس، والعلّامة جمال الدين بن المطهّر، والشيخ تقيّ الدين بن داود وغيرهم.[٤]

ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعة ومَن وهبه الله تعالى أحسنَ بضاعةٍ تدبُّرُ ما ذكروه، ومراعاةُ ماقرّروه؛ فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، ويطّلع على توجيهٍ في المدح والقدح قد أغفلوه، كما اطّلعنا عليه كثيراً، ونبّهنا عليه في مواضعَ كثيرةٍ، ووضعناها على كتب القوم، خصوصاً مع تعارض الأخبار في الجرح والتعديل؛ فإنّه وقع لكثير من أكابر الرواة، وقد أودعه الكشّي في كتابه من غير ترجيح، وتكلّم مَن بعده في ذلك، واختلفوا في ترجيح أيّهما على الآخر اختلافاً كثيراً، فلاينبغي لمن

---

١. من لايحضره الفقيه ١: ٢٦٧ / ١٢٢٢، باب وجوب الجمعة وفضلها...؛ تهذيب الأحكام ٣: ٢٠ / ٧٥، باب العمل في ليلة الجمعة ويومها.

٢. ذكرى الشيعة ٤: ١٠٦ ـ ١٠٨.

٣. في «ج»: «عليّ».

٤. شرح البداية: ٦٦.

قدر على البحث تقليدُهم في ذلك، بل ينفق ما آتاه الله، فلكلّ مجتهد نصيب.

قلت: قد علّمناك ضابطاً يفصّل بين ما يتعيّن فيه قبول قولهم، ومايتعيّن فيه إنْفاق الرويّة وبذل الاجتهاد.

ثمّ إنّ ماتيسّر لنا بفضل الله سبحانه ـ من الفحص والتحقيق والاستدراك على السابقين في مواضع الإهمال والإغفال، ومواضع النظر في الترجيح والتخريج والاستنباط والاستدلال ـ أكثرُ من أن يُعدّ، وأجلُّ من أن يحصى. والحمدلله ربّ العالمين حقُّ حمده.

# الراشحة الرابعة عشر

## [في أصحاب الرواية واللقاء]

اصطلاح كتاب **الرجال** للشيخ في «الأصحاب» أصحابُ الرواية لاأصحاب اللقاء؛ ولذلك إنّما ذكر محمّد بن أبي عمير في أصحاب أبي الحسن الثاني عليّ بن موسى الرضاعليه السلام،[١] ولم يذكره في أصحاب أبي الحسن الأوّل موسى بن جعفر الكاظمعليه السلام، مع أنّه ممّن لقيهعليه السلام، وهو من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم وأوحدهم جلالةً وقدراً، وواحد زمانه في الأشياء كلّها، وممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه والعلم، وأفقه من يونس وأصلح وأفضل؛ لما قد قال في **الفهرست**: «إنّه أدرك أبا إبراهيم موسى بن جعفرعليه السلام ولم يرو عنه».[٢]

ومراده أنّه قليل الرواية عنهعليه السلام، لاأنّه لم يرو عنه أصلاً؛ ففي كتب الأخبار عموماً، وفي **التهذيب** و**الاستبصار** خصوصاً روايات مسندة عن ابن أبي عمير، عن أبي الحسن الكاظمعليه السلام.

وقال النجاشي في كتابه: «إنّه لقي أبا الحسن موسىعليه السلام، وسمع منه أحاديثَ كنّاه في بعضها، فقال: «يا أبا أحمد».[٣]

وأيضاً لم يذكره في أصحاب أبي جعفر الجوادعليه السلام، مع أنّه قد أدركه؛ لهذا الوجه بعينه.

وبناءاً على هذا الاصطلاح ذكر في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمّد

---

١. رجال الطوسي: ٣٨٨ / ٢٦.

٢. الفهرست: ٢١٨ / ٦١٧.

٣. رجال النجاشي: ٣٢٦ / ٨٨٧.

الصادقعليه السلام القاسم بن محمّد الجوهري من أصحاب الكاظمعليه السلام لقاءاً ورواية، ولم يلق أبا عبد اللهعليه السلام اتّفاقاً، فأورده في أصحاب الكاظمعليه السلام، على أنّه من أصحاب اللقاء له والرواية عنه جميعاً، فقال: «القاسم بن محمّد الجوهري له كتاب، قفي».[١]

وفي أصحاب الصادقعليه السلام على أنّه من أصحابه لالقاءاً له وسماعاً منه، بل رواية بالإسناد عنه، فقال:

القاسم بن محمّد الجوهري مولى تيم الله كوفي الأصل روى عن عليّ بن أبي حمزة وغيره، له كتاب.[٢]

وقال في أصحاب الصادقعليه السلام في باب «الغين»: «غياث بن إبراهيم أبو محمّد التميمي الأسدي أسند عنه، وروى عن أبي الحسنعليه السلام».[٣]

قلت: وقال النجاشي في ترجمته:

بصري، سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسنعليهما السلام، له كتاب مبوّب في الحلال والحرام يرويه جماعة.[٤]

ولم ينقل فيه طعناً، لابفساد العقيدة، ولابغميزة ما أصلاً. وكذلك في **الفهرست**.[٥]

فالذي يستبين أنّه غير غياث بن إبراهيم[٦] الذي أورده في كتاب الرجال في أصحاب أبي جعفر الباقرعليه السلام وقال: «بُتْري».[٧]

وأيضاً في أصحاب الصادقعليه السلام في باب «العين» عبد الله بن مسكان.[٨]

---

١. رجال الطوسي: ٣٥٨ / ١، باب القاف من أصحاب كاظمعليه السلام.
٢. رجال الطوسي: ٢٧٦ / ٤٩، باب القاف من أصحاب الصادقعليه السلام.
٣. رجال الطوسي: ٢٧٠ / ١٦، باب الغين من أصحاب الصادقعليه السلام.
٤. رجال النجاشي: ٣٠٥ / ٨٣٣.
٥. الفهرست: ١٩٦ ـ ١٩٧ / ٥٦٠.
٦. في حاشية «أ» و«ب»: «والأمر في ذلك ملتبس على الحسن بن داود، بل على أكثرهم. (منه مدّ ظلّه العالي)».
٧. رجال الطوسي: ١٣٢ / ١، باب الغين من أصحاب الباقرعليه السلام.
٨. رجال الطوسي: ٢٦٤ / ٦٧٥، باب الغين من أصحاب الصادقعليه السلام.

وفي باب «الحاء» حريز بن عبد الله السجستاني مولى الأزد.[١]

وفي كتب الأحاديث في مسانيدَ كثيرةٍ عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام. مع أنّه قد ثبت وصحّ عن أئمّة الرجال:

> أنّ حريز بن عبد الله لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثاً أو حديثين، وكذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع إلّا حديث: «من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ». وهو قد كان من أروى أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ـ قال أبو عمرو الكشّي ـ وذلك؛ لأنّ عبد الله بن مسكان كان رجلاً موسراً، وكان يتلقّى أصحابه عليه السلام إذا قدموا، فيأخذ ما عندهم. وزعم أبو النضر محمّد بن مسعود: أنّ ابن مسكان كان لايدخل على أبي عبد الله عليه السلام شفقَة أن لايوفّيه حقَّ إجلاله، فكان يسمع من أصحابه ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له عليه السلام.[٢]

وهو ممّن [ثبت] إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، وتصديقهم لما يقولون، والإقرار لهم بالفقه والعلم. وعنه يروي ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى وغيرهما من أجلّاء فقهاء أصحاب الحديث وكبرائهم.

وبالجملة: قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعة جمّة إنّما روايتهم عنه عليه السلام بالسماع من أصحابه الموثوق بهم، والأخذِ من أُصولهم المعوّل عليها. ذَكَر كلّاً منهم، وقال: «أسند عنه» فمنهم من لم يلقه ولم يدرك عصره عليه السلام، ومنهم من أدركه ولقيه ولكن لم يسمع منه رأساً أو إلّا شيئاً قليلاً. واستقصاءُ ذلك طويل المسافة جدّاً، فإن اشتهيت فعليك بمراجعة كتاب **الرجال** وإحصاء ما فيه على تدبّر وتدرّب وبصيرة.

وكذلك في أصحاب الباقر عليه السلام عدّة من هذا القبيل، وعلى هذا السبيل، فإذن

---

١. رجال الطوسي: ١٨١ / ٢٧٥، باب الحاء من أصحاب الصادق عليه السلام.

٢. اختيار معرفة الرجال: ٣٨٢ ـ ٣٨٣ / ٧١٦.

قد استبان من ذلك كلّه حقَّ الاستبانة الفرقُ هنالك بين أصحاب الرواية بالإسناد عنه، وأصحابِ الرواية بالسماع منه، وأصحابِ اللقاء من دون الرواية مطلقاً، إلّا أنّ ذلك المسلك في كتاب الرجال يُبتدأُ من لدن أصحاب الباقر عليه السلام. فهذه راشحة جليلة النفع، عظيمة الجَدْوى في هذا العلم، فكن منها على ذِكرَى عسى أن تستَجْدِيَها[١] في مواضعَ عديدةٍ.

---

١. في حاشية «أ»: «اجتديته واستجديته بمعنى إذا طلبت جدواه». كما في لسان العرب ١٤: ١٣٤، (ج. د. ا).

# الراشحة الخامسة عشر

## [في صحّة أحاديث صفوان بن يحيى]

إنّ فئةً من الآخذين في هذه العلوم يستشكلون أمر استصحاح الأصحاب روايةَ صفوان بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو ممّن لم يلقه عليه السلام، ولاأدرك عصره، وذلك في مواضعَ عديدةٍ:

منها: قولهم[1] مثلاً: صحيحة صفوان بن يحيى، أو ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام، فيقولون: «صفوان[2] بن يحيى روايته عن أبي عبد الله عليه السلام إنّما تكون بواسطة، فعدم ذكرها ينافي الصحّة». وذلك؛ لما أنّهم في غفلة طويلة، وغُفُول عريض عمّا علّمناكه في الراشحة الماضية آنفاً.

وقد أوردنا من قبلُ في كتاب **عيون المسائل** والمعلّقات عليها:[3] أنّ أبا محمّد صفوان بن يحيى بيّاع السابري روايته عن أبي عبد الله عليه السلام معدودة من الصحاح، وإن كان هو لم يرو عنه عليه السلام، بل روى عن أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد وتوكّل لهما عليهما السلام؛ لأنّه روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، كما ذكره الشيخ في **الفهرست**؛[4] ولإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه في آخرين كما نقله الكشّي؛[5] ولقول النجاشي[6] والشيخ:

أنّه ثقة ثقة عين، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث، ذو منزلة شريفة عند

---

١. في حواشي النسخ: «كما قد قاله العلّامة في المختلف والمنتهى، وشيخنا الشهيد في الذكرى. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. في حواشي النسخ: «هذه عبارة بعضهم في كتاب له سمّاه منتقى الجُمان، ووافقه على ذلك غيره من أتنانه [جمع تِنٍّ أي مثله في السنّ] وأضرابه. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣. لم نعثر عليه في عيون المسائل بالرغم عن الفحص الأكيد.

٤. الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦.

٥. اختيار معرفة الرجال: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

٦. رجال النجاشي: ١٩٧ / ٥٢٤.

الرضاعليه السلام ، كان يصلّي كلّ يوم مائة وخمسين[١] ركعة ، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر ، ويخرج زكاة ماله كلّ سنة ثلاث مرّات ؛ لما قد سبق من التعاقد بينه وبين عبد الله بن جندب وعليّ بن النعمان في بيت الله الحرام وفاءاً لهما بذلك ، وكلّ شيء من البرّ والصلاح يفعله لنفسه كان يفعله عن صاحبيه.[٢]

وقد قال أبو الحسن الرضاعليه السلام فيه :

ماذئبان ضاريان[٣] في غنم غاب عنها رعاؤها بأضرّ في دين المسلم من حبّ الرءاسة ، لكن صفوان لايحبّ الرءاسة.[٤]

«والرِعاء» ـ بكسر الراء قبل العين المهملة وبالمدّ ـ جمع راعٍ.[٥] ومنه في التنزيل الكريم : ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾.[٦]

وأمّا الذي بمعنى صوت الإبل ، فهو بالضمّ وبالغين المعجمة. ومن العجيب الغريب وقوع بعض شهداء المتأخّرين هناك في ذهول ثقيل ومساهاة كبيرة.[٧]

وبالجملة : من الثابت المستبين أنّ صفوان بن يحيى ـ رضوان الله تعالى عليه ـ ليس يروي الحديث عن أبي عبد اللهعليه السلام إلّا بسند صحيح ، وأنّ إسقاطه الواسطة أبلغ وأقوى في التصحيح من توسيط واحد معيّن منصوص عليه بالتوثيق ، وإنّ ذلك من قبل صفوان بن يحيى كاد لايخرج الحديث عن الصحّة الحقيقيّة إلى الصّحيّة ، فضلاً عن إخراجها عن دائرة الصحّة راساً.

---

١. في حاشية «أ» و«ب» : «يعني مائة وثلاثة وخمسين. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. الفهرست : ١٤٥ ـ ١٤٦ / ٣٥٦.

٣. في حاشية «أ» و«ب» : «ضرى الكلب بالصيد ضراوة أي تعوّد ، وكلب ضارٍ وكلبة ضارية ، وأضراه أي أغراه». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ : ٨٦ ، (ض. ر. ا).

٤. اختيار معرفة الرجال : ٥٠٣ / ٩٦٦.

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ : ٢٣٥ ، (ر. ع. ى).

٦. القصص (٢٨) : ٢٣.

٧. في حواشي النسخ : «حيث قال ـ فيما له من الحواشي على خلاصة الرجال ـ : «وهذا لفظ الرواية بخطّ السيّد ابن طاووس. والصواب «رعاتها» بـ «التاء» موضعَ «الواو» جمع «راعٍ» كـ «قضاة» جمع «قاضٍ». وأمّا «الرعاء» بالمدّ ، فهو صوت». هذا كلامه. وفيه سهو عظيم ومساهاة كبيرة في موضعين : وهما قوله : «الصواب رعاتها بالتاء». وقوله : «وأمّا الرعاء بالمدّ فهو صوت». (منه مدّ ظلّه العالي)». راجع حاشية الخلاصة : ٨٢ / ٢١٠.

# الراشحة السادسة عشر

## [في أنّ مراسيل ابن عمير في حكم المسّانيد]

مراسيل محمّد بن أبي عمير تُعدّ في حكم المسانيد؛ لما ذكره الكشي:

أنّه حُبِس بعد الرضاعليه السلام، ونُهب ماله، وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلداً؛ فلذلك أرسل أحاديثه.[1]

وقال النجاشي:

قيل: إنّ أُخته دفنت كتبه في حال استتارها، وكونه في الحبس أربعَ سنين فهلكت الكتب. وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه، وممّا كان سلف له في أيدي الناس؛ فلذلك أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.[2]

وبالجملة: كان يروي ما يرويه بأسانيدَ صحيحةٍ، فلمّا ذهبت كتبه أرسل رواياته التي كانت هي من المضبوط المعلوم المسند عنده بسند صحيح، فمراسيله في الحقيقة مسانيدُ معلومة الاتّصال والإسناد إجمالاً، وإن فاتته طرق الإسناد على التفصيل، لاأنّها مراسيلُ على المعنى المصطلح حقيقةً، والأصحاب يسحبون عليها حكمَ المسانيد؛ لجلالة قدر ابن أبي عمير على ما يتوهّم المتوهّمون.

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٥٨٩ ـ ٥٩٠ / ١١٠٣.

٢. رجال النجاشي: ٣٢٦ / ٨٨٧.

# الراشحة السابعة عشر

## [في آداب النجاشي في النقل]

إنّ الشيخ أبا العبّاس النجاشي قد عُلم من دَيْدنه الذي هو عليها في كتابه، وعُهد من سيرته التي قد التزمها فيه أنّه إذا كان لمن يذكره من الرجال رواية عن أحدهم عليهم السلام، فإنّه يورد ذلك في ترجمته، أو في ترجمة رجل آخَرَ غيرِه، إمّا من طريق الحكم به، أو على سبيل النقل عن قائل؛ فمهما أهمل القول فيه فذلك آيةُ أنّ الرجل عنده من طبقة مَن لم يرو عنهم عليهم السلام.

وكذلك كلّ من فيه مَطعن وغميزة، فإنّه يلتزم إيراد ذلك ألبتّة إمّا في ترجمته، أو في ترجمة غيره، فمهما لم يورد ذلك مطلقاً، واقتصر على مجرّد ترجمة الرجل وذِكْرِه من دون إرداف ذلك بمدح أو ذمّ أصلاً، كان ذلك آيةَ أنّ الرجل سالم عنده عن كلّ مَغمز ومَطعن؛ فالشيخ تقيّ الدين بن داود حيث إنّه يعلم هذا الاصطلاح فكلّما رأى ترجمة رجل في كتاب النجاشي خاليةً عن نسبته إليهم عليهم السلام بالرواية عن أحد منهم، أورده في كتابه، وقال: «لم» «جش». وكلّما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشي مجرّداً عن إيراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره، أو قائلاً: «جش» ممدوح.

والقاصرون عن تعرّف الأساليب والاصطلاحات كلّما رأوا ذلك في كتابه اعترضوا عليه: أنّ النجاشي لم يقل: «لم» ولم يأت بمدح أو ذمّ، بل ذكر الرجل وسكت عن الزائد عن أصل ذكره.

فإذن قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده عن الطعن في مذهبه، وعن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جِهته قويّاً لاحسناً ولاموثّقاً. وكذلك من اقتصر الحسن بن داود على مجرّد ذكره في قسم الممدوحين من غير مدح وقدح يكون الطريق بحسبه قويّاً.

# الراشحة الثامنة عشر

## [في بيان ما قاله ابن داود في حمدان بن أحمد نقلاً عن الكشّي]

قال الحسن بن داود في كتابه:

حمدان بن أحمد «كش» هو من خاصّة الخاصّة أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه في آخرين.[١]

قلت: الذي نجده فيما هو المعروف في هذا العصر من كتاب أبي عمرو الكشّي في الرجال ـ وهو اختيار الشيخ رحمه الله تعالى وخيرته منه ـ ذكرُ حمدان مرّتين في موضعين منه:

إحداهما في ترجمة تسعةٍ تاسعهم محمّد بن أحمد، وهو حمدان النهدي قال: «سألت أبا النضر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء». ونقل جواب أبي النضر في واحد واحد منهم إلى حيث قال: «وأمّا محمّد بن أحمد النهدي،[٢] فهو حمدان القلانسي كوفي، فقيه، ثقة، خيّر».[٣]

والأُخرى في ترجمة محمّد بن إبراهيم الحُضَيني ـ بالحاء المهملة المضمومة قبل الضاد المعجمة، والنونِ بين الياءين ـ الأهوازي قال بهذه العبارة:

ابن مسعود قال: حدّثني حمدان بن أحمد القلانسي، قال: حدّثني معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن حمدان الحضيني قال: قلت لأبي جعفر صلوات الله عليه: إنّ أخي مات، فقال: «رحم الله أخاك فإنّه كان من خِصّيص شيعتي»، قال محمّد بن مسعود: حمدان بن أحمد من الخِصّيص، قال: الخاصّ الخاصّ.[٤]

---

١. رجال ابن داود: ١٣٣ / ٥١٤.

٢. في حاشية «أ» و«ب»: «نَهد: قبيلة من اليمن».

٣. اختيار معرفة الرجال: ٥٣٠ / ١٠١٤.

٤. اختيار معرفة الرجال: ٥٦٣ / ١٠٦٤.

وفي **خلاصة** العلّامة: «قال: خاصّة الخاصّة».[١] كما في كتاب الحسن بن داود.[٢]

قلت: فاعلُ «قال» الثاني أيضاً ابن مسعود، يعني: أبو عمرو الكشّي قال: «قال ابن مسعود: حمدان بن أحمد من الخِصّيص» ثمّ أكّد ذلك وبيّنه فقال: «الخاصّ الخاصّ». والسيّد جمال الدين أحمد بن طاوس رضي الله تعالى عنه في كتابه نقل عن كتاب الكشّي من قولَيْ محمّد بن مسعود قولَه الأوّل، مقتصراً عليه من دون ما قاله أخيراً في التأكيد والبيان. وهذه صورة خطّ ابن طاوس: «قال ابن مسعود: حمدان بن أحمد من الخِصّيص».

وإذ قد وضح الأمر حقَّ الوضوح، فليُتعجّب ممّا قد وقع فيه بعض شهداء المتأخّرين حيث قال ـ فيما وضعه على الخلاصة ـ:

> قوله: «خاصّة الخاصّة» يشعر بكون قوله: «حمدان من الخِصّيص» استفهاماً، وأنّ الآخَر جوابه، وحينئذٍ فالمجيب مجهول، فلا دلالة فيه على مايوجب الترجيح.[٣]

أشدَّ التعجّب؛ وليُستغرب ذلك من الذاهن الذَهِن والفاطن الفَطِن غايةَ الاستغراب.

ثمّ إنّ الشيخ أيضاً رحمه الله تعالى قال في **الاستبصار** في باب عدد التكبيرات على الميّت: «محمّد بن أحمد الكوفي حمدان ثقة».[٤]

فأمّا ما قال النجاشي في كتابه: «محمّد بن أحمد بن خاقان النهدي أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، كوفي مضطرب»،[٥] فليس ممّا يوجب الضعف ولاالطعنَ، مع شهادة العيّاشي والكشّي له بالفقه و الثقة والخيّريّة، وبأنّه من

---

١. خلاصة الأقوال: ٢٥٤ / ٨٦٨.

٢. رجال ابن داود: ١٣٣ / ٥١٤.

٣. حاشية الخلاصة: ١١٨ / ٣١٠ ضمن رسائل الشهيد الثاني ج ٢.

٤. الاستبصار ١: ٤٧٦، ح ١٨٤٢، باب التكبيرات على الأموات، روى حديثاً كان محمّد بن أحمد الكوفي حمدان في سنده، ولكن لم يتعرّض لتوثيقه، وكذا في تهذيب الأحكام ٣: ٣١٨، ح ٩٨٦.

٥. رجال النجاشي: ٣٤١ / ٩١٤.

الخِصّيص، ومن خاصّ الخاصّ، وحُكمِ الشيخ له بالثقة، ولا هو بمدافع للإجـماع المنقول؛ إذ مقتضى ذلك الإجماعِ أنّه لايرسل، ولا يسوِّغ القطع والإسقاط إلّا مع كون الواسطة ثقةً صحيحَ الحديث، لا أنّه لا يروي الّا عن ثقة.

ومعنى الاضطراب هناك كونه مضطربَ الحديث، أكثريَّ الرواية عن الضعفاء، وذلك ليس ينافي كون الإرسال منه أبداً بإسقاط الواسطة الثقة لا غير، لاأنّه مضطرب المذهب، كيف؟ وهو من الخِصّيص و خاصّ الخاصّ بشهادة مَن حُكمه القـطبُ، وقوله المدار. على أنّ فساد المـذهب لايـثلم فـي الإجـماع المـذكور فـضلًا عـن الاضطراب فيه، لكن كتاب الكشّي ساذج، ولسانه ساكت عن ادّعاء هـذا الإجـماع إلّا أن يقال: إنّ المعهود من سيرته والمأثور من سنّته[1] أنّه لايُطلِق القول بالفقه والثقة والخيّريّة والعدِّ من خاصّ الخاصّ، إلّا فيمن يحكم بتصحيح ما يصحّ عنه، وينقل على ذلك الإجماعَ؛ فلذلك نسب الحسن بن داود هذا الادّعاء إليه.

أو يقال: لعلّ ابن داود يكون قد ظفر بهذا الادّعاء في أصل الكـتاب الذي هـو كتاب أبي عمرو الكشّي في معرفة الرجال، والشيخ رحمه الله تعالى لم يورده فـي اختياره الذي هو المعروف في هذا الزمان من كتاب الكشّي.

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «ألا يرى أنّه عند ذكر طبقات المجمع على تصحيح ما يصحّ عنهم يقول: فـي تسـمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر؈، وأبي عبد الله؈، وتسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله؈، وتسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم؈، وأبي الحسن الرضا؈. (منه مدّ ظلّه العالي)».

# الراشحة التاسعة عشر

## [في تمييز محمّد بن إسماعيل]

إنّ رئيس المحدّثين كثيراً مّا يروي عن الفضل بن شاذان من طريق محمّد بن إسماعيل، فيجعل صدر السند في **كافيه** هذا محمّدَ بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وإنّ أصحاب هذا العصر من المتعاطين لهذا العلم والآخذين فيه صارت هذه مَتِيْهَةً لآرائهم، تاهت فيها فِطَنهم، وضلّت أذهانهم، ونحن نعرّفك حقيقةَ أمر الرجل، فنقول:

فاعلمْ أنّ محمّد بن إسماعيل هذا هو الذي يروي عنه أبو عمرو الكشّي أيضاً، عن الفضل بن شاذان يصدِّر به السنَد؛ حيث يقول ـ مثلاً ـ في كتابه في معرفة الرجال:

محمّد بن إسماعيل قال: حدّثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ارتدّ الناس إلّا ثلاثةً: أبوذرّ، وسلمان، والمقداد، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «فأين أبو ساسان، وأبو عمرة الأنصاري؟».

محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن وهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك إلى عليّ عليه السلام فقالوا له: أنت والله أميرالمؤمنين، وأنت والله أحقّ الناس وأولاهم بالنبيّ صلى الله عليه وآله هلمّ يدك نبايعْك، فوالله لنموتنّ قُدّامك. فقال عليّ عليه السلام: «إن كنتم صادقين فاغدوا عليَّ غداً محلّقين».[1] الحديث.

وهو محمّد بن إسماعيل أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن النيسابوري، المتكلّم الفاضل المتقدّم البارع المحدّث، تلميذ الفضل بن شاذان الخِصّيص به، كان يقال له:

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٨ / ١٧ ـ ١٨.

«بَنْدَفَرٌّ» البَند ـ بفتح الباء الموحّدة، وتسكين النون، والدال المهملة أخيراً ـ العَلَمُ الكبير جمعه بُنُود.

وهو فرّ القوم ـ بفتح الفاء وتشديد الراء ـ وفُرَّتهم ـ بضمّ الفاء ـ وعلى قول صاحب **القاموس** «كلاهما بالضمّ»،[١] والحقّ الأوّل أي من خيارهم ووجههم الذي يفترّون عنه أي يتحادثون ويتشافهون ويستكثرون من كشف أسنانهم بالحديث عنه والبحث عن أموره.

ويقال له أيضاً: «بَنْدَوَيْهِ». وربما يقال: ابن «بندويه» بانضمام «ويهِ» إلى «بند»، كبابَوَيْهِ ونَفْطَوَيْهِ.

قال في **الصحاح**:

إذا تعجّبتَ من طِيب الشيء، قلتَ: واهاً له ما أطْيَبَه! وإذا أغريته بالشيء، قلت: ويهاً يا فلان، و«وَيْهِ» كلمة تقال في الاستحثاث.

وأمّا «سِيبَوَيْهِ» ونحوه من الأسماء فهو اسم بُني مع صوت، فجعلا اسماً واحداً، وتثنيته سيبويهان، وجمعه سيبويهون.[٢]

وقال في **القاموس**: «البند العلم الكبير ومحمّد بن بِنْدُويَةَ من المحدّثين».[٣]

فهذا الرجل شيخ كبير فاضل جليل القدر، معروف الأمر، دائر الذكر بين أصحابنا الأقدمين رضوان الله تعالى عليهم، في طبقاتهم وأسانيدهم وإجازاتهم.

والشيخ رحمه الله تعالى ذكره في كتاب الرجال في باب «لم»، فقال:

محمّد بن إسماعيل يكنّى أبا الحسين[٤] نيسابوري يدعى بَنْدَفَرّ. ومكّي بن عليّ بن سختويه فاضل.[٥]

---

١. القاموس المحيط ٢: ١٠٩، (ف. ر. ر).

٢. الصحاح ٤: ٢٢٥٧ ـ ٢٢٥٨، (و. و. ه) و (و. ي. ه).

٣. القاموس المحيط ١: ٢٧٩، (ب. ن. د).

٤. في حاشية «ب»: «أبا الحسن نسخة. كلاهما صحيح فإنّ كنيته أبو الحسين و عند بعضهم أبو الحسن».

٥. رجال الطوسي: ٤٩٦ ـ ٤٩٧ / ٣٠ ـ ٣١، في من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الميم. في المصدر «مكّي» بدون

ونقل عنه في **الفهرست** في ترجمة أبي يحيى الجرجاني أحمد بن داود بن سعيد الفزاري، فقال:

> وذكر محمّد بن إسماعيل النيسابوري أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، وأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه، وبضرب ألف سوط، وبصلبه؛ لسعايةٍ كان سُعي بها إليه معروفةٍ، سعى بها محمّد بن يحيى الرازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح؛ لحَديث روى محمّد بن يحيى لعمر بن الخطّاب، فقال أبو يحيى: ليس هو عمرَ بن الخطّاب وإنّما هو عمر بن شاكر، فجمع الفقهاء، فشهد مسلم أنّه على ما قال: هو عمر بن شاكر، وأنكر ذلك أبو عبد الله المروزي، وكتمه بسبب محمّد بن يحيى منه، وكان أبو يحيى قال: هما يشهدان لي فلمّا شهد مسلم قال: غير[1] هذا شاهدٌ إن لم يشهد؟ فشهد بعد ذلك المجلس عنده رجل علمه.[2]

وبالجملة: طريق أبي جعفر الكليني، وأبي عمرو الكشّي، وغيرهما من رؤساء الأصحاب وقدمائهم إلى أبي محمّد الفضل بن شاذان النيسابوري من النيسابوريّين الفاضلين تلميذَيْه وصاحبَيْه أبي الحسين[3] محمّد بن إسماعيل بَنْدَفَرَّ، وأبي الحسن عليّ بن محمّد القتيبي، وحالهما وجلالة أمرهما عند المتمهّر الماهر في هذا الفنّ أعرفُ من أن يوضَح وأجلُّ من أن يُبيَّن، إلّا أنّ أبا الحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة كما تُكثر الرواية عن شيخه الفضل بن شاذان، فكثيراً مّا يكون روايته عن عدّة من الثقات غيره أيضاً. وأمّا أبو الحسين محمّد بن إسماعيل فقلّما توجد له رواية عن غير أبي محمّد الفضل بن شاذان النيسابوري.

وربّما يبلغني من بعض أهل العصر أنّه يذكر أبا الحسين فيقول: «محمّد بن

---

← الواو وهو الصحيح.

١. في حواشي النسخ: «يعني قال أبو يحيى أو محمّد بن طاهر: إن لم يشهد أبو عبد الله فشاهد آخر غيره. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. الفهرست: ٨٠ / ١٠٠.

٣. أبي الحسن. نسخة.

إسماعيل البُنْدُقي النيسابوري». وآخرون أيضاً يحتذون مثالَه.

وإنّي لستُ أُراه[١] مأخوذاً عن دليل معوّل عليه، ولا أرى له وجهاً إلى سبيل مركون إليه؛ فإنّ بندقةَ ـ بالنون الساكنة بين الباء الموحّدة، والدال المهملة المضمومتين قبل القاف ـ أبو قبيلة من اليمن، ولم يقع إليّ في كلام أحد من الصدر السالف من أصحاب الفنّ أنّ محمّد بن إسماعيل النيسابوري كان من تلك القبيلة، غير أنّي وجدت في نسخة وقعت إليّ من كتاب الكشّي في ترجمة الفضل بن شاذان حكاية عنه بهذه الألفاظ:

ذكر أبوالحسين[٢] محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري: أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور، بعد أن دعا به، واستعلم كتبه فذكر: أنّه يحبّ أن يقف على قوله في السلف، فقال أبو محمّد: أتولّى أبابكر وأتبرّأ من عمر، فقال له: ولِمَ تتبرّأ من عمر؟ فقال: لإخراجه العبّاس من الشورى، فتخلّص منه بذلك.[٣]

وظنّي أنّ في الكتاب: البَنْدَفَرَّ ـ بالفاء والراء المشدّدة ـ كما في كتاب الرجال للشيخ[٤] وسائر الكتب، و«القاف» و«الياء» تصحيف وتحريف من عمل الناسخ، فبعض الآخذين في هذه الصناعة على غير حذاقة وتمهّرٍ بنى على هذا التصحيف والتحريف.

وقال الكشّي أيضاً في ترجمة أبي يحيى الجرجاني:

كان من أجلّة أصحاب الحديث، ورزقه الله هذا الأمرَ، وصنّف في الردّ على أصحاب الحشو مصنّفاتٍ كثيرةً، وألّف من فنون الاحتجاجات كتباً مِلاحاً. وذكر محمّد بن إسماعيل أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، فأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه،

---

١. في حواشي النسخ: «على صيغة المجهول، أي لا أظنّه، ومنه آلبِرَّ تُرَوْن بهنّ. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. أبو الحسن. نسخة.

٣. اختيار معرفة الرجال: ٥٣٨ ـ ٥٣٩ / ١٠٢٤.

٤. رجال الطوسي: ٤٩٦ / ٢٠، فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، حرف الميم.

وبضرب ألف سوط وبصلبه ـ فساق الحكاية على ما نقلناها عن الفهرست إلى حيث قال ـ: فشهد مسلم وعرف أبو عبد الله البزوفري، ولكن كتمه بسبب محمّد بن يحيى، وكان أبو يحيى قال: هما يشهدان لي فلمّا شهد مسلم قال: غير هذا شاهدٌ إن لم يشهد، فشهد بعد ذلك المجلس عنده وخلّى عنه ولم يصبه ببليّة ـ ثمّ قال الكشّي ـ: وسنذكر بعض مصنّفاته، فإنّها مِلاح ـ فقال الشيخ هناك ـ: ذكرناها نحن في كتاب الفهرست، فنقلناها[1] في كتابه.[2]

ومن التصحيفات المعنويّة ما قد وقع للحسن بن داود[3] في هذا المقام؛ إذ نظر في باب «لم» من كتاب الرجال وما نقلنا عنه من قول الشيخ، فغفل عن «الواو» بعد قوله: يدعى بَنْدَفَرَّ فظنّ «مكّي بن عليّ بن سختويه فاضل»،[4] ترجمةً أُخرى منفصلة عن ترجمة محمّد بن إسماعيل، و«فاضلٌ»[5] متعلّقاً بمكّي بن عليّ، لا بمحمّد[6] بن إسماعيل.

وله فيه تصحيف لفظي أيضاً؛ إذ بدّل «السين» المهملة بـ«الشين» المعجمة، فتبعه على تصحيفه القاصرون من بعده.

ثمّ ليعلم أنّ طريق الحديث بمحمّد بن إسماعيل النيسابوري هذا صحيح لاحسن، كما قد وقع في بعض الظنون.

ولقد وصف العلّامة وغيره من أعاظم الأصحاب أحاديثَ كثيرةً هو في طريقها بالصحّة.

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «يتضمّن معنى الترك. أتاه على نسخة الكافي. (منه مدّ ظلّه العالي)». وأيضاً في حاشيتهما «عن» بدل «في» ظاهراً.

٢. اختيار معرفة الرجال: ٥٣٢ ـ ٥٣٣ / ١٠١٦

٣. رجال ابن داود: ٢٩٨ / ١٢٨٩.

٤. رجال الطوسي: ٤٩٦ ـ ٤٩٧ / ٣٠ ـ ٣١، فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الميم.

٥. على الحكاية؛ فإنّه مفعول «ظنّ» الأوّلُ. والحقّ مع ابن داود دون صاحب الرواشح.

٦. والمراد هو سين «سختويه».

وكذلك شقيقه[١] عليّ بن محمّد بن قُتَيبة النيسابوري أيضاً صحيح لاحسن.

وللأوهام التائهة ـ الذاهبة هناك إلى محمّد بن إسماعيل البرمكي صاحب الصومعة، أو محمّد بن إسماعيل بن بزيع أو غيرهما من المحمّدين بَنِي إسماعيل باشتراك الاسم، وهم اثنا عشر رجلاً ـ احتجاجاتٌ عجيبة، ومحاجّات غريبة لولا خوف إضاعة الوقت وإشاعة اللغو لاشتغلنا بنقلها وتوهينها، وعسى أن نُعيد القول في هذا الباب حيث يحين حينُه إن شاء الله تعالى.

١. في حواشي النسخ: «هذا شقيق هذا: إذا انشقّ الشيء بنصفين. ومنه قيل: فلان شقيق فلان أي أخوه».

# الراشحة العشرون

## [في الفرق بين المَشْيَخَة والمَشِيخَة،]
## [والشِيخَة والشَيْخَة، والشِيخان والشَيْخان]

السواد[١] الأعظم من الناس يغلطون فلا يفرّقون بين «المَشْيَخَةِ» و«المَشِيخَة»، ولا بين «الشِيخَة» و«الشَيْخَة» ولا بين «شِيخان» و«شَيخان»، ويضمّون كاف «الكشّي» ويشدّدون «النجاشي».

فاعلمْ أنّ «المَشْيَخَةَ» ـ بإسكان الشين بين الميم والياء المفتوحتين ـ جمع «الشيخ» كـ«الشيوخ» و«الأشياخ» و«المشايخ» على الأشهر عن الأكثر.

وقال المطرّزي في كتابيه **المُعْرِب والمُغْرِب**: «إنّها اسم للجمع و«المشايخ» جمعها.[٢]

وأمّا «المَشِيخة» ـ بفتح الميم وكسر الشين ـ فاسم المكان من «الشيخ» و«الشيخوخة»، كما «المسيحة» من «السياحة» و«السيح» و«السَيَحان»، و«المَتيهَة» من «التيه» و«التَيَهانِ».

ومعناها عند أصحاب هذا الفنّ: المَسْنَدَة أي محلّ ذكر الأشياخ والأسانيد، فـ«المَشِيخة» موضع ذكر «المَشْيخة» وكذلك «الشِيخَةُ» ـ بكسر الشين وسكون الياء وفتحها ـ لفظة جمع، معناها الهَرْمَى الضَعْفَى الذين أسَنُّوا، وحَطمهم[٣] الكِبَر، كـ«غلمة» ـ بكسر الغين المعجمة وسكون اللام ـ و«عِوَدَة» ـ بكسر العين المهملة وفتح الواو ـ في جمْعَيْ «غلام» و«عَوْد».

---

١. في حاشية «أ»: «سواد المسلمين: جماعتهم». كما في المغرب: ٢٣٨، (س. ى. د).

٢. المغرب: ٢٦١، (ش. ى. خ).

٣. في حاشية «أ» و «ب»: «حطمته حطماً أي كسرته فانحطم وتحطّم». كما في القاموس المحيط ٤: ٩٧، (ح. ط. م).

وأمّا «الشيخة» ـ بفتح الشين وسكون الياء ـ فكلمة تأنيث للمرأة كـ«الشيخ» للرجل كما «العَوْد» للمُسِنّ من الإبل، و«العَودَة» للناقة المُسِنّة.

وكذلك «الشيخان» ـ بالكسر ـ جمع «شيخ»، و«شَيخانِ» ـ بالفتح ـ اسم موضع.

قال ابن الأثير في **نهايته**:

فيه ـ أي في الحديث ـ ذِكرُ: «شِيخانِ [قريشٍ]» جَمع شَيخ، كضَيفٍ وضيفان. وفي حديث أُحد ذكرُ «شَيخانِ» ـ بفَتح الشين [وكسر النون] ـ: موضع بالمدينة عَسْكَرَ به رسول الله ﷺ ليلة خرج إلى أُحد وبه عَرَض الناسَ.[1]

قلت: فأمّا صاحب **القاموس** فكأنّه قد أخطأ فيما قال: «شيخانُ: لقب مصعب بن عبد الله المحدّث، وموضع بالمدينة معسكره ﷺ يوم أُحد»؛[2] فإنّ الموضع «شَيخانِ» بتسكين الياء بعد الشين المفتوحة، واللقبَ «شَيَّخانُ» بتشديدها مفتوحةً، وهو فَيْعَلان من شاخ يشيخ كما «تَيَّهان» أيضاً ـ بتشديد الياء وفتحها بعد التاء المفتوحة ـ فيعلان من تاه يتيه، معناه الجَسور.[3]

قال في **المغرب**: «و به سمّي والد أبي الهيثم مالك بن التَيَّهان، وهو من الصحابة.[4] وكما «ابن الهيّبان» ـ بفتح الهاء والياء المشدّدة ـ فيعلان من الهيبة والخوف.

واعلمنْ أنّ أبا عمرو محمّدَ بن عمر بن عبد العزيز الكشّي ـ شيخَنا المتقدّمَ الثقة الثَبَت العالم البصير بالرجال والأخبار، صاحبَ أبي النضر محمّد بن مسعود العيّاشي السُلَمي السمرقندي ـ وكثيراً من وجوه شيوخنا وعلمائنا كانوا من «كشّ» البلدِ المعروف على مراحلَ من سمرقند.

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٥١٧، (ش. ي.خ).

٢. القاموس المحيط ١: ٢٦٣، (ش. ی. خ).

٣. في بعض النسخ: «الحيور» بدل «الجسور».

٤. المغرب: ٦٤، (ت. ی. ه. ا. ن).

قال الفاضل البارع المهندس البرجندي في كتابه[١] المعمول في مساحة الأرض وبُلدان الأقاليم:

«كَشٌّ» ـ بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة ـ من بلاد ماوراء النهر بلد عظيم ثلاثة فراسخَ في ثلاثة فراسخَ والنسبة إليه كَشّيٌّ».

وأمّا ما في **القاموس**: «الكُشّ ـ بالضمّ ـ الذي يُلقَح به النخل، وكَشّ ـ بالفتح ـ قرية بجرجانَ».[٢] فعلى تقدير الصحّة فليست هذه النسبة إليها، ولا في المعروفين من العلماء من يُعدّ من أهلها.

و«كُشانية» ـ بكاف مضمومة، وشينٍ معجمة مخفّفة بعدها ألف، ونونٍ مكسورة بعدها مخفّفة مثنّاة من تحتُ ثمّ هاءٍ ـ بلدة بنواحي سمرقند، منها زمرة من أهل العلم، والنسبة إليها «كُشانيّ» بضمّ الكاف وتخفيف الشين.

واعلمْ أنّ أبا العبّاس النجاشي ـ شيخَنا الثقةَ الفاضلَ الجليلَ القدر، السند المعتمد عليه، المعروف، صاحبَ كتاب **الرجال** ـ أحمدُ بنُ عليّ بن أحمدِ بنِ العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشي الذي وُلّي الأهوازَ، وكتب إلى مولانا أبي عبد الله عليه السلام يسأله،[٣] وكتب مولانا عليه السلام إليه رسالةَ عبد الله بن النجاشي المعروفة،[٤] ولم يُرَ لأبي عبد الله عليه السلام مُصَنَّف غيرها.

«النَّجَش» ـ بفتحتين وبالسكون أيضاً ـ أن تستام[٥] السلعة بأزيدَ منها، وأنت لاتريد شراءها؛ ليراك الآخَرُ فيقعَ فيه. وكذلك في النكاح وغيره، وأصله من «نَجْش

---

١. لم نعثر على هذا الكتاب.

٢. القاموس المحيط ٢: ٢٨٦، (ك. ش. ى. ش).

٣. يسائله. نسخة.

٤. كشف الريبة: ١١٤ ـ ١٢٢، وعنه في بحار الأنوار ٧٧: ١٨٩.

٥. في حاشية «أ» و «ب»: «المساومة: المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها. يقال: سام يسوم سوماً واستام». كما في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٤٢٥، (س. و. م).

الصيد» وهو إثارته.[١]

والصواب: «النجاشي» بتخفيف الجيم والياء جميعاً.

قال في **المغرب**: «والنجاشي مَلِك الحبشة بتخفيف الياء[٢] سماعاً من الثقات».[٣] وهو اختيار الفارابي.[٤]

وعن صاحب **التكملة**: «بالتشديد».[٥] وعن الغوري: «كلتا اللغتين، وأمّا تشديد الجيم فخطأ ـ ثمّ قال ـ: واسمه أصحمة، والسين تصحيف».[٦]

وقال صاحب **القاموس**: «اَصْحَمَةُ بن بحر ملك الحبشة».[٧]

النجاشي أسلم على عهد النبيّ ﷺ.

وفي **النهاية الأثيرية**: «وفيه ذِكرُ النجاشي في غير موضع، وهو اسم ملك الحبشة وغيره، والياء مشدّدة، وقيل: الصواب تخفيفها».[٨]

وفي **القاموس**: «وتخفيفها أسرع، وتُكسر نونها وهو أفصح».[٩]

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «ثار الغبار يثور ثوراً وثَوَراناً أي سطع، وأثاره غيره. وثوّر البَرْكَ واستثارها أي أزعجها وأنهضها». كما في لسان العرب ٤: ١٠٨ ـ ١٠٩، (ث. و. ر).

٢. في «أ» و«ب»: «لأنّ الألف عوض إحدى ياءي النسبة، فيجب تخفيف الياء. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣. المغرب: ٤٤٤، (ن. ج. ش).

٤. لم نعثر عليه.

٥. التكملة والذيل والصلة ٣: ٥١٥، (ن. ج. ش).

٦. لم نعثر عليه.

٧. القاموس المحيط ٢: ٢٨٩، (ن. ج. ش).

٨. النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٢، (ن. ج. ش).

٩. القاموس المحيط ٢: ٢٨٩، (ن. ج. ش).

# الراشحة الحادية والعشرون

## [في ترجمة محمّد بن أحمد العلوي]

في كثير من أسانيد الأحاديث في كتب الأخبار: عن محمّد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم الجعفري. وذكره الشيخ في كتاب **الرجال** في باب «لم»، فقال: «محمّد بن أحمد العلوي روى عنه أحمد بن إدريس».[١]

قلت: يروي عنه العَمْرَكي بن عليّ البوفكي النيسابوري، ومحمّد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، وسعد بن عبد الله، ومحمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار.

والعلّامة في باب نسيان إحرام المتمتّع قد عدّ طريقاً هو فيه في **المنتهى** صحيحاً،[٢] وفي **المختلف** حسناً.[٣]

ونحن نقول: الحقّ إطلاق الحكم على الطريق من جهته بالصحّة وإن لم يوجد تنصيص عليه بخصوصه بالتوثيق. فالأمر هناك جليّ، والسبيل واضح، وحاله أجلّ من ذلك.

وهو أبو جعفر محمّد بن أحمد العلوي العُريضيّ،[٤] الجليل القدر، النبيه الذكر، يقال له: العَلَويّ نسبةً إلى عليٍّ العريضي[٥] بن مولانا أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام. وعليُّ العُرَيضيّ معظّم مكرّم، حاله أعظمُ من أن يوصف، ولقد نصّ على ذلك السيّد المعظّم المكرّم ابن طاوس الحسنيّ الحسينيّ في كتاب **ربيع الشيعة**[٦]

---

١. رجال الطوسي: ٥٠٦ / ٨٢، فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الميم.

٢. المنتهى ٢: ٦٨٤ ـ ٦٨٥. الطبعة القديمة.

٣. المختلف ٤: ٢٤٥، المسألة ١٩٧.

٤. في «أ»: «العلوي المصري العُرَيضي».

٥. في حاشية المخطوطة: «العريض ـ بضمّ المهملة ـ موضع من نواحي المدينة سكن بها عليّ بن جعفر عليه السلام فنسب إليها ولده».

٦. غير موجودٍ عندنا.

في بعض فصول الباب العاشر بهذه الألفاظ.

وفي كتاب أبي عبد الله بن عيّاش:[1]

حدّثني أحمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن محمّد العلوي العُريضي، قال: حدّثني أبو هاشم داود بن قاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: «الخلف بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف بعد الخلف؟» قلت: لم، جعلت فداك؟ قال: «لأنّكم لاترون شخصه، ولايحلّ لكم تسميته ولاذكره باسمه». قلت: كيف نذكره؟ قال: «قولوا: الحجّة من آل محمّد عليهم السلام».[2]

ومن القاصرين من أحداث هذا العصر ـ ممّن ليس على بضاعة المحصّلين ـ مَن لم يعرف الرجل فحار في أمره وذهب وهمه في تعيينه إلى ماتضحك منه الثكلى وتسخر منه العجماء.

ثمّ هذا الحديث من أحاديث النهي عن تسمية القائم عليه السلام. ورواه الصدوق في

---

١. في حاشية المخطوطة: «ذكره الشيخ في الفهرست [و] في كتاب الرجال في باب «لم» فقال: أحمد بن محمّد بن عيّاش يكنّى أبا عبد الله، كثير الرواية إلّا أنّه أخبل في آخر عمره. أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا. مات سنة إحدى وأربعمائة.

أخبل: أفعل من الخبال، أي صار ذا خبالٍ، يعني ذا فساد في عقله. و«الخبال» في الأصل الفساد، وأكثر ما يستعمل في العقول والأبدان والأفعال. ومنه في التنزيل الكريم:﴿لايألونكم خبالاً﴾. وجماهير أهل العصر مصحّفون لهذه اللفظة وحاسبون أنّها «اختلّ» من «الاختلال»، وذلك من ضعف التحصيل وقلّة البضاعة.

وقال النجاشي: أحمد بن محمّد بن عبيد الله بن الحسن بن عيّاش بن إبراهيم بن أيّوب الجوهري أبو عبد الله، وأُمّه سُكينة بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق بنت أخي القاضي أبي عمر محمّد بن يوسف، كان من أهل العلم والأدب القويّ. وكان سمع الحديث فأكثر، واضطرب في آخر عمره. وكان جدّه وأبوه من وجوه أهل بغداد أيّام آل حمّاد، والقاضي أبي عمر.

له كتب كثيرة ذكرها النجاشي والشيخ في الفهرست. منها كتابه هذا، وهو كتاب أخبار أبي هاشم داود بن قاسم الجعفري. ورواه السيّد بن طاوس عن السيّد أبي طالب محمّد بن الحسين الحسيني القصيتي الجرجاني ـ رحمه الله ـ عن والده السيّد أبي عبدالله الحسين بن الحسن القصيتي عن الشريف أبي الحسين طاهر بن محمّد الجعفري عنه. (منه مدّ ظلّه العالى)».

٢. سيأتي مصادره بُعَيدَ هذا.

كتاب **كمال الدين و تمام النعمة** في الصحيح عن محمّد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم الجعفري قال: «سمعت أبا الحسن العسكري عليه السلام». [١] الحديث. وكذلك رواه شيخنا المفيد في إرشاده، [٢] ورئيس المحدّثين في كتابه **الكافي** هذا في كتاب الحجّة في باب: «في النهي عن الاسم». [٣]

وروايات هذا الباب في كتب الأصحاب كثيرة، صحاح وحسان وموثّقات وقويّات. قد أحصينا قسطاً صالحاً منها في كتاب **شرعة التسمية في زمان الغيبة**.

١. كمال الدين وتمام النعمة: ٦٤٨، باب النهي عن تسمية القائم، ح ٤.

٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ٢: ٣٢٠.

٣. الكافي ٢: ٣٣٢ ـ ٣٣٣، باب في النهي عن الاسم، ح ١.

# الراشحة الثانية والعشرون

## [في ترجمة الأعمش الكوفي]

الأعمش الكوفي المشهور، ذكره الشيخ في كتاب **الرجال** في أصحاب الصادق عليه السلام[1] وهو أبو محمّد سليمان بن مهران الأزْدي مولاهم، معروف بالفضل والثقة والجلالة والتشيّع والاستقامة. والعامّة أيضاً مُثْنُون عليه، مطبقون على فضله وثقته، مقرّون بجلالته مع اعترافهم بتشيّعه.

ومن العجب[2] أنّ أكثر[3] أرباب الرجال قد تطابقوا على الإغفال عن أمره ولقد كان حَرِيّاً بالذكر والثناء عليه؛ لاستقامته وثقته وفضله، والاتّفاق على علوّ قدره وعِظَم منزلته. له ألف وثلاثمائة حديث. مات سنة ثمان وأربعين ومائة عن ثمان وثمانين سنة.

واعلم: أنّ في طريق رئيس المحدّثين في **الكافي** كثيراً عن هشام بن الحكم،[4] وفي طريق الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر بن بابويه في **الفقيه** في سند بلال المؤذّن: عبّاس بن عمرو الفقيمي،[5] وهو في كتب الرجال مسكوت عن ذكره؛ إذ لم يكن يثبت له كتاب.

---

١. رجال الطوسي: ٢٠٦ / ٧٢، في أصحاب الصادق عليه السلام، باب السين.

٢. في حاشية المخطوطة: «تعريض لبعض شهداء المتأخّرين في شرح الدراية: إنّ الأعمش لم يذكره أحد من أصحاب الرجال، وهو ثقة جليل القدر. (منه دام ظلّه)».

٣. في حاشية المخطوطة: «إنّما قال: الأكثر؛ لأن الشيخ ذكره في كتاب الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام».

٤. راجع الكافي ١: ٨٠، باب حدوث العالم، ح ٥؛ و ٨٣، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٦؛ و١٠٨ باب آخر من كتاب التوحيد، ح ٢؛ و ١١٠، باب الإرادة أنّها من صفات الفعل، ح ٦؛ و١٦٨، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ١.

٥. من لايحضره الفقيه ٤: ٥٣، المشيخة.

# الراشحة الثالثة والعشرون

## [في ترجمة أبي عبد الله البزوفري]

أبو عبد الله البزوفريّ هو الحسين بن عليّ بن سفيان بن خالد بن سفيان. قال النجاشي: «شيخ، ثقة، جليل، من أصحابنا، له كتب».[١] وقال الشيخ في **كتاب الرجال** في باب لم:

الحسين بن عليّ بن سفيان البزوفريّ خاصّيّ يُكنّى أبا عبد الله، له كتب ذكرناها في **الفهرست**. روى عنه التَّلَّعُكْبُري. وأخبرنا عنه جماعة منهم محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون.[٢]

ولم أجده يذكر كتبه في **الفهرست**. وفي الأخبار كثيراً مايبتدئ به في صدر الإسناد على مسلك التعليق. وصرّح في آخر **التهذيب** باسمه حيث يذكر إسناده إلى من أرسل عنه.[٣]

والذي يستبين وينصرح أنّ كاتم الشهادة بسبب محمّد بن يحيى الرازي منه في قصّة أبي يحيى الجرجاني[٤] هو أبو عبد الله البزوفريّ الخاصّي. هذا على ما في **كتاب الكشّيّ**،[٥] لاأبو عبد الله المروزيّ العامّي كما في **فهرست** الشيخ.[٦]

ومحمّد بن يحيى الرازي الذي سعى بأبي يحيى إلى محمّد بن طاهر كأنّه عامّي كما قاله بعضهم.[٧]

---

١. رجال النجاشي: ٦٨ / ١٦٢.
٢. رجال الطوسي: ٤٦٦ / ٢٧، باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الحاء.
٣. التهذيب ١٠: شرح مشيخة التهذيب، ص ٧٥.
٤. اسمه: أحمدبن داود بن سعيد الفزاريّ، يكنّى أبا يحيى الجرجاني.
٥. في رجال الكشّي: ٥٣٢ / ١٠١٦ أيضاً: «أبو عبد الله المروزيّ».
٦. الفهرست: ٨٠ / ١٠٠.
٧. حكاه عن ميرزا محمّد الأسترآبادي في جامع الرواة ٢: ٢١٧.

وأمّا ابن البغوي وإبراهيم بن صالح الداخلان في تلك السعاية فعامّيّان اتّفاقاً؛ وذلك لأنّ أبا عبد الله العامّيّ من أصحاب كتب الحديث المعتمدة عندهم هو أبو عبد الله النيسابوري. والطيّبي قال في **شرح مشكاة المصابيح**،[1] وفي **خلاصته في معرفة الحديث**:

إنّه مات بنيشابور في صفر سنة خمس وأربعمائة، وولد بها في شهر ربيع الأوّل سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. وكان قد مات مسلم بنيشابور لخمس بقين من رجب سنة إحدى و ستّين ومأتين وهو ابن خمس وستّين.[2]

فهو ممّن لم يدرك عصر مسلم، فكيف يصحّ اجتماعه مع مسلم في ذلك المجلس ؟! بل الذي عاصره وقاطنه بنيسابور من أئمّة أصحاب الحديث هو أبو عبد الله البزوفريّ الخاصّيّ هذا، فليكن هو صاحبَ ذلك المجلس.

فإن قلت: فإذن كتمانه الشهادة لأبي يحيى الجرجانيّ ممّا يوجب القدح فيه.

قلت: مدلول كلام الكشّي أنّ أبا عبد الله البزوفريّ هو الذي شهد لأبي يحيى الجرجاني بما قاله بعد ذلك المجلس، فخلّى محمّد بن طاهر عنه ولم يصبه بأذيّة، فلعلّ الكتمان أوّلاً في ذلك المجلس لغرض صحيح وسبب شرعيّ، فإذن لاقدح فيه أصلاً. وأمّا ما يفهم من **الفهرست** أنّ الشاهد أخيراً رجل آخر، فليس بصحيح. والله سبحانه أعلم.

---

١. لم يوجد عندنا كتاب شرح مشكاة المصابيح.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ١٣٦ ـ ١٣٧.

# الراشحة الرابعة والعشرون

## [في ألفاظ السعي والغيّ والرشد]

ممّا يجب التنبيه عليه في هذا الموضع لئلّا يتورّط في الخطأ المتنطّعون ولايتمرّن على الغلط المتعلّمون أنّ غير المتثقّفين في العربيّة من فضلاء العصر يقولون في مثل هذا المقام: «محمّد بن يحيى الرازي الذي سعى على أبي يحيى الجرجاني، وابن البغوي الذي سعى على أبي يحيى الجرجاني، وإبراهيم بن صالح الذي سعى على أبي يحيى الجرجاني» ولايستشعرون أنّ هذه مِنَ السعاية المتعدّية بـ«الباء» و«إلى» معاً في استعمال واحد لا من السعي بمعنى العَدْوِ والعمل والكسب وولاية الأمر، المتعدّي تارة بـ«إلى» وتارة بـ«اللام» وتارة بـ«على»، ويعلم الضّابط في ذلك ممّا ننقله عن أئمّة اللسان. قال الجوهري في **الصحاح**:

> سعى الرجل سعياً إذا عدا، وكذلك إذا عمل وكسب. وكلّ من ولي شيئاً على قوم فهو ساعٍ عليهم. وأكثر ما يقال في ولاة الصدقة وهم السُعاة. والمَسعاة: واحدة المساعي في الكرم[1] والجود. والسِّعو بالكسر: الساعة من الليل. وسُِعْواء مثله. وساعاني فلان فَسَعَيْتُهُ أَسْعِيهِ إذا غَلَبْتَه فيه. وسعى به إلى الوالي: إذا وشى به.[2]

وقال ابن الأثير في **النهاية**:

> كلّ من ولي أمر قوم فهو ساعٍ عليهم. وفيه: إذا أتيتم الصلاة فلاتأتوها وأنتم تسعون». «السعي» العَدْو، وقد يكون مشياً، ويكون عملاً وتصرّفاً، ويكون قصداً. وقد تكرّر في الحديث. فإذا كان بمعنى المُضيّ عُدّي بـ«إلى» وإذا كان بمعنى العمل عدّي باللاّم. ومنه حديث عليّ عليه السلام في ذمّ الدنيا: «من ساعاها فاتته». أي سابقها.[3]

---

١. ما أثبتناه من المصدر ولكن في النسخ: «الكلام» بدل «الكرم».

٢. الصحاح ٤: ٢٣٧٧ «س. ع. ى».

٣. في حاشية المخطوطة: «المسابقة في قوله: «سابقها» مفاعلة من السبق بمعنى الغلبة، ومنه قوله عزّ من قائلٍ في التنزيل الكريم: ﴿وما نحن بمسبوقين على أن نبدّل أمثالكم﴾ أي بمغلوبين. (منه دام ظلّه العالي)».

وهي مفاعلة من السعي، كأنّها تسعى ذاهبةً عنه، وهو يسعى مُجدّاً في طلبها، فكلّ منهما يطلب الغلبة في السعي. وفي حديث ابن عبّاس: «الساعي لغير رَشْدَةٍ». أي الذي يسعى بصاحبه إلى السلطان لِيُؤْذِيَهُ، يقول: ليس هو ثابتَ النسب ولا ولدَ حلالٍ. ومنه حديث كعبٍ: «الساعي مُثَلِّثٌ». أي يُهلك بسعايته ثلاثةَ نفر: السلطانَ، والمَسْعِيَّ به، ونفسَه.[١]

انتهى كلامه بألفاظه.

قلت: وقوله: «لغير رَشدة» بفتح الراء وكسرها قبل الشين المعجمة الساكنة ثمّ الدال المهملة المفتوحة والتاء أخيراً.

قال في **النهاية** في باب الراء مع الشين:

يقال: هذا ولد رشدة إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضدّه: ولد زِنْيَة بالكسر فيهما. وقال الأزهريّ: المعروف فلان ابن زَنْية وابن رَشْدة. وقيل: زِنيةٍ ورِشْدةٍ. والفتح أفصح اللغتين.[٢]

وفي **مُغْرِب المطرّزي**: «هو ولد زنية ولزنية بالفتح والكسر، وخلافه ولد رشدة ولرشدة».[٣] وكذلك يقال مكان زنية: ولد غَيّة ولغِيّة ـ بفتح الغين المعجمة وكسرها، وتشديد المثنّاة من تحتُ مفتوحةً، والتاءِ أخيراً ـ إذ الغيّ خلاف الرشد على ما في نصّ التنزيل الكريم.[٤]

قال في **الصحاح**: «يقال فلان لغيّة، وهو نقيض قولك: لرَشْدةٍ».[٥] وقال في **القاموس**: «ولدغَيّة وتكسر أي زنية».[٦]

ومنه في الحديث من طرق العامّة والخاصّة وقد أخرجناه في كتاب **شرح التقدمة**

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٧٠ «س. ع. ى».

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٢٢٥ «ر. ش. د».

٣. المُغرب: ٢١١ «ز. ن. ى».

٤. البقرة (٢): ٢٥٦.

٥. الصحاح ٤: ٢٤٥١ «غ. ى. ا».

٦. القاموس المحيط ٤: ٣٧٤ «غ. و. ى».

وهو شرح تقدمة كتابنا **تقويم الإيمان** عن جابر بن عبد الله الأنصاري ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال، قال رسول الله ﷺ: «بوروا أولادكم بحبّ عليّ بن أبي طالب، فمن أحبّه فاعلموا أنّه لِرَشدةٍ، ومن أبغضه فاعلموا أنّه لغيّة».[١]

وعن عُبادة قال: «كنّا نبور أولادنا بحبّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فإذا رأينا أحدهم لايُحبّه علمنا أنّه لغير رشدة».[٢]

وفي الحديث الخاصّي من طريق رئيس المحدّثين بإسناده عن أبانِ بنِ أبي عيّاش، عن سليم بن قيس، عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله حرّم الجنّة على كلّ فحّاش بَذِيٍّ قليل الحياء لايبالي بما قال ولا بما قيل له، فإنّك إن فتّشته لم تجده إلّا لِغَيّةٍ أو شرك شيطانٍ».[٣] الحديث

ومن أعاجيب الأغاليط وتَعاجيب التوهّمات مايقرع السمعَ هناك من حسبان[٤] اللام أصليّةً، وتَحامُلِ أن تكون الكلمة بضمّ اللام وإسكان الغين المعجمة وفتح الياء المثنّاة من تحتُ، أي ملغى. أو أن تكون بالعين المهملة المفتوحة أو الساكنة والنون، أي مَنْ دأبه أن يلعن الناس أو يلعنوه.

ثمّ من هذا الباب في التصحيف أنّ الشيخ في كتاب **الرجال** قال في ترجمة أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن عيّاش: «كثير الرواية إلّا أنّه أخْبَلَ في آخر عمره».[٥] على بناء الإفعال من الخبال، بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحّدة. وهمزةُ القطع للصيرورة، يعني صارذا خبال، أي ذا فساد في عقله أو في روايته.

و«الخبال» في الأصل بمعنى الفساد. وأكثر ما يستعمل فى العقول والحواسّ

---

١. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ١: ٤٥؛ إعلام الورى ١: ٣١٨.

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ١٦١ «ب. و. ر». ولم يذكر فيه الراوي يعني عبادة.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٢٣، باب البذاء، ح ٣.

٤. في حاشية المخطوطة: «الحسبان بالكسر، الظنّ. قاله في المُغرب. وأمّا بالضمّ فمصدر حسبته أحسبه بالضمّ حساباً وحسباناً، إذا عددته. (منه دام ظلّه العالي)».

٥. رجال الطوسي: ٤٤٩ / ٦٤، فيمن من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الهمزة. وفيه: «أختل» بدل «أخبل».

والأبدان والأعضاء، وفي التنزيل الكريم ﴿لَايَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[١] فجماهير المصحّفين من ضعف التحصيل وقلّة البضاعة بدّلوه إلى «اختلّ» بالتاء المثنّاة من فوقُ وتشديد اللام من الاختلال.

واعلم: أنّ بين الظفر بالمطلوب بمعنى الفوز به، وبين الظفر على الخصم بمعنى الغلبة عليه فُرقاناً عند أرباب التحقيق في علوم اللسان، فإذا كنت لاتجد بعض السند في كتب الرجال فقل: «لم أظفر به فيها» ولاتقل: «لم أظفر عليه» كما ربّما يقول من ليس له درجة الخوض في مداقّ الأُمور.

١. آل عمران (٣): ١١٨.

# الراشحة الخامسة والعشرون

## [في تمييز سويد بن قيس، وذى اليدين، وذى الثدية]

فيها تحقيقات ثلاثة:

**[الأولى:]** الذي قال النبيّ ﷺ في حديثه: «زِنْ وأرجِح»[1] هو سُوَيد بن قيس مصغّراً، لاسويد بن النعمان، ولاسويد بن مقرِّن ـ بتشديد الراء المكسورة بعد القاف المفتوحة ـ المُزَنيّ ـ بالزاي ـ أخو النعمان ـ ويقال: «المدني» نسبةً إلى المدينة ـ نزيل الكوفة، ولاسويدُ بن الحنظلة. وهم جميعاً صحابيّون مشهورون.

والحديث شائع عند العامّة والخاصّة، مبحوث عنه في كتب الأُصول **كالتلويح** وغيره، محتَجّ به في كتب الفقه. قال شيخنا الفريد الشهيد أبو عبد الله محمّد بن مكّي ـ نوّر الله ضريحه ـ في **الدروس** في كتاب الهبة: «وهبة المشاع جائزة وإن أمكنت قسمته؛ لقول النبيّ ﷺ لِمَن باعه سراويلَ: «زِنْ وأرجح» وهي هبة للراجح المشاع».[2]

قلت: «وأرجح» بهمزة القطع على صيغة الأمر من باب الإفعال، أي زِن من الفضّة للقيمة وأرجح على قدر الثمن هبة لك، وقد كان الثمن الواقع عليه البيعُ درهمين.

**[الثانية:]** ومن الذائعات المشهورة الذكرِ في علمَي الأُصول والفقه قصّة ذي اليدين، وهو رجل اسمه الخِرباق ـ بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء قبل الباء الموحّدة والقاف بعد الألف ـ ولقبه ذو اليدين. هذا ما عليه الأكثر.

قال المطرّزي في **المغرب** في باب الخاء: «الخرباق اسم ذي اليدين».[3] وفي باب الياء: «ذواليدين لقب الخرباق، لُقّب بذلك لطولهما».[4]

---

١. عوالي اللآلئ ١: ٢٢٤ / ١٠٩؛ سنن أبي داود ٣: ٢٤٥ / ٣٣٣٦، باب في الرجحان في الوزن؛ سنن ابن ماجة ٢: ٧٤٧ ـ ٧٤٨ / ٢٢٢٠، باب الرجحان في الوزن.

٢. الدروس الشرعيّة ٢: ٢٨٦.

٣. المُغرب: ١٤٣ «الخرباق».

٤. المُغرب: ٥١٠ «اليد».

وقال الجوهري في **الصحاح** في باب القاف: «الخِرباق اسم رجل من الصحابة يقال له: ذواليدين».[١] وفي باب الواو والياء: «ذواليدين رجل من الصحابة. يقال: سمّي بذلك؛ لأنّه كان يعمل بيديه جميعاً، وهو الذي قال للنبيّ ﷺ: «اَقُصِرت الصلاة أم نسيتَ؟»[٢]

وفي **القاموس** في الباب الأوّل: «خرباق: كِسْربالٍ، ... [و] اسم ذي اليدين الصحابيّ في قول».[٣] وفي الباب الأخير: «ذواليدين، خرباق السُلَمِي الصحابيّ».[٤]

وفي بعض شروح **صحيح مسلم**: «قيل: في يده طول أي سَعَة وسخاوة».

وقال بعضهم: «قيل له: ذواليدين؛ لأنّه هاجر هجرتين».

وقال النووي في كتاب **الأذكار**:

> ذواليدين، واسمه الخِرباق ـ بكسر الخاء المعجمة وبالباء الموحّدة وآخره قاف ـ كان في يديه طول. ثبت في الصحيح أنّ رسول الله ﷺ كان يدعوه: ذا اليدين. رواه البخاري بهذا اللفظ في أوائل كتاب البرّ والصلة.[٥]

وشيخنا الصدوق عروة الإسلام أبو جعفر بن بابويه في كتاب **من لايحضره الفقيه** روى في باب أحكام السهو في الصلاة حديث سهو النبيّ ﷺ عن سعيد الأعرج. قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول:

> إنّ الله تبارك وتعالى أنام رسوله ﷺ عن صلاة الفجر حتّى طلعت الشمس، ثمّ قام فبدأ فصلّى الركعتين اللتين قبل الفجر، ثمّ صلّى الفجر، وأسهاه في صلاته فسلّم في ركعتين. ثمّ وصف ما قاله ذوالشمالين. وإنّما فعل ذلك به رحمةً لهذه الأُمّة. الحديث.

> قال: ويقول الدافعون لسهو النبيّ ﷺ: إنّه لم يكن في الصحابة من يقال له: ذواليدين،

---

١. الصحاح ٣: ١٤٦٨ «خ. ر. ب. ق».

٢. الصحاح ٤: ٢٥٤١ «ى. د. ى».

٣. القاموس المحيط ٣: ٢٣٢ «خ. ر. ب. ق».

٤. القاموس المحيط ٤: ٤٠٨ «ى. د».

٥. الأذكار من كلام سيّد الأبرار: ٣٠٨، كتاب الأسماء، الباب ١٣.

وإنّه لاأصل للرجل ولا للخبر، وكذبوا؛ لأنّ الرجل معروف وهو أبو محمّد عمير بن عبد عمرو المعروف بذي اليدين، فقد نقل عنه المخالف والموافق.[١]

قلت: ذوالشمالين صحابي معروف اسمه عمير بن عبد عمرو. وذكره أيضاً صاحب **القاموس**[٢] وغيره.

ولكن ذواليدين واسمه الخرباق أعرف منه عند الكلّ، وما وصل إلينا عن المخالف والموافق في روايته هذا الحديثَ، إنّما الأمر فيه مَعْزِيٌّ إلى 'الملقّب بذي اليدين الذي اسمه خرباق. ففي كتابي **مصابيح البغوي**،[٣] و**مشكاة الطيبّي**:

من المتّفق على روايته في صحيحي البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلّم في ركعتين، فقام إلى خشبةٍ معروضة في المسجد فاتّكأ عليه كأنّه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبّك بين أصابعه، ووضع خدّه الأيمن على ظهر كفّه اليسرى، وفي القوم أبوبكر وعمر فهاباه أن يكلّماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له: ذواليدين، قال: يا رسول الله، أقُصِرَتِ الصلاة أم نسيتَ؟ فقال: «كلّ ذلك لم يكن»، فقال: قد كان بعض ذلك، فأقبل على الناس فقال: «أكما يقول ذواليدين؟». قالوا: نعم، فتقدّم فصلّى ما ترك [ثمّ سلّم] ثمّ كبّر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثمّ رفع رأسه وكبّر، ثمّ كبّر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثمّ رفع رأسه وكبّر، فربّما سألوه ثمّ سلّم، فيقول: «نُبِّئْتُ أنّ عمران بن حُصَين قال: ثمّ سلّم».[٤]

ومن المختصّ بروايته مسلم في صحيحه عن عمران بن حُصَين: أنّ رسول الله ﷺ صلّى العصر، وسلّم في ثلاث رَكعات، ثمّ دخل منزله فقام إليه رجل يقال له: الخِرباق، وكان في يديه طول، فقال: يا رسول الله، فذكر له صنيعَه، فخرج غضبان

---

١. من لايحضره الفقيه ١: ٣٥٨ ـ ٣٦٠ / ١٠٣١.

٢. القاموس المحيط ٣: ٤١٥ «ش. م. ل».

٣. مصابيح السنّة ١: ٣٧٦ / ٧٢٧.

٤. صحيح البخاري ١: ١٨٢ / ٤٦٨، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره؛ صحيح مسلم ٤: ٤٠٣ / ٥٧٣، باب السهو في الصلاة والسجود له.

يجرّ رداءه حتّى انتهى إلى الناس فقال: «أصدق هذا؟». قالوا: نعم، فصلّى ركعة، ثمّ سلّم، ثمّ سجد سجدتين، ثمّ سلّم.[1]

وكذلك أيضاً رواه من رواه من أصحابنا مَعْزِيّاً إلى ذي اليدين وهو الخِرباق، لا إلى ذي الشمالين وهو عميربن عبد عمرو.[2]

**وبالجملة**: ذلك هو الأصحّ الأصوب، سواء كان الاسمان واللقبان لرجلين ـ كما هو ظاهر أكثر البصراء الناقدين ـ أو لرجل واحدٍ كما يدلّ عليه كلام بعضٍ.

وليعلم أنّ حكم الميزان العقليّ والبرهان الحِكْمي وجوب عصمة النبيّ عليه السلام السّانّ للسنّة الإلهيّة عن السهو فيما يتعلّق بأُمور الدين وأحكام الشرع، ولذلك شريكنا السالف في رئاسة فلاسفة الإسلام قال في ثامن أُولى إلهيّات الشفاء:

> إنّ من الفضلاء من يرمز برموز ويقول ألفاظاً ظاهرةً مستشنعةً أو خطأ وله فيها غرض خفيّ، بل أكثر الحكماء بل الأنبياء ـ الذين لايؤتون من جِهة غلطاً أو سهواً ـ هذه وُتَيرتهم.[3]

فهذا مذهب أصحابنا، أعني أعيان الفرقة الناجية الإماميّة رضوان الله عليهم.

ومسلك الصدوق ـ في قوله: «وكان شيخنا محمّدبن الحسن بن أحمد بن[4] الوليد يقول: أوّل درجةٍ في الغلوّ نفي السهو عن النبيّ»[5] ـ بعيدٌ عن مسير الصحّة. بل الصحيح عندي على مشرب العقل ومذهب البرهان أنّ أوّل درجة في إنكار حق النبوّة إسناد السهو إلى النبيّ فيما هو نبيّ فيه. ولا مُغالاة في إثبات العصمة فيما لتبليغه وتكميله البعثةُ؛ إذ هذه الملكة لنفس النبيّ إنّما هي بإذن الله وعصمته وفضله ورحمته

---

١. صحيح مسلم ٤: ٤٠٤ ـ ٤٠٥ / ٥٧٤، باب السهو في الصلاة والسجود له.

٢. انظر الكافي ٣: ٣٥٥ ـ ٣٥٦، باب من تكلّم في صلاته أو انصرف...، ح ١؛ من لايحضره الفقيه ١: ٢٣٣ / ١٠٣١؛ وللمزيد راجع مرآة العقول ١٥: ٢٠٢.

٣. الشفاء، الإلهيّات: ٥١، المقالة الأُولى، الفصل الثامن. في حاشية «ب» و هامش المصدر: «مستشبعة».

٤. الصحيح ماأثبتناه، وفي النسخ: «محمّد بن أحمدبن الحسن بن الوليد».

٥. من لايحضره الفقيه ١: ٢٣٥ ذيل الحديث ١٠٣١.

وتأييده وتسديده. وتمام تحقيق الأمر هناك على ذمّة حيّزه الطبيعيّ من كتابنا **تقويم الإيمان**.

فإذن ما تضمّنته الرواية عنه‌عليه‌السلام إنّما كان من باب تشريع السنّة وتعليم الأُمّة لا لتدارك ما قد فاته من الصلاة المفروضة بالسهو.

[**الثالثة**:] ثمّ مقتول أميرالمؤمنين‌عليه‌السلام بنَهرَوان ـ وقد ثبت وصحّ واستفاض وتواتر مرويّ الأُمّة عن المخالف والمؤالف فيه عن النبيّ‌صلى‌الله‌عليه‌وآله: «يقتله خير هذه الأُمّة». و:«يقتله خير الخلق والخليقة». و:«يخرج على خير فرقة من الناس ويقتله خير خلق الله».[1] وقد أوردنا ذلك في كتاب **شرح التقدمة** ـ هو على قول الأكثر: «ذوالثُدَيَّةِ» بضمّ الثاء المثلّثة، وفتح الدال المهملة قبل الياء المثنّاة من تحتُ، المشدّدةِ مفتوحةً، والهاءِ الملفوظة في الوصل «تاء» على تصغير الثدي، سمّي بذلك؛ لِما لَه في أحد جنبيبه شبه ثدي المرأة.

وعلى قول رهط من العلماء: «ذو اليُدَيَّةِ» مضمومةَ الياء المثنّاة من تحتُ، والحروف الباقية على حالها إلّا أنّ التاء اللاحقة للتأنيث؛ لكونها تصغير اليد بمعنى الجارحة وهي مؤنّثة.

قال ابن الأثير في **النهاية** في باب الثاء المثلّثة مع الدال:

> في حديث الخوارج: «فيهم رجل مُثَدَّن اليد».[2] ويروى: «مُثَدْوَن اليد».[3] أي صغير اليد مُجْتَمِعها. [والمُثَدَّن] والمُثَدْوَن:[4] الناقص اليد. ويروى: «مُوتَن اليد». من أيْتَنَتِ

---

١. أورد هذه الأخبار العلّامة المجلسي في بحار الأنوار ٣٣: ٣٣٩ ـ ٣٤٠، و ٣٨: ١٥؛ و ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

٢. في حواشي النسخ: «وفي صحيح مسلم بسنده عن عبيدة عن عليّ‌عليه‌السلام، قال: ذكر الخوارج، قال: «فيهم رجل مُخْدَج اليد» أو «مُوَدَّن اليد» أو «مُثَدْوَنُ اليد». وفي رواية أُخرى: «أو مَثْدُون اليد»، بفتح الميم وإسكان الثاء المثلّثة وضمّ الدال المهملة. (منه دام ظلّه)». ولكن ما جاء «ثدون» في كتب اللغة.

٣ و ٤. ما في المصدر ـ و هو الصحيح ـ: «مَثْدُون» و «المَثْدُون» اسمَ المفعول من الثلاثي المجرّد. و بدل «اليد»: «الخلق».

المرأةُ،[١] إذا ولدت يَتْناً، وهو أن تخرج رِجلا الولدِ في الأوّل. وقيل: «المُـثَدَّن» مقلوب مُثَنَّدٍ،[٢] يريد به أنّه يُشبه ثُنْدُوَة الثدي، وهي رأسه، فقدّم الدال على النون مثل جَذَب وجَبَذ.

وفي حديث الخوارج: «ذو الثُّدَيَّة». وهو تصغير [الثدي] وإنّما أُدخل فيه الهاء وإن كان الثَدي مذكّراً، كأنّه أراد قطعة من ثدي. وقيل: هو تصغير الثَـدوّة،[٣] بـحذف النون، من تركيب الثدي، وانقلابُ الياء فيها واواً؛ لضمّة ما قبلها، ولم يضرّ ارتكاب الوزن الشاذّ؛ لظهور الاشتقاق. ويروى: «ذو اليُدَيَّة». بالياء بدلاً من الثاء تـصغير اليد، وهي مؤنّثة.[٤]

وقال المطرزي في **المغرب**:

الثدي مذكّر. وأمّا قولهم في لقب عَلَم الخوارج: «ذو الثّديّة» فإنّما جيء بالهاء في تصغيره على تأويل البضعة. وأمّا ما روي عن عليّ عليه السلام أنّه قال يومَ قَتَلَهم: «انظر فإنّ فيهم رجلاً إحدى ثدييه مثل ثدي المرأة». فالصواب: «إحدى يـديه». وذلك أنّـه كانت مكانَ يده لَحْمةٌ. مجتمعة على منكبه، فإذا مُدّت امتدّت حتّى توازي طولَ يده الأُخرى، ثمّ تُترك فتعود.[٥]

وقال في باب الياء مع الدال: «ذو اليُدَيَّةِ في ثد».[٦]

فأمّا الجوهري فقد قال في **الصحاح**:

الثدي يذكّر ويؤنّث، وهي للمرأة والرجل أيضاً. و«ذو الثّديّة» لقب رجل. و«الثّندوة» بفتح أوّلها غيرَ مهموز، وهي مَغْرِزُ الثدي. وقيل يُهمز.[٧]

---

١. في حاشية النسخ: «يعني أُخذ هذا المعنى في الأصل من قولهم: أيتنت المرأة من باب الإفعال، ثمّ نقل إلى غير ذلك من سائر تصاريف الفعل. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. في المصدر: «ثَنَد» بدل «مثنّد».

٣. في المصدر: «الثندوة» بدل «الثدوّة». وفي حاشية «أ» و «ب»: «أصلها الثُدُيْوَة، بحذف النون مِنَ الثَنْدُيْوَة، تركيب الثدي والثندوَة. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٠٨.

٥. المغرب: ٦٦، في باب الثاء مع الدال، في الأمثال.

٦. المغرب: ٥١٠ «اليد». وفيه: «ذو الثديّة في ثد».

٧. الصحاح ٤: ٢٢٩١ «ث. د. ا».

وقال في فصل الياء: «ذو اليديّة هو المقتول بنهروان».[١]

والفيروز آبادي قال في **القاموس**:

الثَدْي ويُكسر كالثَرَى خاصّ بالمرأة، أو عامّ، ويؤنّث. «وذو الثّديّة» كسُميَّةَ، لقب كبير من الخوارج. أو هو بالمثنّاة تحتُ. ولقب عمرو بن عبدِوُدّ قتله عليّ بن أبي طالب.[٢]

وقال أيضاً فيه: «ذو اليديّة كسميّة. وقيل: هو بالثاء المثلّثة قتل بنهروان».[٣]

وفي صحيحي البخاري[٤] ومسلم: «ذو الخويصرة».[٥]

قال في **القاموس**: «إنّه حُرْقوص بن زهير، ضئضئ، الخوارج. وقال فيه: «حرقوص بن زهير كان صحابيّاً فصار خارجيّاً».

قلت: هو ذو اليديّة.[٦]

وفي موضع من صحيح البخاري: «فأتاه عبد الله بن الزهير ذو الخويصرة».[٧]

وفي حديث أميرالمؤمنين عليه السلام وقد ذكر الخوارج فقال: «أتاهم رجل أدعجُ إحدى يديه مثل ثدي المرأة تَدَرْدَرُ». وفي رواية: «له ثُدَيَّة مثل البضعة تدردر».[٨] تروى بالمثلّثة وبالمثنّاة من تحتُ.

و«الأدعج» الأسود. و«تدردر» أي تَرَجْرَجُ وتضطرب وتجيء وتذهب. والأصل: «تَتدردَرُ» فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً.

---

١. الصحاح ٤: ٢٥٤١ «ي. د. ي».

٢. القاموس المحيط ٤: ٣٠٩ «ث. د. ي».

٣. القاموس المحيط ٤: ٤٠٨ «ي. د».

٤. صحيح البخاري ٣: ٣٤١٤/١٣٢١.

٥. صحيح مسلم ٢: ١٠٦٤/٧٤٤.

٦. في «ب»: «ذوالثديّة».

٧. صحيح البخاري ٦: ٦٥٣٤/٢٥٤٠. وفيه «جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي».

٨. مرويّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله راجع شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢٦٥ ـ ٢٦٦؛ بحار الأنوار ٣٣: ٣٣٩، و ٢٢: ٣٨، و٢١: ١٧٤.

## الراشحة السادسة والعشرون

### [في تمييز ابن سنان الواقع بين محمّد بن خالد البرقي وإسماعيل بن جابر]

ربما وقع في بعض الظنون أنّه حيثما يقع في السند ابن سنان متوسّطاً بين أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقي وبين إسماعيل بن جابر، فهو محمّدٌ الأشهرُ جرحُه وتوهينه لا عبد الله المتّفق على ثقته وجلالته؛ لأنّ البرقي ومحمّد بن سنان من أصحاب الرضا عليه السلام فهما في طبقة واحدة. وأمّا عبد الله بن سنان فليس من طبقة البرقي؛ إذ هو من أصحاب الصادق عليه السلام. وعلى هذا فرواية البرقي عن عبد الله بن سنان تكون بإرسال وقطعٍ ولا تكون صحيحة.

واستصحاحها ـ كما وقع من العلاّمة[1] وغيره من أفاخم الأصحاب في مواضعَ عديدةٍ ـ غيرُ صحيح.

وإذن فما في **التهذيب** و **الاستبصار** في باب المياه مثلاً من رواية البرقي عن عبد الله بن سنان من طريقٍ،[2] وعن محمّد بن سنان من طريقٍ آخَرَ عن إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الماء الذي لاينجّسه شيءٌ، قال: «كُرّ» قلت: وما الكرّ؟ قال: «ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبارٍ»[3] غلطٌ نشأ من تبديل الشيخ محمّداً بعبد الله؛ إذ قد رأى في **الكافي** عن البرقي عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر، فظنّه عبدَ الله، والمراد به محمّد.

وهذا كلّه من بعض الظنّ الذي كاد يكون مخشيّاً إثمُه، أليس حديث اختلاف الطبقة بحيث يوجب امتناعَ لقاء البرقي لعبدالله بن سنان يُشبه أن يكون من باب

---

١. كما في مختلف الشيعة ١: ٢٢، المسألة ٤.

٢. تهذيب الأحكام ١: ٤١ ـ ٤٢، ح ١١٥؛ الاستبصار ١: ١٠، ح ١٣.

٣. تهذيب الأحكام ١: ٣٧ ـ ٣٨، ح ١٠١.

الاختلاق؛[١] فإنّ محمّد بن خالد البرقي قد ذكره الشيخ في كتاب الرجال في أصحاب الكاظم عليه السلام،[٢] وأورده أيضاً في أصحاب الرضا ووثّقه. وقال: «إنّه ومحمّد بن سليمان الديلمي البصري، ومحمّد بن الفضل الأزديّ الكوفيّ الثقة جميعاً من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام».[٣]

وذكره أيضاً في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام وقال: «محمّد بن خالد البرقي من أصحاب موسى بن جعفر والرضا عليهما السلام».[٤] فأيّ استبعاد في لقائه أصحابَ أبي عبد الله الصادق عليه السلام كعبد الله بن سنان وغيره ممّن في طبقته؟

وأيضاً من الثابت بنقل الكشّي[٥] والنجاشي وغيرهما: «أنّ عبد الله بن سنان كان خازناً للمنصور والمهديّ والهادي والرشيد».[٦] فيكون هو والبرقي متعاصِرَين متشارِكَين في طبقة لامحالة.

وأيضاً طريق الشيخ إلى عبد الله بن سنان في **الفهرست** ينتهي إلى عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عنه. ومن طريقٍ آخَرَ إلى ابن بطّة، عن أبي عبد الله محمّد بن أبي القاسم محمّد بن عليّ الهمداني، عنه. ومن طريق آخَرَ إلى الحسن بن الحسين السكوني، عنه.[٧]

---

١. في حاشية المخطوطة: «خلق الإفك واختلقه وتخلّقه أي افتراه، ومنه في التنزيل الكريم:﴿إن هذا إلّا اختلاق﴾. (منه دام ظلّه العالي)».

٢. ذكره من أصحاب الكاظم عند ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، و لايذكره في أصحاب الكاظم عند ذكر أصحاب الكاظم عليه السلام. لاحظ التعليقة الآتية.

٣. رجال الطوسي: ٣٨٦ / ٢ ـ ٤، في أصحاب الرضا عليه السلام، باب الميم. ولفظه هكذا: «محمّد بن سليمان الديلمي بصري ضعيف؛ محمّد بن الفضل الأزدي كوفي ثقة؛ محمّد بن خالد البرقي ثقة، هؤلاءِ من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام».

٤. رجال الطوسي: ٤٠٤ / ١، في أصحاب الجواد عليه السلام، باب الميم.

٥. رجال الكشّي: ٤١٠ / ٧٧١، وفيه: «وكان عبد الله بن سنان مولى قريش على خزائن المنصور والمهديّ».

٦. رجال النجاشي: ٢١٤ / ٥٥٨.

٧. الفهرست: ١٦٥ ـ ١٦٦ / ٤٣٣.

وطريق النجاشي إليه إلى عبدالله بن جَبَلَة، عنه.

فإذا كان ابن أبي عمير وهو من أصحاب الرضاعليه السلام، ومحمّد بن عليّ الهمداني وهو من أصحاب العسكري عليه السلام، والحسن بن الحسين السكوني وهو من طبقة مَن لم يرو عنهم عليهم السلام، وعبد الله بن جَبَلَة وهو أيضاً ممّن لم يرو عنهم عليهم السلام قد أدركوا عبد الله بن سنان ورووا عنه، فما البُعد في إدراك مَن هو مِن أصحاب الكاظم عليه السلام إيّاه وروايته عنه؟

وأيضاً قد حكم بعض أئمّة الرجال برواية عبد الله بن سنان عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام ولقائه إيّاه، وقد نقله النجاشي.[1] فيكون طبقته بعينها طبقة ثعلبة بن ميمون، وإسحاق بن عمّار، وداود بن أبي يزيد العطّار، وزرعة، وغيرهم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام والبرقي يروي عنهم كثيراً. فإذن استصحاح رواية البرقي عن عبد الله بن سنان ليس يعتريه شوبُ شبهةٍ أصلاً.

ثمّ كيف يحلّ أن يُظنّ بشيخ الطائفة الشيخ الأعظم أبي جعفر الطوسي رحمه الله تعالى أنّه يُتَرْجِمُ عن ابن سنان بعبد الله في موضع لا يكون فيه إلاّ محمّد. وما الصادُّ عن أن يكون محمّد وعبد الله يرويان حديثاً بعينه عن إسماعيل بن جابر، ثمّ البرقي بعينه عنهما عنه.

وعلى هذا السبيل يتصحّح أيضاً رواية الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان على ما احتمله شيخنا الفريد الشهيد في **الذكرى**،[2] وروى الشيخ في غير موضع واحد من **التهذيب** بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن سنان. ولا يتطرّق إليه ما ربّما يتشكّك عليه أصلاً بل المشكّك شاكٌ في حكمه، والمغلّط غالط في قوله.

---

١ و ٢. رجال النجاشي: ٢١٤ / ٥٥٨.

٢. لم أجده في الذكرى.

# الراشحة السابعة والعشرون

## [فيها ضوابطُ في النسبة]

«الهَمْدانيّ» في الرجال من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام إلى أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام ـ بإهمال الدال بعد الميم الساكنة ـ نسبةٌ إلى هَمْدانَ، قبيلةٌ كبيرة جليلة من اليمن، منها الحارث الهمداني من خواصّ أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام.

وأمّا فيما بعدُ، فقد يكون كذلك، وقد يكون بالتحريك وبإعجام الذال نسبةً إلى هَمَذانَ، البلدةِ المعروفة التي بناها هَمَذان بن الفلّوج بن سام بن نوح، فعُرفت باسمه.

وذلك كأحمد بن زياد بن جعفر الهَمَذاني الثّقة، الديّن، الفاضل، روى عنه أبو جعفر بن بابويه.

ومحمّدِ بنِ عليّ بن إبراهيم الهَمذاني، وكيل الناحية هو وابنه القاسم، وأبوه عليّ، وجدّه إبراهيم، وهم جمعياً أجلّاء.

ومحمّدِ بن عليّ الهمذاني من أصحاب العسكري عليه السلام.

وعليٍّ بن الحسين الهَمذاني الثقة من أصحاب الهادي عليه السلام.

وعليٍّ بن المسيّب الهَمذاني الثقة من أصحاب الرضا عليه السلام.

وسلمانَ بن ربعي بن عبد الله الهَمذاني من أصحاب الكاظم عليه السلام، وغيرهم. كلّهم همذانيّون بالذال المعجمة.

و«التيمليّ»[1] كما في الحسن بن عليّ بن فضّال وغيرهم، نسبةٌ إلى تيم الله.

وللعرب في النسبة إلى الأسماء المضافة مذهبان: تقول في مثل أبي بكر وابن الزبير: «بَكريّ وزُبَيريّ» وفي مثل امرئ القيس وعبدِ شمس: «مَرئِيّ وعبديّ».

---

١. في «ج»: «التيمي» بدل «التيملي».

وربما أخَذتَ بعضَ الأوّل وبعضَ الثانى فركّبتَهما وجعلتَ بينهما اسماً واحداً، ففي عبد القيس وعبدِ الدار مثلاً: «عَبْقَسِي وعَبْدَرِيّ». ومن ذلك قولهم: «عثمان عَبْشَمي».[١] وهذا ليس بقياسٍ بل إنّما يُقتصر فيه على ما يُسمع فحسب.

وفي المركّبة يُنسب إلى الصّدر، فيقال: «حَضْرِيّ» و «مَعْدِيّ» في حَضْرَمَوْتَ، ومَعْدِيْكَرِبَ. وكذا في نحو خمسةَ عشرَ، واثنا عشر اسمَيْ رجلين: «خَمسيٌّ» و«اثنِيّ» أو «ثَنَويٌّ». وأمّا إذا كان للعدد فلا يجوز.

ومن التغيير الشاذّ في النسبة نحو: «إسكوراني»[٢] إلى إسكندريّة. و«حروري» إلى حرورا[٣] و«دمٌ بحرانيّ» ـ وهو شديد الحمرة ـ إلى بحر الرحم، وهو عمقها. وأمّا «البحرانيّ» إلى البحرين، فعلى قول مَن جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب.[٤]

وممّا غُيِّر للفرق «الدَهْرىّ» بالفتح للقائل بقِدَم الدَهر، و«الدُّهْريّ» بالضمّ للشيخ المسِنّ.

وقد يعوّض من إحدى ياءي النسبة ألفٌ، فيقال في النسبة إلى اليمن: «اليمنيّ» بالتشديد، أو: «اليماني» بالتخفيف، كإبراهيم بن عمر اليماني وغيره، والتشديد فيه غلط. ومنه «الثّماني» و«الرَّباعي»[٥] بالتخفيف

ويجب حذف تاء التأنيث ف: «السجدة الصلاتيّة» و«الأموال الزكاتيّة». و«الحروف الشفتيّة» كلّها لحن. والصواب: «الصَلَوِيّة». و«الزكويّة» و«الشفهيّة» أو«الشفويّة». والجوهري ليس يستصوب في الأخير إلاّ «الشفهيّة» بالهاء ويقول: الشفويّة بالواو

---

١. منسوب إلى عبد الشمس.

٢. في «أ»: «إسكندراني»

٣. في حاشية المخطوطة: «بالمدّ والقصر: فرقة من الخوارج».

٤. أي مُحتبسَ الإعراب والمراد ـ والله العالم ـ أنّ النون ليس نونَ التثنية، فيقال مثلاً: هذه البحرينُ وبعبارة أُخرى: إنّ البحرانيَّ نسبته إلى البحرين إذا كان المراد منه المفردَ لا التثنيةَ.

٥. في حاشية «أ»: «منسوب إلى الثمن والربع بالفتح، لا إلى الثمانية والرباعية؛ فإنّ الياء هناك مشدّدة للنسبة».

كالشفتيّة بالتاء في الخطأ.[١]

ومن القياسي فتح المكسور كـ«نَمَري» و«دُؤَلِي» في نَمِر، ودُئِل. وحذفُ ياء فَعِيلَة كـ«حنفِيّ» و«مدَنيّ» إلى حنيفة والمدينة «والفَرَضيِّ» إلى الفريضة، إلاّ ما كان مضاعفاً أو معتلَّ العين كـ«شدِيديّ» و«طوِيليّ».

وكذا فُعَيلة بالضمّ كـ«جُهَنيّ» في جُهَينة «وعُرَنيّ» في عُرَيْنة، وهما قبيلتان.

وأمّا فَعِيل بلا هاء فلا يغيّر كـ«حنيفي» إلى الحنيف. وكذا فُعَيل بالضمّ كـ«هُذَيْليّ» إلى هُذَيل.

و«شيبة الهُذَلي» من بني هذيل. وله حديث معروف في دعاء التعقيب.[٢]

و«القُرَشيّ» في النسبة إلى قُرَيش من الشاذِّ، على خلاف القياس.

وكذا فُعَيل وفُعَيلة من المعتلّ، كـ: «قُصَوِيّ» بضمّ القاف و«أُمَوِيّ» بضمّ الهمزة إلى قُصَيّ، وأُمَيَّة.

و«ابن بُحَينَةَ» الصحابي راوي حديث سجود السهو، هو عبد الله بن مالك الأسدي نُسب إلى أُمّه، وهي بُحَينَةُ بنت الحارث بن عبدالمطّلب، على تصغير بَحْنَة، ضرب من النخل. وقيل: المرأة العظيمة البطن. والنسبة إليه «بُحَنيّ».

وإذا نسب إلى الجمع، رُدَّ إلى واحده، فيقال: «فَرْضِيّ» و«صَحْفيّ» و«مَسجدِيّ» للعالم بمسائل الفرائض، وللذي يقرأ من الصُحُف، ويلازم المساجد. وإنّما يُردّ؛ لأنّ الغَرض الدلالةُ على الجنس، والواحد يكفي في ذلك.

وقد رأيت في **الكشّاف** «الآفاقي» كما في كلام الفقهاء إذا ورد «آفاقيّ مكّة» يعنون به مَن هو خارجَ المواقيت. والصواب فيه على المشهور «أُفُقي» بضمّتين. وعلى ما عن الأصمعي وابن السكّيت «أَفَقي» بفتحتين.

وأمّا ما كان عَلَماً كـ«أنماري» و«كلابيّ» و«مدائنيّ» فإنّه لايردّ. وكذا ما يكون

---

١. الصحاح ٤: ٢٢٣٧ «ش. ف. ه».

٢. الأمالي للصدوق: ٥٥، المجلس ١٣، ح ٥؛ ثواب الأعمال: ١٥٩.

جارياً مجرى العَلَم كـ«أنصاريّ» و«أعرابيّ»

وممّا ليس يعرفه قاصر التتبّع الفرقُ بين «العُمَاني» بضمّ العين وتخفيف الميم، وبين «العَمَّاني» بفتح الأُولى وتشديد الثانية.

**فالأوّل**: نسبة إلى «عُمَان» بالضمّ والتخفيف بلد على ساحل بحر فارس بينه وبين البحرين مسيرة شهر بحسبه. يقال لهذا البحر: بحر عُمَان، مضموماً مخفّفاً. ويقال: أعْمَن الرجل. أي صار إلى عُمان ودخل فيه. ومنه الشيخ المتكلّم الفقيه الثقة المعظّم الحسن بن عليّ: ويقال: ابن عيسى أبو محمّد. ويقال: أبو عليّ المعروف بابن أبي عقيل العُماني صاحب كتاب **المتمسّك بحبل آل الرسول**.

**والثاني**: نسبة إلى «عَمَّان» بالفتح والتشديد بلد بالشام. ويقال: قصبة كانت بلدة كبيرة بناها لوط النبيّ ـ على نبيّنا عليه السلام ـ فخربت قبل زمان الإسلام، بينها وبين أذْرُعات أربعة وخمسون ميلاً.

وكذلك ممّا يلتبس على القاصر «القاساني» بالقاف والسين المهملة، نسبةً إلى «قاسان» تعريب «كاسان» بالكاف والسين المهملة، بلد من بلاد ماوراء النهر. منه أحمد بن سليمان القاساني من علماء الأصول، وقوم من رجال الحديث. وأيضاً نسبةً إلى «قاسان» بالسين المهملة ناحية بأصفهان. منها عليّ بن محمّد القاسانيّ الأصفهاني الضعيف.[1]

و«القاشاني» بالشين المعجمة، نسبةٌ إلى معرَّب «كاشان» البلدِ المعروف من عراق العجم بين قمّ وأصفهان. منه جماعة من معاريف العلماء كصاحب **التأويلات**، وفاضل المهندسين الراصد بسمرقند، وغيرهما، ورهط من ثقات رواة الحديث كعليّ بن سعيد بن رِزام الثقة المأمون في الحديث، وعليّ بن شيرة الثقة.، وغيرهما.

---

١. في حاشية المخطوطة: «ذكر الشيخ في كتاب الرجال عليّ بن شيرة القاساني الثقة، وعليّ بن محمّد القاساني الأصفهاني الضعيف، كليهما في رجال الهادي‌ عليه السلام. بحيث لامجال للالتباس، ووثّق الأوّل وضعّف الثاني. ومع ذلك فقد التبس الأمر على غير واحد من الأصحاب. (منه عزّ مجده)».

وأيضاً ممّا يلتبس على القاصر أمرُ «جيحان» و«جيحون» و«سيحان» و«سيحون» وكثيراً مّا يقع في الرجال و في الحديث أيضاً. وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى في المدلّس.

وكذلك «الشعيريّ» في الرجال ـ كما في عبد الله بن محمّد الشعيري اليماني من أصحاب الكاظم عليه السلام، وإسماعيل بن أبي زياد السكونيّ الشعيريّ العاميّ الموثّق المشهور بين أصحاب الصادق عليه السلام ـ نسبةٌ إلى موضع ببلاد هذيل، حيٌّ من مُضَر. وقد يكون نسبةً إلى إقليم ببلاد الأندلس. ويكون أيضاً نسبةً إلى محلّة ببغداد.

قال في **القاموس**: «منها الشيخ عبد الكريم بن الحسن بن عليّ».[١] والذي يستبين لظنّي أنّه من أغلاطه، والصحيح الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني. من زعفرانيّة ببغداد التي منها الحسن بن محمّد صاحب الشافعي، لا من زعفرانيّة هَمذان التي منها القاسم بن عبدالرحمن شيخ أبي الحسن الدارقطني.

وشيخ الطائفة شيخنا الطوسيّ ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني في **الفهرست** في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود أبي إسحاق الثقفي المنتقل من الكوفة إلى أصفهان.[٢] وحكايته في ذلك معروفة ذكرها **النجاشي**[٣] وغيره.

وطريق الشيخ إلى إبراهيم أبي إسحاق الثقفي من بعض الطرق السيّدُ الأجلُّ المرتضى والشيخ المفيد جميعاً عن عليّ بن الحبشيّ الكاتب عن الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني عنه.[٤]

ومّما لايعرفه القاصرون ولا ينبغي جهله أنّ «السَلَمي» مطلقاً بالسين المهملة

---

١. القاموس المحيط ٢: ٦٢ «ش.ع. ر».

٢. الفهرست: ٣٦ / ٧.

٣. رجال النجاشي: ١٦ ـ ١٧ / ١٩.

٤. الفهرست: ٣٨ / ٧.

واللّام المخفّفة، وتشديدُها من أغلاط أحداث القاصرين أينما وقع، ثمّ قد يكون بفتحهما جميعاً، كما كعب بن مالك الخزرجيّ السَّلَمي، وأبو قَتادة ـ بفتح القاف ـ الحارث بن ربعي السَّلَمي الخزرجي

قال في **المُغرب**:

السَلَم بفتحتين من العِضاه، وبواحدته سمّي سلمة بن صخر البياضيّ، وكُنّي أبو سَلَمة زوج أُمّ سَلَمة قبل النبيّ ﷺ، وأبو سَلَمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.[١]

وفي **القاموس**:

سَلَمة محرَّكةً، أربعون صحابيّاً، وثلاثون محدِّثاً. وفي بني قشير سَلَمتان: إحداهما سَلَمة الخير، والآخرى سلمة الشرّ. وقد يكون بفتح السّين وكسر اللّام نسبةً إلى بطن من الأنصار بني سَلِمة.[٢]

قال في **المُغرب**:

استلم الحجر تَناوله باليد، أو بالقُبلة، أو مسحَه بالكفّ من السَّلِمة بفتح السين وكسر اللام، وهي الحجر. وبها سمّي بنو سَلِمَة بطن من الأنصار.[٣]

وقال الجوهري في **الصحاح**:

وسَلِمة أيضاً بكسر اللام إسم رجل. وبنو سَلِمَة بطن من الأنصار، وليس في العرب سَلِمة غيرهم.[٤]

فخطّأه في ذلك الفيروز آبادي في **القاموس**، وعدّ عَمرو بن سلمة الهَمْدانيّ، وعبد الله بن سلِمة المُرادي، وعبيد الله بن سلِمة المرادي، وعبيد الله سلِمة البدري وغيرهم ـ كلُّهم بالكسر ـ غيرَ البطن من الأنصار.[٥]

---

١. المغرب: ٢٣٣ «س. ل. م».
٢. انظر القاموس المحيط ٤: ١٣١ «س. ل. م».
٣. المُغرب: ٢٣٤ «س. ل. م».
٤. الصحاح ٤: ١٩٥٠ «س. ل. م».
٥. القاموس المحيط ٤: ١٣١ «س. ل. م».

ولم يستبن لي سبيل أثق به في تصحيح قوله.

وقد يكون بضمّ السين وفتح اللام نسبةً إلى «سُلَيم» قبيلة من قيس عَيلان بفتح المهملة وإسكان المثنّاة من تحتُ.

وإلى «سُلَيم» أيضاً قبيلة في جُذامَ من اليمن. ومن ذلك أبو النضر محمّد بن مسعود العيّاشي السُّلَميّ السمرقندي. وسُلَيمٌ خمسة عشر صحابياً، وأُمّ سُلَيم بنت مِلْحان، وبنت سُحَيم صحابيّتان.

ومن الغريب المستغرَب أمر الإخوة الأربعة بني راشد أبي إسماعيل السلميّ وُلدوا جميعاً تَوائمَ في بطن واحدةٍ، وكانوا علماءَ، وَهم: محمّدٌ، وعُمَر، وإسماعيلُ، ورابعٌ لم يسمّوه. ومحمّد منهم هو أبو عبد الله بن محمّد السُّلَميّ راوي حديث جابر المستفيض المشهور من بعض طرقه في الصحيفة النازلة من السماء في أسماء الأئمّة عليهم السلام وكُناهم. رواه الصدوق أبو جعفر بن بابويه ـ رضوان الله تعالى عليه ـ في كتاب **عيون أخبار الرضا** بسنده عنه مسنداً عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنه.[1]

ثمّ إنّ الجوهري قال في **الصحاح**: «ومَعَدٌّ أبو العرب، وتَمَعْدَدَ الرجل أي تزيّا بزيّهم وانتسب إليهم، أو تصبّر على عيش مَعَدٍّ».[2]

وقال أيضاً: «وقيس أبو قبيلة من مُضَر. يقال: تقَيَّسَ فلان، إذا تشبّه بهم».[3]

قلت: ومن هذا السبيل تَلَقمَنَ الرجل أي تزيّا بزيّ لقمان وتشبّه به، وتَسَلْمَنَ أي تزيّا بزيّ سلمان وتشبّه به، وتَمَقْدَد أي تزيّا بزيّ مقداد وتشبّه به.

يقال الأوّل لأبي حمزةَ الثمالي إشارةً إلى قول أبي الحسن الرضا عليه السلام فيه:

---

١. عيون أخبار الرضا ١: ٤٠ / ١، الباب ٦.

٢. الصحاح ٢: ٥٠٦ «ع. د. د».

٣. الصحاح ٣: ٩٦٨ «ق. ي. س».

«أبو حمزةَ في زمانه كلقمانَ في زمانه».[١]

والثاني ليونس بن عبد الرحمٰن، إشارةً إلى قولهﷺ: «يونس بن عبد الرحمن هو سلمان في زمانه».[٢]

والثالث لأبي سليمان داود بن كثير الرقّي، إشارةً إلى قول أبي عبد الله الصادقﷺ لأصحابه: «أنزلوا داود الرقّي منّي بمنزلة المقداد من رسول اللهﷺ».[٣]

---

١. رجال الكشّي: ٢٠٣ / ٣٥٧.

٢. رجال الكشّي: ٢٠٣ / ٣٥٧.

٣. من لايحضره الفقيه ٤: ٩٥ شرح المشيخة؛ رجال الكشّي: ٤٠٢ / ٧٥٠ و ٧٥١.

# الراشحة الثامنة والعشرون

## [في اختلاف صيغ الرواية في كلام المحدّثين]

قول المحدّثين في الأخبار وفي الأُصول والكتب: «رَوَيْنا». و«نَروِى» يقع على وجوه:

بالتخفيف من الرواية: إمّا على صيغة المعلوم وذلك معلوم معروف، وإمّا على صيغة المجهول، والمعنى رُوِى إلينا ويُروَى إلينا سماعاً، أو قراءةً، أو إجازة خاصّةً أو عامّة، أو مناولة، أو مكاتبة، أو وِجادة.

وبالتشديد معروفاً أو مجهولاً. وذلك بمعنيين:

**الأوّل**: من التروية بمعنى الرخصة والإذن في الرواية، ومن ذلك قول الصدوق في **الفقيه** في رمي الجمار: «وقد رُوِّيتُ رخصةً من أوّل النهار إلى آخره».[1] بالتشديد على صيغة المجهول ونصب «رخصة». كذلك انتهى إلينا ضبطاً وأخذاً وسماعاً.

ويحتمل «رُويتُ» بالتخفيف على صيغة المجهول للمتكلم ورفع «رخصة» أي الرخصة رُويت إليَّ سماعاً من الشيوخ. ولكنّ الأوّل هو المسموع المضبوط في النسخ الصحيحة المعتمد عليها.

ومنه قول الشيخ في **الفهرست** ـ ونقله مَنْ بعده من المصنّفين في الرجال كالعلّامة،[2] وتقيّ الدين الحسن بن داود[3] وغيرهما ـ في «زيد النَرسيّ» بفتح النون قبل الراء قبل السين المهملة، و«زيد الزرّاد» بالزاي المفتوحة قبل الراء المشدّدة:

لهما أصلان لم يُرَوِّهما محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه. وقال في فهرسته: لم يروّهما محمّد بن الحسن بن الوليد. وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتابُ

---

١. من لايحضره الفقيه ٢: ٣٣١، رمى الجمار.

٢. خلاصة الأقوال: ٣٤٧ / ١٣٧٧.

٣. رجال ابن داود: ١٦٤ ـ ١٦٥.

خالد بن عبد الله بن سدير، وكان يقول: وضع هذه الأُصول محمّدُ بن موسى الهمداني.[١]

يعني محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه ومحمّد بن الحسن بن الوليد لم يُرخِّصا للرواة في رواية الأصلين ونقلهما عنهما؛ لكونهما موضوعين.

وجماهير القاصرين من أصحاب عصرنا غالطون في هذه الصيغة وغافلون عن حقّها وخائضون عن سمت الصواب في لفظها ومعناها.

ثمّ الشيخ في **الفهرست** قال بعد ذلك: «وكتاب زيد النَرسي رواه ابن أبي عمير عنه». يعني بذلك أنّ رواية ابن أبي عمير لهذا الكتاب تدفع ما قاله محمّد بن الحسن بن الوليد: «إنّه موضوع» ؛ لما قد استبان من أمر ابن أبي عمير، وروايته إيّاه عنه تدفع ما قاله: «إنّه وضعه محمّد بن موسى الهمدانى» وكذلك قال ابن الغضائرى فيه وفي كتاب زيد الزرّاد: «إنّه أيضاً مسموع من محمّد بن أبي عمير عنه».[٢]

**وبالجملة**: قول محمّد بن الحسن بن الوليد ليس طعناً في الزيدَين بل في كتابيهما. وكذلك القول في خالد بن عبد الله بن سدير. وأنّ قول محمّد بن الحسن بن الوليد في الكتاب المنسوب إليه:«لا أُرَوّيه ـ بتشديد الواو، أي لا أُرخّص في روايته ـ لأنّه موضوع وضعه محمّد بن موسى الهمداني». ليس طعناً فيه بل في كتابه.

والتروية بهذا المعنى تتعلّق بالأصل أو الكتاب أو الحديث المرويّ مع عزل النظر عن خصوص الراوي وحاله.

**الثاني**: من التروية بمعنى حثّ الراوي وتحريصه على الرواية، أو الرخصة والإذن له فيها، وذلك متعلّق بالراوي ولحاظه حاله مع عزل النظر عن خصوص حال المرويّ.

---

١. الفهرست: ١٣٠ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

٢. حكاه عنه العلّامة في خلاصة الأقوال: ٣٤٧ / ١٣٧٧.

قال في **الصحاح**: «رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ، وروّيته الشعر تروية، حملته على روايته، وأرويتُه أيضاً».[١]

وفي **المُغرب**:

راويةٌ فيها ماء، أصلها بعير السقّاء؛ لأنّه يروي الماء أي يحمله. ومنه راوي الحديث، وراويته، والتاء للمبالغة يقال: روى الحديث والشعر رواية، وروّيته إيّاه، حملته على روايته. ومنه إنّا رُوِّينا[٢] في الأخبار.[٣]

١. الصحاح ٤: ٢٣٦٤ «ر. و. ى».

٢. في حاشية المخطوطة: «روّينا بالتشديد على صيغة المجهول. (منه دام ظلّه العالي)».

٣. المغرب: ٢٠٢ «الري».

# الراشحة التاسعة والعشرون

## [في الأصول الأربعمائة]

المشهور أنّ الأُصول أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّفٍ من رجال أبي عبدالله الصادق عليه السلام، بل وفي مجالس الرواية عنه والسماع عنه عليه السلام. ورجالُه صلوات الله عليه من العامّة والخاصّة ـ على ما قاله الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في **إرشاده** ـ زُهاءُ أربعة آلاف، وكتُبهم ومصنّفاتهم كثيرة إلاّ أنّ ما استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل، عليها وتسميتُها بالأُصول هذه الأربعمائة[1]

وقال الشيخ في **الفهرست**: «إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى عن محمّد بن أبي عمير كُتبَ مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام».[2] وفي طائفة من نسخ **الفهرست**: «روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى أنّه كَتَب عن مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام».

والشيخ الثقة الجليل رشيد الدين محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندراني رحمه الله تعالى قال في كتاب **معالم العلماء**:

> قال الشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي رضي الله تعالى عنه: صنّفت الإماميّة من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد الفقيه أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأُصول فهذا معنى قولهم له أصل[3]

يقال: قد كان من دأب أصحابنا أنّهم إذا سمعوا من أحدهم عليهم السلام حديثاً بادروا إلى ضبطه في أُصولهم من غير تأخيرٍ.

وكتُبُ حريزِ بن عبد الله السجستاني كلّها تُعَدُّ في الأُصول ولا تُعَدّ فيها كتبُ الحسن بن محبوب السرّاد ـ ويقال: الزرّاد ـ الثقة الجليل القدر من أصحاب

---

١. لم أجده في الإرشاد.

٢. الفهرست: ٢١٨ / ٦١٧.

٣. معالم العلماء: ٣.

أبي الحسن الرضاﷺ أحد الاثنين والعشرين المجمع على فقههم وعلمهم وثقتهم وتصحيح ما يصحّ عنهم. روى عن ستّين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله الصادقﷺ، وهو صاحب **كتاب المشيخة**، والمعدود في الأركان الأربعة في عصره.

وكذلك **كتاب الجامع** المعوّل عليه لأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي غير معدود في الأصول بل معدود في الكتب.

فأمّا الصحيفة الكريمة السجّاديّة فأعلى رتبةً وأجلّ خَطْباً من أن تعدّ وتدخل في الكتب المصنّفة والأُصول المدوّنة المرويّة. وكذلك الصحيفة المباركة الرضويّة. وكذلك الرسالة المقدّسة الرضويّة المعروفة بالذهبيّة. وفي فهرست الشيخ: «الرسالة المذهّبة[1] عن الرضاﷺ». وذكره إيّاها عند عدّ كتب جماعة كان يرويها محمّد بن الحسن بن جمهور العمّيّ البصري من أصحاب الرضاﷺ[2] ـ ينسب إلى بني العمّ من تميم ـ لِما أنَّه كان يُدْخِلها في مَرويّاته عنهﷺ. وذلك كما ذكر في ترجمة المتوكّل بن عمير بن المتوكّل: «روى عن يحيى بن زيد بن عليﷺ دعاءَ الصحيفة».[3]

ولْيُعلم أنّ الأخذ من الأُصول المصحّحة المعتمدة أحد أركان تصحيح الرواية.

---

١. في الفهرست الموجود عندنا أيضاً «الذهبيّة» ولكن في المحكيّ عن الفهرست في معجم رجال الحديث ١٥ ١٧٨ «المذهّبة».

٢. الفهرست: ٢٢٣ / ٦٢٦.

٣. الفهرست: ٢٥٣ / ٧٦٩.

# الراشحة الثلاثون

## [في الفرق بين التخريج والتخرّج]

«التَخرِيج» و«التخرُّج» في اصطلاح فنّ الرجال هو أن يكون الشيخ أخيرَ شيوخِ التلميذِ والذي التلمُّذ عليه ميزانُ استواء الأمر وميقاتُ بلوغ النصاب في الكمال، فإذا تمّ الاستكمالُ بالتلمُّذ عليه، قيل: إنّه خرَّجه وهو تخرَّج عليه، كما يقال: أبو عمرو الكشّي صحب العيّاشيّ وأخذ عنه وتخرّج عليه، وأحمد بن محمّد بن عمران بن موسى أبو الحسن المعروف بابن الجندي أُستاذ أبي العبّاس النجاشي خرّجه وألحقه بالشيوخ في زمانه.

وفي اصطلاح المحدّثين تخريجُ متن الحديث: نقلُ موضع الحاجة منه فقط، أخذاً من تخريج الراعِية المرتَعَ، وهو أن تأكل بعضَه وتترك بعضاً منه. ومن قولهم: «عامٌ فيهِ تخريج». أي خِصْبٌ وجَدْبٌ. ويقابله الإخراج، وهو نقله بتمامه.

وتخريج الحديث بتمامه سنداً ومتناً من الأُصول والكتب، هو أن يُستخرج منها المتّفق عليه بينها، أو الأصحّ طريقاً والأجدى متناً، أو الأهمّ الأوفق للغرض في كلّ بابٍ. ويقابله الإخراج وهو النقل منها كيف اتّفق.

وفي علمي الأُصول والفقه يقال: التخريج، ويُعنَى استخراجُ شيءٍ من مذاقِّ أحوالِ الأدلّةِ والمدارِك وغوامضِها بالنظر التعقُّبيّ[1] بعد النظر الاقتضائي،[2] واستنباطُ حكم جزئي بخصوصه خفيّ من دليل بعينه من الأدلّة كتاب أو سنّةٍ مثلاً غيرُ منسحب الحكم على ذلك الجزئي في[3] ظاهر الأمر، وجليلِ النظر بتدقيق[4] النظر

---

١. في حاشية «ب»: «وهو النظر الدقيق البرهاني على صناعة العقليّة».

٢. في حاشية «ج»: «وهو النظر الأوّل الذي لادقّة فيه».

٣. في حاشية «ب»: «متعلّق بغير منسحب الحكم».

٤. في حاشية «ب»: «متعلّق بالاستنباط».

الفحصيّ فيه[١] ليستبين اندراج هذا الجزئي في موضوعه. وهذا معنى قولهم: تعدية الحكم من المنطوق إلى المسكوت عنه من غير أن يكون قياساً.

ويقابله الإخراج، وهو مطلق تبيين أحوال الأدلّة والمدارك ـ وإن لم تكن هي من الغوامض ـ بمطلق النظر الصحيح وإن كان على سبيل الاقتضاب لا على سبيل التعقّب، ومطلقُ استنباط الفرع من الأصل بالفعل ـ وإن لم يكن من الخفيّات ـ بمطلق إنفاق الرويّة من سبيل القوانين المقرّرة العلميّة وإن لم يكن بتدقيق الفحص البالغ وبذل أقصى المجهود بالنظر الأوفى السابغ.[٢]

وليعلم أنّ تخريج متن الحديث إنّما يجوز فيما لا يرتبط بعضه ببعض بحيث يكون الجميع في قوّة كلام واحدٍ، وأمّا ما هو كذلك فلا يجوز تخريجه، وذلك كأن يكون المتروك قيداً للمنقول أو استثناءً منه مثلاً.[٣]

---

١. في حاشية «ب»: «أي في علم الأُصول».

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «ومنه قول مولانا الرضا صلوات الله عليه في طريق عيون أخبار الرضا: نحن أهلَ البيت أُمرنا بثلاث: إسباغ الوضوء، وإكرام الضيف، وأن لاننزى حماراً على عتيقه. قال الفقهاء في معنى الجزء الأخير من الحديث: أي لانزوّج هاشميّة من غير هاشمي. وفي «أ» إضافة وهي: «وفي طريق صحيفة الرضاعليه السلام، قال صلوات الله عليه: إنّا أهلُ بيت لاتحلّ لنا الصدقة، وأُمرنا بإسباغ الوضوء، وأن لاننزى حماراً على عتيقه، وأن لا نمسح على خفّ. (منه دام ظلّه العالي)».

٣. في حاشية «أ» و «ب»: «كقولهصلى الله عليه وآله: من قال: لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلاّ بحقّه وحسابه. (منه دام ظلّه العالي)».

# الراشحة الحادية والثلاثون

## [في اشتراط العدد في المزكّي والجارح و عدمه في الرواية]

ذهب أكثر العلماء في علم الأُصول من العامّة والخاصّة إلى عدم اشتراط العدد في المزكّي والجارح في الرواية دون الشهادة. أي إنّ الجرح والتعديل كليهما يثبت بقول العدل الواحد في الرواية، ولا يثبت شيء منهما به في الشهادة.

وقال آخرون بعدم الفرق، فقال فريق منهم: لا يثبت بالواحد، بل يجب الاثنان فيهما جميعاً. وفريق آخر قال: كلاهما يثبت بالواحد فيهما جميعاً. والحقّ ما عليه الأكثر.

والضابط الذي عليه التعويل في بيان الفرق أنّ الرواية يكون مقتضاها شرعاً عامّاً، وسنّةً كلّيّةً في حقّ بني نوع الإنسان قاطبةً، وخصوصيّاتُ الأشخاص والأزمان تكون ملغاةً في ذلك على خلاف شاكلة الأمر في الشهادة؛ إذ مقتضاها قضاء خاصّ وحكم جزئيّ بالقياس إلى أشخاص بأعيانهم وأزمنةٍ بأعيانها.

ولمّا كان بناء أساس الشرع السويّ العامّ، والسنّةِ العادلة الكلّيّة في حقّ جميع الناس على تحصيل المصلحة المظنونة واستدفاع المفسدة المظنونة بحسب نظام حال نوع المكلّفين مع عزل النظر عن خصوصيّات الآحاد والأوقات، كان الظنّ وما يقتضيه واجبَ الاعتبار هناك لا محالة، فكان يجب العمل برواية العدل الواحد وإخبار العدل الواحد في الجرح والتعديل لحصول الظنّ المعتبر بذلك.

فأمّا الشهادة، فحيث إنّ مقتضاها يتعلّق بجزئيّات الحقوق المتنازع فيها، وخصوصيّاتُ الأشخاص المتشاجرين عليها كان فيها مزيدُ احتياج إلى الاستظهار وتأكّد الظنّ، فلذلك احتيج إلى اعتبار التعدّد في الشاهد ومزكّيه، على خلاف الأمر في الراوي ومزكّيه.

ثمّ إنّهم استدلّوا على ذلك تارةً بأنّ التعديل شرط لقبول الرواية، فلايزيد على

مشروطه، أي لايُحتاط فيه أزيدَ ممّا يُحتاط في أصله، كغيره من الشروط التي للمشاريط، وقد اكتفي في أصل الرواية بواحد وفي الشهادة باثنين، فيكون تعديل كلّ واحد كأصله؛ إذ فرع الشيء لا يزيد عليه[١] وهذا حقّ العبارة عنه.[٢]

وأمّا أنّ اشتراط العدالة في المزكّي فرع اشتراطها في الراوي، فكيف يُحتاط في الفرع بأزيدَ ممّا يحتاط في الأصل؟! فليس بمنتظم؛ إذ الاحتياط في تعديل الراوي بأزيدَ من المزكّي الواحد ليس احتياطاً بأزيدَ من العدالة المعتبرة، بل هو احتياط في تحصيل أصل العدالة التي هي الشرط في الراوي.

وما يقال: إنّ بعض مَن لايكتفي في مطلق تزكية الشاهد إلاّ بعدلين يذهب إلى ثبوت هلال شهر رمضانَ بعدلٍ واحدٍ،[٣] فقد زاد الفرعُ على الأصل عنده، وهو ممّن

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «تلخيص معناه، أنّ اعتبار التعديل ليس مقصوداً لنفسه على الأصالة بل على التباعة لأجل قبول الرواية، وقبول الرواية الذي هو الأصل المتوخّى والغاية المبتغاة يكفي فيه كون حاملها ومبلّغها عدلاً واحداً، فالتعديل الذي هو فرع اعتبار قبول الرواية والمطلوبُ لأجله والمقصودُ بتباعته أولى بأن يكون يكفي فيه كونه صادراً عن عدل واحدٍ فليُفقَه. (منه دام ظلّه العالي)».

٢. في حاشية «أ»: «يعني حقّ التقرير في بيان زيادة الفرع على الأصل ما قلناه. وأمّا جعل عدالة الراوي هي الأصلَ وعدالةِ المزكّي فرعَها اللازم زيادته على الأصل فليس بمنتظم. إلى آخره. (منه دام ظلّه العالي)».

٣. في حاشية «أ»: «ذهب إليه من العامّة غير واحدٍ، ومن أصحابنا سلّار بن عبد العزيز الديلمي في المراسم، واختاره العلّامة في الإرشاد، حيث قال في باب الشهادات: «ولا تقبل شهادة الواحد إلّا في هلال رمضان على رأي» ـ ومن عادته في الإرشاد أنّه ينسب فتواه إلى رأي ـ ولا يدافعه ما قال في باب الصوم: «وبشهادة عدلين مطلقاً على رأي»؛ فلعلّه معنى الإطلاق هناك قبول شهادة عدلين سواء كان في السماء علّة أو لا، وسواء كانا من البلد أو لا. وفاقاً للأكثر؛ وردّاً على قول النهاية والقاضي ابن البرّاج بالخمسين مع العلّة من البلد، أو العدلين من خارجه، وبالخمسين من خارجه مع الصَحْو، وقولِ المبسوط بنحو من ذلك إلاّ أنّه مع العلّة يكفي عدلان من البلد، وقولِ الخلاف بنحوهما، وقولِ الصدوق بالخمسين إلّا بعلّة أومن خارج البلد فشاهدان، وقولِ أبي الصلاح بالخمسين مطلقاً. لا على قول سلّار أيضاً.

لكنّه في سائر كتبه بالغ في ردّ قول سلّار وتضعيفه. قال في القواعد: «لايثبت بشهادة الواحد شيء سوى هلال رمضان على رأي ضعيف». فقال شيخنا فخر المحقّقين في الإيضاح: «الشاهد الواحد لايكفي في الحكم إلّا على رأي بعضهم، والرأي هو قول سلّار، وقد تقدّم ضعفه، وانعقد الإجماع على خلافه بعده. وقد قيل في تأويله: إنّه رواية. وقيل: هو مستثنى من قاعدة الشهادات» وكان شيخنا المحقّق الشهيد [لمّا] نظر إلى ما ادّعاه شيخنا الإمام

⇔

يحكم في هذا الاستدلال بامتناع ذلك، ساقط؛[١] لما دريتَ أنّ مطلق الشهادة مقتضاها أن لايكتفى فيها إلّا باثنين، فاعتُبر في مزكّي الشاهد أيضاً التعدّدُ؛ ليكون الفرع كالأصل.

ثمّ ربما خولف ذلك المقتضىٰ في هلال شهر رمضان؛ لمزيد اهتمام بالصوم واحتياطه في إيجاب العبادة. وأُبقي ما كان قد اعتُبر في تزكية الشاهد على حاله؛ ليكون الأمر في الفرع على وفق مقتضى الأصل ـ أعني مطلق الشهادة ـ غيرَ زائد عليه وإن كان قد خولف في رؤية هلال الصوم بخصوصها لخصوصيّة المادّة.[٢] وكذلك في شهادة المرأة الواحدة في ربع الوصيّة،[٣] وربع ميراث المستهلّ؛ لدليل خارج ونصّ خاصّ.[٤]

وقد خولف أيضاً بزيادة الأصل على الشرط؛ احتياطاً لِدَرْءِ العقوبات، فالزنا لايثبت إلّا بأربعة لخصوصيّة خطب الدَّرْء، والإحصان يثبت بشاهدين، وكذلك تعديل كلّ من الأربعة باثنين؛ لمقتضى مطلق الأصل مع أنّه لاشطط في ذلك؛

---

⇐ من انعقاد الإجماع بعد سلّار على خلاف قوله، ارتكب في شرح الإرشاد: أنّ قول العلّامة: «على رأي» في هذا الموضع ليس على سياق عادته المستمرّة، وليس بسديد عند التدبّر. فليتأمّل. (منه مدّ ظلّه العالي)».

١. خبر ما يقال.

٢. في حاشية «أ»: «يعني أنّ الأصل المعتبر في حدّ نفسه مطلق قبول الشهادة لاخصوصيّات الشهادات، كما [أنّ] الأصل في باب الروايات مطلق قبول الرواية لاخصوصيّات الروايات، وتزكية الشاهد هي الفرع المعتبر لأجل ذلك الأصل وعلى التباعة له، كما أنّ تزكية الراوي أيضاً كذلك بالنسبة إلى قبول الرواية، وحيث إنّ خصوصيّة بعض الشهادات لخصوصيّة بعض الموادّ اقتضت الاكتفاء بالواحد اكتفي به فيها، ولم يلزم من ذلك، الاكتفاءُ به في تزكية الشاهد أيضاً؛ إذ إنّما اعتبارها فرع مطلق قبول الشهادة ولأجله على التباعة لافرع خصوصيّات الشهادات وخصوصيّات الموادّ ولأجلها. فتفطّن. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٣. هذا الحكم إجماعي يدلّ عليه ما رواه الشيخ في التهذيب ٦: ٢٦٧ ـ ٢٦٨ / ٧١٧ و ٧١٨.

٤. هذا الحكم إجماعي يدلّ عليه ما رواه الكليني في الكافي ٧: ٣٩٢، باب ما يجوز من شهادة النساء و...، ح ١٢؛ والصدوق في من لايحضره الفقيه ٣: ٣٢ / ١٠١، والشيخ في التهذيب ٦: ٢٦٨ / ٧٢٠؛ والاستبصار ٣: ٢٩ / ٩٢.

إذ الخُلف أن يزيد شرط الشيء ـ الذي هو فرعه ـ على أصله دون العكس.[١]

**وتارة**[٢] بأنّ آية التثبّت، وهي قوله عزّ من قائل: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[٣] تدلّ بمفهوم الشرط على التعويل على نبأ جاء به عدل واحد. وسواء في ذلك أكان النبأ روايةً، أم تزكيةَ راوٍ. وهذا أيضاً واضح لاغبار عليه.

ومن يَعتبر العدد مطلقاً يتمسّك بأنّ الجرح والتعديل شهادة، فيجب التعدّد كسائر الشهادات.

ويجاب بالمنع، وبالمعارضة بأنّهما إخبارٌ، فيكفي الواحد كسائر الأخبار، وبأنّ في اعتبار العدد زيادةَ احتياط، فيكون أولى.

ويجاب بأنّ عدم اعتبار العدد أحوطُ؛ إذ فيه تبعيد عن ترك العمل بما هو سنّة، والأوّل مَظِنّة احتمال إهمال الحديث، ومَئِنّة[٤] الإخلال بالشرع وتضييعِ أوامر الله تعالى ونواهيه، فيكون لا محالة هذا أرجحَ وذاك مرجوحاً.

ومن يُسقط اعتبار العدد في تزكية الشاهد أيضاً كالراوي يقول: إنّها نوع إخبار، فيكفي الواحد، وقد بان لك أنّها في الشاهد فرع قبول الشهادة، وفي الراوي فرع قبول الرواية، وشتّانَ ما بين المقامين.

**وبالجملة**: أمر الشهادة أضيقُ وبالاحتياط أخلقُ؛ لقوّة البواعث على الطمع والشَرَه، وشدّة الاهتمام بدواعي المُشارّات والخصومات؛ ولأنّه خاصّ، فالمُحابَّة والمُباغَضَة تؤثّران فيه، بخلاف أمر الرواية؛ فإنّه عامّ لامدخل فيه لحبّ أو بغض.

---

١. في حاشية «أ»: «فيه ردّ على الشرح العضدي للمختصر الحاجبي فيما قال: «إنّه لايتمّ للمستدلّ مدّعاه وهو مساواة الشرط المشروطَ إلّا إذا ثبت أنّه لاينقص عن أصله كما لايزيد عليه، وليس كذلك كما في تعديل شهود الزنا؛ فإنّه يكفي اثنان» والردّ عليه من وجهين. فتدبّر. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. عطف على قوله في ص ١٢٦: «استدلّوا على ذلك تارةً».

٣. الحجرات (٤٩): ٦.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «هي مفعلة من «إنّ» التوكيديّة، وحقيقتها مكانٌ لقول القائل: «إنّه عالم» و «إنّه فقيه» (مغرب)».

وإذ قد استبان الأمر فاعلم أنّ من يجعل الجرح والتعديل ملحقين بالشهادة مطلقاً، يلزمه عدم قبول تزكية العبد والمرأة مع التعدّد في باب الرواية كما في باب الشهادة. ومن ألحقهما بالرواية مطلقاً أو في الراوي دون الشاهد، يعوّل على تزكية العبد الواحد أو المرأة الواحدة للراوي مع عدالتهما، كما يقبل روايتهما.

ولبعض ضعفاء التحصيل من ذوي بضاعة مُزجاة في العلوم مُلفَّقاتٌ مشوّشة في هذه المقامات لاتستحقّ الاشتغالَ بنقلها وتسخيفها.

# الراشحة الثانية والثلاثون

## [في تعارض الجرح والتعديل]

إذا تعارض الجرح والتعديل، فمنهم: من يقدّم الجرح مطلقاً. ومنهم: مع كثرة الجارح. ومنهم: من يقدّم التعديل مطلقاً. ومنهم: مع كثرة المعدِّل.

والتحقيق، أنّ شيئاً منهما ليس أولى بالتقديم من حيث هو جرح أو تعديل. وكثرة الجارح أو المعدّل أيضاً لااعتداد بها، بل الأحقّ بالاعتبار في الجارح أو المعدّل قوّة التمهّر وشدّة التبصّر وتعوّد التمرّن على استقصاء الفحص وإنفاق المجهود.

وما يقال: إنّ الجرح أولى بالاعتبار؛ لكونه شهادةً بوقوع أمر وجودي بخلاف التعديل، ضعيف؛ إذ التعديل أيضاً شهادة بحصول ملَكةٍ وجوديّة هي العدالة، إلّا أن يكتفى في العدالة بعدم الفسق من دون ملكة الكفّ والتنزّه.

وربّما تنضاف إلى قول الجارح أو المعدّل شواهدُ مقوّمة وأمارات مرجّحة في الأخبار والأسانيد والطبقات.

و**بالجملة**: يختلف الحكم باختلاف الموادّ والخصوصيّات. ولذلك كلّه لم[١] نُبالِ مثلًا في إبراهيم بن عمر اليمانيّ بتضعيف ابن الغضائري، ولا في داود بن كثير الرقّيّ بتضعيف النجاشي وابن الغضائري إيّاه.

وأمّا ذكر السبب فاشتراطه في الجرح دون التعديل قويّ؛ إذ ربّ أمر لايصلح سبباً للجرح يراه بعض سبباً.

---

١. في «أ» و «ب»: «ما لم نبال» والظاهر زيادة «ما».

# الراشحة الثالثة والثلاثون

## [في أنّ رواية الثقة تعديل لمن روى عنه أم لا؟]

هل رواية الثقة الثَبَت عن رجلٍ سمّاه تعديل، أم لا؟ صحّ ما في الشرح العضديّ:

أنّ فيه مذاهبَ:

**أوّلها**: تعديل؛ إذ الظاهر أنّه لايروي إلّا عن عدلٍ.

**ثانيها**: ليس بتعديل؛ إذ كثيراً نرى من يروي ولايفكِّر ممّن يروي.

**وثالثها** ـ وهو المختار ـ: أنّه إن عُلم من عادته أنّه لايروي إلّا عن عدل فهو تعديل، وإلّا فلا.[1]

و«ثقة ثقة، صحيح الحديث» في اصطلاح أئمّة التوثيق والتوهين من أصحابنا ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ تعبير عن هذا المعنى.

ثمّ إنّ لمشايخنا الكبراء مَشْيَخَةً يوقّرون ذكرهم، ويُكثرون من الرواية عنهم، والاعتناء بشأنهم، ويلتزمون إرداف تسميتهم بالرَّضْيَلَة[2] عنهم، أو الرَّحْمَلَة لهم ألبتّة فأُولئك أيضاً ثُبَّت فخماء، وأثبات أجلّاء، ذُكروا في كتب الرجال أو لم يذكروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نُصّ عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم يُنَصَّ.

وهم: كأبي الحسين عليّ بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، وأبي عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشياخِ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، والشيخ أبي العبّاس النجاشي رحمهما الله تعالى.

وشيخنا العلّامة الحلّي ـ رحمه الله تعالى ـ في **الخلاصة** عَدَّ طريق الشيخ إلى جماعة كمحمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، ومحمّد بن

---

١. لم نعثر علي الشرح العضدي.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «الرَضْيَلَة عن أحدٍ هو قولك: رضي الله تعالى عنه، والرَحْمَلَة له هو قولك: رحمه الله تعالى. (منه مدّ ظلّه العالي)».

يعقوب الكليني وغيرهم صحيحاً، وأُولئك الأشياخ في الطريق.[١] واستصحّ في مواضعَ كثيرةٍ عدّةً جمّةً من الأحاديث وهم في الطريق.

وابن أبي جيد أعلى سنداً من الشيخ المفيد؛ فإنّه يروي عن محمّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطةٍ، والمفيدُ يروي عنه بواسطةٍ.

وكابن شاذان القاضي القمّي أبي الحسن أحمد بن عليّ بن الحسن،[٢] وابن الجندي أحمد بن محمّد بن عمران موسى الجرّاح، شيخَيِ الشيخ أبي العبّاس النجاشي، يستند إليهما ويُعظِم ذكرهما كثيراً؛[٣] وعليٍّ بن أحمد بن العبّاس النجاشي شيخِهِ ووالده، ذكره في ترجمة الصدوق أبي جعفر بن بابويه ـ رضي الله تعالى عنه ـ وطريقَه إليه، وذكر أنّه قرأ بعض كتب الصدوق عليه.[٤]

وكأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأبي عليّ أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري شيخَيِ الشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ أمرُهما أجلّ من الافتقار إلى تزكية مزكٍ وتوثيق موثّقٍ.

وكأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه رضوان الله تعالى عليهما: الحسينِ بن أحمد بن إدريس أبي عبد الله الأشعري القمّي أحدِ أشياخ التَلَّعُكبُرِي أيضاً، ذكره الشيخ في كتاب **الرجال**.[٥]

ومحمّدِ بن عليّ ماجِيلُويَة القمّي ذكره الشيخ في كتاب **الرجال**[٦] وأبي العبّاس محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وأحمدَ بنِ عليّ بن زياد، ومحمّد بن موسى بن المتوكّل، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار أحدِ شيوخ التلّعكبري ذكره

---

١. خلاصة الأقوال: ٤٣٥ ـ ٤٣٦، الفائدة الثامنة.

٢. رجال النجاشي: ٨٤ ـ ٨٥ / ٢٠٤.

٣. رجال النجاشي: ٨٥ / ٢٠٦.

٤. رجال النجاشي: ٣٩٢ / ١٠٤٩.

٥. رجال الطوسي: ٤٦٧ و ٤٧٠ / ٢٩ و ٤٨، باب الحاء فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

٦. رجال الطوسي: ٤٩١ / ٢، باب الميم فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

الشيخ في كتاب **الرجال**[١] وجعفرِ بن محمّد بن مسرور، وعليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، والمظفّر بن جعفر بن المظفّر العمري العلوي أحدِ أشياخ التلّعكبري أيضاً ذكره الشيخ في كتاب **الرجال**.[٢] ومحمّدِ بن محمّد بن عصام الكليني، وعليّ بن أحمد بن موسى.

فهؤلاء كلّما سمّى الصدوق واحداً منهم في مشْيَخَة **الفقيه**، وفي أسانيده المعنعنة في كتاب **عيون أخبار الرضا**، وفي كتاب **عرض المجالس**، وفي كتاب **كمال الدين وتمام النعمة**، قال: «رضي الله تعالى عنه». و كلّما ذكر اثنين منهم أو قرن أحدا منهم بمحمّد بن الحسن بن الوليد أو بأبيه الصدوق، قال: «رضي الله تعالى عنهما». وكلّما سمّى ثلاثة منهم، أو قرن أحداً منهم بهما، أو اثنين منهم بواحد منهما، قال: «رضي الله تعالى عنهم».

وكذلك أشياخه: عبدُ الواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوري، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدّب، وحمزة بن محمّد بن القزويني العلويّ ـ الذي يروي عن عليّ بن إبراهيم ونُظرائه، ذكره الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب الرجال[٣] ـ والحسينُ بن إبراهيم بن بابايه،[٤] ومحمّدبن أحمد السّناني.[٥]

---

١. رجال الطوسي: ٤٤٤ و ٤٤٩ / ٣٦ و ٦٠، باب الهمزة فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

٢. رجال الطوسي: ٥٠٠ / ٥٨، باب الميم فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

٣. رجال الطوسي: ٤٦٨ / ٤٠ باب الحاء فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «المضبوط في النسخ بالكِتْبَة، والدائرُ على الألسن «الحسين بن إبراهيم بن تاتانه» بتاءين مثنّاتين من فوقُ، ولكن ليس يستند إلى مستندٍ يعوّل عليه. والأصحّ مستنداً «بابايه» بالموحّدتين من تحتُ، على أن يكون الاسم في الأصل «باباه» أو «بابا». و«ابن بابا» أو «باباه» في رجالنا غيرُ واحدٍ بل عدّةٌ. وفي رجال العامّة أيضاً «ابن باباه» أو «بابي». قال المطرّزي عن ابن ماكولا: اسمه عبد الله يروي عن جبير، وابن عمر. والشيخ الحسن بن عليّ بن داود ـ رحمه الله ـ في كتابه في الرجال ضبط «الحسن بن محمّد بن يايا القمّي من أصحاب أبي الحسن وأبي محمّد العسكريين عليهما السلام»، بياءين فقال: بالمثنّاتين تحتُ. وكذلك الكِتْبَة بمنقوطتين من تحتُ نقطتين فيما وقع إلينا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي ـ رحمه الله ـ بنسخة معوّل عليها. وبالجملة، فمن يضبط «ابن بابايه» بالموحّدتين من تحتُ، يجعل ما بعد الألف ياء مثنّاة. ومن يقول: «ابن تاتانه» بتاءين مثنّاتين من فوق، يضبط ما بعد الألف نوناً، وكذلك من يقول: «ابن يايانه» بياءين مثنّاتين من تحتُ. والله سبحانه أعلم. (منه دام ظلّه العالي)».

٥. في حاشية «ب»: «قال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام من كتاب الرجال: «محمّد بن أحمد بن ⇐

ومن أشياخه: عليّ بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وعليٌّ بن عبد الله الورّاق، وأبو محمّد الحسن بن [محمّد بن][1] حمزة بن عليّ بن عبد الله بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب عليهم السلام المرعشي الطبري الأديب العالم الفاضل الورع الزاهد الفقيه العارف، وهو أحد شيوخ التلّعكبري، والشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن عبدون، أيضاً ذكره الشيخ في كتاب **الرجال**،[2] وفي **الفهرست**، ووقّره وعظّمه[3] وإن لم ينصّ عليه بالتوثيق. وجعفرُ بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، ومحمّد بن أحمد الشيباني.

وتشهد بالنباهة والجلالة لأبي محمّد المرعشي على الخصوص كتبُ النّسب والتواريخ ولهم جميعاً تضاعيفُ الأخبار، وطبقاتُ الأسانيد، ومَرانَةُ[4] عروة الإسلام على الدعاء لهم بالرضْيَلَة والرَحْمَلَة.

وكأشياخ رئيس المحدّثين أبي جعفر الكليني رضي الله تعالى عنه: عليٍّ بن الحسين السعدآبادي، وهو أبو الحسن القمّي مؤدّب شيخ العصابة ووجههم في زمنه أبي غالب الزراري أحمدَ بنِ محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم. أورده الشيخ في كتاب **الرجال** في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام،[5] وذكره في **الفهرست** في ترجمة أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ،[6] وكذلك ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد

---

⇐ محمّد بن سنان الزهري ـ يكنّى أبا عيسى نزيل الريّ ـ يروي عن أبيه، عن جدّه محمّد بن سنان، ويروي عنه ابن نوح وأبوالمفضّل». وفي كتاب الحسن بن داود عن ابن الغضائري: «حديثه ونسبه مضطرب». ولعلّه أراد باضطراب حديثه روايتَه عن الثقات وعن الضعفاء. وبالجملة، الرجل لاقدح فيه، والتزامُ الصدوق له بالاسترضاء عنه، والاسترحام له، وتوقيره في الذكرى يفيد حسن حاله. (منه دام ظلّه العالي)».

١. أضفناه من المصدر.

٢. رجال الطوسي: ٤٦٥ / ٢٤، فيمن لم يرو عن الأئمّة، باب الحاء.

٣. الفهرست: ١٠٤ / ١٩٥.

٤. المَرانَة: العادة.

٥. رجال الطوسي: ٤٨٤ / ٤٢، فيمن لم يرو عن الأئمّة، باب العين.

٦. الفهرست: ٦٤ / ٦٥. وأحمد بن أبي عبد الله البرقي هو أحمد بن محمّد بن خالد.

البرقيّ.[1] والحسينِ بن محمّد بن عامر الأشعري القمّي أبي عبد الله، وعليٍّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبانٍ وهو أبو الحسن المعروف بعلّان الكليني، خاله على ما هو المشهور في عصرنا، وابن خاله كما هو الواقع. وغيرهم من مَشْيخته الذين يصدِّر بهم الأسانيد. وسنعرّفكهم إن شاء الله العزيز.

١. رجال النجاشي: ٧٧ / ١٨٢.

# الراشحة الرابعة والثلاثون

## [في ما يستثنى من رواية الثقة قبولاً و من رواية الضعيف ردّاً]

كما[١] قد يُستثنى من رواية الثقة الثَبَت المعتمد على روايته ما يرويه عن ضعيف أو مغموز أو من أصل أو كتاب موضوعين، أو ما يرويه عنه ضعيف أو مغموز أو ثقة مأمونٌ من أصل أو كتابٍ منسوبين إليه وهما موضوعان. كاستثناء ما رواه صاحب كتاب **نوادر الحكمة** محمّدُ بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى المعاذي، ومَمُويَه بن معروف، ومحمّدِ بن هارون، ومحمّدِ بن عبد الله بن مهران، وسائر المعدودين معهم من الضعفاء واستثناءِ ما يرويه الحسين بن الحسن بن أبانٍ الثقةُ غير المشتبه أمره في الثقة والجلالة على الممارس الماهر، عن محمّد بن أُورُمة ـ بإسكان الواوبين الهمزة والرآء المضمومتين قبل الميم ـ أورده الشيخ في كتاب **الرجال** في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، قال: «ضعيف، روى عنه الحسين بن أبانٍ».[٢] وذكره أيضاً في **الفهرست** وقال: «له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وفي رواياته تخليط».[٣]

قال العلّامة في **الخلاصة**: «وقد تُقَدَّم الراء على الواو».[٤] فتوهَّم من ذلك غيرُ المتمهّر أنّ أُورُمة ـ بالواو قبل الراء ـ هذا هو محمّد بن أُرُومة ـ بتقديم الراء ـ القمّي المذكور في كتاب الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام، وهو خبط فضيح

ثمّ النقل أيضاً ـ على ما أراه فيما يحضرني الآنَ من نسخ كتاب **الرجال** ـ غير صحيح، ففيه في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام: «محمد أبو المنذر بن محمّد بن محمّد بن أُروية[٥] القمّي».[٦]

---

١. يأتي ما يقابله في آخر الصفحة ١٣٥.

٢. رجال الطوسي: ٥١٢ / ١١٢، فيمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام، باب الميم.

٣. الفهرست: ٢٢٠ / ٦٢٠.

٤. خلاصة الأقوال: ٣٩٧ / ١٦٠٢.

٥. في حاشية المخطوطة :«بالياء المثنّاة من تحتُ بعد الواو، والميمُ مكانَها نسخة. (منه دام ظلّه العالي)».

٦. في رجال الطوسي: ٧٤/٣٩٢: «محمّد بن محمّد أبو المنذر بن محمّد، و ٧٥: «محمّد بن أُورمة». وهو ⇐

ولست أجد هناك محمّد بن أُورُمة أو أُرومة أصلاً.

وبالجملة، الحسين بن الحسن بن أبانٍ يروي عن الحسين بن سعيد الأهوازي كتبه ورواياتِه كلَّها، وهو ثقة، ثَبَت، صحيح الحديث إلّا فيما يرويه عن محمّد بن أُورمة؛ فإنّ في ذلك تفصيلاً.

وكاستثناء ما ينفرد بروايته محمّد بن عيسى العبيديّ من روايات يونس بن عبد الرحمن وكتبِه عند من يبني ذلك على تضعيف محمّد بن عيسى.

وكما يُستثنى من أحاديث سليم ـ مصغّراً ـ بن قيس الهلالي ما يروى عنه من كتابه المشهور الموضوع المنسوب إليه. يقال: وضعه عليه أبان بن أبي عيّاش. وذلك كثير ليس مقامنا هذا حيِّزَ استقصائه.

فكذلك ربما يستثنى من رواية الضعيف أو المغموز الخارجة عن دائرة الصحّة وحريم التعويل ما يرويه عن ثقة، ثَبَت، صحيح الحديث جدّاً، أو يأخذه من أصله الصحيح، أو كتابه المعوّل عليه، أو يورده في كتاب له محكومٍ عليه بالصحّة وإن كان هو في نفسه ضعيفاً مطعوناً في دينه وأمانته، أو في حديثه وروايته. وهذا أيضاً في تضاعيف أبواب الرجال غير يسير عند المتتبّع:

فمن ذلك أحمد بن هلال العبرتائي ـ بإهمال العين قبل الباء الموحّدة بعدها راءٌ، ثمّ التاءِ المثنّاة من فوق، وبالمدّ ـ نسبةً إلى عبرتا، قريةٌ بناحية إسكاف بني جنيد، مرميّ بالغلوّ، مطعون بما روي فيه من الذّمّ عن سيّدنا أبي محمّد العسكريّ عليه السلام.[1] وقد قال ابن الغضائري:

«أرى التوقّف في حديثه إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المَشِيخَة، وعن محمّد بن أبي عمير من نوادره ،وقد سمع هذين الكتابين منه جُلُّ أصحابنا واعتمدوه فيهما».[2]

---

↩ كماترى خلاف ما ذكره المصنّف رحمه الله تعالى.

١. حكاه في رجال النجاشي: ٨٣ / ١٩٩؛ وانظر رجال الكشّي: ٥٣٥ ـ ٥٣٦ / ١٠٢٠.

٢. حكاه عن ابن الغضائري العلّامة في خلاصة الأقوال: ٣٢٠ / ١٢٥٦.

وكذلك قال النجاشي: «صالح الرواية، يعرَف منها وينكَر».[١]

وفي **فهرست** الشيخ: «وقد روى أكثرَ أُصول أصحابنا».[٢]

قلت: ومن هناك ما قد اعتمد أكثر كُبراء الأصحاب وعظمائهم ـ كالشيخ في **النهاية**[٣] و**المبسوط**،[٤] وابن إدريس في **السرائر**،[٥] والمحقّق في كتبه،[٦] وشيخنا الشهيد في **الذكرى**،[٧] وجدّي المحقّق في **شرح القواعد**[٨] ـ على مدلول ما رواه الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «كلّ ما لايجوز الصلاة فيه وحدَه، فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكّة الأبريسم، والقلنسوة، والخفّ، والزنّار يكون في السراويل ويصلّى فيه».[٩] وهو المعتمد عليه عندي مع أنّ في الطريق أحمدَ بن هلال هذا.

ومن ذلك الحسين بن عبيد الله السعدي أبو عبد الله بن عبيد الله بن سهل ممّن طُعن عليه ورمي بالغلوّ. والأصحاب يستصحّون أحاديثه في بعض كتبه كما قال النجاشي: «له كتب صحيحة الحديث منها: **التوحيد والإيمان**، و**صفة المؤمن والمسلم**، **المقت والتوبيخ**، **الإمامة**، **النوادر**، **المزار**، **المتعة**»[١٠]

وكذلك طلحة بن زيد أبو الخزرج النَهْدي الشامي من أصحاب الصادق عليه السلام. قال الشيخ في **الفهرست**: «وهو عامّي المذهب إلّا أنّ كتابه معتمد».[١١]

---

١. رجال النجاشي: ٨٣ / ١٩٩.
٢. الفهرست: ٨٣ / ١٠٧.
٣. النهاية: ٩٨.
٤. المبسوط ١: ٨٣.
٥. السرائر ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
٦. المعتبر ٢: ٨٩؛ شرائع الإسلام ١: ٥٩؛ المختصر النافع: ٧٢.
٧. ذكرى الشيعة ٣: ٤١.
٨. جامع المقاصد ٢: ٨٦.
٩. التهذيب ٢: ٣٥٧ ح ١٤٧٨.
١٠. رجال النجاشي: ٤٢ / ٨٦.
١١. الفهرست: ١٤٩ / ٣٧٢.

وقال النجاشي: «له كتاب ترويه جماعة تختلف برواياتهم».[١]

بل إنّ غير واحد من الواقفيّة والزيدية ليسوا من عداد جماعة قد انعقد إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، ومع ذلك فإنّا نرى الأصحاب يركنون إليهم، ويعتمدون على روايتهم، وينزّلون أحاديثهم منزلة الصحاح؛ لما قد لاح لهم من فقههم وثقتهم وجلالة أمرهم وأمانتهم في الحديث.

**فمنهم**: عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح بن قيس بن سالم أبو القاسم النحوي، ويقال: أبوالحسن السوّاق، ويقال: القلّاء. يروي عنه عليّ بن همّام على ما في **الفهرست**،[٢] وفي باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام من كتاب **الرجال**: «روى عنه أبو همّام».[٣]

قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، واقفاً في المذهب، صحيحَ الرواية، ثَبَتاً، معتمداً على روايته، وله كتب. وعمر بن رباح روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ويقال في الحديث: عمر بن رباح القلّاء».[٤]

**ومنهم**: عليّ بن الحسن بن محمّد الطائي الجرمي أبو الحسن الكوفي المعروف بالطاطري. سمّي بذلك؛ لبيعه ثياباً يقال لها: الطاطريّة. كان فقيهاً، ثقةً في حديثه، وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم. وهو أُستاد الحسن بن محمّد بن سماعة الصيرفيّ الحضرمي الثقة، الكثير الحديث، من شيوخ الواقفة وفقهائهم. كان يعاند في الوقف ويتعصّب، وكان يتعلّم منه مذهب الوقف ولايروي عنه شيئاً. وكان عليّ أيضاً شديد العناد في مذهبه، صعبَ العصبيّة على من خالفه من الإماميّة. ومع ذلك فقد شاع بين الأصحاب الوثوق برواياته، والتعويل على كتابه في الأوقات، وكتابِه في القبلة

---

١. رجال النجاشي: ٢٠٧ / ٥٥٠.

٢. الفهرست: ١٦١ / ٤١٤.

٣. رجال الطوسي: ٥٩/٤٨٦، فيمن لم يرو عن الأئمّة، باب العين.

٤. رجال النجاشي: ٢٥٩ / ٦٧٩.

وغيرهما من كتبه المعدودة. ويقال: إلى قريب من ثلاثين كتاباً، لما فيها من الروايات الموثوق بطرقها، أو لكون تلك الكتب لثقات أصحابنا وهو رواها عنهم.

قال الشيخ في **الفهرست**: «له كتب في نصرة مذهبه، وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها».[١]

**ومنهم**: الشيخ الثقة الراوية، الناقد، الحافظ، القدوة، الكبير، المعروف بابن عقدة أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن أبو العبّاس السبيعيّ الهمداني الكوفي.

قال الشيخ في **الفهرست**،[٢] وفي باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام من كتاب **الرجال**:

جليل القدر، وعظيم المنزلة، أمره في الثقة والجلالة وعِظَم الحفظ أشهرُ من أن يذكر. وكان زيدياً جاروديّاً وعلى ذلك مات، إلّا أنّه روى جميع كتب أصحابنا وصنّف لهم وذكر أُصولَهم. وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا؛ لكثرة رواياته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم. وكان حَفِظَةً، سمعتُ جماعة يحكون أنّه قال أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأُذاكر بثلاثمائة ألف حديث. روى عنه التّلّعكبري من شيوخنا وغيره[٣]

وقال النجاشي:

رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكاياتُ تختلف عنه في الحفظ وعِظَمه. وكان كوفيّاً، زيديّاً، جاروديّاً. وذِكره في أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم، وعِظَم محلّه، وثقته، وأمانته[٤]

**ومنهم**: ابنه ذكره الشيخ في كتاب **الرجال** فقال:

محمّد بن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عُقده الهمداني يكنّى أبا نعيم، جليل القدر، عظيم الحفظ. روى عنه التّلّعكبري وسمع منه في حياة أبيه. وكان يروي عن حُمَيد.

---

١. الفهرست: ١٥٦ / ٣٩٠.
٢. الفهرست: ٧٣ / ٨٦.
٣. رجال الطوسي: ٤٤١ ـ ٤٤٢ / ٣٠، في من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، باب الهمزة
٤. رجال النجاشي: ٩٤ / ٢٣٣.

# الراشحة الخامسة والثلاثون

## [في تعيين ابن الغضائري مصنّف كتاب الرجال]

ابن الغضائري مصنّف كتاب الرجال المعروف ـ الذي العلّامة في **الخلاصة**، والشيخ تقيّ الدين الحسن بن داود في كتابه ينقلان عنه و يبنيان في الجرح والتعديل على قوله ـ ليس هو الحسينَ بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري العالم الفقيه، البصير، المشهور، العارف بالرجال والأخبار، شيخ الشيخ الأعظم أبي جعفر الطوسي، والشيخ أبي العبّاس النجاشي، وسائر الأشياخ الذي قد ذكرناه وقلنا: إنّ العلّامة في **الخلاصة**، والحسنَ بن داود في كتابه قد صحّحا طريق الشيخ إلى محمّد بن عليّ بن محبوب وهو في الطريق.

والعلّامة ومن تأخّر عنه من الأصحاب إلى زمننا هذا في كتبهم الاستدلاليّةقد استصحّوا أحاديثَ كثيرةً هو في أسانيدها. وأمره أجلّ من ذلك؛ فإنّه من أعاظم فقهاء الأصحاب وعلمائهم. وله تصانيفُ معتبرة في الفقه وغيره. وفتاواه وأقواله في الأحكام الفقهيّة منقولةٌ محكيّة. فشيخنا الفريد الشهيد في **شرح الإرشاد** في باب المياه ذكر مذهب الشيخ أبي عليّ الحسن بن أبي عقيل العُماني، ثمّ قال:

> ونقله السيّد الشريف أبو يعلى[1] الجعفري عن أبي عبد الله الحسين بن الغضائري.
> ونقله شيخنا عميد الدين ـ طاب ثراه ـ في الدرس عن مفيد الدين محمّد بن جُهيم من أصحابنا الحلبيين المتأخّرين.[2]

والعلّامة في **الخلاصة** قال: «إنّه شيخ الطائفة سمع الشيخ الطوسي منه وأجاز له

---

١. في المخطوطات: «أبو علي» والصحيح ما أثبتناه كما في المصدر. وللمزيد راجع رجال النجاشي: ٢٧١ / ٧٠٨، وخلاصة الأقوال: ٢٧٠ / ٩٧٧.

٢. غاية المراد ١: ٧١ ـ ٧٢.

جميع رواياته. وكذا أجاز للنجاشي».[١]

بل إنّ صاحب كتاب الرجال الدائر على الألسنة، الشائع نقل التضعيف والتوثيق عنه هو سليل هذا الشيخ المعظّم، أعني أبا الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، وكان شريكَ شيخنا النجاشي في القراءة على أبيه أبي عبد الله الحسين بن عبيدالله. على ما قد ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، حيث قال:

أبو جعفر كوفي، ثقة، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابري. روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. له كتب لايعرف منها إلّا النوادر، قرأتُه أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى.[٢]

ويعلم من قوله هذا أنّ شريكه أحمدَ بن الحسين بن الغضائري قد توفّي قبله.

والسيّد المعظّم المكرّم جمال الدين أحمد بن طاوس قال في كتابه في الجمع بين كتب الرجال والاستطراف منها:

وذكر بعض المتأخّرين أنّه رأى بخطّه عند نقله عن ابن الغضائري ما هذه عبارته: «من كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، المقصورِ على ذكر الضعفاء المرتّب على حروف المعجم» ثمّ في آخر ما استطرفه من كتابه قال: «أقول: إنّ أحمد بن الحسين ـ على مايظهر لي ـ هو ابن الحسين بن عبيد الله الغضائري رحمهما الله» فهذا الكتاب المعروف لأبي الحسين أحمد، وأمّا أبوه الحسين أبو عبد الله شيخ الطائفة فتلميذاه النجاشي والشيخ ذكرا كتبه وتصانيفه ولم يَنْسِبا إليه كتاباً في الرجال. وإنّما في كلامهما وكلام غيرهما: أنّه كثير السماع، عارف بالرجال.[٣]

وبالجملة: لم يبلغني إلى الآنَ عن أحد من الأصحاب أنّ له في الرجال كتاباً.

---

١. خلاصة الأقوال: ١١٦ / ٢٨٥.

٢. رجال النجاشي: ٨٣ / ٢٠٠.

٣. لم أجده.

ثمّ إنّ أحمد بن الحسين بن الغضائري صاحب كتاب الرجال هذا مع أنّه في الأكثر مسارع إلى التضعيف بأدنى سبب قال في محمّد بن أُوْرُمة:

اتّهمه القمّيّون بالغلوّ، وحديثه نقيّ لا فساد فيه. ولم أرشيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس إلّا أوراقاً في تفسير الباطن، وأظنّها موضوعةً عليه. ورأيت كتاباً خرج عن أبي الحسنعليه السلام إلى القمّيّين في براءته ممّا قُذف به.[1]

فإذن حيث إنّ الشيخ والنجاشي لم يشهدا على محمّد بن أُوْرُمة بالغلوّ بل إنّما ذكرا أنّه رُمِيَ به، وابن الغضائري قد شهد له بالبراءة عمّا رُمي به وأسند ذلك إلى الإمامعليه السلام. فالوجه عندي قبول روايته لا التوقّف فيه كما ذهب إليه العلّامة في **الخلاصة**.[2]

**وكذلك** النوفلي الذي يروي عن السكوني واسمه الحسين بن يزيد بن محمّد بن عبدالملك النوفلي، نوفل النخع، مولاهم الكوفي أبو عبد الله، فإنّه ليس بضعيفٍ اتّفاقاً. قد ذكره الشيخ في **الفهرست** وقال: «له كتاب عن السكوني أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه».[3]

وذكره أيضاً في كتاب **الرجال** في أصحاب أبي الحسن الرضاعليه السلام من غير إيراد طعنٍ وغمزٍ فيه أصلاً.[4]

وقال الكشّي: «رمي بالغلوّ».[5] من غير أن يشهد أو يحكم بذلك.

والنجاشي قال:

كان شاعراً أديباً، سكن الريّ ومات بها، وقال قوم من القمّيّين: إنّه غلا في آخر عمره. والله أعلم ـ ثمّ قال ـ: ومارأينا له رواية تدلّ على هذا. له كتاب التقيّة،

---

١. حكاه عنه العلّامة في خلاصة الأقوال: ٣٩٧ ـ ٣٩٨ / ١٦٠٢.
٢. خلاصة الأقوال: ٣٩٨ / ١٦٠٢.
٣. الفهرست: ١١٤ / ٢٣٤.
٤. رجال الطوسي: ٣٧٣ / ٢٥ في أصحاب الرضاعليه السلام، باب الحاء.
٥. لم أجده في رجال الكشّي.

أخبرنا به ابن شاذان، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفليّ به. وله كتاب السنّة.[1]

وابن الغضائري أيضاً لم يطعن فيه أصلاً.

وبالجملة: إنّما النوفلي المجروح بالضعف الحسن بن محمّد بن سهل النوفلي ذكره النجاشي وقال: «ضعيف، لكن له كتاب حسن كثير الفوائد، جمَعه وقال: ذِكْر مجالس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان».[2]

وأمّا النوفلي هذا صاحب الرواية عن السكوني، فلم يقدح فيه أحدٌ من أئمّة الرجال. ومانقل عن بعض القمّيّين ممّا لايوجب مَغمزاً فيه كما في كثير من الثقات الفقهاء الأثبات كيونس بن عبد الرحمن وغيره.

والمحقّق نجم الدين بن سعيد أبوالقاسم مع تبالغه في الطعن في الأسانيد بالضعف قد تمسّك في **المعتبر** وغيره من كتبه ورسائله ومسائله في كثير من الأحكام بروايات السكوني وعمل بها والنوفلي هذا في الطريق.

وكذلك الشيخ وغيره من عظماء الأصحاب قد عملوا بها واعتمدوا عليها وجعلوها من الموثّقات.

فإذن هذا الرجل مقبول الرواية وإن لم يكن حديثه معدوداً من الصحاح. وقول العلّامة في **الخلاصة**: «عندي توقّف في روايته بمجرّد مانقل عن القمّيّين وعدم الظفر بتعديل الاصحاب له»[3] خارج عن مسلك الصحّة والاستقامة.

**وكذلك** عليّ بن محمّد بن شيرة القاساني ـ بالسين المهملة ـ أبو الحسن، قال النجاشي:

---

١. رجال النجاشي: ٣٨ / ٧٧.

٢. رجال النجاشي: ٣٧ / ٧٥.

٣. خلاصة الأقوال: ٣٣٩ / ١٣٤٠.

كان فقيهاً، مُكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، وذَكر أنّه سَمِع منه مذاهبَ منكرة، وليس في كتبه مايدلّ على ذلك.[1]

والحقّ أنّ مجرّد غمز أحمد بن محمّد بن عيسى عليه مع شهادة النجاشي وغيره من عظماء المَشْيَخَة له بالفقه والفضل، وعدم استناد ذلك الغمز إلى دليل يدلّ عليه في كتبه وأقواله ممّا لايوجب القدح فيه، والحديث من جهته يكون في عداد الحسان.

وأمّا عليّ بن شيرة القاشاني ـ بالشين المعجمة ـ فثقة والحديث من جهته صحيح بلا كلام، ومن يتوقّف في ذلك فمن التباس الأمر عليه.

١. رجال النجاشي: ٢٥٥ / ٦٦٩.

# الراشحة السادسة والثلاثون

## [في ترتيب أقسام الحديث الخمسة الأصليّة]

الحقّ أنّ ترتيبَ أقسام الحديث الخمسة الأصليّة الترجيحي على سبيل ما آثرناه من التقديم والتأخير في ترتيبها الذِكْري.

ومنهم من يرجّح الموثّق على الحسن ويجعله تالياً للصحيح في المرتبة؛ نظراً إلى أنّ الثقة في الحديث أهمُّ في الغرض وأحقُّ بالاعتبار في قبول الرواية والوثوق بها من الاستقامة في الاعتقاد.

ولائقة بتنطّعه؛[1] لأنّ حقيقة الإيمان وصحّة العقيدة مناط أصالة الصحّة في القول والفعل، ومهيّئ جوهر النفس لملازمة جادّة التحفّظ، ومراعاة مسلك الاحتياط، والباعث على تحرّي مُسالَكة سبيل الحقّ، وتوخّي مُسامَتَة وِجْهة الصواب.

وأيضاً الفسق شريطة وجوب التثبّت، وأعظم الفسوق عدم الإيمان، فإذا اجتمع الإيمان واستحقاق المدح بحسب الصفات والأفعال من غير غميزة ورذيلة كان أوثقَ في قبول الرواية من مجرّد الثقة اللسانيّة الغير الجنانيّة، والاستقامة العملانيّة الغير الإيمانيّة.

ثمّ منهم مَن يقدّم القويّ ويرجّحه على الموثّق ويجعل مرتبته تالية لمرتبة الحَسَن لمساهمته إيّاه من جهة استقامة العقيدة؛ ترجيحاً لجانب الإيمان مع عدم ظهور فسق، وعدم الشين بذمّ.

والأصوب أنّ الانسلاخ عن استحقاق المدح في الظاهر رأساً يصحّح ترجيح جانب العدالة الثابتة وإن لم يكن قادحاً في قبول الرواية؛ لعدم ما يوجب الردّ أو التثبّت؛ ولأصالة صحّة الأقوال والأفعال مع أصل جوهر الإيمان الصحيح الثابت.

---

١. تنطّع في الكلام، أي تعمّق.

وإذ نسبة الطريق إلى ما يترتّب عليه من الأقسام تُشبه نسبةَ مقدّمتي القياس الميزانيّ إلى النتيجة من وجه، فكما النتيجة تتبع أخسَّ المقدّمتين، فكذلك كلّ من الأقسام الأربعة بعد الصحيح الشريف على الإطلاق يتبع أخسَّ مَن في الطريق. فإذا كان في رجال السند واحد مثلاً عدلاً فاسدَ المذهب وواحد إماميّاً مسكوتاً عن مدحه وذمّه، وسائر السند جميعاً على استجماع وصفي الإماميّة والعدالة فعلى قول من يجعل الموثّق أعلى وأرجحَ من القويّ يكون الحديث قويّاً، وعلى رأي من يعكس يكون موثّقاً؛ لكون مَن عدا الذي به الطريق قويّ أو موثّق على هذا التقدير أعلى منزلةً وأرجحَ مرتبةً ممّا قد اعتُبر في حدّ أحدهما، فلا يكون في إدراجه في أحدهما اهتضامٌ لجانب الدين، وإهمال لجهة الاحتياط، وتساهلٌ في اعتبار حال الرواية وحينئذٍ لا يلزم اختلاط[1] الحصر باحتمال حصول قسم سادس كما ربما يقع في بعض الأذهان.

وكذلك إذا كان واحد في السند عدلاً غيرَ صحيح العقيدة، وواحدٌ إماميّاً ممدوحاً غير منصوص عليه بالتعديل، ومَن عداهما مستجمع نصَّ التوثيق ووصف الإماميّة، فمن يقول: الحَسَن أعلى وأشرفُ من الموثّق يعتبرْ موثّقاً، ومَن يعكس يجعله حَسَناً. ولا هناك لجانب الاحتياط في الدين إهمال، ولا في أقسام القسمة الأُولى الأصليّة حصول قسم سابع.

ولكلّ من الأقسام الخمسة إلّا القسم الرابع ـ وهو القويّ ـ درجات متفاوتة تفاوتاً تشكيكيّاً بالشدّة والضعف، والكمال والنقص، فصحيحة الإماميّ الثقة الفقيه العالم المتقِن الضابط الورع الزاهد ـ كأبانِ بنِ تغلبَ بن رباح، وزرارة بن أعين الشيباني، وزكريّا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي زميل الرضا عليه السلام من المدينة إلى مكّة ـ أصحُّ وأرجحُ وأشدُّ صحّةً وأقوى رجحاناً من صِحاح مَن نقص في بعض الأوصاف. وعلى ذلك يقاس الأمر في سائر الأقسام.

---

١. كذا. والظاهر: الاختلال.

والصحيح أنّ الضبط ـ وهو في الاصطلاح كون الراوي متحفّظاً، متيقّظاً غيرَ مغفَّل على لفظ اسم المفعول من التفعيل لا على لفظ اسم الفاعل من الإغفال كما توهّمه بعض المغفَّلين من العامّة ومن الخاصّة ـ ليس من شرط أن يكون الحديث حسناً أو[1] موثّقاً على قياس الأمر في الصحيح. بل إنّ ذلك فيهما من المكمّلات والمرجّحات.

وربّما يجعل كلّ من تلك الأقسام بحسب الكمال والنقص على درجات ثلاث. واستقصاء القول هنالك مضمون لك في معمول لنا في الدراية إن شاء الله سبحانه.

وأمّا القويّ ـ وهو القسم الرابع ـ فلا يتصحّح فيه درجات متفاوتة بالقوّة والضعف إلّا بتفاوت درجات الإيمان قوّةً وضعفاً عند من يقول: إنّ اليقين قابل للشدّة والضعف.

وفي الحديث الضعيف والعمل به وروايته من دون بيان ضعفه أقوال:

فالأشهر الذي عليه الأكثر من أصحابنا ومن العلماء العامّيّة: أنّه يجوز ذلك في نحو المواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال الواجبة، وسنن الأذكار المندوبة والأفعال المستحبّة.

وبالجملة، في العبادات المندوبة مثوباتُها، لا في صفات الله تعالى وأسمائه وأفعاله وسائر المعارف الربوبيّة والعقائد الإيمانيّة، ولا في أحكام الحلال والحرام من أقسامها الخمسة التكليفيّة، والثلاثة أو الأربعة أو الخمسة أو الستّة الوضعيّة.

يقال: وفي حريم التسويغ حيث لايبلغ الضعف حدَّ الوضع والاختلاق؛ قاله قوم من العامّة ورهط من أصحابنا، ولا اعتداد بجدواه؛ إذ الموضوع المختلَق إذا ثبت كونه موضوعاً مختلقاً خرج عن المقسم رأساً، وإلّا كان في حريم التسويغ بَتَّةً.

وذهب فريق قليلون إلى المنع عن العمل بهوروايته لا على التصريح بالضعف مطلقاً. وفي إزائهم فِئون مجيزون مطلقاً في الأحكام وغيرها ولكن حيث يكون له

١. في حاشية المخطوطة: «أو، هنا تنويعيّة لاترديديّة. (منه دام ظلّه العالي)».

اعتضادٌ إمّا بالشهرة روايةً، وإمّا بإفتاء العلماء بمضمونه.

والحقّ أنّ روايته ـ على التساهل في ذكر ضعف السند ـ إنّما المنع عن تسويغها في الإلهيّات ومسالكها والربوبيّات ومعارفها، وبالجملة، حقائقِ العدل والتوحيد وما يتعلّق بالعقائد الإيمانيّة وحِكَمها وأسرارها. وأمّا في أبواب الشرائع والأحكام ومايتعلّق بالأعمال والأفعال فسائغة على الإطلاق، لكنّ العمل به غير سائغ فيما عدا المسنونات والمندوبات والترهيبات والترغيبات إلّا مع معاضدة الشهرة أو الفتوى.

وفي علماء العامّة وفي أصحابنا أيضاً مَن يُخرج عن كلّ مَن لم يُجمَع على تركه، ويسوّغ العملَ بالمخرَج عنه، وفيهم من يسوّغ إخراج الضعيف ولو عن مُجْمَع على تركه، ويُجَوِّز العملَ به إذا لم يوجَد في الباب غيرهُ؛ لأنّه يراه أقوى من العمل بالقياس والرأي.

وروى الدارِميّ عن الشَّعبي قال: «ما حدّثك هؤلاء عن النبيّ ﷺ فخذبه، وما قالوه برأيهم فألقه في الحشّ[1]»[2].

وقال النوويّ في كتاب **الأذكار**: «قال العلماء من الفقهاء والمحدّثين[3] ...»

---

١. في حواشي النسخ: «قال ابن الأثير في النهاية: الحُشوش: الكُنُف ومواضع قضاء الحاجة، الواحد: حَشّ، بالفتح. وأصله من الحشّ: البستان؛ لأنّهم كانوا كثيراً مّا يتغوّطون في البساتين. ومنه حديث عثمان: «أنّه دفن في حُشّ كوكب». وهو بستان بظاهر المدينة خارجَ البقيع. ويجمع الحشُّ ـ بالفتح والضمّ ـ على حُشّان. ومنه الحديث: «أنّ رسول الله ﷺ استخلى في حُشّان». وفيه: «نهى أن تؤتى النساء في مَحاشّهنّ». هي جمع مَحَشّة، وهي الدبر. قال الأزهري: ويقال أيضاً بالسين المهملة، كَنى بالمحاشّ عن الأدبار، كما يُكْنى بالحشوش عن مواضع الغائط. انتهى قوله.

وقال المطرّزي في المغرب: الحشّ: البستان، ويُكْنى به عن المستراح؛ لأنّهم كانوا يتغوّطون في البساتين. ومنه الحديث: «إنّ هذه الحشوش محتَضَرَة، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخُبُث والخبائث». وهما جمع خبيث وخبيثة. والمراد شياطين الإنس والجنّ ذُكرانهم وإناثهم. والمَحشّة كناية عن الدبر، ومنها الحديث: «إنّ النبيّ ﷺ نهى أن تؤتى النساء في محاشّهنّ». وروي بالسين. انتهى بألفاظه.

وفي صحاح الجوهري: الحشّ ـ بالفتح والضمّ ـ: البستان. والجمع: الحِشّان. والحَشّ أيضاً: المخرج؛ لأنّهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين. والجمع: حُشوش (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. سنن الدارمي ١: ٧٨ ح ٢٠٠، باب في كراهية أخذ الرأي.

٣. في العبارة سقط، وتمام كلام النووي على ما في كتاب الأذكار: ١٥: «قال العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحبّ العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً».

وهناك سؤال مشهور وهو أنّ العمل بالحديث الضعيف في المسنونات والمستحبّات ينافي ما تقرَّر عند العلماء واستقرّت عليه الآراء، من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة، وعدم جواز العمل بما لادليل عليه من الشرع.

والجواب عنه: أنّ التعويل في هذا الباب على ما ورد في المستفيض المشهور من طرق العامّة[1] والخاصّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «من بلغه شيء من أعمال الخير فعمل به أعطاه الله ذلك وإن لم يكن على ما بلغه».[2]

ومن طريق آخر:

من بلغه عن الله فضيلة فأخذها وعمل بها إيماناً بالله ورجاءَ ثوابه، أعطاه الله تعالى ذلك وإن لم يكن كذلك.[3]

وما رواه رئيس المحدّثين في الصحيح ـ ويعدّه غير المتثقّف حسناً بإبراهيم بن هاشم ـ عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال، قال: «من سمع شيئاً من الثواب على شيءٍ فصنعه، كان له أجره وإن لم يكن على ما بلغه».[4]

فالعمل والتمسّك هناك في الحقيقة على العموم بهذا الحديث الصحيح، وذاك المستفيض المشهور لابخصوصيّات الأحاديث الضعيفة.

وإذ هذا الصحيح وذاك المستفيض متخصّصا المنطوقِ والمفهومِ بالفضائل والمثوبات والنوافل والمندوبات؛ فلذلك اختصّ جواز العمل بالحديث الضعيف بما يكون في مستحبّات أبواب العبادات؛ ومن ثَمّ ترى الأصحاب ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ في كتبهم الاستدلاليّة ربّما يحتجّون في سنن العبادات ووظائف المستحبّات بأحاديثَ من طرق العامّة.

---

١. كنز العمّال ١٥: ٧٩١، ح ٤٣١٣٢؛ تاريخ بغداد ٨: ٢٩٦ / ٤٣٩٨.

٢. الإقبال: ٦٢٧. بتفاوت يسير. وبمعناها روايات في وسائل الشيعة ١: ٨٠ ـ ٨٢ باب ١٨ من أبواب مقدّمة العبادات.

٣. عدّة الداعي: ٩ ـ ١٠.

٤. الكافي ٢: ٨٧ / ١، باب من بلغه ثواب من الله على عمل.

وقال بعض المعروفين بالتنطّع في العلوم النظريّة ممّن ظاهره المسير على مذهب الشافعي:

الذي يصلح للتعويل أنّه إذا وجد حديثٌ ضعيف في فضيلة عملٍ من الأعمال ولم يكن هذا العمل ممّا يحتمل الكراهة والحرمة فإنّه يجوز العمل به ويستحبّ؛ لأنّه مأمون الخطر و مرجوّ النفع؛ إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب، فالاحتياط العمل به برجاء الثواب.

وأمّا إذا دار بين الحرمة والاستحباب، فلاوجه لاستحباب العمل به.

وإذا دار بين الكراهة والاستحباب، فمجال النظر فيه واسع؛ إذ في العمل دغدغة الوقوع في المكروه، وفي الترك مَظِنّة ترك المستحبّ. فلينظر إن كان خطر الكراهة أشدَّ، بأن يكون الكراهة المحتملة شديدةً والاستحباب المحتمل ضعيفاً، فحينئذٍ يترجّح الترك على الفعل، فلا يستحبّ العمل به. وإن كان خطر الكراهة أضعفَ، بأن تكون الكراهة ـ على تقدير وقوعها ـ كراهةً ضعيفةً دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه، فالاحتياط العمل به. وفي صورة المساواة يُحتاج[1] إلى نظر تامٍّ، والظنّ أنّه مستحبّ أيضاً؛ لأنّ المباحاتِ تصير بالنيّة عبادةً فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف.

فجواز العمل واستحبابه مشروطان. أمّا جواز العمل، فبعدم احتمال الحرمة. وأمّا الاستحباب، فبما ذكرنا مفصّلاً

لكن بقي هاهنا شيءٌ وهو أنّه إذا عُدِم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لأجل الحديث؛ إذ لو لم يُوجد الحديث يجوز العمل؛ لأنّ المفروض انتفاء الحرمة.

لا يقال: الحديث ينفي احتمال الحرمة؛ لأنّا نقول: الحديث الضعيف لايثبت به شيء من الأحكام، وانتفاء احتمال الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة، والإباحة حكم شرعي، فلا يثبت بالحديث الضعيف. ولعلّ مراد النووي ما ذكرنا، وإنّما ذكر جواز العمل توطئةً للاستحباب.

١. في «أ»: «نحتاج».

وحاصل الجواب أنّ الجواز معلوم من خارج، والاستحباب أيضاً معلوم من القواعد الشرعيّة الدالّة على استحباب الاحتياط في أمر الدين، فلم يثبت شيء من الأحكام بالحديث الضعيف، بل أوقع الحديث الضعيف شبهةَ الاستحباب فصار الاحتياط أن يعمل به. واستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع.[١] انتهى قوله بعبارته.

قلت: ليتَه كان من الصحّة والاستقامة على سمت الجادّة وفي حريم السبيل فضلاً عن حصافة المتانة والصلوح للتعويل. أليس من المتّضح المنصرح أنّه إن رام بإيقاع الحديث الضعيف الشبهةَ إيقاعَه[٢] الوهمَ أو الشكّ، كان على ما ادّعاه لكنّه غير مُجْدٍ؛ إذ ليس ذلك موجبَ استحباب العمل أصلاً، كما ليس وهم الجنابة أو النوم مثلاً والشكُّ في أحدهما بعد تيقّن الغسل أو الوضو يوجب استحباب ترك العمل باستصحاب حكم اليقين لتوهّم استحباب الاحتياط في الدين.

وإن رام به إيقاعَه[٣] العلمَ أو الظنَّ، فهو أوّل المسألة وحريمُ النزاع، بل من المستبين أنّه ليس كذلك، ولو كان لكان يتمّ إثبات الحكم به، والمفروض المتّفق على تسليمه وإذعانه خلافُه.

وأيضاً في تسويغ الاحتياط مطلقاً بحث مستمرّ، وكلام دائر على ألسنة الفقهاء والأُصوليين.

وإذا قلنا بالتسويغ فذلك مختصّ بسبق ثبوت شغل الذمّة بالتكليف لدليل ناهض ومَدرك شرعي، حتّى يكون الاحتياط لحصول البراءة والخروج عن العهدة على اليقين. والنظر هنا في أصل ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف، والعمل بمقتضاه من بدو الأمر، ولاخلاف في عدم جواز الاحتياط في الدين بالعمل بمقتضى الاحتمال الموهوم أو المشكوك فيه ابتداءً من غير نهوض دليل شرعي إجماعاً.

وأيضاً، المباح إنّما يصير عبادةً بالنيّة إذا كان له من جهته المنويّة استحبابٌ ثابت

---

١. لم نعثر علي قائله.

٢ و ٣. ما أثبتناه هو الصحيح وفي النسخ: «إيقاعها».

من تلقاء الشرع، لا إذا ما لم يكن مستحبّاً شرعيّاً بجهة من الجهات أصلاً.

وأيضاً، الدوران بين الحرمة أو الكراهة أو الإباحة وبين الاستحباب إنّما يتصحّح إذا كان الحديث الضعيف الناطق بالاستحباب معارَضاً بحديث آخَرَ ضعيفٍ في جانب الحرمة أو الكراهة أو الإباحة، أو بأصالة الإباحة الأصليّة وبراءة الذمّة من التكليف الاستحبابي. وبالجملة، بدليل آخر شرعيّ يقاومه ولا يكون أقوى منه. وأمّا من دون ذلك فلايصحّ احتمال شيء من الحرمة والكراهة؛ إذهما جميعاً على خلاف الأصل.

وأيضاً، الأمن من الخطر لايتصوّر هناك عوض؛ إذ العمل به على سبيل الاستحباب الشرعي أو الإباحة الشرعيّة لاينسلخ أبداً عن اقتران احتمال الوقوع في التشريع البدعي، والبدعة التشريعيّة.

وأيضاً، معنى جواز العمل بالحديث الضعيف الدالّ على الاستحباب جواز الإتيان بما يفيد استحبابَه على جهة الاستحباب وقصد القربة، لا الجواز الإباحي. وهذا لايكفي فيه مجرّد انتفاء الحرمة، بل ذلك إنّما يفيد عدم ترتّب الإثم والعقوبة على العمل لاغير. فقوله: «إذ لو لم يوجد الحديث يجوز العمل». باطل، فليتبصّر.

# الراشحة السابعة والثلاثون

## [في الأقسام الفرعيّة للحديث]

وللحديث أقسام فرعيّة مِن بعد القسمة الأُولى، غيرُ مستوجبة ألبتّة أن تكون متباينةً بحسب التحقّق، ولا هي مباينة التحقّق لأقسام القسمة الأُولى الأصليّة، بل هي متباينة المفهومات، متداخلة التحقّق، ومداخلة الأقسام المتأصّلة، أكثرُها مشتركة بين خمستها جميعاً، وعِضةٌ منها مختصّة بخامسها وهو الضعيف، فلْنَتْلُها عليك على نمطٍ وسطٍ من القول، والبسطُ والتفصيلُ على ذمّة مقامٍ آخَرَ.

### المستفيض

ويقال له: **المشهور**، و**الشائع**. وهو ما ذاع وشاع: **إمّا** عند أهل الحديث خاصّةً دون غيرهم، بأن نقله منهم رواة كثيرون.

وإذا كان لحديثٍ طرق عديدة، وأسانيدُ متلوّنة، فسنّة أصحاب الحديث أنّهم لا يهتمّون بتصحيح السند والتعمّق في حال رجاله؛ فإنّ مثل هذا عندهم يلحق بالمتواترات؛ ولذلك كثيراً مّا يقول شيخ الطائفة في **التهذيب** و**الاستبصار** في مثل ذلك من الحديث المتعدّد الطريق، المتكثّر الإسناد: «إنّ ذلك قد أخرجه من حيّز الآحاد إلى التواتر».[1] وهذا ليس يعرفه إلّا أهل الصناعة.

**وإمّا** عندهم وعند غيرهم، كحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات».[2]

**وإمّا** عند غيرهم خاصّة وهو ممّا لا أصل له عندهم.

---

١. لم أعثر على هذه العبارة ونحوها في التهذيب والاستبصار.

٢. التهذيب ١: ٨٣، ح ٢١٨؛ الأمالي للطوسي: ٦١٨، ح ١٢٧٤، المجلس ٢٩؛ صحيح البخاري ١: ٣، ح ١؛ صحيح مسلم ٣: ١٥١٥ ـ ١٥١٦، ح ١٩٠٧؛ سنن أبي داود ٢: ٢٦٢، ح ٢٢٠١؛ سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٣، ح ٤٢٢٧.

ينقل عن أحمد بن حنبل أنّه قال:

أربعة أحاديثَ تدور على الألسن في الأسواق ليس لها أصل في الاعتبار: «من بشّرني بخروج آذار بشّرته بالجنّة». و«من أذى ذمّيّاً فأنا خصمه يوم القيمة». و«يوم نحركم يوم صومكم». و«للسائل حقّ وإن جاءكم على فرس».[1]

قلت: «يوم نحركم يوم صومكم» له أصل أصيل عندنا وإن لم يكن مسنداً عن النبيّ صلى الله عليه وآله. فقد روى رئيس المحدّثين في خواتيم كتاب الحجّ في باب النوادر عن محمّد بن يحيى وهو أبو جعفر العطّار، عن محمّد بن الحسين وهو ابن الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل وهو ابن بزيع، عن الحسين بن مسلم، عن أبي الحسن الأوّل موسى الكاظم عليه السلام قال: «يوم الأضحى في اليوم الذي يصام فيه، ويوم عاشوراء في اليوم الذي يفطر فيه».[2]

وقال شيخنا الشهيد ـ رحمه الله ـ في **الدروس**: «روى الحسين بن مسلم عن أبي الحسن عليه السلام: «يوم الأضحى يوم الصوم، ويوم عاشوراء يوم الفطر».[3]

فأمّا بيان الحديث فمن سبيلين:

**أوّلهما**: أن يُسار على المسير الظاهر، فيعتبر يوم النحر موضوعاً ويوم الصوم محمولاً، وكذلك يوم عاشوراء موضوعاً ويوم الفطر محمولاً، ويرام في معناه أنّه إذا ما غُمّت عليكم الأهِلّة وكنتم متحيّرين في يوم نحركم وقد كان هلال شهر رمضان ثابتاً عندكم ثمّ غمّت الأهلّة من بعده، فما كان يومَ صومكم الثابتَ عندكم، فاتّخذوه بعينه يومَ نحركم، مثلا إذا كان أوّل شهر صومكم يومَ الجمعة، فاتّخذوا يومَ الجمعة يوم نحر لكم؛ وذلك لأنّ فرضكم أن تعتبروا شهر رمضان ثلاثين يوماً، فيكون يوم

---

١. حكاه ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل في مقدّمة ابن الصلاح: ١٦١؛ والطيّبي في الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٣.

٢. الكافي ٤: ٥٤٧، باب النوادر من كتاب الحجّ، ح ٣٧.

٣. الدروس الشرعيّة ١: ٤٨٩.

عيدكم يومَ الأحد، ثمّ اعتبروا شهر شوّال تسعة وعشرين يوماً، وشهرَ ذي القعدة ثلاثين يوماً، أو بالعكس؛ إذ لايكون ثلاثة شهور متتالية ثلاثين ثلاثين، فيكون غرّة شهرَ ذي الحجّة الحرام يومَ الأربعاء ويوم النحر يومَ الجمعة لا محالة.

وعلى هذا القياس، إذا غمّت الأهلّة وتحيّرتم في يوم عاشوراء وقد كان هلال شوّال ثابتاً ويوم العيد متعيّناً عندكم، فاتّخذوا يوم عيدكم بعينه يومَ عاشوراء؛ وذلك لأنّ الأصل في ذلك الشهر الثابتِ أوّلُه أن يكون ثلاثين يوماً، وفي الشهرين الأخيرين من بعده أن يكون أحدهما ثلاثين، والآخَرُ تسعة وعشرين يوماً، وذلك فرضكم؛ فإنّه وإن كان من المحتمل أن يكون كلٌّ منهما تسعة وعشرين إلاّ أنّه لايسوغ في الشرع اعتبارُ ذلك بمجرّد الاحتمال فليُفْقَه.

**وثانيهما**: أن يعكس اعتبار الوضع والحمل، فيعتبرَ تقديم الخبر تنبيهاً على ادّعاء حصر مفهومه في المبتدأ مطلقاً، أو على الكمال وبالحقيقة ويقالَ: لايبعد أن يكون معناه أنّ يوم الصوم ـ أعني أوّل شهر رمضان ـ هو المحقوق عند المؤمن، والحقيق في مذهب خلوص الإيمان بأن يُعدّ يومَ العيد، وهو يوم الأضحى.

وأمّا عيد الفطر ـ وهو أوّل شوّال ـ فحقّه إذا ما كمل قسط الإيمان وتمّ نصاب استلذاذ العبادات والالتذاذ بها ولا سيّما الصّلاة التي هي معراج رُوع المؤمن، والصوم الذي جزاء العاشق العارف به لقاءُ القدّوس الأحد الحقّ، ووصالُ المعشوق الجميل البهيّ القيّوم النور المطلق أن لايُعدَّ[1] عيداً، بل يحسب كأنّه يوم عاشوراء، ومأتماً لمضيّ شهر الرحمة لفيوض أرواقه، وحزناً على فواته، ووَجْداً على فراقه. فها دعاء **الصحيفة الكريمة السجّاديّة** في وداع شهر رمضان لبيان هذا المعنى موضِحٌ ما أوضحَه! ومبيّنٌ ما أبْيَنه! حيث سمّاه سيّد الساجدين العيدَ الأعظم لأولياء الله، فقال ﷺ في وداعه:

---

١. خبر لقوله قُبَيلَ هذا: «فحقّه».

السلام عليك يا شهر الله الأكبر، و يا عيدَ أوليائه الأعظمَ. السلام عليك يا أكرم مصحوب من الأوقات، ويا خير شهرٍ في الأيّام والساعات. السلام عليك من شهرٍ قربت فيه الآمال، ونُشرت فيه الأعمال. السلام عليك من قرينٍ جلّ قدره موجوداً، وأفجع فقده مفقوداً، ومرجوٍّ آلَمَ فراقه. السلام عليك من أليفٍ آنس مقبلاً فسرّ، وأوحش منقضياً فمضّ. السلام عليك غيرَ كريه المصاحبة، ولا ذميمَ الملابسة. السلام عليك كما وفدتَ علينا بالبركات، وغسلت عنّا دنس الخطيئات. السلام عليك غير مودّع بَرَماً، ولامتروكٍ صيامه سأماً. السلام عليك من مطلوبٍ قبل وقته، ومحزونٍ عليه قبل فوته. السلام عليك ما كان أحرَصَنا بالأمس عليك! وأشدَّ شوقَنا غداً إليك!. السلام عليك وعلى فضلك الذي حُرِمناه، وعلى ماضٍ من بركاتك سُلبناه.

وقال عليه السلام: فنحن مودّعوه وداعَ مَن عزّ فراقه علينا، وغَمَّنا وأوحشنا انصرافُه عنّا.

وقال عليه السلام: اللهمّ صلّ على محمّد وآله واجْبُر مصيبتَنا بشهرنا[1]

ولقد رأيت في بعض آثار الصوفيّة:

أنّ الحسين بن منصور الحلاّج كان ينوي في أوّل شهر رمضان ويفطر يوم العيد، ويختم القرآن في كلّ ليلة في ركعتين، وكلّ يوم في مأتي ركعة، وكان يلبس السواد يوم العيد ويقول: هذا لباس مأتم مَن يُردّ عملُه.

فلعلّ هذا في مذهب استحقار الطاعة واستكبار المعصية في سبيل العبوديّة وجهٌ آخَرُ لاتّخاذ عيد الفطر يومَ مأتمٍ.

وبالجملة: العارف إنّما يتعيّد بضاحية نهار العرفان، والعاشق إنّما يَتَنَوْرِزُ بطلوع شمس وجه الحبيب في نيروز خلع الأجساد ورفض الأبدان.

جعلنا الله سبحانه من أهل سعادة لقائه. ومن المتبهّجين ببهجة الاستضاءة بنوره والابتهاء ببهائه، بحرمة أخلّائه من سفرائه، وأصفيائه من أوليائه.

---

١. الصحيفة السجّاديّة: ٢٣٣، الدعاء ٤٥.

## العالي الإسناد

**إمّا** علوّ إسناده بالقرب من المعصوم وقلّة الواسطة. وهذا أفضل أنحاء علوّ الإسناد لدى الأكثر. ولا سيّما إذا ما كان بسندٍ صحيح نظيف.

ومن الذائع المشهور ثلاثيّات رئيس المحدّثين من أصحابنا في جامعه **الكافي**،[١] وثلاثيّات البخاري من العامّة في صحيحه.[٢]

قال محمّد بن أسلم الطوسيّ ـ على ما نقله الطيّبيّ في خلاصته ـ: «قرب الإسناد قرب، أو قربة إلى الله تعالى».[٣] و«أو» إمّا ترديد من الراوي، أو تنويع من القائل، كقوله عزّ من قائلٍ: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾.[٤]

ثمّ بعد هذه المرتبة قرب الإسناد من أحد أئمّة الحديث، كشيخ الطائفة، والصدوق عروة الإسلام، ورئيس المحدّثين، والحسين بن سعيد الأهوازي، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وأضرابهم.

**وإمّا** بتطاول التنازل، وكثرة الوسائط مع كون الجميع أعيانَ الثقات الأثبات، وأعاظمَ العلماء الأجلّاء الفقهاء، فإنّ ذلك يفيد متانة القوّة ورزانة الصحّة.

ومنهم مَن يرجّح النزول مطلقاً؛ استناداً إلى أنّ كثرة البحث وزيادة الفحص مفتاح تزايد الفيض، ومَثْراةُ تضاعف الأجر، وذلك أمر وحشي لغرض فنٍّ نحن في سبيله، وهو ما يتعلّق بالترزين والتمتين، والتوهية والتوهين.

وإمّا بتعدّد الإسناد في سندٍ واحدٍ؛ فالإسناد قد يطلق ويراد به السند وهو الطريق بتمامه، وقد يطلق ويراد به بعض السند.

---

١. راجع: مشرق الشمسين: ٢٧٨. وتعليقة المصنّف على الكافي: ٧٦.

٢. قال في تعليقة الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٥: «الثلاثيّات هي الأحاديث التي يكون عدد رواتها إلى الصحابة ثلاثة رواة. قال الكتاني: والثلاثيّات للبخاري هي اثنان وعشرون حديثاً جمعها الحافظ ابن حجر وغيره وشرحها غير واحد. (الرسالة المستطرفة، ص ٩٧)».

٣. الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٥.

٤. المرسلات (٧٧): ٦.

**وإمّا** بكون ما يرويه المحدّث بسنده النظيف من أحاديث أحد الأُصول المعتبرة، والكتب المعتمدة، **ككافي** أبي جعفر الكليني، و**الفقيه** و**التوحيد** و**عيون أخبار الرضا** و**عرض المجالس** للصدوق، و**التهذيب** و**الاستبصار** و**الأمالي** للشيخ لنا. و**كصحيحي البخاري ومسلم**، و**موطّأ** مالك، و**صحيحي** أبي عيسى الترمذي وأبي عبدالرحمن النسائي، و**سنن أبي داود** السجستاني، و**مستدرك** أبي عبد الله الحاكم، و**جامع الأُصول** لابن الأثير، و**مصابيح البغوي**، و**مشكاة الطيبي** للعامّة.

وهناك قسمان آخَران دون هذه الأقسام في الرتبة:

**أحدهما**: بتقدّم وفاة مَن في طبقة أحد الإسنادين المتساويين بالعدد بالنسبة إلى مَن في طبقة مثلها في الإسناد الآخر.

**والآخر**: بتقدّم السماع في أحدهما مع اتّفاقهما في وقت الوفاة.

## المسند

وهو ما اتّصل سنده من راويه متصاعداً إلى منتهاه إلى المعصوم.

فخرج بـ«اتّصال السند». المرسلُ، والمقطوع، والمعضّل، والمعلّق. و بـ«الغاية» الموقوفُ بسند متّصل.

وربّما يقال: أكثر ما يستعمل **المسند** فيما ورد عن النبيّ ﷺ خاصّةً. وقال الحاكم من العامّة: «هو ما اتّصل سنده مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ».[1]

## المتّصل

ويقال له: الموصول. وهو ما اتّصل إسناده، وكان كلّ من طبقات الرواة قد سمعه ممّن فوقه سماعاً حقيقياً، أو في معناه كالإجازة أو المناولة. سواء كا ن مرفوعاً في التصاعد إلى المعصوم عليه السلام، أو موقوفاً على غيره.

---

١. معرفة علوم الحديث: ٢٩.

## المرفوع

وهو ما أُضيف إلى المعصوم من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، سواء كان متّصلاً، أو منقطعاً بإسقاط بعض الأوساط، أو إبهامِه، أو روايةِ بعض السند عمّن لم يلقه حقيقةً ولا حكماً.

وهو يفارق المتّصلَ في المنقطع، ويفارقه المتّصلُ في الموقوف.

ويجتمعان في المتّصل غير الموقوف وهو المسند، فبينهما عموم من وجه. وهما أعمٌّ مطلقاً من المسند.

## المُعَنْعَن

هو ما يقال في سنده: فلانٌ عن فلانٍ من غير ذكر التحديث.

والإخبار والسماع والعنعنة بحسب مفاد اللفظ أعمٌّ من الاتّصال فإذا أمكن اللقاء وصحّت البراءة من التدليس، تعيّن أنّه متّصل، ولا يفتقر إلى كون الراوي معروفاً بالرواية عن المرويّ عنه على الأصحّ.

قال ابن الصلاح من العامّة: «وكثر في هذه الأعصار استعمال «عن» في الإجازة».[1]

ولعلّ ذلك في عصره وفي اصطلاحات أصحابه واستعمالاتهم، وأمّا عندنا وفي أعصارنا وفي استعمالات أصحابنا فأكثر ما يراد بالعنعنة الاتّصالُ.

وإذا قيل: فلان عن رجلٍ، أو عن بعض أصحابه، أو عمّن سمّاه عن فلان، فبعض الأُصوليّين سمّاه مرسلاً، و استمرّ عليه دَيْدَن الشيخ في **الاستبصار** أكثريّاً، وفي **التهذيب** تاراتٍ. وليس في حيّز الاستقامة.

---

١. مقدّمة ابن الصلاح: ٥٤.

وقال الحاكم من العامّة: «لا يسمّى مرسلاً بل منقطعاً».[١]

وهذا الوجه أيضاً خارج عن سبيل الاستواء. والصواب عندي أن يُصطلح عليه بالإبهام أو الاستبهام، فيعتبرَ قسم آخَرُ، ويسمّى المبهمَ والمستبهمَ.[٢]

## المعلّق

وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر إلى حيث يُقتصَر على آخر السند وهو الراوي المتّصل بالمعصوم.

وأخذوا ذلك من تعليق الجدار أو الطلاق؛ لاشتراكهما في قطع الاتّصال. يقال: نقبوا الحائط وعلّقوه. أي حفروا تحته وتركوه معلّقاً.

ولم يستعملوا التعليق فيما سقط وسطُ إسناده، أو آخره، فذانك مسمّيان بالمنقطع والمرسل.

ولا يستعمل أيضاً في مثل: يُروى عن فلان، ويُذكر، أو يُحكى عنه وما أشبه ذلك على صيغة المجهول؛ لأنّها لا تستعمل في معنى الجزم المعتبر في الحديث.

فأمثال هذه لا يحكم عليها بالصحّة إلّا أن تكون مُورَدةً في أصل صحيح معتبر معوّل عليه، فيقال: إن إيرادها في ذلك الأصل الصحيح مشعر بصحّتها في أصلها وإن كانت موردة بصيغة المجهول لا بصيغة البتّ والجزم.

والشيخ في كتابيه كثيراً مّا يعلّق، فيترك الأقلّ أو الأكثر، كقوله: محمّد بن أحمد، أو محمّد بن يعقوب، أو البزوفريّ، أو الحسين بن سعيد مثلاً ثمّ يذكر الإسناد إلى آخر السند، ويأتي في ساقة الكتاب بالتصريح بكلّ مَن تركه في تعليق تعليق.

وكذلك سنّة الصدوق في **الفقيه** فيقول مثلاً: محمّد بن يعقوب، أو أحمد بن محمّد. وكثيراً مّا يعلّق إلى آخر السند فيقول مثلاً: روى زرارة عن الباقر عليه السلام، وروى

---

١. معرفة علوم الحديث: ٤٥ ـ ٤٦.

٢. في «ب»: «المُبْهِمَ والمُسْتَبْهِمَ معاً» أي بكسر الهاء وفتحها في كليهما.

هشام عن الصادقعليه السلام، ثمّ في ساقة الكتاب يذكر متروكي أسانيدِه المعلّقة جميعاً.

وأمّا رئيس المحدّثين فأقلّ التعليق جدّاً. وسيرته الأكثريّةُ في جامعه **الكافي** أنّه يذكر السند بتمامه، أو يكتفي في عِضة من أوّله بالإشارة إلى إسناد سبق.

والبخاري من العامّة آثر الإكثار من التعليق في صحيحه، وهو قليل جدّاً في صحيح مسلم، كقوله في التيمّم: روى الليث بن سعد.

ولايَخرج المعلَّق عن حريم الصحّة إذا كان معروفاً من جهة ثقات عُلّق عنهم أو كان لايصحبه خَلَل الانقطاع؛ لما قد علم من التزام المحدّث أن لايكون تعليقه إلّا عن ثقاتٍ.

**الفارد** ويقال له **المفرد**

وهو على قسمين: فرد ينفرد به راويه عن جميع الرواة وذاك الانفراد المطلق. وربّما ألحقه بعضهم بالشاذّ.

وفرد مضاف بالنسبة إلى جهة معيّنة، كما تفرّد به أهل مكّة، أو الكوفة، أو البصرة، أو تفرّد به واحد معيّن من أهل مكّة مثلاً بالنسبة إلى غيره من المحدّثين من أهلها.

**المدرج**

وهو أقسام: **أحدها**: ما أُدرج في الحديث كلام بعض الرواة فيظنّه مَن بعدَه أنّه من الحديث فيرويه متّصلاً منتظماً. وهذا باب متّسع كثيراً مّا يقتحم فيه المحدّثون فيجب التيقّظ فيه، والتحفّظ عنه.

**وثانيها**: أن يكون عنده متنان بإسنادين فيدرج في أحدهما شيئاً من الآخر، كإدراج سعد بن أبي مريم في حديث: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تدابروا، ولا تنافسوا».[1] وهو مشهور لدى العامّة من طرقهم

---

١. قال ابن الصلاح في كتابه مقدّمة ابن الصلاح: ٧٦: «ومنها: أن يدرَج في متن حديث بعضُ متن حديث آخَرَ ⇔

في صحاحهم.[١]

**وثالثها**: أن يختلف متنٌ واحد بعينه بالزيادة والنقيصة في سندين، فيدرَج الراوي الزائدُ في سند الناقص.

**ورابعها**: أن يسمع حديثاً واحداً من جماعة مختلفين في سنده مع اتّفاقهم على متنه، أو في متنه مع اتّفاقهم على سنده، فيدرج روايتَهم جميعاً على الاتّفاق في المتن أوالسند، ولا يتعرّض لذلك الاختلاف.

وتعمّد هذه الأقسام أيّها كان حرام.

## الغريب والعزيز

من الذائع المقرّر عند أئمّة هذا الفنّ أنّ العدل الضابط ممّن يُجْمَع حديثه ويقبل؛ لعدالته وثقته وضبطه إذا انفرد بحديث، سمّي «غريباً». فإن رواه عنه اثنان أو ثلاثة فهو المسمّى «عزيزاً». وإن كان رواه جماعة كان من الذي يسمّى «مشهوراً». ومن الأفراد ما ليس بغريب كالأفراد المضافة إلى البلدان.

وينقسم الغريب مطلقاً إلى صحيح وغير صحيح. وينقسم أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً، وهو متن غير معروف إلّا عن واحد انفرد بروايته.

وإلى غريب إسناداً لامتناً، كحديث معروف المتن عن جماعة من الصحابة أو مَن في حكمهم، إذا انفرد واحد بروايته عن صحابيّ آخر مثلاً غيرهم. ويعبّر عنه بأنّه غريب من هذا الوجه.

---

⇐ مخالفٍ للأوّل في الإسناد. مثاله: رواية سعيد بن أبي مريم عن مالك، عن الزهري، عن أنس أنّ رسول الله ﷺ قال: «لاتباغضوا، ولاتحاسدوا، ولاتدابروا ولاتنافسوا». الحديث. فقوله: «لاتنافسوا» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر، رواه مالك عن أبي الزنّاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فيه: «لاتجسّسوا، ولاتحسّسوا، ولاتنافسوا، ولاتحاسدوا». والله أعلم».

١. صحيح البخاري ٥: ٢٢٥٣ ح ٥٧١٨؛ صحيح مسلم ٤: ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ح ٢٥٦٣؛ سنن الترمذي ٤: ٣٢٩، ح ١٩٣٥.

ومنه غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة غير الشواذّ. قال الطيّبي[١] وغيره:

> وهذا ما يعنيه الترمذي بقوله: «غريب من هذا الوجه» ـ قالوا ـ: ولايوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً إلّا إذا اشتهر الحديث المفرد، فرواه عمّن تفرّد به جماعة كثيرة فإنّه حينئذٍ يصير غريباً مشهوراً، أو غريب المتن، غيرَ غريب الإسناد إلّا بالنسبة إلى أحد طرفيه، فإنّ إسناده متّصف بالغرابة في طرفه الأوّل، وبالشهرة في وسطه وفي طرفه الآخر.[٢]

وقد يطلق الغريب فيقال: هذا حديث غريب. ولايرام هذا الاصطلاح بل يراد غرابته من حيث التمام والكمال، في بابه، أو غرابة أمره في الدقّة والمتانة واللطافة والنفاسة، ولاسيّما ما إذا قيل:[٣] حسن غريب، وذلك كما يقال: هذا حديث حسن. ولا يراد المعنى الاصطلاحي، ولاسيّما ما إذا قيل: حسن صحيح. وإن كان ربما يعنى بذلك أنّه حسن من طريق، صحيح من طريق آخر؛ فلذلك قال الطيّبي في **شرح مشكاة المصابيح**:

> وقول الترمذي: «حديث حسن صحيح» يريد أنّه روي بإسنادين، أحدهما يقتضي الصحّة، والآخرُ الحسنَ، أو يريد اللغويّ، وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه.[٤]

ومن هذا الباب الحديث الصحيح المستفيض من طرق العامّة عن أبي سعيد قال، قال رسول الله ﷺ: «يا عليّ لايحلّ لأحدٍ أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك».

قال عليّ بن المنذر: «فقلت لضرار بن صُرَد: ما معنى هذا الحديث؟ قال:

---

١. الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٤.

٢. مقدّمة ابن الصلاح: ١٦٣ ـ ١٦٤.

٣. في «ب» و «ج»: «إذا ما قيل».

٤. لم يكن عندي شرح مشكاة المصابيح، وكلامه هذا بعينه موجود في الخلاصة في أُصول الحديث: ٤٧.

لايحلّ لأحدٍ يستطرقه جنباً غيري وغيرك».[١] أورده صاحب **المشكاة** ثمّ قال: «رواه التِرمذي وقال: هذا حديث حسن غريب».

قلت: ولذلك سمّاه البغوي في **المصابيح** غريباً،[٢] لا لأنّه من الأحاديث الصحيحة الغريبة الإسناد اصطلاحاً ففي كتبهم المعتمدة بأسانيدهم المعتبرة مسنداً عن أُمّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ أنّ النبيّ ﷺ قال بأعلى صوته: «ألا إنّ هذا المسجد لايحلّ لجنب إلّا للنبيّ وعليّ وفاطمة بنت محمّد».[٣]

ومن الطرق الخاصّة رُوِيناه من طريق الصدوق في **عيون أخبار الرضا** من المسانيد عن سيّدنا أبي الحسن الرضا عليه السلام عن آبائه الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين[٤]

وليعلم أنّ حديث: «إنّما الأعمال بالنيّات».[٥] قد عدّه كثير من علماء الحديث غريبَ الإسناد في الأوّل، مشهورَه في الآخِر؛[٦] حيث رواه عن يحيى بن سعيد أكثرُ من مأتي راوٍ. ويحكى عن أبي إسماعيل الهرويّ أنّه كتبه من سبعمائة طريق عن يحيى بن سعيد.[٧] وذكر رهط من العلماء أنّه كما رواه الصحابة عن عمر عن النبيّ ﷺ فقد رَوَوه أيضاً عن أنس، وعن أبي سعيد الخُدْري أيضاً ـ رضي الله تعالى عنه ـ

---

١. سنن الترمذي ٥: ٦٣٩ ـ ٦٤٠، ح ٣٧٢٧.

٢. مصابيح السنّة ٤: ١٧٥، ح ٤٧٧٤.

٣. مناقب آل أبي طالب ٢: ١٩٤ نقلاً عن العامّة؛ المطالب العالية ١: ٥٢، ح ١٩٣.

٤. عيون أخبار الرضا ١: ٢٣٢، الباب ٢٣، ح ١.

٥. التهذيب ١: ٨٣، ح ٢١٨؛ الأمالي للطوسي: ٦١٨، ح ١٢٧٤، المجلس ٢٩؛ صحيح البخاري ١: ٣، ح ١؛ صحيح مسلم ٣: ١٥١٥ ـ ١٥١٦، ح ١٩٠٧، كتاب الإمارة، الباب ٤٥؛ سنن أبي داود ٢: ٢٦٢، ح ٢٢٠١؛ سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٣، ح ٤٢٢٧.

٦. مقدّمة ابن الصلاح: ١٦٣ ـ ١٦٤؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٤.

٧. قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري ١: ١٤: «حكى محمّد بن عليّ بن سعيد النقّاشي الحافظ أنّه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفساً، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى».

وأيضاً عن أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام.[١] ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه. فإذن ليس هو من حريم حدّ الغرابة في شيء أصلاً.

## المحرّف

ما وقع فيه تحريف من جهل المحرّفين وسفههم. إمّا بزيادة، أو نقيصة، أو تبديل حرف مكانَ حرف ليست هي على صورتها.[٢]

وهو إمّا في السند، كأن يجعل ابن أبي مُلَيكة ـ بضمّ الميم وفتح اللام مصغَّرَ الملكة ـ مكانَ ابن أبي ملائكة ـ بالفتح والمدّ ـ جمع الملك.

وإمّا في المتن، كما في حديث النبيّ صلى الله عليه وآله المرويّ عند العامّة والخاصّة من طرق متكثّرة متفنّنة، وأسانيدَ مصحّحة وموثّقة ومتلوّنة: «يا عليّ يهلك فيك اثنان: محبّ غالٍ، ومبغض قالٍ».[٣]

الأوّل: بالغين المعجمة تقييداً للمحبّ الذي يقتحم وَرْطةَ الهلاك بمجاوزة الحدّ في المحبّة إلى حيث ينتهي إلى درجة الغلوّ.

والثاني: بالقاف بياناً وتفسيراً للمبغض الهالك بالتارك النابذ وصيَّ النبيّ وشريكَ القرآن وراء ظهره. فحرّفه بعضُ سُفهاء الجاهلين، أو بعض العصابة الخارجين عن حريم الموالاة، إلى حدّ النصب والمُعاداة، فجعل الأخير أيضاً بالغين المعجمة. نستعيذ بالله سبحانه من المُرُوق عن سمت الدين والخروج عن دائرة الإسلام.

ومن تحريفات عصرنا هذا أنّه قد ورد في الحديث عن سيّدنا أبي جعفر

---

١. قال السيوطي في تدريب الراوي ١: ٢٣٦: «إنّ حديث النيّة لم ينفرد به عمر بل رواه عن النبيّ صلى الله عليه وآله أبوسعيد الخُدري، كما ذكره الدارقطني وغيره، بل ذكر أبوالقاسم بن منده: أنّه رواه سبعة عشر آخر من الصحابة: عليّ بن أبي طالب و...».

٢. الحرف مذكّر ولعلّه أراد منه الكلمة.

٣. لم أجده بهذا اللفظ مرويّاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله ولكن مرويّ عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: ٦٧٧، قصار الحكم ١١٧؛ و كنز العمّال ١١: ٣١٦٣٣/٣٢٤. و فيه كلاهما بالغين المعجمة.

الباقر عليه السلام في توحيد الله تعالى وتمجيده وتوصيفه وتقديسه:

هل سمّي عالماً وقادراً إلّا لأنّه وهب العلم للعلماء، والقدرة للقادرين؟ وكلّ ما ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم. والبارئ تعالى واهب الحياة، ومقدّر الموت، ولعلّ النمل الصغار يتوهّم أنّ لله تعالى زُبانَيَيْن، فإنّهما كمالهما، ويتصوّر أنّ عدمهما نقصان لمن لايكونان له. هكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به فيما أحسب. وإلى الله المفزع[1]

فأهل العصر حرّفوا «زُبانَيين» بتثنية الزُّبانَىٰ ـ وزُبانَيا النملِ أو العقربِ قرناها، و«الزُّبانَيان» كوكبان نيّران على أحد منازل القمر ـ بـ«زَبانيتين» بزيادة التاء، وإدخالِها بين الياءين، مثنّاة الزبانية. و«الزبانية» ملائكة العذاب واحدها «زِبْنِيَة» بكسر الزاي كعِفْرِية من الزَّبْن ـ بالفتح ـ وهوالدفع. وقيل: «زِبْنِيّ» وكأنّه نُسب إلى الزَّبْن ثمّ غيّر للنسب، كقولهم: «إمسيّ» مكسورَ الهمزة في النسبة إلى أمسِ. وأصل «الزَبانية» في جمع «زِبْنِيٍّ»، «زَبانِيٌّ» بالتشديد، فقيلت: «زبانية» بالتخفيف، على تعويض التاء عن إحدى الياءين. و«الزَباني» ـ بالفتح والتخفيف المنسوبُ إلى الزبن ـ «كالزِبْنِيّ» ـ بالكسر والتشديد ـ على تعويض الألف عن الياء، كاليماني والنجاشي. وقد أسمعناك من قبل.

و**بالجملة**: ضعف التحصيل بَذْرٌ زرْعُه العثرة، وسوء التدبّر[2] شجرة ثمرتها السَقْطَة. وفي المَثَل السائر: تعثر بقدمك خير من أن تعثر بلسانك، وتعثر بلسانك خير من أن تعثر بقلمك. ومن الله العصمة، وبيده أزمّة الفضل، ومقاليد الرحمة.

## المصحّف

قالوا: وهذا فنّ جليل، عظيم الخَطَر إنّما ينهض بحمل أعبائه الحُذّاقُ من العلماء الحفّاظ، والنُقّاد من الكبراء المتبصّرين، وهو إمّا محسوس لفظي، وإمّا معقول معنوي.

---

١. بحار الأنوار ٦٦: ٢٩٣.

٢. في «ب»: «سوء التدبير».

والمحسوس اللفظي: إمّا من تصحيف البصر، أو من تصحيف السمع في موادّ الألفاظ وجواهر الحروف، أو في صورها الوزنيّة وكيفيّاتها الإعرابيّة وحركاتها اللازمة. وكلّ منهما إمّا في الإسناد، أو في المتن.

أمّا الذي من تلقاء البصر في الإسناد فكحديث شُعبةَ عن العَوّام بن مُراجم ـ بالراء والجيم ـ صحّفه يحيى بن مَعِين، فقال: «مزاحم» بالزاي والحاء.[1]

وكتصحيفِ «جرير» بـ«حريز»، و«بَريد» بـ«يزيد»، و«كنانة» ـ بنونين عن جنبتي الألف وهو ابن عتيق من أصحاب أبي عبدالله الحسين عليه السلام ـ بـ«كنّاز» مشدّدَ النون وآخره زاي، وهو ابن حُصَيْن وكنيته أبو مَرثَد ـ بفتح الميم وإسكان الراء بعدها مثلّثة ـ الصحابي البدري المشهور بكنيته.

وتصحيفِ «حرام بن مِلحانَ» الأنصاري البدري الأُحدي ـ على ضدّ الحلال وكسر الميم وإهمال الحاء بعد اللام ـ بـ«حِزام» ـ بالزاي بعد المهملة المكسورة ـ و«مَلجان» بالجيم وفتح الميم.

وكتصحيف «العوّام» بـ«العوامّ» بنقل التشديد من الواو إلى الميم.

وكتصحيف خلاف الأمَة في أبي حُرّة ـ كنية واصل بن عبد الرحمن ـ باسم أرضٍ ذات حجارة سُودٍ نَخِرَةٍ كأنّها أُحرقت بالنار، بتبديل الضمّة إلى الفتحة.

وقد صحّف العلّامة ـ رحمه الله تعالى ـ كثيراً من الأسماء والكنى والألقاب في **خلاصة الرجال** و في **إيضاح الاشتباه**، فالشيخ تقيّ الدين الحسن بن داود تولّى الاعتراض عليه ونبّه على كثير من ذلك، وأصاب أكثريّاً.[2]

وأمّا في المتن فكحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوّال».[3] صحّفه

---

١. راجع مقدّمة ابن الصلاح: ١٦٨ ـ ١٦٩.

٢. للمزيد راجع شرح البداية للشهيد: ١١٣؛ مقباس الهداية ١: ٢٣٩.

٣. صحيح مسلم ١: ٨٢٢، ح ١١٦٤، الباب ٣٩؛ سنن أبي داود ٢: ٣٢٤، ح ٢٤٣٣؛ سنن ابن ماجة ١: ٥٤٧، ح ١٧١٦، الباب ٣٣.

أبوبكر الصولي فقال: «شيئاً» بالشين المعجمة.[١]

وكحديثه لنسائه ﷺ: «أيّتكنّ صاحبة الجمل تنبحها كلاب الحوأب».[٢] وفي رواية: «كيف بإحداكنّ إذا تنبحها كلاب الحوأب؟».[٣]

قال الدميري من علماء الشافعيّة في كتابه **حياة الحيوان**: «قال ابن دِحيَة: كيف يمكن إنكار هذا الحديث وهو أشهر من فلق الصبح».

«الحَوأب» بفتح الحاء المهملة وسكون الواو قبل الهمزة المفتوحة بعدها باء موحّدة.

قال ابن الأثير في **نهايته**: «منزل بين مكّة والبصرة، وهو الذي نزلته عائشة لمّا جاءت إلى البصرة في وقعة الجمل».[٤]

وقال الجوهري: «مهموز، من مياه العرب على طريق البصرة».[٥]

وقد صحّفه بعض المصحّفين بالأجوف الواوي كالجَواب. وبعض آخَرُ بمهموز العين على وزن جُوأَرٍ، وآخَرُ على وزن سُؤرٍ.

وكحديث أبي مسعود الأنصاري رفع سوطاً ليضرب غلاماً له، فضربه[٦] رسول الله ﷺ فصاح ﷺ: «أبا مسعود للهُ أقدر عليك منك عليه» فرمى بالسوط وأعتق الغلام. بفتح «اللام» للتحقيق والتأكيد ورفْع «الله» على الابتداء. فصحّفه بعضهم فقال: «للهِ» بكسر اللام وجرّ مدخوله. وتورّط لتصحيح نظم الكلام في مخمصة توجيهات سقيمة، وتأويلات عقيمة.

---

١. أشار إلى قول الصولي مقدّمة ابن الصلاح: ١٧١؛ فتح المغيث ٣: ٦٥.

٢. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٥٦، (ح. و. ب).

٣. رواه في حياة الحيوان ١: ١٨١، (ج . م . ل).

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٥٦، (ح.و. ب).

٥. الصحاح ١: ١١٧، (ح.و. ب).

٦. في نسخة «ب»: «فيصير به» بدل: «فنضر به». ولم نعثر عليه فيه في المصادر التي بأيدينا.

وأمّا الذي من تلقاء السمع في الإسناد فكحديث يُروى عن «عاصم الأحول».[١] رواه بعضهم فقال: «واصل الأحدب». وقال الدار قطني: «هذا من تصحيف السمع دون البصر»؛[٢] لأنّه لا التباس ولا اشتباه بينهما في الكتابة.

وكحديث رواه قيس بن أبي مسلم ـ وهو أبو المفضّل الأشعري الكوفي وأُمّه رمّانة ـ عن الصادق أو عن الباقر عليهما السلام. يرويه بعضهم، فيقول: ليث بن أبي سُليم ـ وهو أبوبكر القرشي الأُموي» مولاهم الكوفي ـ عن أحدهما عليهما السلام.

وأمّا في المتن فكما في الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله في الكُهّان: «قَرَّ الدجاجة»[٣] ـ بالدال ـ صحّفه المصحّفون فقالوا: الزجاجة. بالزاي.

«القَرُّ»[٤] ترديدك الكلام في أُذن المخاطب حتّى تفهّمه. يقول: قَرِرْتُه فيه أقِرُّه قَرّاً، وقَرُّ الدَجاجة صوتها إذا قَطَعَتْهُ، يقال: قَرَّت تقِرُّ قرّاً وقريراً. فإن ردَّدَتْه، قلت: قَرْقَرَتْ قرقرةً. وقَرُّ الزجاجة صوتها إذا صُبّ فيها الماء، هذا على ما قالوه.

وعندي أنّ نسبة هذا التصحيف إلى السمع والبصرسواء. والصواب في مثال تصحيف السمع ما في حديث الرؤيا «فاسْتَآ[٥] لها» على وزن استقى، افتعالاً من المساءة أي ساءته. فرواه بعض المحدّثين «فاستآلها»[٦] على وزن استَمال وجَعْلِ اللام من أصل جوهر الكلمة استفعالاً من التأويل أي طلب تأويلها، كما الاستيفاق طلب التوفيق، والاستيزاع طلب الإيزاع.

---

١. راجع مقدّمة ابن الصلاح: ١٧١.

٢. حكاه عنه مقدّمة ابن الصلاح: ١٧١.

٣. صحيح البخاري ٥: ٢٢٩٤، ح ٥٨٥٩، الباب ١١٧ في الأدب؛ صحيح مسلم ٤: ١٧٥٠، ح ١٢٣، الباب ٣٩ كتاب السلام. والحديث هكذا: «سأل أُناس رسول الله صلى الله عليه وآله عن الكُهّان، فقال لهم: ليسوا، بشيء... فيَقرُّها في أُذن وليّه قَرَّ الدجاجة».

٤. لاحظ مقدّمة ابن الصلاح: ١٧١.

٥. أصله اشتَوَأ ثمّ صار اشتاءَ وقد يروى الحديث اشتآلها. راجع لسان العرب ١: ٩٦، (س. و. أ).

٦. أصله اسْتَأْوَل فصار استآل وإن لم يجئ استفعال من الأوْل ولكن تخيّله المتخيّن.

فأمّا المصحّف المعقول المعنوي فهو ما لا يكون في اللفظ تصحيف أصلاً لا من تلقاء السمع ولا من تلقاء البصر؛ بل إنّما يكون مصحّفاً من جهة معناه، ومحرّفاً عن سبيل مغزاه لا غير.

كحديثه صلى الله عليه وآله المرويّ لدى العامّة والخاصّة من طرق عديدة وثيقة: «عليٌّ منّي مثل رأسي من بدني»[1] أي نازل منّي منزلة الرأس من البدن، ونسبته إليّ نسبة الرأس إلى البدن كما في حديث المنزلة: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».[2]

قال الكرماني في **شرح صحيح البخاري** تسمّى هذه بـ«مِن» الاتّصاليّة.[3] وبعضهم يسمّيها «مِن» المنزلةَ و«من» النسبيّةَ، وهي بمدخولها غير صالحة للخبريّة ولتمام الكلام بها، بل تكون أبداً إمّا من تتمّة ما في حيّز الموضوع أو من تتمّة ما في حيّز المحمول.

فبعض المصحّفين المحرّفين من الذين يحرّفون الكلم عن مواضعها صحّفها بـ«من» التبعيضيّة أو الابتدائيّة وحرّف المعنى عن سبيله وجعل «منّي» تمامَ الكلام، أي عليٌّ من جملتي، كما الرأس من جملة البدن، أو من قبلي، أو من جنبتي كما الرأس من جنبة البدن ومن قِبَله.

ومن التصحيفات الفاضحة المعنويّة ما لعلماء العامّة في حديث مرض النبيّ صلى الله عليه وآله: «ائتوني بدواة وقرطاس أكتبْ لكم كتاباً لا تضلّوا بعدي». وقال عمر: ما شأنه أهْجَر ـ أو ـ هجَر؟[4]

---

١. حكاه عن العامّة مناقب آل أبي طالب ٢: ٢١٧ وانظر بحار الأنوار ٣٨: ٣٢٧.

٢. صحيح البخاري ٤: ١٦٠٢، ح ٤١٥٤، باب غزوة تبوك؛ كنز العمّال ٥: ٧٢٤، ح ١٤٢٤٢.

٣. صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤: ٢٤٥٥، ح ٣٤٧، كتاب بدء الخلق. وقال فيه: «أي نازلاً مني منزلة والباء زائدة».

٤. صحيح البخاري ١: ٥٤، ج ٤: ١٦١٢، ح ٤١٦٨، كتاب المغازي.

قال الكرماني في شرح **صحيح البخاري**:

قال النووي: هو بهمزة الاستفهام الإنكاري، أي أنْكِروا على من قال: لاتكتبوه، أي لاتجعلوا [أمره] كأمرِ مَنْ هذى في كلامه. وإن صحّ بدون الهمزة فهو أنّه لمّا أصابه الحيرة والدهشة لِعِظَم ما شاهده من هذه الحالة الدالّة على وفاته وعظم المصيبة، أجرى الهجر مجرى شدّة الوجع.

أقول: هو مجاز؛ لأنّ الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدّة الوجع فأطلق الملزوم وأراد اللازم، أو هو من الهجر ضدّ الوصل، أي هجر من الدنيا. وأطلق بلفظ الماضي؛ لما رأوا فيه من علامات الهجرة من دار الفناء. وفي بعضها أهْجر من باب الإفعال.[1] انتهى كلامه.

**قلت**: ممّا لا يخفى على المتدرّب في الفنون العربيّة، والعلوم اللسانيّة أنّ ما بمعنى «الهجرة» من مكان إلى آخر إنّما هو «هاجَرَ» على وزن فاعَلَ من المفاعلة، لا «هجر» على وزن فعل، أو «أهجر» على وزن أفعل، فإنّهما من الهُجْر بمعنى الهذيان، والإهجارِ بمعنى الفحش والتخليط، كما أنّ الفِعل من ضدّ الحَضَر من بلد مثلاً إلى آخَرَ: سافر يسافر، لا سفر يسفر، أو أسفر ـ يُسفر، فإنّهما من السفارة بمعنى الرسالة والكتابة، والإسفارِ بمعنى الإضاءة والإشراق.

وأمّا «الهَجْر» ضدّ الوصل، فالصحيح فيه: هجر فلانٌ فلاناً يهجره هجراً، لا هجر فلان من بلد كذا أو من مقام كذا، وكذلك «سفر» فهو سافِرٌ، فالصحيح فيه أنّه من السَفْر ـ بالتسكين ـ بمعنى الخروج إلى السفَر لا بمعنى السفَر والمسافرة من بلد إلى بلد.

فتوجيه الكرماني تصحيف غلط معنوي. وإنّما كان يتصحّح له وجه لو كان قال عمر: ما شأنه؟ أهَجَرَنا؟ على أنّ فيه أيضاً من البشاعة ما لا يتكلّفه ذو ذوق صحيح.

وأمّا تأويل النووي ففيه تصحيفان غلطان: لفظي ومعنوي، وكيف يصحّ صوغ

---

١. صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٦: ٢٣٥، كتاب بدء الخلق.

الاستفهام الإنكاري هناك مع ما قد جرى الحال عليه من المنع والردع من تمشية قول النبيّ عليه‌السلام وعن امتثال أمره عليه‌السلام بالإتيان بالدواة والقرطاس؟!

ثمّ مَن كان تصوّر مصيبة النبيّ عليه‌السلام ـ مع حياته ـ يغيّر عليه الحالَ، ويسلب عنه الاختيار إلى حيث يوقعه في إطلاق الهذيان على كلامه عليه‌السلام، والحيلولةِ بين الأُمّة وبين كتابه العاصم عن الضلال بعده، ليتَه يكون بعد موته عليه‌السلام والوقوعِ في فجيعة مأتمه ورزيّة فراقه مشدوهاً[1] بعِظَم المصيبة عن تدبير الخلافة والسعيِ في سبيل تقمُّصها، وبتجهيز الحبيب ودفنه وتسليته أصحاب مصيبته، من عترته وحامّته وأهله وأولاده عن حضور السقيفة وطلب الرئاسة، وتزوير البيعة لها وسلّ السيف عليها.

فأمّا ما قال ابن الأثير في **نهايته**:

منه حديث مرض النبيّ «قالوا: ما شأنه؟ أهَجَر؟» أي اختلف كلامه بسبب المرض، على سبيل الاستفهام، أي هل تغيّر كلامه واختلط لأجل ما به من المرض؟ هذا أحسن ما يقال فيه، ولايُجعل[2] إخباراً فيكونُ إمّا من الفحش أو الهذيان. والقائل كان عمر ولايُظنّ[3] به ذلك.[4]

فهو وإن كان أحسنَ من كلام النووي وغيره على ما قاله؛ لكنّه أيضاً ليس ممّا ينفع عمر ويجديه أصلاً؛ لأنّ تسويغ احتمال الفحش أو الهذيان في كلام النبيّ عليه‌السلام ـ كما هو مقتضى مقام الاستفهام ـ يكفي في حروف المستفهم عنه عن حريم حرم الإسلام.

ثمّ مخالفة أمره وعصيان حكمه و مَنْعُ المأمورين من جنابه بالإتيان بالدواة والقرطاس عن الامتثال ـ مع ما قد نصّ على أنّه يريد أن يكتب لهم كتاباً يعصمهم عن الضلال ـ ممّا لاتسعه دائرة صلوح التأويل، ولايحويه نطاق تجشّم الاعتذار.

---

١. أي مشغولاً.

٢ و ٣. في «أ» و «ب»: «لا تجعل» و «لا تظنّ».

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٤٦، (هـ . ج . ر).

ولقد أغرب مهذّب علومهم وعلّامة علمائهم محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني ـ مع شدّة عتوّه في تعصّبه وفرط عناده في مذهبه ـ فيما صنع في كتاب **الملل والنحل** حيث قال في بيان أوّل شبهة وقعت في الخليقة، ومَن مصدرُها في الأوّل ومَن مظهرها في الآخر:

اعلم أنّ أوّل شبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليسَ، ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النصّ، واختياره الهوى في معارضة الأمر ـ وساق القول في ذكرها إلى حيث قال ـ: إنّ الشبهاتِ الساريةَ في أذهان الناس كلّها ناشئة من شبهات اللعين الأوّل.

ـ ثمّ قال ـ: المقدّمة الرابعة في بيان أوّل شبهة وقعت في الملّة الإسلاميّة، وكيف انشعابها، ومَنْ مصدَرُها، ومَنْ مُظهرها؟ وكما قرّرنا أنّ الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أوّل الزمان، كذلك يمكن أن نقرّر في زمان كلّ نبيٍّ، ودور صاحب كلّ ملّة وشريعة: أنّ شبهات أُمّته في آخر زمانه ناشئة من شبهات خصماء أوّل زمانه من الكفّار والمنافقين، وأكثرها من المنافقين وإن خفي علينا ذلك في الأُمم السالفة؛ لتمادي الزمان.

فلم يخف من هذه الأُمّة أنّ شبهاتها كلَّها نشأت من شبهات منافقي زمن النبيّ ﷺ؛ إذ لم يرضوا بحكمه فيما يأمر وينهى. ـ وذكر حديث ذي الخوَيصِرة التميمي وساق البيان إلى أن قال ـ: والمنافقون يخادعون، فيظهرون الإسلام ويبطنون النفاق، وإنّما يظهر نفاقهم في كلّ وقت بالاعتراض على حركات النبيّ ﷺ وسكناته فصارت الاعتراضات كالبذور؛ فظهرت منها الشبهات كالزروع.

ـ ثمّ ذكر اختلافات الواقعة في حال مرضه وبعد وفاته ﷺ بين الصحابة فقال ـ: فأوّل تنازع وقع في مرضه ﷺ فيما رواه محمّد بن إسماعيل البخاري بإسناده عن عبد الله بن عبّاس رضي الله عنه، قال: لمّا اشتدّ بالنبيّ مرضه الذي توفّي فيه قال: «ائتوني بدواةٍ وقرطاس أكتبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعدي» فقال عمر: إنّ رسول الله قد غلبه الوَجَع، حسبنا كتابُ الله، وكثر اللَغَطُ، فقال النبيّ ﷺ: «قوموا عنّي لاينبغي عندي التنازع».

قال ابن عبّاس: الرزيّة كلُّ الرزيّة ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله.

والخلاف الثاني أنّه ﷺ قال: « جهّزوا جيش أُسامة، لعن الله من تخلّف عنها». فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره ـ وأُسامة قد برز عن المدينة ـ وقال قوم: اشتدّ مرض رسول الله ﷺ فلا تسع قلوبنا مفارقتُه، فنصبر حتّى نَبصرَ أيّ شيء[1] يكون آخره.[2] هذا كلام الشهرستاني بعبارته.

ويقرب منه ما قال الآمدي:

كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على عقيدة واحدة وطريقة واحدة إلّا من كان يبطن النفاق، ويظهر الوفاق. ثمّ نشأ الخلاف بينهم، وذلك كاختلافهم عند قول النبيّ ﷺ في مرض موته: «ائتوني بقرطاس أكتبْ لكم كتاباً لاتضلّوا بعدي». حتّى قال عمر: إنّ النبيّ قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله. وكثر اللغَطُ في ذلك حتّى قال النبيّ: «قوموا عنيّ لاينبغي عندي التنازع».

**قلت**: اللغَطُ ـ بإعجام الغين وإهمال الطاء وبالتحريك ـ: أصوات مبهمة غير مفهومة المعنى بضجّة وهَوْشة، يقال: لغط القوم يلغطون لغَطاً، وألغَطُوا يُلْغِطُون إلغاطاً. ومن بِدْع التصاحيف بحسب المعنى ماحكوه عن أبي موسى الأشعري أنّه قال: «نحن قوم لنشرف، ونحن من عَنَزَةٍ صلّى إلينا رسول الله ﷺ».[3] يريد بذلك ما روي «أنّه ﷺ صلّى إلى عَنَزَةٍ». وهي ـ بالتحريك ـ: حربةٌ أطول من العصا وأقصر من الرمح مثل نصفه أو أزيد من النصف يسيراً، وفيها سنان كسنان الرمح ينصبها المصلّي بين يديه سُتَيْرةً، فتوهّم أنّه ﷺ صلّى إلى قبيلتهم بني عنزة.

قالوا: وهذا تصحيف معنوي عجيب.[4]

ثمّ من تتمّات المقام أنّه قد وقعت من الذين شاركونا في الصناعة، ولم

---

١. في «أ» و «ب»: «أيش يكون آخره».
٢. الملل والنحل ١: ٢٢.
٣. حكاه عنه مقدّمة ابن الصلاح: ١٧٠؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٤ ـ ٥٥؛ مقباس الهداية ١: ٢٤١.
٤. قاله الشهيد في شرح البداية: ٣٧.

يساهمونا في البضاعة، أدركوا عصرنا من الدهر والمدّة، ولم يلحقوا شَأْوَنا[١] في التصلّب من العلم والحكمة تحريفاتٌ غريبة، وتصحيفات عجيبة، لفظيّة ومعنويّة، في أفانين العلوم وطبقات الصناعات.

فلاجناح علينا لو تلونا طائفةً منها على أسماع المتعلّمين؛ تبصيراً لبصائرهم في سبيل الدين، وصيانةً لأحاديث سيّد المرسلين وأوصيائه الطاهرين عن شرور تصريفات الجاهلين، وتصرّفات القاصرين.

**فمنها**: حديث ارتداد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وله طرق عديدة عند العامّة، أوردنا ما في صحاحهم منها في كتاب **شرح التقدمة**.

ومن طريق الخاصّة روى أبوبكر الحضرمي، قال، قال أبو جعفر عليه السلام:

ارتدّ الناس إلّا ثلاثةَ نفر: سلمان، وأبوذرّ، والمقداد، فقلت: فعمّار؟ قال: كان عمّار جاض جيضةً، ثمّ رجع ـ ثمّ قال ـ: إن أردت الذي لم يشكّ ولم يدخله شيء فالمقداد.[٢]

فيه روايتان: بالجيم والضاد المعجمة، وبالحاء والصاد المهملتين، كلاهما بمعنى الحُيُود[٣] والزيغ،[٤] فصحّفه بعض المصحّفين من القاصرين بالحاء المهملة والضاد المعجمة.

**ومنها**: حديث التعرّب بعد الهجرة ـ للمستعاذِ منه، المعدودِ من الموبقات[٥] الكبائر ـ وله طرق متعدّدة عامّيّةً وخاصّيّةً.

فمن طرقه عندنا ما رُوّيناه في **الكافي** ـ لرئيس المحدّثين ـ في الصحيح عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن عبيد بن زرارة، قال: سألت

---

١. في حاشية «ب»: «الشأو» بمعنى الحالة و الرتبة». لاحظ لسان العرب ٧: ١٠، (ش. أ. و).

٢. رجال الكشّي: ١١ / ٢٤.

٣. «حاد عنه يحيد، حيداً وحيداناً و محيداً وحُيوداً وحيدَةً وحيدودةً: مال». القاموس المحيط ١: ٣٠٠، (ح. ى. د).

٤. في حاشية «ب»: «الزيغ: أي العدول عن الحقّ».

٥. أي المهلكات. وفي «أ»: «موبقات».

أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر، فقال:

هنّ في كتاب عليّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيّنة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرّب بعد الهجرة.[1] الحديث.

**قلت**: هو بالعين المهملة قبل الراء المشدّدة، معناه: العَوْد إلى البادية والإقامةُ مع الأعراب، وأن يصير المرء أعرابيّاً بعد أن كان مهاجراً، ومن هناك ما جُعل المهاجر ضدَّ الأعرابي. والأعرابُ ساكنو البادية الذين لايقيمون في الأمصار ولايدخلونها إلّا لحاجة. وفسّره الأصحاب بالالتحاق ببلاد الكفر والإقامة بها بعد المهاجرة عنها إلى بلاد الإسلام.

**وبالجملة**: هو كناية عن الزيغ عن المعرفة، والحُيُود عن الحقّ، والالتحاق بأهل الشقاوة والضلال من بعد الدخول في حريم سعادة الهداية.

فصحّفه بعض قليلي بضاعةِ التتبّع من المصحّفين بـ«التغرّب» ـ بالغين المعجمة ـ على ظنّ الأخذ من الغربة.

**ومنها**: في دعاء زيارة مولانا الشهيد أبي عبد الله الحسين عليه السلام يوم عاشوراء: «اللهمّ العن العصابة التي جاهدت الحسين عليه السلام، وشايعت وبايعت وتابعت على قتله».[2] كلتاهما بالمثنّاة من تحتُ بعد الألف، قبلَها موحّدةٌ في الأُولى، ومثنّاةٌ من فوقُ في الثانية، كتخصيص بعد التعميم؛ إذ «المبايعة» ـ بالياء الموحّدة ـ مفاعلة من البيعة بمعنى المعاقدة والمعاهدة، سواء كانت على الخير، أو على الشرّ، و«المتايعة» ـ بالتاء المثنّاة من فوقُ ـ معناها المجازاة والمساعاة، والمهافتة والمسارعة، والمعاضدة والمسايرة على الشرّ ولاتكون في الخير.[3]

---

١. الكافي ٢: ٢٧٨، باب الكبائر، ح ٨.

٢. مصباح المتهجّد: ٧٧٦، الرقم ٨٤٨.

٣. لاحظ لسان العرب ٢: ٧٠، (ت. ى. ع).

وكذلك «التَتايُع» التهافت في الشرّ والتسارع إليه، مفاعلةً وتفاعلاً من التَـيَعان، يقال: تاع القيء يتيع تَيْعاً وتَيَعاناً: خرج. وتاع الشيء: ذاب وسال على وجه الأرض. وتاع إلى كذا يتيع: إذا ذهب إليه وأسرع. وبالجملة: بناء المفاعلة والتفاعل منه لا يكون إلّا للشرّ.

وجماهير القاصرين من أصحاب العصر يصحّفونها ويقولون: «تـابعت» بـالتاء المثنّاة [من] فوقُ والباءِ الموحّدة.

**ومنها**: في دعاء الزيارة الرجبيّة لمـن يـحضر أحـد المشـاهد المـقدّسة: «غـير مُحلَّئين عن وِردٍ في دار المُقامة».[1] بإهمال الحاء المفتوحة [أ] والساكنة، وتشديد اللام أو تخفيفها،[2] وبالهمزة بعدها على صيغة المفعول من حـلّأ الإبـل عـن المـاء وأحلأتُها: إذا طردتَها عنه ومنعتَها أن تَرِده، وكذلك غير الإبل.

ومنه في الحديث عنه ﷺ: «يرد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي فَيُحَلَّؤون عن الحوض».[3]

وقد أخرجناه في **شرح التقدمة** على البناء للمفعول من باب التـفعيل ومـن بـاب الإفعال، أي يصدرون عنه ويُمْنَعون من وروده.

فبعض بني العصر صـحّف تـصحيفاً فـضيحاً، فـقال: غـير مـخلّئين ـ بـالخاء المعجمة مهموزاً من التخلئة، تفعيلاً من خلا الشيء يخلو خلوّاً، وخلوت به خلوةً وخلاءً، وأنا منك خلاء، أي بَراءٌ ومجانبٌ ومباعدٌ ـ ولجّ وأصرّ على تصحيح ذلك. وفساده عند من له بصيرة بالحديث وخوض في العربيّة كرَمْلٍ عالج.

وقول الأصمعي لأبـي حـنيفة فـي مـثله مـن المـحاضرات المـعروفة إذ سأله: توضّأتَ؟ قال: نعم، توضّأتُ وصلّأتُ، فقال له: ضيّعت الفقه، أما كان يكفيك حتّى

---

١. مصباح المتهجّد: ٨٢١، الرقم ٨٨٥.

٢. والمراد أنّه يجوز من الإفعال والتفعيل كليهما.

٣. صحيح البخاري ٥: ٢٤٠٧، ح ٦٢١٣، الباب ٥٣.

ضيّعت اللغة؟

**ومنها**: في الآثار: «اختبر مَن تقتاس به من الحكماء، والزَم خيرتك من العلماء، ولاتكن الإمَّعَةَ».

**ومنها**: في الحديث: «أُغد عالماً أو متعلّماً ولاتكن إمَّعَةً»[١] فسّره أئمّة الفنّ بالذي يقول لكلّ أحد: أنا معك.

ومنه في حديث ابن مسعود: «لايكوننّ أحدكم إمّعة» قيل: وما الإمّعة؟ قال: «الذي يقول: أنا مع الناس».[٢]

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام المروزي البغدادي في كتاب **غريب الحديث**:

لم يَكرَه عبد الله من هذه الكينونة مع الجماعة، ولكن أصل الإمّعة هو الرجل الذي لارأي له ولا عزم، وهو يتابع كلّ أحد على رأيه ولايثبت على شيء.

ويروى عن عبد الله أنّه قال: كنّا نعدّ الإمّعة في الجاهليّة الذي يتبع الناس إلى الطعام من غير أن يُدعى، وإنّ الإمَّعة فيكم اليومَ المُحقِبُ[٣] الناسَ دينَه.[٤]

**قلت**: فتشديد الميم المفتوحة من حيث إدغام النون فيها، وأمّا «الهمزة» فأصلها الفتح، وكُسرت للتغيّر[٥] المعتبر عندهم في أمثال هذه الأبواب، أو لعدم[٦] الالتباس بـ«أفعلَ» الصفةِ، ولو سير على الأصل فلا بأس. «والهاء» اللاحقة كأنّها لإشمام التعويض عمّا أُسقط للتخفيف.

وقال ابن الأثير في **النهاية**:

---

١. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٦٧، (ا. م. ع)؛ الفائق في غريب الحديث ١: ٥٧، «أ. م. ع».

٢. حكاه عن ابن مسعود، النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٦٧؛ غريب الحديث للهروي ٤: ٤٩؛ الفائق ١: ٥٦، (ا. م. ع).

٣. في حاشية «ب»: «وفي رواية: يحقب دينَه الرجالَ، أراد الذي يقلّب [يقلّد. النهاية] دينه لكلّ أحد، أي يجعل دينه تابعاً لدين غيره بلا حجّة ولابرهان ولارويّة، وهو من الإرداف على الحقيبة».

٤. حكاه عنه غريب الحديث ٤: ٤٩ ـ ٥٠.

٥. في «أ»: «للتغيير».

٦. أي لئلّا يلتبس.

الإمّعة ـ بكسر الهمزة وتشديد الميم ـ الذي لا رأي معه، فهو يتابع كلّ أحد على رأيه، و«الهاء» فيه للمبالغة. ويقال فيه: إمَّعٌ أيضاً، ولايقال للمرأة: إمَّعة. وهمزته أصليّة؛ لأنّه لايكون إفْعَلٌ وصفاً».[١]

ويقرب منه ما في **صحاح** الجوهري:

«يقال: رجل إمَّعٌ وإمَّعة أيضاً للذي يكون لضعف رأيه مع كلّ أحد، ولايكون إفْعَلٌ وصفاً، وقول من قال: امرأة إمَّعة، غلط، لايقال للنساء ذلك».[٢]

وفي **قاموس** الفيروزآبادي: «الإمَّعُ والإمَّعةُ كهِلَّعٍ وهِلَّعَةٍ، ويُفتحان، ولايقال: امرأة إمَّعة. وتأمَّع واستَأمَعَ صار إمّعة».[٣]

وبنوا عصرنا هذا أكثرهم هناك من التصحيف لفظاً، أو معنى في مَتِيهَة تَيْهاءَ.

**ومنها**: في كتب الحديث عن عبد الله بن مسعود: إنّ امرأة سألته أن يكسوها جلباباً، فقال: إنّي أخشى أن تَدَعي جلباب الله الذي جَلْبَبَكِ. قالت: وما هو؟ قال: بيتُكِ، فقالت: أجِنَّك من أصحاب محمّد.[٤] تقول هذا؟

هو بفتح الجيم وكسرها وأصله «أمِن أجْل أنّك» فحَذَفَتْ «مِن» و«اللامَ» و«الهمزةَ» وحَرَّكَتِ الجيمَ بالفتح والكسر، والفتح أشهر وأشيع، قاله الكسائي[٥] وأبو عبيد بن سلّام[٦] وجار الله الزمخشري.[٧] وابن الأثير[٨] وغيرهم.

وللسان العرب في الحذف والتخفيف باب واسع، كقوله عزّ من قائل: ﴿لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٦٧، (ا. م. ع).

٢. الصحاح ٣: ١١٨٣، (ا. م. ع).

٣. القاموس ٣: ٢، (ا. م. ع).

٤. رواه عنه في غريب الحديث للهروي ٤: ٧٣، (ا. ج. ن)؛ الفائق ١: ٢٢٩، (ج. ل. ب. ب). في «أ» بدلَ «هذا»: «هكذا».

٥. حكاه عنه غريب الحديث ٤: ٧٣، (ا. ج. ن).

٦. غريب الحديث ٤: ٧٣، (ا. ج. ن).

٧. الفائق ١: ٢٢٩، (ج. ل. ب. ب).

٨. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٧، (ا. ج. ن).

ٱللَّهُ رَبِّى﴾.[١] أصله: لكن أنا هو الله ربّي. فحُذفت الألف فجاء التشديد؛ لالتقاء النونين.

ومن هذا الباب قولهم: «ليس لابَعدَ له» كان في الأصل: هذا ليس ممّا بعده غاية في الجودة أو الرداءة، فاختُصر فقيل: ليس بعده، ثمّ أُدخل عليه «لا» النافيةُ للجنس واستُعمل استعمالَ الاسم المتمكّن.

وكذلك قولهم في مقام المدح أو الذمّ: «إنّه وإنّه» أي إنّه عالم وإنّه كريم، وإنّه أمين مثلاً، أو إنّه جاهل، وإنّه لئيم وإنّه خائن. ومن هذا السبيل قولهم: «وهذا دليل على أنّه».

**ومنها** في الحديث من طريق رئيس المحدّثين في **الكافي**، ومن طريق الصدوق في كتاب **من لايحضره الفقيه** عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان لليلة القدر، فقال: «يا حسن إنّ الفاريجان إنّما يُعطى أُجرتَه عند فراغه وذلك لليلة العيد».[٢]

فمن أصحاب التصحيف من أبناء العصر مَن صحّف «النون» بـ«الراء».

**ومنهم** من زاد في طنبور التصحيف نغمةً فصحّف «الفاء» أيضاً بـ«القاف» ولم يكن له سبيل إلّا إلى أن يتقوّل، فيقولَ: «القاريجار» معرّبُ «كاريكر».

وما ذلك كلّه إلّا من قلّة البضاعة وضعف التحصيل. واللفظة عربيّة، تليدة[٣] غير مولَّدة، وهي بالفاء قبل الألف، والراءِ قبل الياء المثنّاة من تحتُ، ثمّ الجيمِ قبل الألف، والنونِ أخيراً، من «الفِرْجَوْن»، أي من يعمل بالفرجون، والفرجون: المِجَسَّة ـ بكسر الميم، ثمّ الجيم المفتوحة قبل المهملة المشدّدة ـ وكذلك المِحَسّة ـ بالميم

---

١. الكهف (١٨): ٣٨.

٢. الكافي ٤: ١٦٧، باب التكبير ليلة الفطر ويومه، ح ٣؛ الفقيه ٢: ١٦٧، ح ٢٠٣٦، باب التكبير ليلة الفطر... .

٣. في حاشية «ب» و «ج»: «التليد: القديم الأصلي الذي وُلد عندك، نقيض الطارف».

المكسوره قبل الحاء المهملة المفتوحة، ثمّ تشديد السين المهملة ـ وهي ما تُفَرْجَنُ به الدابّةُ.

والفرجون أيضاً: المحشّ والمحشّة ـ بكسر الميم قبل الحاء المهملة المفتوحة، ثمّ الشين المشدّدة ـ أي آلة حديديّة تستعمل في الحصاد، ويقطع بها الحشيش، وأيضاً ما تُحرَّك به النار من حديد.

و«الفاريجان» أيضاً من يصنع الفِرْجِين، كما الباريجان ـ بالباء الموحّدة ـ مَن هو المتمهّر في حساب البُرْجان.

والفرجين: الخصّ ـ بالخاء المعجمة المضمومة والصاد المهملة المشدّدة ـ وهو بيت يتّخذ من القصب ونحوه.

**ومنها**: في حديث الاستسقاء[1] «اللهمّ! حوالَيْنا ولاعلينا».[2] ومن المتكرّر جدّاً في الأحاديث، وفي أقاويل العلماء وتراكيب البلغاء: «حواليه» و«حواليك» و«حوالينا» و«حواليكم».

فجماهير القاصرين من أهل هذا العصر يتوهّمونها مكسورةَ اللام، مفتوحةَ الياء على هيئة صيغة الجمع، المنصوبةِ على الظرفيّة. وإنّما ذلك ـ كسائر أغاليطهم ـ من شدّة ضعف الثقافة وكمال قوّة السخافة.

والصحيح فتح «اللام» وإسكان «الياء» على وزان أوزان التثنية. و«حوليه» و«حواليه» ـ على هيئة المثنّاة ـ و«حوله» و«حواله» كلّها بمعنى. يقال: رأيت الناس حولَه وحواله وحوليه وحواليه، أي مُطيفين به من جوانبه.

وقال ابن الأثير في تفسير الحديث: «يريد اللهمّ أنزل الغيث في مواضع النبات لا في مواضع الأبنية».[3]

---

١. في «أ»: «الاستقاء».

٢. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٦٤، (ح. و. ل) سنن النسائي ٣: ١٦٦ و ١٦٧.

٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٦٤، (ح. و. ل).

**ومنها**: عنهﷺ في خطبة الجمعة: «طول صلاة الرجل وقِصَر خطبته مَئِنَّةٌ[1] من فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة».[2]

وفي حديث آخَرَ: إنّ رجلاً أعرابياً أتاهﷺ فقال: يا رسول الله! علّمني عملاً يُدخلني الجنّةَ، فقالﷺ له: «لئن أقصرتَ الخطبة لقد أطلت المسألة».[3] ذكرهما الأصحاب في كتبهم الفقهيّة، كلاهما من الإقصار ـ بقطع همزة باب الإفعال ـ أي جعل الشيء قصيراً، ضدّ الإطالة أي جعله طويلاً.

قال المطرّزي في **المغرب**: وأُمرنا بإقصار الخطبة ـ أي بجعلها قصيرةً ـ ومنه: «إن أقصرت الخطبة لقد أعرضتَ المسألة ـ أي جئت بهذه قصيرةً موجَزة، وبهذه عريضة واسعة.[4]

وفي **النهاية** الأثيريّة: «لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة. أي جئت بالخطبة قصيرةً والمسألةِ عريضةً، أي قلّلت الخطبة وأعظمت المسألة».[5]

وجماهير القاصرين يقصّرون في الفحص والتفتيش فيتوهّمونهما في الحديثين من القصر ضدِّ الإتمام، ولا يعلمون أنّ القصر إنّما يصحّ فيما يكون له في نفسه، أو من تلقاء الشرع، حدّ محدود يقال له: التمام، وأمدٌ مضروب يعبّر عن بلوغه بالإتمام، فيكون مادونه القصرَ كما في الصلاة والصوم مثلاً، ولا كذلك الخطبة.

وأمّا «مَئِنَّة» ـ بفتح الميم وكسر الهمزة وتشديد النون ـ فقد قال المطرّزي في **المغرب**: «أي مَخْلَقَة ومَجْدَرَة».[6]

---

١. في حاشية «ب»: «أي محلّ التحقيق ومظنّة الشيء ومقامه».

٢. بحار الأنوار ١٦: ١٥٦.

٣. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٧٠، (ق. ص. ر)

٤. المغرب: ٣٨٤، (ق. ص. ر).

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٧٠، (ق. ص. ر).

٦. لم نعثر عليه في المغرب الموجود. وفي «ب»: «مُخْلقَة و مُجْدرَة» أي بصورة اسم المفعول من الإفعال.

وعن أبي عبيدة: «معناه أنّ هذا ممّا يُعرف به فقه الرجل».[١]

وهي مَفْعِلة من «إنّ» التوكيديّة وحقيقتُها مكانٌ لقول القائل: إنّه عالم، وإنّه فقيه.

**ومنها**: في الحديث: «أوّل جمعة جَمَّعها رسول الله ﷺ بالمدينة».[٢]

وفي صحيحة منصور عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «يجمِّع القوم الجمعة إذا كانوا خمسةً فمازاد».[٣] وفي كتب الأصحاب: ويجمّع الفقهاء في زمان الغيبة.

**وبالجملة**: ذلك متكرّر جدّاً في الأحاديث، وفي أقاويل الفقهاء.

و«الجمّيع» بالتشديد من التجميع وهو الإتيان بصلاة الجمعة. وعامّة أهل العصر يغلطون فيقرؤونها بالتخفيف من الجمع، ولا يفطنون لفساد ذلك مع شدّة وضوحه.

قال الجوهري في **الصحاح**: «وجمّع القوم تجميعاً أي شهدوا بالجمعةَ وقضَوا الصلاة فيها».[٤]

وقال ابن الأثير في **النهاية**:

> جمّعت ـ بالتشديد ـ صلّيت، ومنه حديث معاذ: أنّه وجد أهل مكّة يجمِّعون في الحِجْر فنهاهم عن ذلك ـ أي يصلّون صلاة الجمعة في الحجر ـ ونهاهم؛ لأنّهم كانوا يستظلّون بفيء الحجر قبل أن تزول الشمس، فنهاهم.[٥]

وفي **مغرب** المطرّزي: «وجمّعنا، أي شهدنا الجُمعة، أو الجماعة وقضينا الصلاة فيها».[٦]

ثمّ إنّ العلّامة رحمه الله تعالى قال في كتاب الاعتكاف من كتابه **المختلف**:

---

١. غريب الحديث ٤: ٦١، (م. ا. ن. ه).

٢. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٩٧، (ج. م. ع). مع تفاوت.

٣. تهذيب الأحكام ٣: ٢٣٩، ح ٦٣٦ باب العمل في ليلة الجمعة ويومها؛ الاستبصار ١: ٤١٩، ح ١٦١٠، الباب ٢٥٢.

٤. الصحاح ٣: ١٢٠٠، (ج. م. ع).

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٩٧، (ج. م. ع).

٦. المغرب: ٩٠، (ج. م. ع).

مسألة: قال المفيد رحمه الله تعالى في كتاب الاعتكاف: المساجد التي جمّع فيها نبيّ أو وصيّ نبيّ أربعة ـ ثمّ قال ـ: والمراد بالجُمَع فيما ذكرناه هاهنا صلاةُ الجمعة بالناس جماعةً، دون غيرها من الصلوات.[١]

فعامّة الغالطين حيث يغلطون في «جَمَّع فيها» بالغفول عن اعتبار التشديد، يُعديهم داءُ الغلط في «والمراد بالجُمَع» أيضاً، فيفتحون الجيم ويُسكنون الميم على مصدر جَمَع يَجْمَع.

وإنّما الصحيح عند العارف بالحقّ في الأوّل تشديد «جمّع» من التجميع، وفي الثاني ضمّ الجيم وفتح الميم على صيغة جمع الجُمعة، أي المراد بالجمعات في هذه المساجد صلاة الجمعة بالناس فيها جماعة، دون غيرها من الصلوات في يوم الجمعة.

**ومنها**: في الحديث من طرق الخاصّة والعامّة: «أنّهﷺ دخل من ثنيّة كَداء، وخرج من ثنيّة كُدا».[٢]

وفي **قواعد** شيخنا المحقّق السعيد الشهيد قدّس الله تعالى:

لطيفة: في قاعدة أفعال النبيّ عليه السلام وأنّه لو تردّد الفعل بين الجبلّي والشرعي فهل يحمل على الجبلّي؛ لأصالة عدم التشريع، أو على الشرعي؛ لأنّه عليه السلام بُعث لبيان الشرعيّات؟

منها: جلسة الاستراحة وهي ثابتة من فعل النبيّ عليه السلام، وبعضُ العامّة زعم أنّه إنّما فعلها بعد أن بدّن وجَمَل اللحمَ، فتوِّهم أنّه للجبلّة.

ومنها: دخوله «من ثنيّة كَداء» وخروجه «من ثنيّة كُدا» فهل ذلك؛ لأنّه صادف طريقَه، أو لأنّه سنّة؟ وتظهر الفائدة في استحبابه لكلّ داخل.[٣]

فمِن أمثل أصحاب التصحيف طريقةً من أبناء العصر مَن قرأ في الموضعين:

---

١. مختلف الشيعة ٣: ٤٤٢، المسألة ١٦٢.

٢. من طريق الخاصّة سيأتي، ومن طريق العامّة رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ١٥٦، (ك. د. ا).

٣. القواعد والفوائد ١: ٢١١، القاعدة ٦١.

«من بيته كذا» بالموحّدة قبل المثنّاة من تحتُ قبل المثنّاة من فوقُ، وإعجامِ «ذال» كلمة الإشارة من بعد كاف التشبيه. ثمّ لم يقنع بفضائح هذه القراءة، بل زاد في طنبور الفضيحة نغمةً، فقال في شرحها: إنّه ﷺ كان عند دخول بيته يقدِّم رجله اليمنى، وعند الخروج من داره رجله اليسرى.

ولقد كان بعض أصحابي في مُحتفَل الدرس ومَحفِل الاستفادة قد سار في قراءة العبارة هذا المسيرَ، فزجرته ورفعت عليه الصوت، وغلّظلت عليه القول، وبيّنت الأمر وهديته السبيلَ وقلت: هي ثنيّة بالثاء المثلّثة قبل النون، ثمّ الياءِ المشدّدة المثنّاة من تحتُ، معناها العقبة،[1] سمّيت بها؛ لأنّها تتقدّم الطريقَ وتعرض له، أو لأنّها تَثني سالكها وتَصرفه، ومنه قولهم: فلان طلّاع الثنايا، إذا كان سامياً لمعالي الامور.

«وكداء» ـ بالمدّ وإهمال الدال بعد الكاف المفتوحة ـ: الثنيّة العليا بمكّة ممّا يلي المقام، وهي المعلّاة. و«كُدا» ـ بالضمّ والقصر ـ الثنيّة السفلى ممّا يلي باب العمرة، قاله ابن الأثير وهو الصواب.

قال: «وأمّا كُدَيٌّ ـ بالضمّ والتشديد ـ فهو موضع بأسفل مكّة».[2]

وقال المطرّزي: «كَداء ـ بالفتح والمدّ ـ هو جبل بمكّة، وكُدَيٌّ ـ على تصغيره ـ جبل بها آخَرُ».[3]

وفي **دروس** شيخنا الشهيد في كتاب الحجّ:

> ويستحبّ عندنا دخوله من ثنيّة كَداء ـ بالفتح والمدّ ـ وهي التي يُنحدر منها إلى الهُجون مقبرةِ مكّة، ويخرج من ثنيّة كُداً ـ بالضمّ والقصر منوّناً ـ وهي بأسفل مكّة. والظاهر أنّ استحباب الدخول من الأعلى والخروج من الأسفل عامّ. وقال الفاضل:

---

١. في حاشية «ب»: «وقال ابن الأثير في النهاية: الثنيّة في الجبل كالعقبة فيه. وقيل: هو الطريق العالي. (منه دام ظلّه)».

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ١٥٦، (ك. د. ا). وفي النهاية: «وتشديد الياء».

٣. المغرب: ٤٠٣، (ك. د. ا).

يختصّ بالمدني والشامي.[١]

ثمّ ممّا يَهْفُو فيه المصحّفون «بَدَّن» و«جَمَل».

فاعلم أنّ الصحيح في الأوّل التشديد من التبدين بمعنى الكِبَر في السنّ، يقال: بَدَّنت، أي كَبرتُ وأسننتُ، لا بالتخفيف من البدانة وهي السِمَن والضخامة؛ لأنّ ذلك خلاف صفتهﷺ.

وفي الثاني الجيمُ ـ من الجَمْل بمعنى الإذابة يقال: جَمَل الشحمَ يجمُله جَمْلاً من باب طَلَبَ، أي أذابه واستخرج دُهنه، وكذلك أجمله، ومنه يقال الجميلُ للشحم المُذاب ـ لا بالحاء المهملة كنايةً عن كثرة اللحم وضخامة الجثّة.

**ومنها:**

في حديث مولانا أمير المؤمنينعليه السلام لشريح القاضي إذ سأل شريحاً عن امرأة طُلّقت، فذكرت أنّها حاضت ثلاثَ حِيَضٍ في شهرٍ واحد، فقال شريح: إن شهدت ثلاث نسوة من بطانة أهلها أنّها كانت تحيض قبل أن طُلّقت، في [كلّ] شهرٍ كذلك، فالقول قولها. فقال لهعليه السلام: «قالونْ» هي ـ بالقاف أوّلاً والنون أخيراً ـ كلمة روميّة، بل يونانيّة، معناها أصبتَ. قاله ابن الأثير،[٢] والمطرّزي.[٣]

وقال صاحب **القاموس**: «معناها الجيّد»[٤] وطفيف التتبّع هنالك من المتحيّرين.

**ومنها**: في رواية الخاصّة والعامّة عنهﷺ: «إنّي أُبا هي بكم الأُمم يوم القيامة حتّى بالسقط يَظَلّ مُحْبَنْطِئاً على باب الجنّة، فيقال له: ادخل، فيقول: لا، حتّى يدخل أبواي قبلي».[٥] المحبنطئ ـ بالهمز وتركِه ـ معناه المتغضّب المستبطئ للشيء.

قال ابن الأثير:

---

١. الدروس الشرعيّة ١: ٣٩٢. وفي «ب»: «الحُجورة» بدل «الهُجون» والصحيح: الحَجون.

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ١٠٥، (ق. ل. ن).

٣. المغرب: ٣٩٢، (ق. ل. ل)

٤. القاموس ٤: ٢٦٣، (ق. ل. ن).

٥. جامع الأخبار: ٢٧٢، ح ٧٣٨؛ جامع الصغير ١: ٥١٧، ح ٣٣٦٦؛ إحياء علوم الدين ٢: ٢٢.

وقيل: هو الممتنع امتناعَ طَلِبةٍ، لا امتناعَ إباءٍ، يقال: احبنطأت واحبنطيت، والحَبَنْطَى: القصير البطن وأصله من الحَبَط ـ بالتحريك ـ والنون والهمزة والألف والياء زوائدُ للإلحاق.[١]

ولقد تقلّد رهط من المصحّفين تسقيمَ نُسخ من كتاب **من لايحضره الفقيه**، ومن غيره من الكتب، فبعضٌ جعله مُتَحَنْبِطاً من التَحَنْبُطَ، وبعضهم متحبّطاً من التحبّط، وكلٌّ يسيرُ على غير بصيرة.

**ومنها**: في كتب الأخبار من طريق الشيخ ومن طريق الصدوق بالإسناد عن عليّ بن عطيّة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «الفجر هو الذي إذا رأيت كان معترضاً كأنّه بياض نهر سُوراء».[٢]

«سُورا» ـ بالقصر وبالمدّ وبضمّ المهملة ـ: موضع.

ومن عجائب تصحيفات هذا العصر «نباضٌ» ـ بالنون قبل الموحّدة ـ مكانَ «بياض» بالموحّدة قبل المثنّاة من تحتُ.

**ومنها**: قال الصدوق أبو جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه في كتاب **من لايحضره الفقيه**: «لابأس بالوضوء والغسل من الجنابة، والاستيال بماء الورد».[٣] وذلك مذهبه في الماء المضاف.

**قلت**: الاستيال إمّا باللام بمعنى التسوّل وهو التزيّن، مطاوع التسويل، وهو تحسين الشيء وتزيينه.

ومنه في التنزيل الكريم: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾.[٤] يعني به هاهنا الأغسالَ التي هي للنظافة والتزيين، كغسل الجمعة وغسل الإحرام مثلاً.

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٣١، (ح. ب. ن. ط).
٢. تهذيب الأحكام ٢: ٣٧ ـ ٣٨، ح ١١٨، باب أوقات الصلاة.
٣. الفقيه ١: ٦، ذيل ح ٣، باب المياه وطهرها ونجاستها.
٤. يوسف (١٢): ٨٣.

وإمّا بالكاف بمعنى التمصمص بالمهملتين، ومعناه الاغتسال من الدَنَس للتنظّف والتطهّر، كغسل الجمعة وسائر الأغسال المسنونة لِلنظافة لا لرفع الحدث ،وأصله من مَصْمَصَ إناءه: إذا غسله وجعل فيه الماء وحرّكه للتنظيف.

وفي الحديث: «القتل في سبيل الله مُمْصِمصةٌ».[١] أي مطهّرة من دنس الخطايا، افتعالاً من السوك. واستياك الشيء وتسويكه: دَلْكه وتحريكه، وتساوكت الإبل: إذا اضطربت أعناقها من الهزال، فهي تتمايل من ضعفها، وجاءت الإبل ما تَساوَكُ[٢] هزالاً أي ما تتحرّك رؤوسها. فهذا سبيل التحصيل في تحقيق هذه اللفظة وتفسيرها.

وإنّ جماهير المتكلّفين القاصرين من بني زمننا هذا تجشّموا تكلّفاً متوعّراً جدّاً فأخذوها من السواك، وذلك معروف كالتسوّك، يقال: استاك وتسوّك: إذا ساك فاه بالمسواك. ثمّ جعلوا الاستياك هذا بمعنى التمضمض ـ بالمعجمتين ـ أي المضمضة في الوضوء لمناسبة السواك؛ إذ كما السواك من مسنونات الوضوء، فكذلك المضمضة والاستنشاق من مسنوناته. ولعمري إنّ هذه أُعجوبة من الأعاجيب، فأين الثَكْلى على واحدتها حتّى تضحك منها وتلتهيَ بذلك عن فجيعة رزيّتها؟

**ومنها** أُوردت في كتاب **شرح التقدمة** روايةَ عبد الله بن مسعود قال النبيّ ﷺ:

يا ابن مسعود إنّه قد نزلت عليَّ آيةُ ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّاتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً[٣]﴾. وأنا مستودعكها ومُسَمٍّ لك خاصّةً الظَلَمَةَ، فكن لما أقول لك واعياً، وعنّي له مؤدّياً، من ظلم عليّاً مجلسي هذا، كان كمن جحد نبوَّتي ونبوّة من كان قبلي.

قال له الراوي: يا أبا عبدالرحن! أسَمعتَ هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال، قلت: كيف واتَيْتَ الظالمين؟ قال: لاجرم جُلِّيتُ عقوبة عملي وذلك أنّي لم استأذن إمامي كما استأذنه جندب وعمّار وسلمان، وأنا أستغفر الله وأتوب إليه.

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٣٣٧، (م. ص. م. ص).

٢. أي: تتساوك.

٣. الأنفال(٨): ٢٥.

«واتيتُ» من المُواتاة الموافقة وحسن المطاوعة. وأصله الهمز فخفّف وكثر حتّى صار يقال بالواو الخالصة وليس بالوجه.

و«جلّيت» على البناء للمجهول، وأصله جُلِّلت من جَلَّلَه كذا أي ألبسه إيّاه وغطّاه به، وجعله محوطاً محفوفاً كما يتجلّل الرجل بالثوب، فأُبدلت إحدى اللامين ياءً كما قد قيل: تَظَنِّي وتمطّي في تَظَنُّن وتمطُّط.

ولقد تاه بعض الناس في تحقيق هذه اللفظة فذهب حيث شاء.

**ومنها**: في أحاديث المتعة عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، وعن ابن عبّاس، وعن عمران بن الحُصَيْن:

ما كانت المتعة إلّا رحمةً رحم الله بها امّة محمّد صلى الله عليه وآله، أتانا بها كتاب الله وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله، لولا نهى عنها ذلك الرجل ما زنى إلّا شفيً[1]

بالمعجمة والفاء أي إلّا قليل من الناس، من قولهم: غابت الشمس إلّا شفىً، أي إلّا قليلاً من ضوئها عند غروبها.

وقال الأزهري: قوله: «إلّا شفاً»[2] أي إلّا أن يُشْفِيَ يعني يُشرفَ على الزنا ولا يواقعه، فأقام الاسم ـ وهو «الشَفا» ـ مُقامَ المصدر الحقيقي وهو «الإشفاء» على الشيء، وحرفُ كلّ شيء شَفاه.

فبعض بني هذا الزمان صحّف الفاء بالقاف وشدّد الياء على فعيل من الشَقاوة.

**ومنها**: في الحديث: «في الرِقَة رُبْع العشر».[3] وفي كلام الفقهاء: «نصاب الرِقِينِ مأتان».

«الرقة»: الوَرِق ـ بكسر الراء فيهما وبالتسكين أيضاً في الورق ـ وهو المضروب المسكوك من الفضّة. وجمع «رِقَة» رِقُون، كماجمع عِضة عِضون، وجمع سَنَة

---

١. رواه عن ابن عبّاس تهذيب اللغة ١١: ٤٢٤، (ش. ف. ى).

٢. تهذيب اللغة ١١: ٤٢٤، (ش. ف. ى).

٣. صحيح البخاري ٢: ٥٢٧، ح ١٣٨٦، الباب ٣٧؛ سنن أبي داود ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ح ١٥٦٧، الباب ٤.

سِنون، والغافلون عن ذلك غالطون.

**ومنها**: من المتكرّر في الحديث: «قَرِبْتُه وقَرِبْتَها ولاتقرَبوه ولاتقربوها».[١] وفي التنزيل الكريم: ﴿فَلَايَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا﴾.[٢]

فاعلمن أنّ «قَرُب» ـ بالضمّ كحسن ـ لازم، يقال: قرب الشيء يقرب، أي دنا يدنو، و«قرِب» ـ بالكسر من باب علم ـ متعدٍّ، يقال: قربته أي دنوت منه، أقرَبه أدنو منه، قاله الكرماني في **شرح صحيح البخاري**،[٣] والجوهري في **الصحاح**،[٤] والفيروزآبادي في **القاموس**[٥] وعليه بنى الزمخشري في **الكشّاف**.[٦] ومن لم يعلم ذلك من القاصرين يرتكب الحذف.

**ومنها**: في الأخبار: «أكره أن أكون من المُسهَبين».[٧] بفتح الهاء على البناء للفاعل سماعاً على غير القياس من الإسهاب، أي أكره أن أكون من الكثير الكلامِ، المكثرين الممعنين في الإكثار، وأصله من السَهْب وهي الأرض الواسعة.

فليعلم أنّ الفاعل بالفتح على [غير] القياس من باب الإفعال في شواذٍّ ثلاثٍ لا رابعةَ لهنّ:

«أسهب» إذا أكثر من ذكر الشيء، أو من فعله، وأمعن فيه وأطال، فهو مُسهَب بالفتح.

و«ألْفَجَ» إذا افتقر و أفلس، فهو المُلْفَج ـ بالفتح ـ أي فقير. وأمّا المُلْفِج

---

١. راجع الوسائل ٢٤: ٢٥، الباب ١٢ من أبواب الذبائح ح ٢ و ٢٤: ٥٥ الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٩ و ٢١: ٩٥، الباب ١٠ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح ١٠.

٢. التوبة (٩): ٢٨.

٣. لم أجده في شرح الكرماني.

٤. الصحاح ١: ١٩٨، (ق. ر. ب).

٥. القاموس ١: ٢٦٩، (ق. ر. ب).

٦. الكشّاف ٢: ٢٦١، ذيل الآية ٢٨ من التوبة (٩).

٧. رواه عن ابن عمر في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٤٢٨ (س. هـ. ب).

ـ بالكسر ـ فهو الذي أفلس وعليه دَين.

و«أحصن» الرجل بمعنى تزوّج، وكذلك أحصنت المرأة بمعنى تزوّجت، فهو مُحْصَن وهي مُحْصَنة ـ بالفتح فيهما لاغير ـ أي متزوّج ومتزوّجة.

فأمّا من الإحصان بمعنى الإعفاف: فهي مُحصِنة ومُحصَنة بالكسر والفتح جميعاً على القياس. أمّا الكسر فبمعنى أنّها عافّة عفيفة أحصنت وأعفّت فرجَها. وأمّا الفتح فبمعنى أنّها عفيفة أحصنها زوجُها وأعفّها. وقد نصّ على ذلك المطرّزي في كتابيه **المعرب والمغرب**[1] والجوهري في **الصحاح**.[2]

وقال ابن الأثير في باب «حصن» من كتابه **النهاية** ـ بعد تحقيق القول في الاحصان ـ: «والمحصَن ـ بالفتح ـ يكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادرَ، يقال: أحصن فهو محصَن، وأسهب فهو مسهَب وألفج فهو ملفَج».[3]

وفي باب «سه» منه: «يقال أسهب فهو مسهب ـ بفتح الهاء ـ وهو أحد الثلاثة[4] التي جاءت كذلك».[5]

وفي باب «لف» منه:

> أطعموا ملفجيكم ـ الملفج بفتح الفاء ـ: الفقير، يقال: ألفج الرجل فهو ملفَج على غير قياس، ولم يجئ إلّا في ثلاثة أحرف: أسهب فهو مُسهَب، وأحصن فهو مُحصَن، وألفج فهو مُلفج، الفاعل والمفعول سواء. ومنه حديث الحسن: «قيل له: أ يُدالِكُ الرجلُ المرأةَ؟ قال: نعم، إذا كان مُلفَجاً» أي يَمْطُلها بمَهرها إذا كان فقيراً.

---

١. المغرب: ١١٨ ـ ١١٩، (ح. ص. ن).

٢. الصحاح ٥: ٢١٠١، (ح. ص. ن).

٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٩٧، (ح. ص. ن)

٤. في «أ»: «إحدى الثلاث التي جاءت» وفي حاشية نسخة «أ» و «ب»: «الصواب: إحدى الثلاث، أو جاءت، لكن ما بين أظهرنا الآنَ من نسخ النهاية على هذا الوجه (منه مدّ ظلّه العالي)».

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٤٢٨، (س. هـ. ب) ومعنى «سه» في المتن هو باب السين مع الهاء.

والمُلفِج ـ بكسر الفاء ـ الذي أفلس وعليه دَين.

هذا قوله بألفاظه.[١]

وجمهور بني هذا العصر عن دقائق هذه النكات في ذهول عريض. ومن حيث أدريناك استبان لك سبيل الأمر في قوله عزّ من قائل: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.[٢] على قراءة الفتح والكسر، وأنّ تجشّم بعض[٣] المفسّرين هنالك خارج عن السبيل، وبَسْط القول فيه يُطلَب من حيّزه في معلّقاتنا.

**ومنها**: في **الصحيفة الكريمة السجّادية** في دعاء العافية: «ومن شرّ كلّ مترَفٍ يد».[٤]

زلّ فيه بعض من لم يُؤْتَ قسطاً وافراً من التمهّر في العلوم، فحمله على صيغة الفاعل وحسبه بمعنى المسرف، فنبّهتُه على هَفْوته وقلت: الصيغة على البناء للمفعول كما في التنزيل الكريم والقرآن الحكيم في مواقعَ أربعةٍ، وبيّنت مَغزاها الصريحَ ومعناها الصحيحَ من سُبُلٍ ثلاثة، قد أُوضحَتْها معلّقاتُنا على **الصحيفة المكرّمة** فليرجع إليها.

**ومنها**: في كتب أصحابنا والفقهاء من العامّة في كتاب الأيمان في باب التورِية: «لو حلف لا يأخذ جَمَلاً، وعنى به السحاب جاز». ومساغ ذلك التسويغ، ومساقه ما ورد في التنزيل الحكيم من قوله عزّ قائلاً: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾؛[٥] حيث ذهب المفسّرون في تفسيره ـ على أحد الوجهين ـ إلى أنّ المراد بها السحاب على الاستعارة من جمل الاستقاء وبعير الراوية. فبنو العصرِ من جماهير القاصرين إذ لم يتعرّفوا السرّ صحّفوا «الجيم» هنالك «بالحاء» المهملة.

**ومنها**: من الدائر على ألسنة العلماء ـ إذا ما تحقّق ثبوت أمر، أو تطرّق الغلط

---

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٥٩ ـ ٢٦٠، (ف. ل. ج) ومعنى «لف» هو باب اللام مع الفاء.

٢. النساء (٤): ٢٤.

٣. في حاشية «أ»: وهو البيضاوي.

٤. الصحيفة السجّاديّة: ١٢٦، الدعاء ٢٣.

٥. الغاشية (٨٨): ١٧.

إلى كلام مثلاً على الإطلاق، ولم يبيّن على البتّ أنّ ذلك على أيّ وجه ومن أيّ سبيل؟ ـ قولُهم:[١] «اَمَيْدِيٌّ أم مَرجول».

وتحقيق أصل هذا القول وسبيلُ تحصيله غير مستبين لهؤلاء الأقوام أصلاً، مع أنّه مذكور في **صحاح** الجوهري حيث قال: «تقول ـ إذا وقع الظَبي في الحِبالة ـ: أمَيْدِيٌّ أم مَرجول؟ أي أَوَقعتْ يدُه في الحباله أم رجله؟».[٢]

وبالجملة: «المَيْدِيُّ» مَن أنت أصبت يَدَه، أو من أصاب يدَه شيء، أو عرضتْ ليده آفة، وكذلك «المرجول» مَن أصبتَ رِجله، أو أصابها شيء، أو أيِفَتْ بآفة.

كما المَمْثون ـ بالثاء المثلّثة ـ مَن مَثَنْتَهُ أي أصبتَ مثانته، أو الذي يشتكي مثانته. ومنه في الخبر عن عمّار بن ياسر أنّه صلّى في تُبّان قال: «إنّي مَمثون».[٣]

والمَلْسون مَن لَسَنْتَه، أي أخذته بلسانك، أو أصبت لسانَه، أو أصابَ لسانه شيء، ومن هناك قالوا: الملسون: الكذّاب.

و«المَيْدِيّ» و«المرجول» و«الممثون» و«الملسون» متكرّرة الورود في الأخبار.

**ومنها**: في كتابي الأخبار: **التهذيب والاستبصار** في حديثٍ مسند من طريق عليّ بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام: «كأنّي أنظر إلى أبي وفي عنقه عُكْنَةٌ وكان يُحفي رأسه إذا جزّه».[٤] بإهمال الحاء من الإحفاء بمعنى الاستقصاء والتبالغ، كما في الحديث: «أمر أن تُحفى الشوارب».[٥] أي يُبالَغ في قصّها.

وفي حديث السواك: «حتّى كِدْتُ أُحفي فمي».[٦] أي أستقصي على أسناني

---

١. مبتدأ مؤخّر وقوله: «من الدائر» خبر مقدّم.

٢. الصحاح ٦: ٢٥٤٠، (ى. د. ي).

٣. رواه في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٩٧، (م. ث. ل).

٤. تهذيب الأحكام ١: ٦٢، ح ١٦٩، باب في صفة الوضوء...؛ الاستبصار ١: ٦٢ ـ ٦٣، ح ٨٨، الباب ٣٦.

٥. الدرّ المنثور ١: ٢٧٦، ذيل الآية ١٢٤ من البقرة. مع تفاوت أدنى. ورواه بلفظه النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤١٠،(ح. ف. ا).

٦. الدرّ المنثور ١: ٢٧٧، ذيل الآية ١٢٤ من البقرة؛ ورواه في النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤١٠، (ح. ف. ا).

فأُذهبُها بالتسوّك.

والجزّ ـ بالزاي ـ مِن جَزِّ الرأس بمعنى حلْقِه وتحليقه.

فبعض القاصرين من المصحّفين صحّف الحاء المهملة بالخاء المعجمة، والزاي بالراء. ثمّ اختلف في معنى الحديث على تصحيفه الفضيحِ ما لايستحلّ ذو بصيرةٍ مّا أن يُصغي إليه أحدٌ أبداً.

**ومنها**: حديث نعسة النبيّ ﷺ الثابتُ عند الخاصّة والعامّة من طرقٍ متشعّبة وأسانيدَ متلوّنة:

أحدها: ما في تقدمة الرواية في **الصحيفة المكرّمة السجّادية** بالإسناد عن مولانا الصادق أبي عبد الله جعفر بن محمّد الباقر عليهما السلام، وفيه قال:

> يا جبريل أعلى عهدي يكونون وفي زمني؟ قال: لا، ولكن تدور رحى الإسلام من مُهاجَرِك فتلبث بذلك عشراً، ثمّ تدور رحى الإسلام على رأس خمسة وثلاثين من مهاجرك فتلبث بذلك خمساً، ثمّ لابدّ من رحى ضلالة هي قائمة على قطبها.[1]

فالذي استبان لي في تفسيره ـ ولست أظنّ أنّ ذا دَرْيَةٍ مّا في أساليب الكلام وأفانين البيان يتعدّاه ـ هو أنّ ما بين انتهاء العشر، وابتداء خمسة وثلاثين من مُهاجَره ﷺ لم تكن تدور رحى الإسلام دورانَها، ولاتعمل عملَها، بل إنّما تستأنف دورَها وتستعيد عملَها على رأس خمسة وثلاثين من هجرته المقدّسة المباركة، وذلك ابتداء أوان انصراف الأمر إلى منصرَفه، وإبّانُ[2] رِجاع الحقّ إلى أهله، أي وقت ما تمكّن أمير المؤمنين عليه السلام من أن يجلس مجلسه من الخلافة والإمامة، ويتصرّف في منصبه من الوصاية والوراثة. وإنّما الوسط زمان الفترة وانقطاع الدورة، أعني الخمسة والعشرين سنةً التي هي مدّة لصوص الخلافة ومتقمّصيها.

وأمّا العشر التي هي مدّة اللبث في الدوران أوّلاً فهي زمانه ﷺ في دار هجرته،

---

١. الصحيفة السجّاديّة: ٢٨ ـ ٢٩، في المقدّمة.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «إبّان الشيء ـ بالكسر والتشديد ـ: وقته».

ومستقرّ شوكة الإسلام وقوّته من بعد ضعفه ونَأنَأته[١] طَيْبَةِ[٢] المباركة، والخمس التي هي مدّة اللبث في الدوران المستأنف أخيراً هي زمان خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وستّة أشهر من زمان أبي محمّد الحسن عليه السلام.

هذا ما استفدته من سياق الحديث وأوردته في **معلّقات الصحيفة الكريمة** وأفدت المتعلّمين إيّاه ملاوة[٣] من الدهر. وإنّ قاطبة أصحاب عصرنا وأبناء زمننا ـ إذ لم يكن لهم قسطٌ صالح من التحصيل ـ ضلّوا هنالك عن السبيل، وتاهوا تيهاناً بعيداً، فصحّفوا معناه تصحيفاً سحيقاً، وحرّفوا مَغزاه تحريفاً محيقاً.[٤]

ولْنَطْوِ الآنَ كشفَ الذكر عن هذا النمط من القول، ولنرجع إلى حيث فارقناه ممّا نحن في سبيله.

## المسلسل

هو ما تتابع[٥] فيه رجال الإسناد عند روايته على قول، كـ«سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً» إلى ساقة السند، أو «أخبرنا فلانٌ والله، قال: أخبرنا فلانٌ والله» إلى آخر الإسناد. ومنه «المسلسل» بقراءة سورة الصفّ.

أو على فعل، كحديث التشبيك: يقول الصحابي: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله الحديث وقد شبّك أصابعه، وكذا التابعي يقول: سمعته من الصحابي وقد شبّك

١. في حاشية «أ» و «ب»: «في حديث أبي بكر: طوبى لمن بات في النأنأة، أي في بدء الإسلام حين كان ضعيفاً، قبل أن يكثُر أنصاره ونأنأتُ عن الأجر نأنأةً إذا ضعفتَ عنه و عجزتَ النهاية». انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٣، (ن. أ. ن. أ).

٢. اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله.

٣. الملاوة ـ بتثليث الميم ـ: البرهة من الدهر.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «إمّا على صيغة اسم المكان من حاق به الشيءُ يحيق، أي أحاطه ونزل به، وإمّا فعيلُ محقه يمحقه أي أبطله. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٥. في «أ»: «يتابع».

أصابعه، وكذلك يقول مَن بعد التابعي[١] إلى الطرف الأوّل من الإسناد.

ومنه العدّ باليد في حديث تعليم الصلاة على آل النبيّ صلّى الله عليه وعليهم.[٢]

أو على حالة، كالقيام في الراوي، أو الاتّكاء حال الرواية من مبدأ السند إلى منتهاه.

أو على قول وفعل جميعاً، كالمسلسل بالمصافحة المتضمّن لفعل المصافحة من كلّ واحد من رجال الإسناد، وقولِ كلّ واحد منهم: «صافحني بالكفّ التي صافح بها فلاناً فما مَسَستُ خزّاً ولاحريراً أليَنَ من كفّه».

ومنه المسلسل بالتلقيم؛ لتضمّنه فعلَ التلقيم، وقولَ كلّ واحد: «لقّمني فلانٌ بيده لقمة». وكذلك المسلسل بـ«قرَّبَ إليّ جُبناً وجَوزاً». والمسلسل بـ«الضيافة على الأسودين: التمر والماء».

وأمّا حديث: «اللهمّ أعنّي على شكرك وذكرك وحسن عبادتك»، ففي أكثر طرق الرواية مسلسل بقولهم: «إنّي أُحبّك فقل». وفي رواية أبي داود وأحمد، والنسائي: «أخذ بيدي فقال: «إنّي لأُحبّك فقل: اللهمّ أعنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».[٣]

فيكون على هذا مسلسلاً بالنوعين: القولِ والفعل.

ومن أقسام «المسلسل» المسلسل في سند الرواية كالحديث المتسلسل باتّفاق أسماء الرواة كـ«المحمّدين، أو الأحمدين، أو بأسماء آبائهم، أو كُناهم، أو أنسابهم، أو بلدانهم».

وكالمتسلسل برواية الأبناء عن الآباء، كالرواية المتسلسلة باثنتي عشرة طبقةً فيما

---

١. رواه في الحاوي للفتاوي ٢: ١٥٣؛ تدريب الراوي ٢: ١٨٧ ـ ١٨٨.

٢. معرفة علوم الحديث: ٢٩ ـ ٣٤، ذكر فيه أنواعاً من المسلسل، منها: حديث العدّ باليد.

٣. سنن أبي داود ٢: ١٨١، ح ١٥٢٢، الباب ٣٦١، كتاب الصلاة؛ مسند أحمد ٥: ٢٤٧؛ سنن النسائي ٣: ٥٣، باب الدعاء بعد الذكر. قال الصنابحي قال لي معاذ انّي احبك فقل هذا الدعاء قال ابو عبد الرحمان قال لي احبك فقل قال عقبة قال لي ابو عبد الرحمان وأنا احبك فقل قال حيوة قال لي عقبة وأنا احبك

رُوّينا بإسنادنا موصولاً عن رزق الله بن عبد الوهّاب بن عبد العزيز بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أُكَيْنة بن الهيثم بن عبد الله التميمي من لفظه، قال:

«سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي ـ يعني أُكَينة ـ يقول: سمعت أبي ـ يعني الهيثم ـ يقول: سمعت أبي ـ يعني عبد الله التميمي ـ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر الله[١] إلّا حفّتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة».[٢]

وروّينا بالإسناد عنه موصولاً حديثاً يرويه متسلسلاً بتسع طبقات من الآباء، قال:

سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي ـ وهو أُكَينة ـ يقول: سمعت عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ وقد سئل عن الحنّان والمنّان ـ فقال: «الحنّان هو الذي يُقبِل على من أعرض عنه، والمنّان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال».

ومن المسلسل برجال الطريق المسلسلُ باتّفاق الصفة، كحديث فقيه، عن فقيه إلى منتهى السند: «المتبايعان بالخيار».[٣]

وكالحديث القدسي المتسلسل برواية عالم عن عالم مسنداً عن أبي ذرّ: «يا عبادي كلّكم ضالّ إلّا من هديته».[٤]

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «في حديث أهل الذكر: فيحفّونهم بأجنحتهم، أي يطوفون بهم ويدورون حولهم. النهاية». انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٠٨، (ح. ف. ف).

٢. سنن أبي داود ٢: ١٤٨، ح ١٤٥٥، الباب ٣٤٩، كتاب الصلاة؛ صحيح مسلم ٤: ٢٠٧٤، ح ٢٦٩٩، الباب ١١، كتاب الذكر والدعاء.

٣. صحيح مسلم ٣: ١١٦٣، ح ٤٣، الباب ١٠؛ سنن ابن ماجة ٢: ٧٣٥ ـ ٧٣٦، ح ٢١٨١ ـ ٢١٨٣، الباب ١٧.

٤. صحيح مسلم ٤: ١٩٩٤، ح ٢٥٧٧، الباب ١٥ كتاب البرّ والصدقة؛ ورواه أيضاً في الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٧.

وقد يتسلسل السند باتّفاق الآباء وباتّفاق الصفة جميعاً، كما فيما رُوّينا بالإسناد ـ من المتسلسل بخمسة آباء كلُّهم فقهاءُ بُصراءُ بالحديث والرجال ـ روايةُ الشيخ الجليل بابويه بن سعد بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه سعد، عن أبيه محمّد، عن أبيه الحسن، عن أبيه الحسين، وهو أخو الشيخ الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد.

وقد وُلِدا للصدوق عليّ بن بابويه بدعاء مولانا الصاحب القائم صلّى الله عليه وعجّل فرجه، وإيّاهما عنى في قوله له بسفارة أبي القاسم بن روح: «دعونا اللهَ لك سَتُرزق ولدين ذكرين خيّرين»[1] عن أبيه الصدوق عليّ بن بابويه.

ومن المتسلسل بستّة آباء كذلك رواية الشيخ الإمام الكثير الرواية، الواسع المعرفة، صاحب **الأربعين عن الأربعين من الأربعين** منتجب الدين أبي الحسن عليّ بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن بابويه، فإنّه يروي عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه الصدوق عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي رضي الله عنهم أجمعين.

فهذه أقسام التسلسل بحسب ما في جميع السند بطبقاته. وهناك قسم آخَرُ بحسب معظم الإسناد دون جميعه. قالوا: وذلك كالحديث المتسلسل بالأَوّليّة منقطعاً تسلسلُه في الطبقة الأخيرة التي هي منتهى الإسناد يعنون به الحديث المسلسل بـ«أوّل حديث سمعتُه» يقول الصحابي: أوّل حديث سمعته من رسول الله ﷺ هذا، ويقول التابعي: أوّل حديث سمعته من الصحابي هذا، وهلمّ جرّاً إلى الطبقة الأُولى التي هي مبدأ الإسناد؛ فإنّه مستمرّ المتسلسليّة إلى الصحابي، منقطعها عنده؛ إذ ليس يتصحّح ذلك من رسول الله ﷺ، فلايصحّ عدّه من المسلسل من المبدأ إلى المنتهى كما قد توهّمه بعض.

---

١. رجال النجاشي: ٢٦١/٦٨٤.

**قلت**: رسول الله ﷺ ليس هو منتهى الإسناد بمعنى الطبقة الأخيرة من السند، حتّى لايصحّ ما قاله ذلك البعض؛ بل بمعنى مَن إليه ينتهي إسناد المتن، وعنه تُبتدأ روايته في آخر الإسناد، وإنّما ساقة السند وآخره هو الصحابي لاغير، فكلام البعض ليس وهماً.

نعم، لو كان المتن في مثل ذلك المتسلسل حديثاً قدسيّاً يسنده النبيّ ﷺ إلى الله سبحانه اتّجه ما قالوا،[١] واتّضح الوهم في كلامه.

ومنهم مَن[٢] يقول: المتسلسل بأوّل حديث سمعته منقطع وصفُ التسلسل في الوسط؛ فإنّه ينتهي إلى سفيان بن أبي عُيَينة ولا يتعدّاه، وغلط من رواه مسلسلاً إلى منتهاه.

والحقّ في مثل هذا القسم ما أن يقول الذي هو طرف الإسناد: أخبرني فلان، قال: أخبرني فلان، قال: أخبرني التابعي، قال: أخبرني الصحابي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، الحديث.

وليعلم أنّ التسلسل ليس ممّا له مدخل في قبول الرواية وعدمه، وإنّما هو فنّ من فنون الضبط، وضرب من ضروب المحافظة، وفيه فضل للحديث من حيث الاشتمال على مزيد ضبط الرُواة، وأفضل ذلك ما فيه دلالة على اتّصال السماع.

ثمّ المسلسلات قلّ ما يَسلم منها عن طعن في وصف تسلسله، لا في أصل متنه أو في رجال طريقه.

**المزيد** على ما في معناه[٣]

والزيادة فيه **إمّا** في المتن بأن تُروى فيه كلمة ،أو كلمات زائدة تفيد معنىً زائداً غيرَ مستفاد من الناقص المرويّ في معناه.

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «كالطيبي صاحب المشكاة والشهيد الثاني من أصحابنا».

٢. في حاشية «ب»: «يعني به زين أصحابنا المتأخّرين».

٣. في حاشية «ب»: «أي على ما هو مشترك في بابه».

وزيادة الثقة ـ الواحد المتفرّد برواياتها ـ مقبولة ـ إذا لم تكن منافيةً لما رواه غيره من الثقات من دونها، ولامخالفةً له أصلاً اتّفاقاً من العلماء قولاً واحداً ـ ومردودة قولاً واحداً إذا كانت منافية لمرويّ سائر الثقات جميعاً، منافاةً باتّةً صرفة من كلّ وجه.

فأمّا إذا كانت على مرتبة بين المرتبتين، والتخالف بينهما نوعاً مّا من الاختلاف لمجرّد مخالفة العموم والخصوص، بأن يكون المرويّ بغير زيادةٍ عامّاً بدونها، فيصيرَ بها خاصّاً، أو بالعكس، فمذهب أكثر علماء الأُصول وأهل الحديث من الخاصّة والعامّة أنّها مقبولة معمول بها مطلقاً، سواء عليها أكانت من شخص واحد ـ بأن رواه مرّةً على النقصان وأُخرى بالزيادة ـ أم كانت من غير مَن رواه ناقصاً.

وذلك كحديث: «وجُعلت لنا الأرض مسجداً وترابها طهوراً».[١] أو«جعلت تربتها طهوراً». فهذه الزيادة قد تفرّد بها بعض الرواة.[٢] ورواية الأكثر؛ بل من عدا ذلك الفارد قاطبةً لفظها: «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً».[٣]

فما رواه الجماعة عامّ يتناول أصناف الأرض من التراب، والرمل، والحجر. ومرويّ الفارد المنفرد بالزيادة مختصّ بالتراب.

وفريق من علماء علم الحديث يردّها مطلقاً.

وفِرْقٌ يردّها إذا كانت ممّن قد كان رواه ناقصاً، ويقبلها من غيره.

**وإمّا** هي في الطريق، بأن يرويه بعضهم بإسنادٍ ذي طبقات ثلاث من رجال ثلاثة مثلاً، فيزيد آخَرُ في الإسناد طبقة أُخرى، ويُضيف إليهم رابعاً ويرويه بإسناد مشتمل على طبقات أربع، فهذا هو «المزيد» في الإسناد.

---

١. صحيح مسلم ١: ٣٧١، ح ٥٢٢، الباب ٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

٢. هو أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي على ما قاله الطيبي في الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٧.

٣. صحيح البخاري ١: ١٢٨، ح ٣٢٨، الباب ٧؛ صحيح مسلم ١: ٣٧١، ح ٥٢٣، الباب ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

والطيبي صاحب **المشكاة** من علماء العامّة في **خلاصة معرفة الحديث**، وبعض شهداء المتأخّرين من أصحابنا في **الدراية** قالا:

> إذا أسنده وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه فهو كالزيادة، ومقبول كما يقبل «المزيد» في المتن زيادةً غير منافية لجامع عدم المنافاة؛ إذ يجوز أن يكون المسنِد، أو الواصل، أو الرافع قد اطّلع على ما لم يطّلع عليه المرسِل، والقاطع، والواقف، فيقبل منه.[1]

**قلت**: الناقص يكون موجوداً في «المزيد» بالزيادة، والمرويُّ بالزيادة، والمرويّ بالنقصان يكون كلاهما مقبولين؛[2] لعدم التقابل بينهما، ولا كذلك الإرسال بالقياس إلى الإسناد، ولا القطع بالقياس إلى الوصل، ولا الوقف بالقياس إلى الرفع؛ لكونهما من المتقابلين تحقّقاً.

وأيضاً «المزيد» في الإسناد إنّما يكون بزيادة عدد الطبقات في السند، ولايتصحّح ذلك إلّا باشتماله على جميع طبقات الناقص إسناداً وزيادةً.

وأيضاً القطع في المقطوع بإزاء طبقة في الموصول، فإذن إنّما الصحيح أن يقال: إنّ الإسناد مقبول من المسنِد، وكذلك الوصل من الواصل، والرفع من الرافع، لا أنّها كالزيادة في السند بالقياس إلى الإرسال والقطع والوقف.

فليتثبّت وليحتفظ، وليعلم أنّه إذا تعارض إسناد وإرسال، أو قطع ووصل، أو وقف ورفع في حديث بعينه من شخصين، أو من شخص واحد في وقتين، فالذي هو الحقّ وعليه الأكثر ترجيح الإسناد، والوصل، والرفع.

وفيهم من يقول: الإرسال نوعُ قدحٍ في رواية المسنِد، والقطعُ في رواية الواصل، والوقفُ في رواية الرافع، فمن يذهب إلى تقديم الجرح على التعديل يلزمه هاهنا أيضاً تقديم المرسَل على المسنَد، والمقطوع على الموصول،

---

١. الخلاصة في أُصول الحديث: ٥٧؛ شرح البداية: ٤٢.

٢. كذا والصحيح: مقبولاً؛ لأنّ خبر كلا وكلتا في جميع الحالات مفرد.

والموقوف على المرفوع.

ويجاب بمنع الملازمة ـ مع تحقّق الفارق ـ بل بإبطالها؛ لأنّ الجرح إنّما يقدّم؛ لما فيه من زيادة العلم، والزيادة هنا مع من أسند ووصل ورفع. على أنّ تقديم الجرح مطلقاً ليس بصحيح على ما قد أسلفناه في الرواشح السالفة.

## الشاذّ

وتعريفه عند الأكثر: ما رواه الفارد الثقة مخالفاً لما رواه جملة الناس.

وقال بعضهم: هو ما ليس له إلّا إسناد واحد شذّ به شيخ من شيوخ الحديث، ثقةً كان، أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك، ويقال له: الحديث المنكر وغير المعروف.

وأمّا ما عن الثقة فمنهم من يردّه أيضاً مطلقاً نظراً إلى شذوذه.

ومنهم من يقبله مطلقاً تعويلاً على عدالة راويه.

ومنهم من يفصّل القول ـ وهو القول الفصل فيه ـ فيقول: إن كان الثقة الفارد قد خالف بإفراده إيّاه وانفراده في روايته أوثقَ منه وأحفظَ وأضبطَ فشاذّ مردود، ومقابله الراجح المقبول. وإن كان هو أوثقَ وأحفظَ وأضبطَ من رهط خالفهم ولم يثبت انعقاد إجماع على خلاف ما رواه، فمن المحتجّ به المعوّل عليه، وكذلك غير مردود في صحّة الاحتجاج به إذا كان هو كمن خالفه ثقةً وفقهاً وضبطاً وحفظاً.

## رواية المكاتبة

وهي أن يروي آخِرُ طبقات الإسناد الحديثَ عن توقيع المعصوم مكتوباً بخطّه عليه السلام المعلومِ عنده جزماً. وربما تكون المكاتبة في بعض أوساط الإسناد بين الطبقات، بعضٍ عن بعض دون الطبقة الأخيرة عن المعصوم. ويقابلها رواية المشافهة وهي أقوى.

## المضمرة

وهي أن يكون تعبير آخِرِ الطبقات عن المعصوم بالإضمار عنه عليه السلام، وربما يكون في قوّة المصرّحة إذا كانت دلالة القرائن الناطقة بالكناية عن المعصوم قويّةً.

## المقبول

وهو الذي تلقّوه بالقبول وساروا على العمل بمضمونه من غير التفات إلى صحّة الطريق وعدمها، صحيحاً كان، أو حسناً، أو موثّقاً، أو قويّاً، أو ضعيفاً. ومقبولات الأصحاب كثيرة منها مقبولة عمره بن حنظلة التي هي الأصل عند أصحابنا في استنباط أحكام الاجتهاد، وكونِ المجتهد العارف بالأحكام منصوباً من قبلهم عليهم السلام.[1] وستتعرّف ذلك حيث يحين حينُه في كتاب العلم إن شاء الله العزيز.

قال بعض المستسعدين بالشهادة من المتأخّرين في شرح مقدّمته في الدراية:

> وإنّما وسموه بالقبول؛ لأنّ في طريقه محمّدَ بنَ عيسى وداود بن الحُصين، وهما ضعيفان، وعمر بن حنظلة لم ينصّ الأصحاب فيه بجرح ولاتعديل، لكن أمره عندي سهل؛ لأنّي حقّقت توثيقه من محلّ آخر وإن كانوا قد أهملوه. ومع ماترى في هذا الإسناد قد قبل الأصحاب متنه، وعملوا بمضمونه؛ بل جعلوه عمدة التفقّه واستنبطوا منه شرائطه كلّها، وسمّوه مقبولاً، ومثله في تضاعيف أحاديث الفقه كثير.[2]

**قلت**: محمّد بن عيسى قد ظُنّ فيه التضعيف؛ لاستثناء محمّد بن الحسن [بن] الوليد إيّاه من رجال نوادر الحكمة، ولا دلالة في ذلك على الضعف، ولنا عدّة دلائلَ ناهضةٍ بتوثيقه سنتلوها عليك مفصّلة إذا ما آنَ آنُه إن شاء الله.

---

١. الكافي ١ : ٦٧، باب اختلاف الحديث، ح ١٠؛ الفقيه ٣: ٥، ح ١٨ الباب ٩؛ تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١، ح ٨٤٥، باب من الزيادات في القضايا والأحكام.

٢. شرح البداية: ٤٧.

وأمّا داود بن الحصين الأسدي فموثّق اتّفاقاً.

نعم، قد قيل فيه بالوقف ولم يثبت، ولذلك كم من حديث قد استصحّه العلّامة‌ﷺ وهو في الطريق، ومن ذلك في **منتهى المطلب** في باب قنوت صلاة جمعة.[١] وسيستبين لك جليّةً الأمرُ في مقامه إن شاء الله وحده.

## المختلف

في صنفه لا في شخصه. وذلك حديثان متصادمان في ظاهر المعنى سواء أمكن التوفيق بينهما بتقييد المطلق، أو تخصيص العامّ، أو الحمل على بعض وجوه التأويل، أو كانا على صريح التضادّ الباتّ الموجب طرحَ أحدهما جملةً ألبتّة.

فمن الممكن جمعُهما حديثُ: «لاعدوى ولاطِيرَة ولاهامة ولا صَفَر». فقال أعرابي: يا رسول الله! فما بال الإبل تكون في الرَمَل لكأنّها الظِباء فيخالطها البعير الأجرب فيُجربها؟ فقال رسول الله‌ﷺ: «فمَن أعدى الأوّلَ؟».[٢]

وحديثُ: «لا يُورِدُ مُمرِضٌ على مُصِحٍّ».[٣] وفي رواية: «لايُورَدنّ ذو عاهة على مُصحّ».[٤]

«العَدوى» ـ بفتح المهملة الأُولى وإسكان المهملة الثانية ـ اسم من الإعداء كالرَعْوى ـ بفتح الراء وإسكان المهملة ـ من الإرعاء و«البقوى» ـ بالباء الموحّدة المفتوحة والقاف الساكنة ـ من الإبقاء؛ لما يُعدَى من جرب ووَضَح وغيرهما، وأعداه الداء يُعديه إعداءً: أصابه وجاوز إليه من صاحبه. ولا عدوى، أي لايُعدي شيء شيئاً.

و«الطِيَرة» ـ بكسر الطاء المهملة وفتح الياء المثنّاة من تحتُ، ويقال بإسكانها

---

١. منتهى المطلب ٥: ٤٦٥.

٢. صحيح البخاري ٥: ٢١٦١، ح ٥٣٨٧، الباب ٢٤ و ٢١٧٧، ح ٥٤٣٧، الباب ٥٢؛ صحيح مسلم ٤: ١٧٤٢ ـ ١٧٤٣، ح ٢٢٢٠، الباب ٣٣.

٣. صحيح البخاري ٥: ٢١٧٧، ح ٥٤٣٧، الباب ٥٢؛ صحيح مسلم ٤: ١٧٤٣، ح ٢٢٢١، الباب ٣٣.

٤. تأويل مختلف الحديث: ١٠٢.

أيضاً ـ مصدر تطيّر بالشيء: إذا تشامّ به، واسم لما يُتَشامّ به من الفال الردئ. ولا «طَيِرَة» نهي عن ذلك أو نفي؛ لتأثيره.

و«الهامة» ـ من الهوم كماقاله ابن الأثير[1] لا من الهَيم كما ظنّه الجوهري[2] ـ: الرأسُ، واسم طائر من طير الليل: الصَدى، أو البُومة.

وقيل: كانت العرب في الجاهليّة تزعُم أنّ روح القتيل الذي لا يُدرَك بَثأْره تصير هامةً، فيقول: اسقوني ـ من سقاه الشرابَ، أو أسقاه، أو أشقوني من أشقيتك الشيء أي أعطيتكه ـ فإذا أُدرك بثأره طارت.[3] و«لاهامة» للنهي، أو للنفي.

و«الصفر» ـ بالمهملة قبل الفاء والتحريكِ ـ فيما تزعم العرب حيّة تكون في البطن تعَضّ الإنسان إذا جاع.

وقيل: «هو دود يقع في الكبد وفي شراسيف الأضلاع ويصفرّ الإنسان منه جدّاً وربما قتله».[4]

وقال ابن الأثير: «هو اجتماع الماء في البطن، كما يعرض للمستَسقي».[5] و«لاصفر» نفي كما «لاعدوى».

و«الرمل» ـ بالتحريك ـ: الهرولة.

و«الظباء» ـ بالكسر والمدّ ـ: جمعُ كثرةٍ للظبي.

و«لايورد» ـ بكسر الراء ـ من الإيراد.

و«مُمرض» ـ بضمّ أُولى الميمين وإسكان ثانيتهما وكسر الراء ـ من الإمراض، يقال: أمرض الرجل: إذا وقع في ماله العاهةُ.

---

١. النهاية في غريب الحدث والأثر ٥: ٢٨٤، (هـ. و. م).

٢. الصحاح ٥: ٢٠٦٣، (هـ. ى. م).

٣. أشار إليه في الصحاح ٥: ٢٠٦٣، (هـ. ى. م).

٤. القائل هو ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٣٦، (ص. ف. ر).

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٣٦، (ص. ف. ر).

و«المُصِحّ» ـ بضمّ الميم وكسر الصاد ـ الذي صحّت وسلمت ماشيته وإبله من الأمراض والعاهات.

ووجه الجمع بين الحديثين **حَمْل** الأوّل على أنّ «العَدْوى» المنفيّةَ عَدوى الطبع، أي ما كان يعتقده الجاهلون من أنّ ذلك يتعدّى من جنبة فعل الطبيعة من غير استناد إلى إذن الله سبحانه وأمره وإرادته جلّ سلطانه. ولذلك قالﷺ: «فمَن أعدى الأوّلَ؟».[١] وذلك كما أنّ الجاهلين كانوا يُسندون الأمطار إلى الأنواء كالثريّا والدَبَران، لا إلى إفاضة الله تعالى ورحمته، فنهى النبيّﷺ عن ذلك وقال: «من قال: مُطِرنا بنَوْء كذا، فقد كفر» أو «فهو كافر».[٢]

و«الأنواء» منازل القمر الثمانيةُ والعشرون وإيّاها عنى إذ قال عزّ قائلاً: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾.[٣] يكون كلّ منها مختفياً تحت شعاع الشمس ثلاث عشرة ليلةً ويظهر من بعد طلوعُ الفجر، و يسمّى ذلك الظهور طلوعَ ذلك المنزل، فتسقط في أُفق الغرب بعد كلّ ثلاث عشرة ليلةً منزلةٌ ويطلع من أُفق الشرق رقيبها مع طلوع الفجر.

و**حَمْل** الثاني على التحذير من ضرر التعدية الغالبِ حصولُها عند المخالطة والإيذان، بأنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ جعل المخالطة سبباً للإعداء، وأمَرَ الطبيعةَ بالإقدام على ذلك، والفعّال المهيمن على الأمر كلّه ـ الذي بيده مقاليد الأُمور كلِّها ـ هو الله سبحانه.

ومن هذا السبيل قولهﷺ: «فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد».[٤] ونهيُه عن

---

١. تقدّم آنفاً.

٢. الدّر المنثور ٨: ٣١ في ذيل الآية ٧٥ من الواقعة (٥٦). وعنه في بحار الأنوار ٥٥: ٣٢٩، ح ٢٣.

٣. يس (٣٦): ٣٩.

٤. الفقيه ٣: ٣٦٣، ح ١٧٢٧ الباب ١٧٨؛ صحيح البخاري ٥: ٢١٥٨ و ٢١٥٩، ح ٣٨٠ باب الجذام؛ مسند أحمد ٣: ١٩٠، ح ٩٤٢٩.

دخول بلد فيه الطاعون والوبا.[١] ونحو ذلك.

وقال بعضهم: كأنّه‌ﷺ كره ذلك مخافةَ أن يحدث في مال المُصِحّ، أو في بدن الصحيح ما بمال الممرض أو ببدن المَعيُوه من العاهة والمرض، فالجاهل يسمّي ذلك «عَدوىٰ» ويجعله إعداءً من فعل الطبيعة، لا قضاءً وقَدَراً بإذن الله سبحانه، فيأثم بذلك.

وإذا كان المتضادّان بحيث لايتيسّر الجمع بينهما، فإن علمنا أنّ أحدهما ناسخ قدّمناه، وإلّا رجعنا إلى المرجّحات المقرّرة في علم الأُصول، وهذا أهمّ فنون علم الحديث يُضطَرّ إليه طوائف العلماء عموماً، والفقهاء خصوصاً. وإنّما يملك القيامَ به الأئمّة المتثقّفون من المتضلّعين في الحكمة والأُصول والفقه، والغوّاصين في المنطق والمعاني والبيان.

وقد صنّف فيه من فقهاء العامّة الشافعيُّ كتابَه المعروف[٢] ولم يقصد استيعابه، بل زعم أنّه ذكر جملةً تُنبِّه العارفَ على طريق الجمع بين الأحاديث في غير ما ذكره.

ثمّ ابن قتيبة صنّف كتابه المشهور.[٣]

ومن أصحابنا شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي‌ﷺ صنّف كتاب **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، ولنا بفضل الله سبحانه وجوه لطيفة ونكات دقيقة في تضاعيف أبواب هذا الفنّ.

وبالجملة: كلٌّ يتكلّم في الجمع على مقدار فهمه، وقلّما يتّفق فهمان على جمعٍ واحد.

## الناسخ والمنسوخ

كما في القرآن ناسخ ومنسوخ كذلك في الأحاديث ما ينسِخ وما يُنسَخ. وحقيقة النسخ مطلقاً بيان انتهاء[٤] حكم شرعي وبتِّ استمراره، والكشفُ عن غايته، لارفع

---

١. مسند أحمد ١: ٤٠٧، ح ١٦٦٦.

٢. هو مختلف الحديث للإمام الشافعي، طبع في هامش كتابه الأُمّ.

٣. هو تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «فيه ردٌّ علي الطيبى من علماء العامّة وعلي زين المتأخّرين من أصحابنا. (منه دام ظلّه أبداً)».

الحكم وإبطالُه وبيانُ ارتفاعه عن الواقع؛ إذ رفع الواقع في نفس الأمر وارتفاعُه عن حدّ وقوعه ووقت ثبوته غير متصحّح ـ وإلّا احتشد النقيضان في الواقع واجتمعا في الوقوع ـ وعن الوقت العاقب والحدّ اللاحق غير معقول أصلاً؛ إذ لم يوجد فيه حتّى يرتفع عنه.

فالحديث «الناسخ» حديث دلّ على نهاية استمرار حكم شرعي ثابت بدليل سمعي سابق.

و«بالجنس» ـ وهو الحديث ـ خرج منه الناسخ من القرآن.

و«بالدلالة على نهاية الاستمرار» خرج الحديث الدالّ على أصل الحكم ابتداءً[1] والدالّ على تخصيصه، أو تقييده.

و«الحكم الشرعي» المدلول على انتهائه يشمل الوجودي والعدمي.

و«بالثبوت بدليل سمعي» يخرج الحكم الشرعي المبتدأ بالحديث إذا كان قاطعاً لاستمرار الإباحة الأصليّة؛ لأنّ دليلها ـ على القول بها ـ عقلي وهو عدم تضرّر المالك ـ وهو الله سبحانه ـ وغناه عنه كما يباح الاستظلال بحائط الغير مثلاً عقلاً.

و«بالسابق» يخرج الاستثناء والشرط والغاية الواقعة في متن الحديث، فإنّها تَبُتُّ استمرارَ حكم شرعيٍ ثابت بنفس هذا الحديث لا بدليل سابق.

و«المنسوخ»: منه حديث بُتَّ استمرارُ حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخّر عنه.

وهذا فنّ صعب مهمّ جدّاً، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه؛ لخفاء معناه كتخصيص العامّ وتقييد المطلق، والزيادة على النصّ.

وطريق معرفته إمّا نصّ النبيّ ﷺ مثل: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها».[2]

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «إذا لم يكن مستلزماً لقطع استمرار حكم (الحكم. ب) كوجوب شكر المنعم، وإباحة الاستظلال بحائط الغير. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٢. صحيح مسلم ٢: ٦٧٢، ح ٩٧٧، الباب ٣٦؛ سنن ابن ماجة ١: ٥٠١، ح ١٥٧١ باب ما جاء في زيارة القبور؛ سنن أبي داود ٣: ٢١٨، ح ٣٢٣٥، باب في زيارة القبور.

فالفاء فيه فصيحة، وهو من أفراد لحن الخطاب، أي أبحثُ لكم الآنَ فزوروها، كما قوله عزّ من قائل: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.[١] أي فضرب فانفجرت أو نقلُ الصحابي مثل: «كانَ آخرُ الأمرين من رسول اللهﷺ ترك الوضوء ممّا مسّته النار».[٢]

أو معرفةُ التاريخ لما روي من الصحابة: «كنّا نعمل بالأحدث فالأحدث».[٣] كحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم».[٤] وحديث: «احتجم وهو صائم».[٥] فقد ورد أنّ الأوّل كان سنة ثمان، والثاني سنة عشر.

أو الإجماعُ كحديث: قتلِ شارب الخمر في الرابعة.[٦] عُرِف نسخه بالإجماع على خلافه حيث لايتخَلَّل الحدّ.

والإجماع لايُنسَخ ولايَنسِخ بنفسه، وإنّما يدلّ على النسخ.

## الغريب

لفظاً، أو فقهاً، لامتناً وإسناداً. أمّا «غريب اللفظ»: فهو ما اشتمل متنه على لفظ عَويص[٧] غامض بعيد عن الفهم؛ لقلّة شيوعه في الاستعمال. وتعرّف ذلك في الأحاديث فنّ مهمّ شريف خطير جدّاً يجب أن يتثبّت فيه أشدَّ التثبّت بعد أن يكون

---

١. البقرة (٢): ٦٠.

٢. سنن أبي داود ١: ٤٩، ح ١٩٢ باب في ترك الوضوء...؛ سنن الترمذي ١: ١١٦، ح ٨٠ باب في ترك الوضوء...؛ سنن النسائي ١: ١٠٨، باب ترك الوضوء ممّا غيّرت النار.

٣. راجع الفقيه والمتفقّه ١: ١٢٨.

٤. مسند أحمد ٥: ٢٧٦، ح ٢٨٤؛ سنن أبي داود ٢: ٧٧٠، ح ٢٣٦٧، الباب ٢٨، كتاب الصوم؛ سنن ابن ماجة ١: ٥٣٧، ح ٦٨٠، الباب ١٨.

٥. صحيح البخاري ٣: ٦٨٥، ح ١٨٣٧، باب الحجامة ...؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٦١.

٦. سنن أبي داود ٤: ١٦٤ ـ ١٦٥، ح ٤٤٨٢ و ٤٤٨٥ باب إذا تتابع في شرب الخمر؛ سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٩، ح ٢٥٧٢ و ٢٥٧٣ الباب ١٧؛ سنن الترمذي ٤: ٤٨، ح ١٤٤٤.

٧. في حاشية «أ»: «العويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه، والكلمة العوصاء: الغريبة».

المتثبّت غزيرَ[١] البضاعة، عريضَ التتبّع.

وقد صنّف فيه رهط من العلماء.

وأوّل من دوّنه وأفرده فنّاً مفرداً أبو عبيدة معمّر بن المثنّى[٢] تلميذ أبان بن عثمان الأحمر البجلّي الكوفي، من رجال أبي عبدالله الصادق وأبي الحسن الكاظم عليهما السلام. وقد كان أبان بن تغلب بن رَباح - رضي الله تعالى عنه - الفقيهَ اللغوي القارئ، من أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام، قد أنْهَجَ هذا المنهج من قبلُ، وصنّف كتاب **الغريب في القرآن** وذكر شواهده من الشعر. فأبو عبيدة حذا حذوه ونَهَجَ نهْجَه في **غريب الحديث**.

وقيل: أوّل من صنّف في غريب الحديث ودوّنه فنّاً، النضر بن شُميل[٣] ثمّ من بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلّام، ثمّ ابن قتيبة ما فاته، ثمّ الخطّابي ما فاتهما.

فهؤلاء أُولو أُمّهات هذا الفنّ، ثمّ تبعهم غيرهم بزوائدَ وفوائدَ. وفاق الزمخشري في **فائقه** كلّ فائق، ونال الهروي في **غريبي القرآن والحديث** أوفرَ النصيب، وأدرك المطرّزي بإسباغ الفحص في كتابيه **المعرب والمغرب** أمدَ كلّ غاية. وبلغ ابن الأثير بالتحقيق في **نهايته** النهايةَ.

وأمّا «غريب الفقه»: فهو ما يتضمّن بظاهر المتن وباطنه نكتةً غامضة، إمّا من حقائق المعارف ودقائق الأسرار، أو من شرائع الأحكام ووظائف الآداب المستنبطة منه، ببالغ النظر ودقيق التأمّل.

فهذه أحد وعشرون ضرباً من أقسام الحديث الفرعيّة تجري في كلّ من أقسامه الخمسة الأصليّة، وهناك ضروب أُخَرُ فرعيّة[٤] يقال في الأشهر: إنّها لا تصحّ في

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «الغزارة: الكثرة، وغزرت الناقة أيضاً كثرت لبنها».

٢. أشار إليه في النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٥.

٣. القائل هو الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ٨٨.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «إشارة إلى تحقيق يندفع به إشكال يتوهّم وروده على المتأخّرين، وقد أورده بعض الناظرين في هذا العلم على والده الشهيد زين المتأخّرين (منه مدّ ظلّه العالي)».

الصحيح على المعنى اللغوي المعقود عليه الاصطلاحُ، بل لا يتصحّح إلّا في الضعيف ولكن بالمعنى الأعمّ لا بالمعني الحقيقى المصطلحِ عليه الذي هو أحد الأقسام الخمسة الأصليّة، وها هي هذه:

## [ما يختصّ من الأوصاف بالحديث الضعيف]

### المرسل

وهو ما رواه عن المعصوم مَن لم يدركه، بإسقاط طبقة أو طبقات من البين، كأن يقول صحابي: قال رسول الله ﷺ، وفي البين صحابي آخَرُ متوسّط قد أسقط، أو يقوله تابعي، وفي الوسط صحابي ساقط في الذكر، أو يقوله، غيرهما بإسقاطهما، أو بإسقاط الطبقات بأسرها سواء عليه أكان ترك الواسطة للنسيان، أو للإهمال مع العلم والتذكّر.

والأشهر لدى الأكثر تخصيص الإرسال بإسناد التابعي إلى النبيّ ﷺ، كقول سعيد بن المسيّب: «قال رسول الله ﷺ» من غير ذكر الواسطة. وفي حكمه مَن نسبتُه بحسب الطبقة إلى أحد من الأئمّة عليهم السلام نسبة التابعي إلى النبيّ ﷺ.

وفي حكم «الإرسال» إبهام الواسطة، كـ«عن رجل»، و«عن بعض أصحابه» ونحو ذلك. فأمّا «عن بعض أصحابنا» مثلاً فالتحقيق أنّه ليس كذلك؛ لأنّ هذه اللفظة تتضمّن الحكم له بصحّة المذهب واستقامة العقيدة، بل إنّها في قوّة المدح له بجلالة القدر؛ لأنّها لا تطلق إلّا على من هو من علماء المذهب وفقهاء الدين.

وبعض المتأخّرين لم يفرق بين هذه وبين الأُولبين، وأجراها مجراهما في أمر الإبهام وحكم الإرسال من غير فرق أصلاً،[1] وربّما جرى على هذا السبيل كلام الشيخ أيضاً في **الاستبصار**، ويُشبه أن يكون حقّ الفحص يأباه.

---

١. هو الشهيد الثاني في شرح البداية: ٥٠.

**المقطوع** ـ ويقال له: المنقطع ـ قسم بخصوصه من المرسل. وهو ما يكون الإرسال فيه بإسقاط طبقة واحدة فقط من الإسناد، سواء كان من أوّله، أو من وسطه، أو من آخره، إلّا أنّ أكثر ما يوصف بالانقطاع في غالب الاستعمال روايةُ مَنْ دون التابعي، عن الصحابي في حديث النبيّ ﷺ، أو رواية مَنْ دون مَن هو في منزلة التابعي عمّن هو في منزلة الصحابي في حديث أحد من الأئمّة عليهم السلام.

ويعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة طبقة أُخرى في الإسناد، وصورته أن يكون حديث له إسنادان، في أحدهما زيادة رجل، فإن كان ذلك الحديث ليس يتمّ إسناده إلّا مع تلك الزيادة ولايصحّ من دونها فالإسناد الناقص مقطوع، وإلّا كان الأمر من باب «المزيد» على ما في معناه بحسب الإسناد.

## المعضَّل

هو قسم آخر خاصّ أيضاً من المرسل، وهو ما سقط من مسنده أكثر من واحد واثنان فصاعداً.

قيل: ويغلب استعماله فيما يكون ذلك السقوط في وسط السند حتّى إذا كان في أحد الطرفين كان قسماً مّا من أقسام المرسل، لامقطوعاً ولا معضَّلاً، ولم يثبت عندي ذلك.

والدائر على الألسن في ضبط اللفظة تسكين المهملة بعد الميم المضمومة، وفتح المعجمة بعد المهملة الساكنة على البناء للمفعول من باب الإفعال، كذلك ضَبَطَها بعض شهداء المتأخّرين من أصحابنا،[1] والطيبي أيضاً من علماء العامّة حيث قال في **خلاصته**: «يقال: أعضله فهو معضل بفتح الضاد».[2]

قلت: ذلك لايطابق اللغة ولايساعد عليه كلام أئمّة العربيّة، فإنّ الإعضال

---

١. شرح الدراية: ٥٠.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ٦٧.

المتعدّي هو بمعنى الإعياء، يقال: الداء العُضال، ما أعضل الأطبّاءَ، أي أعياهم. فأمّا الذي معناه الاستغلاق والاستبهام، والشدّة والصعوبة فهو لازم، يقال: أعضل بي الأمرُ: إذا ضاقت عليك فيه الحِيَلُ، وأمرٌ مُعضِل ـ بكسر الضاد ـ: صعب عسر لايهتدي لوجهه، وأعضلتِ الحاملُ عند الطلق: إذا عسرت عليها الولادة وصعب خروج ولدها، والمُعضِلات ـ بالكسر ـ: الشدائد، والمسائلُ العويصة، المشكلة، ومنه قول عمر بن الخطّاب: «أعوذ بالله من كلّ معضلة ليس لها أبوحسن».[١] وقول معاوية إذ جاءته مسألة مشكلة فقال: «معضلة ولا أباحسن».[٢]

قال ابن الأثير: «أبو حسن» معرفة وُضعت موضعَ النكرة، كأنّه قال: ولا رجل كأبي حسن؛ لأنّ «لا» النافيةَ لا تدخل إلّا على النكرات دون المعارف.[٣] وأصل العَضْل المنع وهو متعدٍّ، يقال: عضل الوليّ أيِّمَة[٤] يعضلها عضلاً، إذا منعها من التزويج، فصار بالنقل إلى باب الإفعال لازماً، كما اللازم في أصله يصير بالنقل إلى باب الإفعال متعدّياً، إلّا أنّ ذلك أكثريّ وذلك أقلّيّ.

ومن هناك اعترف ابن الصلاح من قدماء علماء العامّة بأنّ «أخذ هذا من اللغة مشكل». لكنّه قال بعد هذا الاعتراف: «إنّه مأخوذ من قولهم: أمر عضيل أي مستغلق شديد».[٥]

وقد دريت بما أدريناك أنّ أخذ ذا من ذاك أيضاً غير مستقيم؛ إذ إنّما العضيل فيه بمعنى المعضِل ـ بكسر الضاد ـ على صيغة الفاعل، فإذن الحقّ في ضبط لفظتنا هذه **إمّا** فتح المهملة والمعجمة، وتشديد المعجمة ـ على المفعول ـ من التعضيل، يقال:

---

١. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٢٥٤، (ع. ض. ل).

٢. رواه النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٢٥٤، (ع. ض. ل).

٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٢٥٤، (ع. ض. ل).

٤. في حاشية: «أ» و«ب»: «الأيامى الذين لازواج لهم من الرجال والنساء، رجل أيِّم وامرأة أيِّمة، سواء كان تزوّج من قبل أو لم يتزوّج، وأيضاً بكراً كانت أو ثيّباً».

٥. مقدّمة ابن الصلاح: ٥٢.

عضّلتُ عليه تعضيلاً: إذا ضيّقتَ عليه وحُلْتَ بينه وبين ما يريد، **وإمّا** إسكان المهملة وكسر المعجمة ـ على الفاعل ـ بمعنى الإعضال، بمعنى المستغلق المشكل. والأصوب هو الأوّل.

### تَعْقِبة

قال بعض الأُصوليّين من علماء دراية الحديث:

المرسل ليس بحجّة مطلقاً، سواء عليه أكان الساقط سائرَ الطبقات، أم بعضَها، وأُسقط واحد أم أكثر، وأرسله الصحابي أم غيره، وأكان المرسل جليلاً ضابطاً، صحيح الحديث، أم لا.[١]

وذهب فريقٌ منهم إلى أنّه مقبولٌ مطلقاً وهو قول محمّد بن خالد من قدماء الإماميّة.

ومذهب فِرْقٍ أنّه لايقبل إلّا أن يسنده غيره، أو يرسلَه آخَرُ، ويُعلمَ أنّ شيوخهما مختلفة. أو إلّا أن يُعلم كون مرسله متحرّزاً من الرواية عن غير الثقة كابن أبي عمير من أصحابنا على ما ذكره كثير،[٢] وسعيد بن المسيّب عند الشافعي،[٣] فيقبل ما أرسله ويكون في قوّة المسند. أو إلّا أن يعضده قول أكثر أهل العلم ويعضده قول البارع المبرّز[٤] بالعلم على جهابذة[٥] أُولي الفحص والتحقيق.

وهناك مذهب رابع اختاره رهط من محصّليهم وهو أنّه إن كان من يرسله من أئمّة نقل الحديث ممّن يشتهر بذلك، ويروي عنه الثقات ويعترف المَشْيخة بأنّه شيخ

---

١. هو الشهيد الثاني في شرح البداية: ٥٠.

٢. راجع شرح البداية: ٥١.

٣. راجع المحصول ٢: ٢٢٨؛ مقدّمة ابن الصلاح: ٤٩؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٦٥.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «برّز على أقرانه ـ بالتشديد ـ إذا فاق. (منه مدّ ظلّه العالي)».

٥. في حاشية «أ» و «ب»: «قال في القاموس: الجِهبِذ ـ بالكسر ـ النَّقّاد الخبير، والجمع الجهابذة. (منه مدّ ظلّه العالي)» راجع القاموس ١: ٣٦٥، (ج. هـ. ب. ذ).

جليل غَلْو[1] في الثقة والجلالة، وصحّةِ الحديث وضبط الرواية، قُبِل، وإلّا لم يقبل.

واحتجاجهم على ذلك أمّا على مسلك العامّة فبما في **المختصر الحاجبي** و **شرحه العضدي** أنّ إرسال الأئمّة من التابعين كان مشهوراً مقبولاً فيما بينهم ولم ينكره أحد، فكان إجماعاً كإرسال ابن مسيّب، والشعبي، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري.

وأمّا من سبيل أصحابنا فبما نُقل من إجماع الطائفة على استصحاح ما يصحّ عن جماعة ـ عددناهم فيما قد سبق من الرواشح ـ إذا أرسلوه، أو أسندوه إلى غير معلوم الحال.

واحتجّوا عليه أيضاً بأنّه لو لم يكن الوسط الساقط عدلاً عند المرسل، لما ساغ له إسناد الحديث إلى المعصوم، وكان جزمه بالإسناد الموهم لسماعه إيّاه من عدلٍ تدليسٌ في الرواية، وهو بعيد من أئمّة النقل.

وإنّما يتمّ إذا ما كان الإرسال بالإسقاط رأساً والإسناد جزماً كما لو قال المرسل: «قال النبيّ ﷺ»، أو: «قال الإمام عليه السلام». وذلك مثل قول الصدوق عروة الإسلام رضي الله تعالى عنه في **الفقيه**: قال عليه السلام: «الماء يُطَهِّر ولا يُطَهَّر».[2] إذ مفاده الجزم، أو الظنّ بصدور الحديث عن المعصوم، فيجب أن يكون الوسائط عدولاً في ظنّه، وإلّا كان الحكم الجازم بالإسناد هادِماً لجلالته وعدالته، بخلاف ما لو التزم العَنْعَنَة وأبْهَمَ الواسطة كقوله: «عن رجل» أو «عن صاحبٍ لي» أو «عن بعض أصحابه» مثلاً.

وذهب العلّامة رحمه الله تعالى في **النهاية**[3] ـ وطابَقَه شيخنا الشهيد قدّس الله تعالى لطيفه في **الذكرى**[4] ـ إلى الثالث، ويُشبه أنّ التحقيق يساعده، والفحصَ

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «يقال: فلان غَلْو في العلم والفضل ـ بفتح المعجمة وإسكان اللام ـ أي غاية فيهما، من قولك: غلوتُ بالسهم غلواً، إذا رميتَ به أبعدَ ما تقدر عليه. (منه دام ظلّه العالي)».

٢. الفقيه ١: ٦، ح ٢، باب المياه وطهرها ونجاستها.

٣. ليس النهاية عندنا.

٤. ذكرى الشيعة ١: ٤٩.

يستصحّه؛ إذ لو كان مرسله معلومَ التحرّز عن الرواية عن مجروح، كان لا محالة في قوّة المسند عن الثَبَت الثقة.

قال في **الذكري**: «ولهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي؛ لأنّهم لايرسلون إلّا عن ثقة».[١]

**قلت**: وعلى هذا فلايختصّ الأمر بجماعة معدودة نقل الكشّي إجماعَ العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم[٢] بل كلّ من يثبت بشهادة النجاشي، أو الشيخ، أو الصدوق أو غيرهم من أضرابهم، أنّه في الثقة والجلالة بحيث لايروي عن الضعفاء، ولايحمل الحديث إلّا عن الثقات، فإنّ مراسيله يجب أن تكون مقبولة. فما قال بعض المستسعدين بالشهادة من المتأخّرين في **شرح بداية الدراية**:

> إنّ في العلم بكون المرسل لا يروي إلّا عن الثقة نظراً؛ لأنّ مستند العلم إن كان هو الاستقراءَ لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقةً، فهذا في معنى الإسناد، ولا بحث فيه.
>
> وإن كان حسنَ الظنّ به في أنّه لايرسل إلّا عن ثقة، فهو غير كافٍ شرعاً في الاعتماد عليه، ومع ذلك غير مختصّ بمن يخصّونه به.
>
> وإن كان استناده إلى إخباره بأنّه لايُرسل إلّا عن الثقة، فمرجعه إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول، وسيأتي ما فيه، وعلى تقدير قبوله فالاعتماد على التعديل.
>
> وظاهر كلام الأصحاب في قبول مراسيل ابن أبي عمير هو المعنى الأوّل، ودون إثباته خَرْطُ القَتادِ؛ وقد نازعهم صاحب البشرى في ذلك، ومنع تلك الدعوى.[٣]

فإنّما الصواب فيه من وجه هو خصوص قوله: «غير مختصّ بمن يخصّونه به» لاغيره، فإنّ المستند هناك لا هو استقراء المراسيل، ولا هو مطلق حسن الظنّ غير الكافي شرعاً، بل هو حصول الظنّ من طريقه الشرعي الذي سبيله أن يشهد بذلك مَنْ أمرُ التعديل والجرح موكول إليه. وأصل التوثيق والتوهين منوط بقوله: «ثابت

---

١. ذكرى الشيعة ١: ٤٩.

٢. رجال الكشّي: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

٣. شرح البداية: ٥١.

بشهادته» كما قد نبّهناك عليه.

فكما أصل ثقة الرجل وجلالته أمر يثبت شرعاً بشهادة مثل النجاشي، أو الشيخ، أو الكشّي، أو الصدوق، أو ابن الوليد، أو غيرهم ـ مع السلامة عن المعارض ـ فكذلك كونه في الثقة وصحّة الرواية بحيث لايروي إلّا عن الثقة ولايرسل إلّا عن صحيح الحديث أمر يثبت بذلك ثبوتاً يعتمد عليه في الشرع بتّةً، وكأنّ هذا حكم يستبين سبيله بطفيف تأمّل. فإذن لايختصّ هذا الحكم وهذه المنزلة من السبيل الشرعي، أو العقلي بأُولئك المعدودين، بل يثبت لغيرهم بشهادة مَن شهادته ملاك الأمر في ذلك.

نعم، يختصّ ذلك بأُولئك من سبيل الإجماع المنقول في حقّهم، وكأنّ الأصحاب لايخصّون بهم إلّا هذا على ما بلغنا من أقاويلهم، وعباراتهم.

وإخبار المرسل الثقة بأنّه لايرسل إلّا عن ثقة مقبولٌ كما روايته مقبولة. وسيستبين لك عن كَثَب[1] إن شاء الله.

وظاهر كلام الأصحاب في مراسيل ابن أبي عمير بخصوصها أنّها في الحقيقة صحاح، مسانيدُ، معلومة الإسناد عنده إجمالاً، وإن كانت أسانيدها قد فاتته على التفصيل؛ لحكايته المحكيّة في كتابَيْ أبي عمرو الكشّي، وأبي العبّاس النجاشي. وقد أسلفناها في سوالف الرواشح.

والشافعيّة اعتذروا عن مراسيل ابن المسيّب، بأنّهم وجدوها بالاستقراء مسانيدَ من وجوه أُخَرَ.

وما أُورد عليهم أنّ الاعتماد حينئذٍ يكون على ذلك المسند دون هذا المرسل، اللهمّ إلّا بالعَرَض، فقد أجابوا عنه بأنّ ذلك المسند ينهض حجّةً على صحّة هذا الإسناد الذي فيه الإرسال، فيصيران في قوّة دليلين.

---

١. في حاشية «ب» و«ج»: «عن كثب ـ بالثاء المثلّثة بين الكاف والموحّدة ـ: أي عن قريب، والكَثَبُ ـ بالتحريك ـ: القرب. (منه دام ظلّه)».

وتظهر الفائدة في ترجيحهما عند معارضة دليل واحد.

وفريق القول بقبول مرسل الثقة مطلقاً محتَجّون بأنّ الفرع لايجوز له أن يُخبر عن المعصوم على سبيل الجزم المعتبر في حقيقة الخبر، إلّا ويسوغ له الإخبار عنه، وإنّما يكون كذلك إذا كان قد اعتقد عدالة الواسطة الساقطة.

وبأنّه إنّما علّة التثبّت الفسق، وهو منتفٍ، فيجب القبول.

وبأنّه لو لم يقبل المرسل، لزم أن لايقبل المسند أيضاً على بعض الوجوه؛ لاحتمال أن يكون بين طبقتين من طبقات الإسناد طبقة أُخرى لم تُذكر، فلا يُقبل إلّا أن يُستفصل.

ويقال عليهم: إخباره عن المعصوم محمول على أنّه سمع أنّه عليه السلام قال، لا على أنّه يعتقد أنّه قال.

وقد دريت أنّ ذلك إنّما يتصحّح في مثل قوله: «عنه عليه السلام» لا في مثل قوله: «قال عليه السلام».

وانتفاء علّة التثبّت موقوف على ثبوت العدالة. وفيه منع.

وقول الراوي: «عن فلان» بظاهره يقتضي الرواية عنه بغير واسطة، وقد نُوزع[1] في ذلك.

وليعلم أنّ الشيخ المعظّم نجم أصحابنا المحقّقين أبا القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال في مختصره المعمول في علم الأُصول، المعروفِ بين الأصحاب **بنهج المعارج في الأُصول**:

> إذا أرسل الراوي الرواية، قال الشيخ رحمه الله: إن كان ممّن عُرف أنّه لايروي إلّا عن ثقة، قبلت مطلقاً. وإن لم يكن كذلك قُبلت بشرط أن لايكون لها معارض من المسانيد الصحيحة.

---

١. في «ب»: «تورّع».

واحتجّ لذلك بأنّ الطائفة عملت بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما عملت بالمسانيد، فما أجاز أحدهما أجاز الآخر.[١] انتهى كلامه.

وربما يقال ـ على ظاهر هذا التقرير ـ: يكون قول الشيخ مذهباً خامساً غيرَ راجع إلى شيء من الأربعة المنقولة. وليس كذلك؛ فإنّه منطبق على المذهب الثاني بعينه من دون تكلّف.

ثمّ طريق معرفة الإرسال، العلم بعدم تعاصر طرفي مَن في الإسناد، أو عدم تلاقيهما وإن كان في عصر واحد مع عدم الاستناد إلى إجازة ولا وجادة؛ ولذلك احتيج إلى ضبط أنساب الرواة، وألقابهم، وتواريخ مواليدهم، وأعمارهم، وأزمنة تحصيلهم، وأمكنة وفاتهم، وأوقات إقامتهم وارتحالهم.

**تعقيب**

قول الثَبَتِ الثقةِ: «عن بعض أصحابنا» أو «عن صاحب لي ثقةٍ» أو «أخبرني شيخ ثَبَت» أو «سمعت صاحباً لي وهو ثقة ثَبَت»، أو ما يجري مجرى ذلك، شهادة منه لامحالة لتلك الطبقة بالثقة والجلالة وصحّة الحديث. وجهالةُ الاسم والنسب هنالك ممّا لايوجب حكم الإرسال ولايثلم في صحّة الإسناد أصلاً، والمنازع المُشاحُّ في ذلك مكابر لاجٌّ.

أليس قد صار من الأُصول الممهّدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثقة الثبت الجليل القدر عن أحد ممّن لايُعلم حاله أمارة صحّة الحديث وآية ثقة الرجل وجلالته؟ بل إذا ما كان في الإسناد مثلاً محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ ـ وهو ضعيف مذموم ـ تسمعهم، يقولون: رواية ابن أبي الخطّاب عنه تَجبر الوهن وتسدّ الثُلمة.

---

١. معارج الأُصول: ١٥١.

ورواية الشيخ أبي جعفر الطوسي، عن أبي الحسن بن أبي جِيد معدودة من الصحاح اتّفاقاً. وكذلك رواية شيخه أبي عبد الله المفيد، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، مع أنّه لم يَجْرِ لهما في كتاب الرجال ذكر أصلاً إلّا في أضعاف الأسانيد، وتضاعيف الطبقات. ونظائر ذلك كثيرة على ما قد علمت في سالفات الرواشح.

والشيخ الكشي في كتابه بعد ما روى جملة ممّا يوجب القدح والغمز في محمّد بن سنان أثنى عليه، فأردف تلك الجملة بما هذه صورة عبارته:

قال أبو عمرو: وقد روى عنه الفضل وأبوه، ويونس، ومحمّد بن عيسى العبيدي، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، وأيّوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم.[1] انتهى عبارته.

فجعل رواية الثقات عنه في قوّة مدحه وتوثيقه والثناء عليه. ونظائر هذا الباب في كلامهم متكرّرة جدّاً، فإذا كان مجرّد رواية الثقة عن رجل على هذا السبيل فما ظنّك بقول الثقة: «عن بعض أصحابنا»؟

قال الشيخ المعظّم نجم أصحابنا المحقّقين، أبوالقاسم الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي ـ رضي الله تعالى عنه ـ في مختصره، المعروف **بنهج المعارج في علم الأُصول**، في الفصل المعقود في مباحثَ متعلّقةٍ بالمخبر:

المسألة الخامسة: إذا قال: «أخبرني بعض أصحابنا» أو: «عن بعض الإماميّة»[2] يُقبل، وإن لم يصفه بالعدالة ـ إذا لم يصفه بالفسوق ـ؛ لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول. فإن قال: «عن بعض أصحابه»، لم يُقبل؛ لإمكان أن يعني نسبتَه إلى الرواة أو إلى أهل العلم، فيكون البحث عنه كالمجهول.[3]

---

١. رجال الكشّي: ٥٠٧ ـ ٥٠٨ / ٩٨٠.

٢. في المصدر: «وعنى الإماميّة».

٣. معارج الأُصول: ١٥١.

وبالجملة: تعبير الثقة عمّن روى عنه بـ«بعض أصحابنا» أو «بـعض الثـقات» أو «بعض الصادقين» أو شيء من أشباه ذلك لاينسحب عليه حكم الإرسال أصلاً.

وما قاله بعضهم: إنّه لابدّ من تعيينه وتسمِيَته لينظر في أمر، هل أطبق القوم على تعديله، أو تعارض كلامهم فيه، أو سكتوا عن ذكره؛ لجواز كونه ثقة عنده مجروحاً عند غيره ممّا لايستند إلى أصل أصلاً. وأصالةُ عدم الجرح مع ثبوت التزكية بشهادة الثقة المزكّي تكفي في دفاع الاستضرار بذلك الاحتمال، فليُتقَن.

وممّا يجب أن يعلم، ولايجوز أن يُذهَل عنه: أنّ مَشْيَخة المشايخ الذيـن هـم كالأساطين والأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزكٍّ، وتوثيق موثّق. ولقد كنّا أثبتنا ذلك فيما قد أسلفناه بما لامزيد عليه.

ومن هناك قال بعض شهداء المتأخّرين في **شرح بداية الدراية**:

> تعرف العدالة المعتبرة في الراوي بتنصيص عدلين عليها، وبالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل أو غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين، من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني، وما بعده إلى زماننا هذا، لايـحتاج أحـد مـن هـؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكية، ولابيّنةٍ على عدالة؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم، زيادةً على العدالة.
>
> وإنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء [من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك، ككثير ممّن سبق على هؤلاء ][1] وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالباً. وفي الاكتفاء بتزكية الواحد العدل في الراوي قول مشهورلنا ولمـخالفينا كـما يكـتفى بـه ـ أي بالواحد ـ في أصل الرواية.
>
> وهذه التزكية فرع الرواية، فكما لايعتبر العدد في الأصل فكذا في الفرع.[2] انتهى كلامه.

---

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٢. شرح البداية: ٧٢.

## الموقوف

وهو في شائع الاصطلاح قسمان: مطلق، ومقيّد.

ف «الموقوف على الإطلاق» ـ من غير تقييد ـ ما روي عن الصحابي، أو عمّن في حكمه، وهو من بالنسبة إلى الإمامعليه السلام في معنى الصحابي بالنسبة إلى النبيّصلى الله عليه وآله، من قول، أو فعل، أو نحو ذلك، متّصلاً كان سنده، أو منقطعاً.

و«الموقوف مقيّداً» ما الوقف فيه على غير الصحابي ومَن في معناه، ولا يستعمل إلّا بالتقييد. فيقال: «وقفه فلانٌ على فلانٍ» مثل «وقفه مالك على نافع».

وبعض الفقهاء يفصّل فيسمّي الموقوفَ بالأثر إذا كان الموقوف عليه صحابيّاً، والمرفوعَ بالخبر.

وأمّا أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما ويجعلونه أعمَّ من الخبر مطلقاً، وربما يُخصّ الخبر بالمرفوع إلى النبيّ، والأثرُ بالمرفوع إلى أحد من الأئمّةعليهم السلام. وكثيراً مّا يسير المحقّق نجم الملّة والدين في كتبه هذا المسيرَ.

قال ابن الأثير في **جامع الأصول**:

> الموقوف على الصحابي قلّما يخفى على أهل العلم، وذلك أن يروي الواقف مسنداً إلى الصحابي، فإذا بلغ إلى الصحابي قال: إنّه كان يقول كذا وكذا، أو يفعل كذا وكذا، أو يأمر بكذا وكذا.[١]

ومن الموقوف تفسير الصحابي لآي القرآن مطلقاً على القول الأشهر، عملاً بالأصل، وهو عدم كونه من النبيّصلى الله عليه وآله، وبجواز التفسير للعالم بطريقه من نفسه على وجه لايكون تفسيراً بالرأي، فلايكون قادحاً فيه.

وقيل: ذلك مرفوع مطلقاً، عملاً بالظاهر من كونه شهد الوحي والتنزيل، وسمع

---

١. جامع الأُصول ١: ١١٩.

التفسير والتأويل،[١] فيكون ذلك منه من تلقاء السماع ومن باب الرواية.

وليس بسديد.

ومنهم من فصّل وقيّد إطلاق الرفع في تفسيره بما يتعلّق من ذلك بسبب نزول آية يخبر هو به، كقول جابر رضي الله تعالى عنه:

كانت اليهود تقول: من جاء امرأته من دُبرها في قُبلها جاء الولد أحولَ، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٢]

فمثل هذا يكون معدوداً في المرفوعات، وما عدا ذلك ـ ممّا لا يشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ـ فموقوف.

## فرعان:

**الأوّل**: قول الصحابي: «كنّا نفعل كذا» أو «نقول كذا» مثلاً، إن أطلقه ولم يقيّده بزمان أصلاً، أو قيّده بزمانٍ مّا، ولكن لم يُضفه إلى زمنه صلى الله عليه وآله فموقوف على الأصحّ؛ لأنّه ليس يستلزم بمنطوقه، أو بمدلوله الاستنادَ إلى أمره صلى الله عليه وآله بذلك، أو بتقريره إيّاهم عليه.

وفيه قول نادر بالرفع.

وقول الحاكم والخطيب[٣] من العامّة في حديث المغيرة: «كان أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله يقرعون بابه بالأظافير»:[٤] إنّه موقوف غير مستقيم؛ إذ هو مرفوع في المعنى، وإن لم يكن مرفوعاً لفظاً؛ لأنّه صلى الله عليه وآله أقرّهم على ذلك ولم يمنعهم.

وإن قيّده وأضافه إلى زمنه صلى الله عليه وآله، فإن ذكر اطّلاعه صلى الله عليه وآله فمرفوع إجماعاً، وإلّا فوجهان.

---

١. القائل هو الحاكم في المستدرك على ما حكاه عنه في تدريب الراوي ١: ١٩٢ ـ ١٩٣.

٢. صحيح مسلم ٢: ١٠٥٨، ح ١٤٣٥، الباب ١٩؛ سنن أبي داود ٢، ٢٤٩، ح ٢١٦٣ الباب ٤٦؛ سنن الترمذي ٥: ٢١٥، ح ٢٩٧٨ الباب ٣. والآية في البقرة (٢): ٢٢٢.

٣. حكاه عن الحاكم والخطيب في مقدّمة ابن الصلاح: ٤٥.

٤. رواه جامع الأصول ١: ١٢٠.

وأكثر المحدّثين والأُصوليين على القطع بأنّه مرفوع وهو الأصحّ؛ لظهور كونه ﷺ قد اطّلع وأقرّ عليه؛ بل ظاهر اللفظ أنّ جميع الصحابة كانوا يفعلونه، ولا يلزم من ذلك عدم تسويغ الخلاف فيه بالاجتهاد ـ مع أنّه قد ساغ وشاع ـ لأنّه إجماع ظنّي الطريق من طريق الآحاد فساغت مخالفته. وهذا على ما هو الحقّ من جواز الإجماع في عصره ﷺ.

**الثاني**: الموقوف وإن اتّصل وصحّ سنده فليس بحجّة عند الأكثر. وهو الحقّ الصحيح؛ لأنّ مرجعه إلى قول مَن عليه الوقف، وليس بمعصوم، فلا يكون قوله حجّة.

وطائفة على حجّيّته؛ لأنّ الظاهر أنّ قوله مستند إلى الأخذ عن المعصوم.

وذلك مستبين الوهن جدّاً.

## المقطوع في الوقف

وهو ما جاء عن التابعي للصحابي، أو عمّن في معناه، أي من هو لصاحب أحد من الأئمّة عليهم السلام في التابعي لصحابي النبيّ ﷺ، من قوله، أو فعله، أو نحو ذلك موقوفاً عليه.

ويقال له أيضاً: «المنقطع في الوقف وهو مباين للموقوف على الإطلاق، وذلك ظاهر وأخصُّ من الموقوف بالتقييد؛ لأنّ ذاك يشمل التابعي ومَن في حكمه، وغيرَهما أيضاً، وذا يختصّ بهما فقط ولا يقع على سائر الطبقات، وكذلك هو مباين للمنقطع بالإرسال، وقد عرفته فيما سبق.

وهذا أولى بعدم الحجّيّة من الموقوف المطلق؛ لأنّ قول الصحابي من حيث هو صحابي أجدر بالقبول من قول التابعي من حيث هو تابعي. وقيد «الحيثيّة» احتراز عمّا إذا كان الصحابي والتابعي كلاهما معصومين، ولوحظ قولاهما من حيث هما معصومان.

## المعلّل

ويقال له: «المعلول» أيضاً. قالوا: ومعرفة علل الحديث من أجلّ علومه وأدقّها.

وإنّما يتمكّن من ذلك أهل الحفظ والضبط والخُبرة بطرق الحديث ومتونه ومراتب الرواة وطبقاتهم، والفهمِ الثاقب الناقد، والفطرةِ الحادسة الواقدة.

**قلت**: ويُشبه أن تكون منفعة هذا الفنّ في علم الحديث كمنفعة فنّ سوفسطيقا في علم البرهان، وفي طريق الجدل أيضاً؛ للتوقّي عن شرور المغالطات والمشاغبات،[١] فهي عبارة عن أسباب خفيّة غامضة قادحة في الحديث.

والحديث «المعلّل» هو الذي قد اطّلع فيه على ما يقدح في صحّته وجواز العمل به، مع أنّ ظاهره السلامة من ذلك.

والعلّة قد تكون في السند، وقد تكون في المتن. فالتي في السند هي ما يتطرّق إلى الإسناد الجامع لشروط الصحّة ظاهراً، ويستعان على إدراكها بتفرّد الراوي ومخالفة غيره له، مع قرائنَ تُنبّه العارفَ على إرسال في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديث في حديث، أو وهمِ واهم، أو غير ذلك بحيث يغلب على الظنّ ذلك ولايبلغ حدَّ الجزم، وإلّا لخرج من حريم هذا القسم ودخل في صريح شيء من تلك الأقسام بَتّةً، فالمعتبر في هذا القسم هو التردّد في ثبوت إحدى هذه العلل، أو ظنّ ذلك فيه ظنّاً لايستوجب إخراجه ألبتّة عمّا يقتضيه ظاهره من السلامة.

وطريق معرفة هذه العلّة أن تُجمع طرقُه وأسانيده، فينُظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم. وينبغي أن يجتهد غايةَ الاجتهاد في التحرّز عن اقتحام مواقع الاشتباه والالتباس، حتّى لايتورّط في جعلِ ما ليس بعلّة علّةً، كأن لايفرق مثلاً بين

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «الشَغْب تهييج الشرّ والفتنة والخصام، ومنه «نهى عن المشاغبة»: أي المخاصمة والمفاتنة».

مضطرب السند وبين المزيد في الإسناد، أو يوجد حديث بإسناد موصولاً وبإسنادٍ أقوى منه مرسلاً، فيتوهّم تعليل الموصول بالإرسال، ويُحسَب الواصل غيرَ ضابط، ولا يُعرف أنّ مرسل الثقة قد يتقوّى بالمتّصل، فيصير بذلك بحيث يعدّ حسناً، أو صحيحاً بعد كونه مقبولاً، فلايكون هناك مجال للقدح أصلاً.

نعم، ربما يتصحّح قدح إذا ما كان إسناد الموصول أقوى من إسناد المرسل.

والعلّة في السند قد تقدح في المتن أيضاً كالتعليل بالاضطراب، أو الإرسال، أو الوقف، أو التباس الثقة بغير الثقة من جهة اشتراك الاسم، أو الكنية، أو اللقب، وتعارض القرائن والأمارات الدالّة على التعيين.

وقد لاتقدح إلّا في الإسناد خاصّة، كالتعليل في الإسناد «عن أحمد بن محمّد بن عيسى» بأنّه «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» وهما ثقتان.

وكذلك في الإسناد «عن عليّ بن رئاب» بأنّ الصحيح «عن عليّ بن الريّان»، وفي الإسناد «عن عليّ بن حنظلة» بأنّ الصحيح «عن أخيه عمر بن حنظلة».

ومنه حديث يعلى بن عبيد من طريق العامّة، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن النبيّ ﷺ «البيّعان بالخيار ما لم يفترقا».[1] قالوا: هذا إسناد متّصل عن العدل الضابط، هو معلّل غير صحيح، والمتن صحيح. و«العلّة» في قوله: «عمرو بن دينار». وإنّما الصحيح أخوه عبدالله بن دينار فوَهِم يعلى. وابنا دينار ثقتان.[2]

وأمّا «العلّة في المتن» فمثالها من طريق العامّة ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرّح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»[3] فعلّلوه بأنّ نفي مسلم البسملة صريحاً إنّما نشأ من قوله: «كانوا يفتتحون بالحمد لله ربّ

---

١. صحيح مسلم ٣: ١١٦٣، ح ٤٣، الباب ١٠؛ سنن ابن ماجة ٢: ٧٣٥ ـ ٧٣٦، ح ٢١٨١ و ٢١٨٢ و ٢١٨٣، الباب ١٧.

٢. قاله ابن الصلاح في مقدّمته: ٧٢.

٣. صحيح مسلم ١: ٢٩٩، ح ٥٢، الباب ١٣.

العالمين» فذهب مسلم إلى المفهوم وأخطأ.[١] وإنّما معنى الحديث: أنّهم كانوا يفتتحون بسورة الحمدُلله ربّ العالمين.

ومن طريق الأصحاب ما ورد في مضمرة عليّ بن الحسين بن عبد ربّه، الدالّة على كراهة الاستنجاء ولو باليد اليسرى إذا كان فيها خاتم، والفصّ من حجر زمزم[٢] وهو من المعلّل في المتن.

والصحيح ـ على ما قال شيخنا الشهيد في **الذكرى**، وفي نسخة **بالكافي** للكليني رحمه الله تعالى ـ إيرادُ هذه الرواية بلفظ: «من حجارة زمرّذ». قال: «وسمعناه مذاكرة».[٣]

**قلت**: وما في بعض أقاويل المتأخّرين من تسمية هذه الرواية المضمرة مقطوعةً، ليس بمستقيم؛ فإنّها موصولة ومضمرة كما هو المستبين.

و«الزمرّذ» ـ بضمّ الزاي والميم وفتح الراء المشدّدة وإعجام الذال أخيراً ـ معرّب «زمرّد» بتشديد الراء المضمومة بعد المضمومتين وقبل الدال المهملة.

قال في **المغرب**: «الزمرّذ ـ بالضمّ وبالذال المعجمة ـ معروف».[٤]

وعن بعض الثقات: «الزمرّد بضمّات ثلاث».

وفي **القاموس**: «الزُمُرُّذ ـ بالضمّات وشدّ الراء ـ: الزبرجد، معرّب».[٥]

**قلت**: وكان فتح الراء للتعريب أوفقَ، وأنّه معرّب الزمرّد لا الزبرجد، وهما نوعان لا نوع واحد.

ومن ضروب «العلّة في المتن» فقط كون الحديث مضطربَ المتن، دون

---

١. راجع مقدّمة ابن الصلاح: ٧٢ ـ ٧٣.

٢. سيأتي.

٣. ذكرى الشيعة ١: ١٦٧.

٤. المغرب: ٢٠٩، (ز. م. ر. ذ).

٥. القاموس المحيط ١: ٣٦٧، (ز. م. ر. ذ).

الإسناد. والعلّة في أخبار كتابي **التهذيب** و **الاستبصار** متناً وإسناداً غير نادرة، ولكن يجب تدقيق التأمّل؛ لئلّا يُغلَط فيحسب المزيد بحسب المتن مضطرباً في المتن، أو المزيد بحسب الإسناد مضطرباً في الإسناد.

وقد يطلق «العلّة» على غير هذه الأقسام، كالكذب، والغفلة، وسوء الضبط، وضعف الحفظ ونحوها.

والترمذي من العامّة سمَّى النسخَ أيضاً «علّةً».[1]

وأصحابنا رضوان الله عليهم ليسوا يشترطون في «الصحّة» السلامةَ من العلّة، وقد كنّا علّمناك ذلك فيما قد سلف.

«فالصحيح» عندنا ينقسم إلى: معلّل، وسليم، وإن كان المعلّل الصحيح قد يُردّ كما يردّ الصحيح الشاذّ. وأكثر العامّة على خلاف ذلك، وقد وافَقَنا بعض منهم.

قال الطيبي في **خلاصته**:

> وأطلق بعضهم اسم العلّة على مخالفة لاتقدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتّى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلّل، كما قال آخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذّ.[2]

## المدلّس

بفتح اللام المشدّدة من «التدليس» أي إخفاء العيب وكتمانه، وأصله من «الدَلَس» بالتحريك بمعنى الظلمة، أو اختلاط الظلام، سمّي به؛ لكونه المعيبَ الذي أُخفي عيبه، وهو على ثلاثة أقسام:

**الأوّل**: ما يقع في نفس الإسناد، وصورته أن يروي عمّن لقيه، أو عاصره ما لم يسمعه منه، موهِماً أنّه سمعه منه.

---

١. حكاه عنه مقدّمة ابن الصلاح: ٧٣؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٠.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٠ ـ ٧١.

ومن حقّ مَن يدلِّس وشأنِه ـ حتّى يكون مدلِّساً لاكذّاباً ـ أن لا يقول في ذلك: «حدّثنا» ولا «أخبرنا» وما أشبههما، بل يقول: «عن فلان» أو «قال فلان»، ونحو ذلك كـ«حدّث» أو «أخبر فلان» من غير الإضافة إلى ضمير المتكلّم؛ لتوهّم أنّه حدّثه أو أخبره، والعبارة أعمُّ من ذلك؛ لاحتمالها الواسطةَ بينهما، فلا يصير بذلك كذّاباً.

وربما لم يكن «تدليس»[1] في صدر السند ـ وهو شيخه الذي أخبره ـ بل في الطبقة التي تلي مبدأ الإسناد، بأن يُسقط من بعده رجلاً ضعيفاً، أو صغيرَ السنّ ليُحسِن الحديثَ بذلك.

قال الطيبي: «وكان الأعمش والثوري وغيرهما يفعلون هذا النوع».[2]

**الثاني**: ما يقع في الشيوخ لافي الإسناد، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، ولكن لايحبّ أن يُعرَف فيسمّيه باسم، أو يكنّيه بكنية وهو غير معروف بهما، أو بنسبة إلى بلد، أو حيّ لايُعرف انتسابه إليهما، أو يصفه بما لايُعرف به كيلا يتعرّف.

**الثالث**: ما يقع في مكان الرواية مثل: «سمعت فلاناً وراءَ النهر» و«حدّثنا بما وراءَ النهر» موهِماً أنّه يريد بالنهر «جيحان» أو «جيحون». وإنّما يريد بذلك نهراً آخَرَ.

و«جيحان» نهر بالشام و«جيحون» نهر بلخ المعروف الذي وراءه بلادُ ماوراءَ النهر المعروفةُ، على ما قاله الجوهري.[3]

وقال ابن الأثير: «جيحان نهر بالعواصم عند أرض المصيصة وطرسوس».[4]

والعواصم بلاد قَصبتها أنطاكيّة، وكذلك سيحان نهر بالعواصم من أرض المصيصة وقريباً من طرسوس، يذكر مع جيحان وسيحون نهر الترك ويذكر مع جيحون.

وقول صاحب **القاموس** ـ: «جيحون نهرُ خَوارَزْمَ، وجيحان نهر بين الشام

---

١. في «ب»: «تدليسه».

٢. انظر الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٢. لكن فيه حكاه عن الخطيب.

٣. الصحاح ٤: ٢٠٩١، (ج. ح. ن).

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٣٢٣، (ج. ى. ح).

والروم»[١] ـ لاتعويل عليه. وأمّا قول القاضي عياض ـ: «إنّ سيحان وجيحان هما سيحون وجيحون ببلاد خراسان» ـ فكما قد قال النووي، هو خلاف اتّفاق.

**قلت**: و«سيحان» منبعه حيث الطول ثمانية وخمسون درجةً، والعرض أربعة وأربعون درجة، وممّره من الشمال إلى الجنوب في بلاد الروم إلى حيث يتّحد بجيحان في أرض المصيصة، وينصبّان في بحر الروم ما بين أياس وطرسوس.

و«جيحان» منبعه حيث الطول ثمانية وخمسون درجة، والعرض ستّة وأربعون درجة.

وأمّا «جيحون» فعموده يخرج من حدود بدخشان حيث الطول أربعة وتسعون درجة، والعرض سبعة وثلاثون درجة، وتتّصل به أنهار، ويجري نحوَ المغرب والشمال إلى حدود بلخ، ثمّ إلى تِرمِذ فيتوجّه شطرَ المغرب والجنوب إلى حيث الطول تسعة وثمانون درجة، والعرض سبعة وثلاثون درجة، فينصرف نحو الغرب والشمال إلى حيث الطول ثمانية وثلاثون درجة وثلاثون دقيقة، والعرض تسعة وثلاثون درجة، وهكذا في المغرب والشمال إلى خوارزم، ثمّ يأخذ نحو المشرق مائلاً إلى الشمال إلى أن ينصبّ في بُحَيرة خوارزم.

و«سيحون» أيضاً يخرج من حيث الطول إحدى وتسعون درجة، والعرض اثنتان وأربعون درجة، ويمرّ على بلاد الترك وخجند، وجند وفاراب، لاحدود بلخ وفارياب كما قد قيل. ويجري نحو المغرب إلى الجنوب وينصبّ في بُحيرة خوارزم.

وفي **القاموس** أيضاً «سيحان نهر بالشام، وآخره بالبصرة. ويقال: فيه ساحيروة بالبلقاء، بها قبر موسى عليه السلام، وسيحون نهر بماوراء النهر، ونهر بالهند».[٢]

والقسم الثالث من التدليس أخفّ ضرراً من القسمين الأوّلين، ثمّ الثاني منهما أخفّ ضرراً من الأوّل. والأوّل مكروه جدّاً ذمّه العلماء، وكان شُعبَةُ في علماء العامّة من أشدّهم ذمّاً.

---

١. القاموس المحيط ٤: ٢١٠، (ج . ح . ن).

٢. القاموس المحيط ١: ٢٣٨، (س. ا. ح).

وعن بعض العلماء: «التدليس أخو الكذب».[١] ويعنى به هذا القسم؛ لما فيه من إيهام اتّصال السند مع كونه مقطوعاً، قلّما يستجيزه الثقة الثَبَت بخلاف الأمر في القسم الثاني؛ إذ الشيخ مع ذلك التدليس به، إمّا أن يُعرف، فيعلم مايلزمه من ثقة أو ضعف، أولا، فيصير الحديث به مجهولَ السند، فيُردّ عند من يقول باشتراط ثبوت العدالة في قبول الرواية كالعلّامة في **النهاية**.[٢] وهو قول الشافعي من العامّة.[٣]

ومَن[٤] يقول: مقتضى الآية[٥] كون الفسق مانعاً من قبول، فإذا جهل حال الراوي المعلوم العين والمذهب لايصحّ الحكم عليه بالفسق، فلايجب التثبّت عند إخباره؛ قضيّةً لمفهوم الشرط، وكونُ عدم الفسق شرطاً ممنوع؛ بل المانع ظهوره، فلايجب تحصيل العلم بانتفائه حيث يجهل يذهب إلى قبول الرواية؛ لأصالة عدم الفسق في المسلم، وأصالة الصحّة في قوله وفعله.

وهذا مذهب شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي رحمه الله تعالى في بعض آرائه، فإنّه كثيراً مّا يقبل خبر من ليس بثابت العدالة، ولابمعلوم الفضل والجلالة، ولايبيّن سببٌ. وإليه جنح بعض المتأخّرين في **شرح بداية الدراية**.[٦] وبه قال أبو حنيفة محتَجّاً بمثل ما ذكر، وبقبول قوله في: تذكية اللحم، وطهارة الماء، ورقّ الجارية.

وقال المحقّق نجم الملّة والدين رحمه الله تعالى في كتابه في **الأُصول**:

> عدالة الراوي شرط في العمل بخبره.

> وقال الشيخ: يكفي كونه متحرّزاً عن الكذب في الرواية وإن كان فاسقاً بجوارحه،

---

١. قال في مقدّمة ابن الصلاح: ٦٠: «فروينا عن الشافعي الإمام عنه أنّه قال: التدليس أخو الكذب». وحكاه عن شعبةَ ابنُ الحجّاج الخطيب البغدادي في الكفاية: ٣٥٥.

٢. نهاية علّامة لا يوجد لدينا.

٣. راجع مقدّمة ابن الصلاح: ٦٠؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٢.

٤. مبتدأ وخبره قوله: «يذهب».

٥. الحجرات(٤٩): ٦. ﴿يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا ...﴾

٦. شرح البداية: ٥٥.

وادّعى عمل الطائفة على أخبار جماعة هذه صفتهم.[١]

ثمّ قد اختلف في أنّ التدليس هل هو جرح، أي هل تقبل الرواية المدلَّسة، وهل تقبل رواية من عُرف بالتدليس في غير مادلّس به؟ على أقوال: فقيل مانع من قبول الرواية مطلقاً، سواء عليه أبيّن السماع، أم لم يبيّن.

وقيل:[٢] لايمنع من ذلك على الإطلاق، بل ما علم تدليسه فيه يردّ ومالا، فلا؛ إذ المفروض أنّ المدلِّس ثقة، والتدليس ليس بكذب بل تمويه.[٣] ومنهم من يقول: التدليس بالمعاريض ليس بجرح؛ لأنّ قصده للتوهيم غير واضح.

ومنهم من يفصّل فيقول: إن صرّح بما يقتضي الاتّصال كـ«حدّثنا» و«أخبرنا» و«سمعته» فمقبول محتَجّ به. وإن أتى بما يحتمل الأمرين كـ«عن» و «قال» فحكمه حكم المرسل وأنواعِه.

وفيهم من يفرّق بين «حدّثني» و«أخبرني» فيجعل الأوّل كالسماع، والثاني متردّد بين المشافهة والإجازة والكتابة والوجادة، والمرجع إلى أنّ التدليس غير قادح في العدالة ولكن تحصل به الريبةُ في إسناده فلا يحكم باتّصال سنده إلّا مع إتيانه بلفظٍ لايحتمل التدليس بخلاف غير المدلِّس، فإنّه يحكم ـ لإسناده ـ بالاتّصال حيث لامعارض له.

وأمّا التدليس في أمر الشيخ لافي نفس الإسناد، فلايترتّب عليه كون المدلِّس به مجروحاً، ولكن فيه تضييع للمرويّ عنه، وتوعير[٤] لطريق معرفة حاله، فينبغي

---

١. معارج الأُصول: ١٤٩.

٢. في حاشية «أ»: «ردّ على زين المتأخّرين حيث قال في شرح بداية الدراية: وفي جرح فاعله بذلك قولان: بمعنى أنّه إذا عُرف بالتدليس، ثمّ روى حديثاً غير مادلّس به، ففي قبوله خلاف. (منه مدّ ظلّه العالي)» راجع شرح البداية: ٥٥.

٣. راجع شرح البداية: ٥٥.

٤. في حاشية «أ»: «جبل وعر، أي غليظ حزن، يصعب الصعود إليه، كذا في النهاية، وفي الصحاح: جبل وعر ـ بالتسكين ـ ومطلب وعر وتوعّر، أي صار وعراً، و وعّرته أنا توعيراً. (سُمع منه خلّد ظلّه العالي)». راجع النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٠٦ والصحاح ٢: ٨٤٦، (و. ع. ر).

للمحدّث أن يتجنّبه، ويختلف الأمر في كراهيته شدّةً وضعفاً بحسب اختلاف الغرض الحامل عليه، فقد يَحدو عليه كونَ الشيخ المُغَيَّر وَسْمهُ غيرَ ثقة، أو كونَه أصغرَ سنّاً من الراوي عنه، فيستكبر الراوي عن الرواية عنه، أو كونَ الراوي مِكثارَ الرواية عنه فلايستحِبّ الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة.

وربما كانت بينهما غائلة منافِرة فاقتضت عدمَ التنويه بذكره؛ إذ لم يكن يسعه لثقته تركُ الحديث عنه صوناً للدين، وأهل الحديث مسامحون في هذه كلّها إلّا فيما كان لإخفاء ضعفه، فإنّه كاد يكون من الغشّ في الحديث.

فأمّا التدليس في مكان الإخبار، وحمل الخبر، وتحمّل الرواية، فأمره في الكراهة أخفّ من ذلك كلّه.

وليعلم أنّ عدم اللقاء يوجب التدليس، ويعلم بإخبار المدلّس عن نفسه بذلك، أو باطّلاع متمهّر عليه، ولايكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ بينهما؛ لاحتمال أن يكون من باب «المزيد»، أو من باب تعارض الاتّصال والانقطاع.

## المضطرب

وهو مااختلف راويه بعينه، أو رواته بأعيانهم في طريق روايته على نحوين مختلفين، مرّةً على وجه، وأُخرى على وجه آخَرَ مخالفٍ له. وإنّما يحكم «بالاضطراب» مع تساوي الروايتين المختلفتين في درجة الصحّة، أو الحسن، أو الموثّقيّة، أو القوّة، أو الضعف، وكذلك في درجة علوّ الإسناد، أو التسلسل، أو القبول، أو الإرسال، أو القطع، أو التعضيل، أو غيرها.

وبالجملة: مع تساويهما في جميع الوجوه والاعتبارات بحسب درجات أقسام الحديث الأصليّة والفرعيّة، إلّا في نحوَي الرواية المختلفين اللذين بحسبهما الحكم بوصف الاضطراب بحيث لايترجّح إحداهما على الأُخرى ببعض المرجّحات.

أمّا لو ترجّحت إحداهما على الأُخرى بوجهٍ مّا من وجوه الترجيح ـ كأن يكون

راويها أحفظَ أو أضبط، أو أكثرَ صُحبةً للمرويّ عنه، ونحو ذلك ـ فالحكم للراجح، ولاهنالك مضطرب.

و«الاضطراب» قد يكون في السند دون المتن، كأن يرويه تارةً عن أبيه عن جدّه، وتارةً ثانيةً عن جدّه بلاواسطة، وتارةً ثالثة عن ثالث غيرهما كما اتّفق ذلك في رواية أمر النبيّ ﷺ بالخطّ للمصلّي سُتْرَةً، حيث لايجد العصا.[١] وعندي أنّ ذلك يلحق بباب المزيد في الإسناد، وبباب المتعدّد في بعض السند، وهو قسم من عالي الإسناد وليس هو من الاضطراب في شيء إلّا أن يعلم وقوعه منه على الاستبدال.

والحكم على تلك الرواية بالاضطراب ليس لمجرّد هذه الجهة[٢] أو أن يخالف في الترتيب كان يرويه تارةً مثلاً عن أبي بصير، عن زرارة، عن الصادق عليه السلام. وأُخرى يعكس فيرويه عن زرارة، عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام.

وقد يكون في المتن دون السند كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الأيمن، فيكون حيضاً، أو بالعكس. فالرواية ـ وهي مرفوعة محمّد بن يحيى عن أبان، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ في **الكافي**،[٣] وفي طائفة من نسخ **التهذيب** ـ على الوجه الأوّل،[٤] وفي بعض نسخ **التهذيب** على الوجه الثاني.[٥] واختلفت الفتوى بسبب ذلك حتّى من الفقيه الواحد،[٦] مع أنّ الاضطراب في المتن يمنع من العمل

---

١. سنن ابن ماجة ١: ٣٠٣، ح ٩٤٣، الباب ٣٦؛ مقدّمة ابن الصلاح: ٧٤.

٢. في حاشية «أ» و «ب»: «بل إنّما ذلك لما قد حكاه بعض المحصّلين من أهل الدراية من العامّة: أنّ أحداً روى رواية تارة ... تارةً عن أبي عمرو بن محمّد بن حريث، عن جدّه حريث بسائر الإسناد، وتارةً عن أبي عمرو بن محمّد بن حريث، عن أبيه بالإسناد، وثالثة عن أبي عمرو محمّد بن عمرو بن حريث بن سليم بالإسناد، ورابعة عن أبي عمرو بن حريث، عن جدّه حريث، وخامسةً عن حريث بن عمّار بالإسناد، وسادسةً عن أبي عمرو بن محمّد، عن جدّه حريث بن سليمان، وسابعةً عن أبي محمّد بن عمرو بن حريث، عن جدّه حريث، رجل من بني عذرة ثمّ قال: إنّ فيه اضطراباً غير ما ذكر. (منه مدّ ظلّه العالي)». وانظر مقدّمة ابن الصلاح: ٧٤.

٣. الكافي ٣: ٩٤ ـ ٩٥، باب معرفة دم الحيض والعذرة والقرحة، ح ٣.

٤. حكاه عن كثير من نسخ التهذيب الشهيد في الذكرى ١: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٥. تهذيب الأحكام ١: ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ح ١١٨٥، باب في الحيض والاستحاضه... .

٦. كالشهيد في الذكرى ١: ٢٢٩ فإنّه قال بالأوّل، وفي البيان: ٥٧ قال بالثاني.

بمضمون الحديث مطلقاً.

وربّما قيل بترجيح الثاني ودفع «الاضطراب» من حيث عمل الشيخ في **النهاية** بمضمونه، فيرجّح على الرواية الأُخرى بذلك، وبأنّ الشيخ أضبط من الكليني وأعرف بوجوه الحديث.[١]

قال بعض شهداء المتأخّرين: «وفيهما معاً نظر بيّن يعرفه من يقف على أحوال الشيخ وطرق فتواه».[٢]

**قلت**: ولقد أصاب في نظره.

ومن أحدق بكتاب **الكافي** لم يَخْفَ عليه تمهّر أبي جعفر الكليني، وضبطه ومعرفته بوجوه الأحاديث ومسالك الطبقات، وتوغّله في شعب الأسانيد وطرق الروايات، وتضلّعه بالعرفان في علوم الأخبار وحقائقها وأسرار الآثار ودقائقها.

ثمّ إنّ صاحب **البشرى** سمّى مثل ذلك الاضطرابِ تدليساً.[٣] وليس بصحيح، فهو إمّا سهو منه، أو اصطلاح آخَرُ غير ما عليه المحدّثون.

و«الاضطراب» في المتن قد يكون من راوٍ واحد كهذه المرفوعة المضطربة عن أبان.

وقد يكون من رواةٍ يروي كلّ واحد منهم على خلاف ما يرويه الآخر، وذلك كثير في أضعاف الأحاديث.

### المقلوب

وهو أيضاً قد يكون في السند، وذلك أن يكون حديث قد ورد بطريق فيقلب الطريق طريقاً آخر غيره، إمّا بمجموعه، أو ببعض رجاله خاصّةً.

---

١. القائل هو المحقّق الثاني في جامع المقاصد ١: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

٢. شرح البداية: ٥٧.

٣. البشرى فُقد ولم يصل إلينا. وحكاه عنه في شرح البداية: ٥٧.

وإمّا بالإبدال بأجودَ وأثبتَ منه، ليكون مرغوباً فيه، كإبدال «ابن الغضائري» ـ مثلاً وهو أحمد بن الحسين ـ بأبيه الحسين بن عبيد الله، وهما جميعاً ثقتان ثَبَتان، ولكنّ الحسين أوجه وأوثق وأضبط وأثبت، وكنحو حديث مشهور من طريق العامّة عن سالم جُعِل عن نافع؛ ليُرْغَبَ فيه.[١]

أو بالقلب سهواً كحديث يرويه محمّد بن أحمد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، ومثله محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبيه أحمد بن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن يحيى، فينقلب الإسم، وكثيراً مّا يتّفق ذلك في أسناد **التهذيب**، وقد يقع في أسناد **الاستبصار** أيضاً.

وربما وقع هذا القلب من العلماء لامتحان بعضهم بعضاً في الحفظ والضبط.

قال الطيبي:

> وكذلك ما رُوّينا أنّ البخاري قدم بغداد فاجتمع قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مائة حديث فقلّبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخَرَ، وإسنادَ هذا المتن لمتن آخر، ثمّ حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلمّا فرغوا من إلقائها التفت إليهم فردّ كلّ متن إلى إسناده، وكلَّ إسناد إلى متنه فأذعنوا له بالفضل.[٢]

وقد يكون القلب في المتن، كحديث السبعة الذين يُظلّهم الله في عرشه، وفيه: «ورجل تصدّق بصدقةٍ فأخفاها حتّى لاتَعلم يمينه ما ينفق شماله».[٣]

فهذا ممّا انقلب على بعض الرواة، وإنّما أصله: «حتّى لايعلم شماله ما ينفق يمينه» كما هو الوارد في الأُصول المعتبرة.

---

١. رواه في مقدّمة ابن الصلاح: ٨١؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٣. «عن سالم جُعل عن نافع» مثّل بذلك؛ لأنّ كلّاً من سالم ونافع من طبقة واحدة.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٣ ـ ٧٤.

٣. صحيح مسلم ٢: ٧١٥، ح ١٠٣١، الباب ٣٠.

## الموضوع

وهو المختلَق المصنوع، وهذا شرّ أقسام الضعيف، ولايحلّ للعالم بحاله أن يرويه إلّا مقروناً ببيان موضوعيّته، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل الصدق، حيث جوّزوا روايتها في الترغيب والترهيب من غير ذكر ضعفها.

فالأخبار على ثلاثة ضروب:

ضرب يجب تصديقه وهو ما نصّ الأئمّة على صحّة وروده.

وضرب يجب تكذيبه وهو ما نصّوا على وضعه.

وضرب يجب التوقّف فيه؛ لاحتماله الأمرين، كسائر الأخبار.

ولايجوز الإفراط في نقل أخبار الآحاد والانقياد لكلّ خبر، كما هو مذهب الحشويّة؛ إذ في الأخبار موضوعات بتّةً؛ لأنّ من جملتها قولَ النبيّ صلى الله عليه وآله: «ستكثر بعدي القالةُ عليَّ». وفي رواية: «سيُكذب عليَّ بعدي».[1]

وقولَ أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «إنّ لكلّ رجل منّا رجلاً يَكذب عليه».[2] فإن كان مثل ذلك صحيحاً ثابتاً فيثبت الوضع، وإن كان موضوعاً مكذوباً فذاك.

ويُعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه بالوضع، أو ما يُنَزَّل منزلة الإقرار من قرينة الحال الدالّة على الوضع والاختلاق، فبإقراره يحكم على ذلك الحديث، بحسب ظاهر الشرع، بما يحكم على الموضوع في نفس الأمر، وإن لم يكن يحصل بذلك حكم قطعي باتٌّ بالوضع؛ لجواز كذبه في إقراره.

وقد يعرف أيضاً بركاكة ألفاظ المرويّ وسخافة معانيها وما يجري مجرى ذلك، كما قد يحكم بصحّة المتن ـ مع كون السند ضعيفاً ـ إذا كان فيه من أساليب الرزانة وأفانين البلاغة، وغامضات العلوم وخفيّات الأسرار، ما يأبى إلّا أن يكون صدوره

---

١. رواه الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٤.

٢. قريب منه في رجال الكشّي: ٤٠٤/٢٢٦.

من خزنة الوحي، وأصحاب العصمة، وحزب روح القدس، ومعادن القوّة القدسيّة.

وللمصطلعين بعلم الحديث ملكة قويّة، وثقافة شديدة يعرفون بها الصحيح والمكذوب، ويميّزون الموضوع من المسموع.

والواضعون للحديث أصناف، و أعظمهم ضرراً وأشدّهم فساداً قوم منتسبون إلى الزهد والصلاح بغير علم وحكمة، وضعوا أحاديثَ احتساباً لله تعالى، وتقرّباً إليه بزعمهم الباطل؛ لتنجذب بذلك قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب والترهيب، فقبل جمٌّ موضوعاتِهم ثقةً بهم وركوناً إليهم، كأخبار وضعوها في الوعظ والترهيب، وفضائل أذكار وأوراد، وسنن وعبادات، وفي إثبات المناقب والكمالات لجماعات وأقوام، وإسناد أفعال وأحوال خارقة لطور العادة إليهم، بحيث يقطع العقل بكونها موضوعة، وإن كانت كرامات الأولياء ممكنة في أنفسها.

وقد عدّ قوم من أفاخم نُقّاد علماء العامّة وأئمّة محدّثيهم كثيراً من مشهورات الأخبار في هذه الأبواب من موضوعات الواضعين.

فمن ذلك ما قاله السيّد الفاضل المحقّق العبري في **شرح منهاج الأُصول** ـ للمفسّر البيضاوي ـ في مبحث الإجماع: إنّ حديث «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر و عمرَ» موضوع.[1] وقاله أيضاً في **شرح الطوالع** وبيّنه بياناً وافياً.

ومن ذلك ما قال الطيبي:

> رُوّينا عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنّه قيل له: مِن أين لك عن عكرمة، عن ابن عبّاس في فضائل سورة سورة وليس عند أصحاب ابن عبّاس هذا؟ فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن [وانشغلوا][2] بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمّد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حِسبةً.[3]

---

١. شرح منهاج الأُصول لايوجد. والحديث في المعجم الأوسط ٤: ٣٨١٦/١٤٠ و ٥: ٥٥٠٣/٣٤٥.

٢. أضفناه من المصدر.

٣. الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٦.

وأبو عصمة هذا كان يقال له: الجامع. فقال أبو حاتم بن حيّان: جمع كلّ شيء إلّا الصدق.

وروى ابن حيّان عن ابن مهديّ قال: قلت لميسرة بن عبد ربّه: من أين جئت بهذه الأحاديث «من قرأ كذا فله كذا»؟ فقال: وضعتها أُرَغِّبُ الناس فيها.[1]

وهكذا حال الحديث الطويل المشهور عن أُبيّ بن كعب، عن النبيّ ﷺ في فضل سور القرآن سورة فسورة.[2] بعث باعث عن مخرّجه حتّى انتهى إلى من اعترف بأنّه وجماعةً وضعوه، وأنّ أثر الوضع لَبيّن عليه.

روي بالإسناد عن المؤمّل بن إسماعيل، قال:

> حدّثني ثقة عن ثقة، قال: حدّثني شيخ به، فقلت للشيخ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني رجل بالمدائن، وهو حيّ، فصرت إليه فقلت: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بواسط، وهو حيّ، فصرت إليه وقلت: أخبرني عمّن سمعته؟، فقال: حدّثني شيخ بالبصرة، فأتيت البصرة فلقيت الشيخ بالكلاء فحدّثني بالحديث، وقال: الشيخ الذي سمعناه بعبّادان، فأتيت عبّادان فلقيت الشيخ فقلت: من حدّثك بهذا؟ فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذاً فيه قوم من المتصوّفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدّثني. فقلت له يا شيخ اتّق الله، ما حال هذا الحديث؟، ومن حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكنّا اجتمعنا هنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، فوضعنا لهم هذه الفضائل؛ ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن ويرغبوا فيه.[3]

ولقد أخطأ رهط من المفسّرين كالواحدي والثعلبي والزمخشري، ومن تبع طرقَهم في إيداعهم هذه الأحاديثَ الموضوعة تفاسيرَهم. والعذر عنهم بأنّهم لم يطّلعوا على الوضع ـ مع ما قد نبّه عليه جماعة من العلماء ـ غير مسموع. وخَطْب[4]

١. رواه تدريب الراوي ١: ٢٨٣.

٢. الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٣٩؛ تدريب الراوي ١: ٢٨٨؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٦.

٣. تدريب الراوي ١: ٢٨٨.

٤. في حاشية «أ»: «ما خطبك، أي ما شأنك وما حالك، والخطب: الأمر الذي يقع فيه المخاطبة، والشأن والحال، ومنه حديث عمر: وقد أفطر في يوم غيم في رمضان، فقال: الخطب يسير».

من ذكره مسنداً ـ كالواحدي ـ أسهل.[١]

وقد ورد في فضائل السور والآيات وخواصّها ما قد ثبت عن الأثبات من طريقهم، ومن طريق الأصحاب في الأُصول المعتبرة، فليؤخذ منها.

قال ابن الأثير في **جامع الأُصول**:

> ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقرّباً إلى الملوك، مثل غياث بن إبراهيم، دخل على المهديّ بن منصور، وكان تُعجِبه الحمامة الطيّارة الواردة من الأماكن البعيدة، فروى حديثاً عن النبيّ عَلَيْهِ اللهُ أنّه قال: «لا سبق إلّا في خُفّ، أو حافر، أو نَصْل، أو جناح». قال فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلمّا خرج قال المهديّ: أشهد أنّ قفاه قفا كذّابٍ علي رسول اللهﷺ، ما قال رسول اللهﷺ «جناحٍ»، ولكنّ هذا أراد أن يتقرّب إلينا. وأمر بذَبْحها وقال: «أنا حملته على ذلك».[٢]

ويدخل في هذا الباب ما ذكره المفسّر المبرَّز البارع، الزمخشري في **الكشّاف** في تفسير قوله عزّ من قائل: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾.[٣] حيث قال:

> ويحكى أنّه بلغ المنصور أنّ أبا حنيفة خالف ابن عبّاس في الاستثناء المنفصل، فاستحضره لينكر عليه، فقال أبو حنيفة: هذا يرجع عليك، إنّك تأخذ البيعة بالأيمان، أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك؟ فاستحسن كلامه ورضي عنه.[٤]

ومن الواضعين «الزنادقةُ»: كعبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي أمر بضرب عنقه محمّدُ بن سليمان بن عليّ العبّاسي، و«بيانٍ» الذي قتله خالد القَسري وأحرقه بالنار. و«الخوارجُ» كالأزارقة والنواصب ومن في حكمهم، و«بعضُ الغلاة» كأبي

---

١. راجع شرح البداية: ٦٠؛ مقدّمة ابن الصلاح: ٨١.

٢. جامع الأُصول ١: ١٣٧ ـ ١٣٨.

٣. الكهف (١٨): ٢٣ و ٢٤.

٤. الكشّاف ٢: ٧١٥، ذيل الآية ٢٣ من الكهف (١٨).

الخطّاب ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ.

روى العُقَيلي عن حمّاد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألفَ حديثٍ.[١]

وروي عن عبد الله بن يزيد المقري: أنّ رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: «أُنظروا هذا الحديث عمّن تأخذونه، فإنّا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً».[٢]

وممّا وضعتْه الزنادقةُ ما تعرّض له المفسّرون أنّه ﷺ لمّا بلغ في قراءته إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾،[٣] ألقى الشيطان في أُمنيّته[٤] إلى أن قال: «تلك الغرانيق[٥] العُلى وإنّ شفاعتهنّ لترجى» ففرح به المشركون حتّى شايعوه بالسجود؛ لما سجد في آخرها بحيث لم يبق في المسجد مؤمن ولامشرك إلّا سجد، ثمّ نبّهه جبرئيل عليه السلام فاغتمّ صلى الله عليه وآله به فعزّاه الله سبحانه بقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[٦] الآية.

ولايستريب ذو بصيرة في أنّه باطل مردود، لايستصحّه العقل ولا النقل، والبرهان قائم بالقسط على كذبه وبطلانه.

ومن الكَذَبَة الواضعين قوم من السُؤّال يضعون على رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديثَ يرتزقون بها ويستأكلون منها.

---

١. حكاه عنهم تدريب الراوي ١: ٢٨٤؛ الضعفاء الكبير ١: ١٤.

٢. تدريب الراوي ١: ٢٨٥.

٣. النجم (٥٣): ٢٠.

٤. في حاشية «أ» و «ب»: «الأُمنيّة ـ بضمّ الهمزة وتشديد الياء بعد النون ـ واحد الأمانيّ، تقول منه: تمنّيت الشيء ومنّيته غيري، وفي أُمنيّته: أي في تشبّهه ما يوجب اشتغاله بالدنيا. (منه دام ظلّه العالي)».

٥. في حاشية «أ» و «ب»: «الغَرانيق هاهنا الأصنام، وهي في الأصل: الذكور الطِوال العنق من طير الماء، واحدها غُرنوق ـ بالضمّ ـ وغرنيق ـ بإسكان الراء بعد المعجمة المضمومة، وفتحِ النون قبل المثنّاة من تحتُ الساكنةِ ـ تسمّى به لبياضه ورفعته في الطيران، وغُرانق ـ بالضمّ ـ كغَرانق: الشابّ الناعم والجمع أيضاً: الغرانيق بالفتح. (منه دام ظلّه العالي)».

٦. الحجّ (٢٢): ٥٢.

حكى الطيبي عن جعفر بن محمّد الطيالسي أنّه قال:

صلّى أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين في مسجد الرصافة ببغداد، فقام بين أيديهما قاصّ، فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين قالا: حدّثنا عبدالرزاق قال: حدّثنا معمّر، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال: لا إله إلّا الله يخلق من كلّ كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه مرجان».

وأخذ في قصّة طويلة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى إلى أحمد فقال: أنت حدّثته بهذا؟ قال: والله ما سمعت به إلاّ هذه الساعةَ، قال: فسكتا جميعاً حتّى فرغ، فقال له يحيى: من حدّثك بهذا؟ قال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا ابن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قطّ في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان ـ ولابدّ من الكذب ـ فعلى غيرنا، قال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بنَ معين أحمقُ، وما علمته إلّا هذه الساعةَ كأنّه ليس في الدنيا يحيى بنُ معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمدَ بنَ حنبل غيرَ هذا، قال: فوضع أحمد كُمّه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما.[١]

وممّا جرى بين عائشةَ وأبي هريرة في حديث رواه عن رسول الله ﷺ وأنكرت عليه، فقالت له: متى قاله رسول الله؟ فقال لها: يوم نصب أباك للخلافة.

ثمّ إنّ الواضع ربّما اختلق كلاماً من عند نفسه فرواه مسنداً، وربما أخذ كلام بعض الحكماء فأسنده إلى رسول الله ﷺ.

وربما غلط إنسان فوقع في شبه الوضع من غير تعمّد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «من كثرت صلاته بالليل حَسُنَ بالنهار»،[٢] يقال: كان شيخ يحدّث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه، فقال الشيخ في أثناء الحديث: «من كثرت صلاته بالليل إلى آخره». فوقع لثابت بن موسى أنّه[٣] من الحديث فرواه.[٤]

---

١. الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٧.

٣. أي قوله: «إلى آخره».

٢ و ٤. سنن ابن ماجة ١: ٤٢٢، ح ١٣٣٣، الباب ١٧٤؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٥.

وربما وجد حديثاً ضعيف الإسناد فركّب له إسناداً صحيحاً للترويج.

وقد ذهبت الكراميّة[١] ـ بكسر الكاف وتخفيف الراء، أو بتشديد الراء بعد الكاف المفتوحة، أو بفتح الكاف وتخفيف الراء. على اختلاف نقل الضابطين وهم المنتسبون بمذهبهم في التشبيه والتجسّم إلى أبي عبد الله محمّد بن كرام ـ والطائفةُ المبتدعة المتصوّفة، إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب.

واستدلّوا بما في بعض طرق الحديث: «من كذب عليَّ متعمّداً ليضلّ به الناس فليتبوّأ مقعدَه من النار».[٢]

وهذه الزيادة قد أبطلها نَقَلَة الحديث على أنّها لا ينجعهم؛[٣] إذ مطلق الافتراء على الله ورسوله ضلال وإن كان في أمرٍ حقّ.

وقد حمل بعضهم ـ خذلهم الله ـ «من كذب عليَّ» على من قال: إنّه ساحر أو مجنون، حتّى قال بعض المخذولين ـ قاتلهم الله ـ: إنّما قال: «من كذب عليَّ» ونحن نكذب له ولشرعه.[٤]

وحكى القرطبيّ في **المفهم** عن بعض أهل الرأي: أنّ ما وافق القياس الجليّ جاز أن يُعزىٰ إلى النبيّ ﷺ.[٥] نسأل الله العصمة ونستعيذ به من الشقاوة.

ثمّ نهضت الجهابذة[٦] من نُقّاد الحديث بتفضيح موضوعات الأحاديث، وكشف عوارها، ومحو عارها.

---

١. الكراميّة: قوم من المبتدعة، نسبوا إلى محمّد بن كرام السجستاني المتكلّم، وقولهم هذا مخالف لإجماع المسلمين، وعصيان صريح للحديث المتواتر عنه ﷺ: «من كذب عليّ متعمّداً، فليتبوّأ مقعدَه من النار» انظر الباعث: ٦٥.

٢. راجع الموضوعات ١: ٩٤؛ تدريب الراوي ١: ٢٨٣؛ جامع الأُصول ١: ١٣٥.

٣. في حاشية «ب»: «نجع فيه الخطاب والوعظ والدواء، أي دخل وأثّر».

٤. حكاه عن البعض تدريب الراوي ١: ٢٨٣.

٥. حكاه عنه فتح المغيث ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٦. في حاشية «ب»: «أي الناقد الخبير».

وعن بعض العلماء: «ما ستر الله على أحد يكذب في الحديث».[١]

وقد صنّف فِرَق من الناقدين في الأحاديث الموضوعة كتباً عديدة، منها **الدرُّ الملتقط في تبيين الغلط**[٢] للشيخ الفاضل الحسن بن محمّد الصغاني، وهو أحسنها وأمتنها.[٣]

ودونه في الجودة كتاب أبي الفرج ابن الجوزي، ففيه كثير من الأحاديث قد ادّعى وضعها، ولا دليل على كونها موضوعة، بل إلحاق بعض منها بالضعيف أولى، وطائفة جمّة منها قد تلحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد.[٤]

وسائر المدوّنات في هذا الباب أبعدُ عن الحقّ نَمَطاً، وأشدُّ في الاعتياب[٥] شَطَطاً.

فأمّا كتاب الصغاني[٦] فلمراعاة جهة الاحتياط ألزمُ، وإلى التزام سمت الإنصاف أقرب، مع أنّ فيه أيضاً اعتسافاً في القول وانصرافاً عن السمت، وأيضاً في الحديث أحاديثُ يُحكم عليها أنّها من الموضوعات على رسول الله ﷺ، ولكنّها ليست من مختلَقات الواضعين، بل هي أحاديث الأُوصياء المنتجبين، أصحابِ العصمة والطهارة صلوات الله عليهم، ولها من طريق الأصحاب إليهم طرق مضبوطة.

وبالجملة: لا يَحمل أعباء هذا الخَطب إلّا الناقد المتثقّف المتيقّظ المتمهّر المتبصّر.

---

١. انظر الموضوعات ١: ٩٦ ـ ٩٧؛ الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٥.

٢. الإمام اللغوي، الفقيه المحدّث، الحسن بن محمّد الصاغاني، المتوفّى في بغداد (٦٥٠ هـ) وكتابه الدرّ الملتقط مخطوط.

٣. راجع الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٧.

٤. للمزيد راجع شرح البداية: ٦٢.

٥. كذا في «أ» و «ب». والصحيح: الاعتتاب أو الاعتساف.

٦. في حاشية «ب» و «ج»: «الصغاني بالمعجمة بعد المهملة نسبةً إلى صغانيان: كورةٌ عظيمة بما وراءَ النهر. وفي القاموس: إنّه معرَّب جغانيان، وذلك كما في صاي وچاي. (منه دام ظلّه)».

حكى الطيبي عن الصغاني:

أنّه قال في الدرّ الملتقط: قد وقع في كتاب الشبهات للقضاعي كثير من الأحاديث الموضوعة[١] ما هو ظاهر.

فمن ذلك: «الصُبْحَة تمنع الرزق». «السعيد من وُعِظ بغيره». «الشقيّ من شقي في بطن أُمّه». «الحجّ جهاد كلّ ضعيف». «الجنّة دار الأسخياء». «المؤمن يسير المؤونة». «شرف المؤمن قيامه بالليل وعزّه استغناؤه عن الناس». «اليقين الإيمان كلّه». «الموت كفّارة لكلّ مسلم». «المرء كثير بأخيه». «الناس كأسنان المُشط». «الغِنى اليأس ممّا في أيدي الناس». «حبّك الشيءَ يُعمي ويُصمُّ». «طاعة النساء ندامة». «البلاء موكّل بالقول».

«الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر، وبعده ينفي اللَمَم، ويُصحّ البصر». «من كنز البرّ ـ ويُروى من كنوز البرّ ـ كتمان المصائب والأمراض والصدقة». «القاصّ ينتظر اللعنة والمقت، والمستمع إليه ينتظر الرحمة، والتاجر ينتظر الرزق، والمحتكر ينتظر اللعنة». «من اشتاق إلى الجنّة سارع إلى الخيرات؛ ومن أشفق من النار لَهىٰ عن الشهوات. ومن ترقّب الموت جانَبَ اللذّات، ومن زهد في الدنيا هانت عليه المصيبات». «من أيقن بالخَلَف جاد بالعطيّة». «من كثر كلامه كثر سَقَطه. ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه. ومن كثرت ذنوبه كانت النار أولى به».

«من عزّى مصاباً فله مثل أجره». «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار». «من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه». «من أسلم على يديه رجل وجبت له الجنّة». «من نزل على قوم فلا يصومنّ تطوّعاً إلّا بإذنهم». «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً». «رحم الله امرءاً أصلح من لسانه».

«أبى الله أن يرزق عبدَه المؤمنَ إلّا من حيث لايعلم». «كأنّ[٢] الحقّ فيها على غيرنا

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «و . ظ».

٢. في حاشية «ب»: «الحديث من أحاديث مولانا أمير المؤمنين ـ صلوات الله و تسليماته عليه ـ في نهج البلاغة المكرّم».

وجب، وكأنّ الموت فيها على غيرنا كُتب، وكأنّ الذين تُشيَّع من الأموات سَفْر عمّا قليل إلينا عائدون نبوّئهم أجداثَهم، ونأكل تراثهم كأنّا مخلَّدون بعدهم». «قد نسينا كلّ واعظة ورمينا[1] كلّ جائحة».

«طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وأنفق من مال اكتسبه من غير معصية، وخالط أهل الفقه والحكمة، وجانب أهل الذلّ والمعصية». «طوبى لمن ذلّ نفسه وحسنت خليقته، وأنفق الفضل من ماله، وأمسك الفضل من مقاله ووسعتْه السنّةُ ولم يَعْدُها إلى بدعة».

«زُر غبّاً تزدَدْ حُبّاً». «اسمح يُسمَحْ لك». «اطلبوا الخير عند حِسان الوجوه». «اتّقوا فراسة المؤمن؛ فإنّه ينظر بنور الله». «أَلِظّوا بيا ذا الجلال والإكرام».

«اطلبوا الفضل عند الرحماء من أُمّتي تعيشُوا في أكنافهم».«استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها».

«تجافَوا عن ذنب السخيّ؛ فإنّ الله أخذ بيده كلّما عثر». «أكرمُوا الشهود؛ فإنّ الله يستخرج بهم الحقوق، ويرفع بهم الظلم». «ارحموا ثلاثة: غنيَّ قوم افتقر، وعزيزاً ذلّ، وعالماً يلعب به الحُمَقاء والجهّال». «تعشُّوا ولو بكفّ من حشف؛ فإنّ ترك العَشاء مَهْرَمة». «أحبب حبيبك هوناً مّا عسى أن يكون بغيضَك يوماً مّا». «عِشْ ما شئت فإنّك ميّت، وأحبب من أحببت فإنّك تفارقه، واعمل ماشئت فإنّك مَجزيّ به».

«إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه».«لاهمّ إلّاهمّ الدين، ولا وجع إلاّ وجع العين». «لاخير في صحبة مَن لايرى لك من الحقّ مثلَ الذي‌ترى له». «لاتظهر الشماتة لأخيك فيعافيَه الله ويَبتليَك». «لاتجعلوني كقدح الراكب». «إنّ لجواب الكتاب حقّاً كردّ السلام». «إنّ في المَعاريض لمندُوحةً عن الكذب». «إنّ لكلّ شيء معدناً ومعدن التقوى قلوب العارفين».

«ما من عمل أفضل من إشباع كبدٍ جائع». «لولا أنّ السُّؤال يكذبون ماقُدِسّ مَن ردّهم». «يا دنيا اخدمي من خَدَمني، وأتعِبي يا دنيا من خدمكِ».

---

١. في «ب»: «أمِنّا».

ووقع في كتاب النجم للإقليشي:[١] «من مات في طريق مكّة حاجّاً لم يعرضه الله ولم يحاسبه». «من حجّ البيت ولم يَزُرْني فقد جفاني». «من قاد أعمى أربعين خطوةً، غفر له ما تقدّم من ذنبه». «من عيّر أخاه بذنب، لم يمت حتّى يعمله». «لاصلاة لجار المسجد إلّا في المسجد». «الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالأركان». «ردّ دانق حرام يعدل عندالله سبعين حجّة مبرورة». «يحشر أولاد الزنا في صورة القردة والخنازير» و «صنفان من أُمّتي ليس لهما في الإسلام نصيب: القدريّة والمرجئة». «يوم الأربعاء يوم نحس مستمرّ».

ـ ثمّ قال ـ: وممّا يجري في كلام الناس مَعزوّاً إلى النبيّ ﷺ قولهم: «إذا رُوّيتم عنّي حديثاً فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق فاقبلوه وإن خالف فردّوه».

وقال الخطابي في معالم السنن: هذا حديث وضعتْه الزنادقة، ويدفعه قوله ﷺ: «إنيّ قد أُوتيت الكتابَ ومايعدله». ويُروى: «أُوتيت الكتاب ومثله معه».

ومنه قولهم: «عليكم بدين العجائز» و«كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين». «عليكم بحسن الخطّ؛ فإنّه من مفاتيح الرزق». «المستحقّ محروم».«العلم علمان: علم الأديان، وعلم الأبدان». «العنب دود» و«من بشّرني بخروج صفر بشّرته بالجنّة». «لاتسافروا والقمر في العقرب». «خير خلّكم خلّ خمركم».

ـ وقال ـ: قال الشيخ تقيّ الدين بن التيميّة: مايروى أنّ: أوّل ما خلق الله العقل، فقال له: أقبل فأقبل، ثمّ قال: أدبر فأدبر، فقال: وعزّتي ما خلقت خلقاً أكرم منك، فبك آخذ وبك أُعطي ولك الثواب وعليك العقاب ويسمّونه أيضاً القلم موضوع، كما ذكر أبو جعفر العُقيلي، وأبو حاتم البستي، وأبو الحسن الدار قطني وابن الجوزي وغيرهم.[٢]

**قلت**: الحكم بالوضع على أكثر هذه المعدودات زورٌ. نعم، بعض هذه نَقْلٌ بالمعنى، وبعضها من أحاديث العترة الطاهرة، أصحابِ العلم والحكمة والقدس

---

١. في حاشية «أ» و «ب»: «الإقليش ـ بكسر الهمزة وإسكان القاف وإعجام الشين أخيراً ـ قرية من قرى الأَنْدَلُس». (منه دام ظلّه)».

٢. الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٩ ـ ٨٢.

والعصمة، وكلامهم عليه السلام من كلامه صلى الله عليه وآله، وحديثهم من حديثه، وعلمهم من علمه، وحكمتهم من حكمته صلوات الله وتسليماته عليه وعليهم أجمعين. وقليل منها موضوع.

وما استدلّ به على كون حديثٍ، عرضِ الحديث على كتاب الله وقبولِ ما وافقه، وردّ ماخالفه،[1] موضوعاً، مزيّف مقدوح.

وقَدكنّا فيما أسلفناه من القول بيّنّا معناه، وأُوضحنا أنّه لامدافعة بينه وبين قوله صلى الله عليه وآله: «أُوتيت الكتاب ومثله معه».[2]

قال ابن الأثير في **النهاية**:

وفي حديث المقدام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ألا إنّي أُوتيت الكتاب ومثله معه». يحتمل وجهين من التأويل:

أحدهما: أنّه أُوتي من الوحي الباطن غير المتلوّ، مثل ما أُعطي من الظاهر المتلوّ.

والثاني: أنّه أُوتي الكتاب وحياً، وأُوتي من التبيين مثله، أي أُذن له أن يبيّن ما في الكتاب، فيعمّ، ويخصّ، ويزيد، وينقص، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلوّ من القرآن.[3]

ومن الأعاجيب أنّ في صحاحهم الستّة، وأُصولهم المعتبرة من الموضوعات على رسول الله صلى الله عليه وآله طوائفَ جمّةً، شواهد الوضع عليها قائمة، وآثار الاختلاق فيها ظاهرة، وهم يتناقلونها ولايتعرّضون لموضوعيّتها أصلاً.

مايكفي شاهداً على ذلك أنّ في زمن معاوية بن أبي سفيان كان منه لمن يروي حديثاً في فضل الخلفاء الثلاثة صرّةٌ، ولمن يمحو حديثاً في مناقب عليّ عليه السلام صرّتان.

وسيرة مَن بَعده من بني أُميّة، وبني العبّاس أيضاً في هذه الشَكِيمة مستبينة.

وناهيك في حقيقة الأمر قولُ الخليل بن أحمد النحوي العروضي حيث سئل

---

١ و ٢. تقدّما آنفاً.

٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٩٥، (م. ث. ل).

عن حال أميرالمؤمنين ﷺ، وقيل له: ما تقول في عليّ بن أبي طالب؟ فقال: ما أقول في حقّ امرئ كتمت فضائله أولياؤه خوفاً، وكتمت مناقبه أعداؤه حسداً. ثمّ ظهر من بين الكتمين ماملأ الخافقين.

## تتمّة

إذا وجدت حديثاً بإسناد ضعيف فلا يسوغ لك أن تقول: إنّه ضعيف المتن بالتصريح، ولا أن تقول هذا الحديث ضعيف بقول مطلق، نعني «بالإطلاق» ضعفَ الإسناد والمتن جميعاً، بل إنّما لك أن تصرّح بأنّه ضعيف الإسناد، أو تطلقَ القولَ، وتعني بالإطلاق ضعفَ الإسناد فقط؛ إذ ربما يكون ذلك المتن قد روي بسند آخَرَ يثبت بمثله الحديث وأنت لم تظفر به.

وإذا وجدت إماماً من أئمّة الحديث المطّلعين على شجون الأخبار وأفانينها، المضطلعين بمتونها وأسانيدها، قد حكم بأنّه لم يُرْوَ ذلك الحديث الضعيف الأسناد بطريق آخَرَ معتبر يثبت المتن بمثله أصلاً، فلك أن تحكم عليه بالضعف مطلقاً.

فأمّا إذا أطلق ذلك المضطلع تضعيفه من غير تقييد له بخصوص ذلك الطريق، أو حكم على الطريق بالضعف مجملاً من غير إسناده إلى طبقة بخصوصها، أو أسند الضعف إلى طبقة بعينها ولم يسنده إلى سبب يوجبه، ففي جواز هذا الحكم بغيره على ذلك النمط وجهان مترتّبان على أنّ الجرح هل يثبت مجملاً، أو يفتقر إلى التفسير؟

ثمّ إنّه لايجوز للمحدّث رواية «الموضوع» من غير بيان حاله.

وأمّا غيره من أفراد الضعيف فيُمنعون أيضاً عن روايته من دون التعرّض لضعفه في العقائد والأحكام، ويتساهلون في روايته بلا بيان في غير الصفات الإلهيّة والأحكام الشرعيّة في أبواب الحلال والحرام، دون أبواب السنن والآداب وفضائل الأعمال الواجبة والمندوبة، وثواب الفرائض والنوافل، والترغيبات والترهيبات،

والقصص والحكايات.

ومن يحاول رواية حديث ضعيف، أو مشكوك في صحّته بغير إسناد، فوظيفته أن يقول: «روي» أو «بلغنا» أو «ورد» أو «جاء» أو شيئاً ممّا يُشبه ذلك، لا أن يأتي بصيغة الجزم، كـ«قال رسول الله ﷺ». أو «فعل» أو غير ذلك من الألفاظ الجازمة، و [لو] أتى بالإسناد مع المتن، لم يكن عليه جناح في ترك البيان؛ لأنّه حينئذٍ قد أتى بحقيقة الأمر عند أهل البصيرة، والجاهل غير معبوء بشأنه، ولو بيّن الحال مع ذلك أيضاً، كان أقربَ إلى رعاية الأحوط وإصابة الأولى. والله تعالى وليّ العون والعصمة في المبدأ والمنتهى، وإليه المصير والمرجع في الآخرة والأُولى.

# الراشحة الثامنة والثلاثون

## [في الفرق بين الحديث القدسي والقرآن]
## [وبينه وبين الأحاديث النبويّة]

سبيل رهط في الفرق بين الحديث القدسيّ وبين القرآن، وبينه وبين الأحاديث النبويّة.

إنّ القرآن هو الكلام المنزل بألفاظه المعيّنة في ترتيبها المعيّن للإعجاز بسورة منه.

والحديثَ القدسيّ هو الكلام المنزل بألفاظه بعينها في ترتيبها بعينه، لا لغرض الإعجاز.

والحديثَ النبويَّ هو الكلام الموحى إليه ﷺ بمعناه، لا بألفاظه. فما أتانا به ـ عليه وآله صلوات الله وتسليماته ـ فهو جميعاً من تلقاء إيحاء الله سبحانه إليه ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾.[1] لكنّ الوحي على أنحاء ثلاثة.

وقال فِرْقٌ: الحديث القدسي ما أخبر الله نبيّه معناه بالإلهام، أو المنام، فأخبر النبيّ أُمّته بعبارةٍ عن ذلك المعنى فلايكون معجزاً ولامتواتراً كالقرآن.

قال الطيبي:

فضل القرآن على الحديث القدسي أنّه نصّ إلهي في الدرجة الثانية وإن كان من غير واسطة المَلَك غالباً؛ لأنّ المنظور فيه المعنى دون اللفظ، وفي التنزيل اللفظ والمعنى منظوران، فعلم من هذا مرتبة بقيّة الأحاديث.[2]

**قلت**: ويُشبه أن يكون حقّ التحقيق أنّ القرآن كلام يوجبه الله سبحانه إلى النبيّ ﷺ معنىً ولفظاً، فيتلّقاه النبيّ من روح القدس مرتّباً ويسمعه من العالم العلويّ منظّماً.

---

١. النجم (٥٣): ٣.

٢. لم نعثر علي قوله في الخلاصة.

والحديث القدسي كلام يوحى إلى النبيّ معناه فيجري الله على لسانه في العبارة عنه ألفاظاً مخصوصةً في ترتيب مخصوص، ليس للنبيّ أن يبدّلها ألفاظاً غيرها، أو ترتيباً غيره.

والحديث النبوي كلام معناه ممّا يوحى إلى النبيّ فيعبّر عنه بـ: «حيث يشاء» «كيف يشاء».

وسرّ الأمر أنّ النفس النقيّة الطاهرة الإنسانيّة، إذا ما كانت بالغةً نصابَ الكمال بحسب قوّتها القدسيّة؛ ـ لصفاء جوهرها وقلّة التفاتها إلى الأُمور الحسّانية الجاذبة إيّاها إلى الجنبة السافلة، وشدّة اتّصالها بالمبادئ العالية المنتقشة بحقائق المعقولات وصور الكائنات، ماضيها وغابرها وآتيها وحاضرِها ـ تكون بحيث تستنير بأضوائها، وتنطبع بما فيها كمرآةٍ مجلوّة حوذي بها شطرُ الشمس، فيحصل لها ما يمكن للنوع دفعةً أو قريباً من دفعة؛ إذ لابخل في صقع الرشح والإفاضة، ولا احتجاب في معدن النور والرحمة. وإنّما المانع انجذاب القوابل إلى عالم الطبيعة وانغماسها في الشواغل عن عالم العقل. وقد ارتفعت الغواسق من جهة المستضيء القابل، فالقوّة المتخيّلة أيضاً تكون حينئذٍ طائعةً للقوّة العاقلة، مشايعةً إيّاها في الصعود إلى معارج القدس، فتكون بحيث تتمثّل لها العقُول المجرّدة ـ ولا سيّما روح القدس ـ صوراً بشريّةً وأشباحاً إنسانيّة يخاطبونها ويُسمعونها كلاماً منظوماً محفوظاً، كما [أنّ] القوّة المحرّكة تصير بحيث تطيعها هيولى أُسطقسّات العناصر طاعةَ البدن للنفس، فتتصرّف فيها تصرُّفَها فيه. فإذن كما [أنّ] النائم ومن يجري مجراه في بطلان استيلاء الحواسّ وسلطانها عليه، وامّحاق انغساقه بها وانغماره فيها قد يشاهد صوراً عجيبة، ويسمع ألحاناً غريبة ليست هي بمعدومة صرفة ولا بموجودة في الخارج، بل ملقاة في قوّته المتخيّلة وحسّه المشترك، لامؤدّاة إليهما من طرق الحواسّ الظاهرة، بل من سبيل الباطن ومن عالم آخَرَ.

فكذلك الإنسان المتألّه المتقدّس إذا كان ذا نفس شريفة الجوهر، شديدة

الاتّصال بعالم القدس، طفيفة الالتفات إلى عالم الحسّ، ومتخيّلة خالصة الطاعة لنفسه القدسيّة جدّا في الاحتراق إلى عالم العقل والانخراط في سلك الأنوار العقليّة، قوّيةِ التلقّي من سماء عالم الغيب، قليلةِ الانغماس في ظلمات أرض الجسد ومضلّات القلب من سبيل الظاهر، بحيث لاتشغلها المحسوسات الظاهرة عن أفعالها الخاصّة الملكوتيّة، وتخيّلاتها الصادقة الحقيقية، فليس[1] بمستغرَب أن يتيسّر لذلك المتقدّس ـ وهو في صريح اليقظة الحقّة، لا في شبه نوم، ولا في شبه سِنَةٍ ـ أن يتّصل بعالم النور، ويصيرَ إلى عالم الغيب، فيتلقّى رُوعُه من روح القدس ويطالعَ شيئاً من الملكوت، ويتمثّلَ لقوّته المتخيّلة العقولُ المفارقه العِلْويّه، والنفوس العاقلة السماويّة أشباحاً مصوّرةً منطبعة في حسّه المشترك على سبيل الانحدار إليه من سبيل الباطن من عالم الملكوت، فيراها متمثّلةً حاضرة، ويسمعَ منها كلاماً مرتّباً منظوماً من دون التأدية من مسلك الجليديّة وسبيل الصماخ؛ وإذ للعقل الفعّال زيادة اختصاص واعتناء بالرَشح على ما في عالم العناصر، فأكثر ما يتّفق ذلك له من تلقائه، فيتمثّل له ويخاطبه ويُسمعه كلاماً مسموعاً منظوماً يُحفَظ ويُتلى، ويكون هو من قبل الله تعالى وملائكته المقرّبين لا من شخص إنساني، ولا من حيوان أرضي.

فهذا حقيقة الوحي على ما قد أدّت إليه الأُصول العقليّة، والقوانين الحِكْميّة. والله عنده علم الكتاب وكُنه الحكمة، وسرّ الغيب وملكوت الحقيقة.

ثمّ إنّ للوحي مراتبَ مختلفةً، وضروباً متنوّعة بحسب اختلاف أحوال النفس ومقاماتها، وأحاينيها وأوقاتها.

فمن المتكرّر الثابت في الحديث أنّه ﷺ كثيراً مّا كان يرى جبرئيل عليه السلام، وهو متشبّح له في صورة دحية الكلبي.[2]

وفيه: أنّ الحارث بن هشام ـ رضي الله عنه ـ سأل رسول الله ﷺ: كيف يأتيك

---

١. جواب إذا.

٢. الدرّ المنثور ١: ٢٢٧ في تفسير الآية ٩٨ من البقرة.

الوحي؟ قال: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشدّ عليّ فيُفصِم عنّي، وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يمثّل إليّ المَلَكُ رجلاً فيكلّمني فأعي ما يقول».[١]

«الصلصلة» صوت الحديد إذا حُرِّك».

و «يفصم» على صيغة الفاعل من باب الإفعال، أي يُقْلِع، يقال: أفصم المطر إذا أقلع وانكشف.[٢]

وقد ورد فيه أيضاً أنّ جبرئيل عليه السلام أتى النبيّ صلى الله عليه وآله مرّة في صورته الخاصّة كأنّه طبّق الخافقين.[٣] معناه في صورة ذاته المجرّدة السواسِيَة النسبةِ إلى المشرق والمغرب، والماضي والمستقبل.

وبالجملة: إلى الأحياز والأوضاع، والأزمنة والأمكنة، والجهات والأبعاد جميعاً؛ وإذن ليس له تخصّص لجزء من أجزاء عالم الخلق، ولابحدّ من حدوده، ولا هو بمنفصل الوجود عن أجزائه وحدودِه انفصالَ المباعَدة والمباينة.

فهو بالقياس إلى هذا العالم لافيه بداخل ولاعنه بخارج، فكأنّه طبّق خافِقَيْه وإنْ لم يكن هو فيه، بل في عالم آخَرَ مستعلٍ على عوالم التهيّؤ والكيان، مرتفعٍ عن عالمي[٤] الزمان والمكان.

وفي المقام ضرب من المقال بَسْطَتُه على ذمّة باب القول في الوحي والإيحاءات من كتابنا **التقويمات والتصحيحات** في تعليم حقّ ما يتعاطاه علم الربوبيّات، وتتميم ما يتعلّق بأبواب الإلهيّات.

---

١. بحار الأنوار ٥٦: ٢١٤. لم نعثر عليه في غيره.

٢. راجع النهاية في غريب الحديث والأثر ٣:٤٥٢، (ف. ص. م).

٣. بحار الأنوار ٥٦: ٢١٥.

٤. في «ب»: «عوالم الزمان والمكان».

# الراشحة التاسعة والثلاثون

## [في أقسام موارد حكم العقل]

أدلّة العقل إمّا أن تكون متعلّقةً بالعقود الاعتقاديّة، والعقائد الإيمانيّة، أو بالأحكام الشرعيّة، من الخطابات التكليفيّة والوضعيّة.

والأوّل يكون العقل فيه لامحالة مستبدّاً بإفادة العلم، وإيجاب الاعتقاد من دون تعلّق بسمع.

وأمّا الثاني فعلى ضربين. أحدهما: ما ينفرد به العقل من غير توقّف على الخطاب، وهو ما يستفاد من قضيّة العقل من الأحكام الخمسة كوجوب ردّ الوديعة، وحرمة الظلم ،واستحباب الإحسان، وكراهية منع اقتباس النار، وإباحة تناول المنافع العامّة الخالية عن وجوه المضارّ. وكلٌّ من هذه قد يكون بضرورة الفطرة، كما حُسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضارّ. وقد يكون باقتناص النظر، كما قبح الصدق الضارّ، أو حسنه، وحسن الكذب النافع، أو قبحه، وكذلك حال ردّ الوديعة مع الضرر.

وورود السمع في أقسام هذا الضرب جميعاً مؤكّد.

ويلتحق بهذا الباب استصحاب حال العقل، ويعبّر عنه بأصل البراءة عند عدم دليل، كنفي الغسلة الثالثة في الوضوء، والضربة الزائدة في التيمّم وهو عام الورود.

وقد ورد التنبيه عليه في الحديث بقولهم عليهم السلام: «كلّ شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه فتدعه».[1] وإليه مرجع لادليل على كذا، فينتفي. وكثيراً مّا يستعمله الأصحاب ويستتمّ عند التتبّع التامّ، وكذا الأخذ بالأقلّ عند فقد دليل على الأكثر، كدية الذمّي عندنا؛ لأنّه المتيقّن فيبقى الباقي على أصل البراءة منه.

---

١. الكافي ٥: ٣١٣، باب النوادر، ح ٣٩.

وأمّا أصالة بقاء ما كان ـ وتسمّى استصحابَ حال الشرع، وحالِ الإجماع في محلّ الخلاف، كصحّة صلاة المتيمّم، فيقال: طهارته معلومة والأصل عدم طروء البطلان، أو صلاته صحيحة قبل الوجدان، فكذا بعده ـ فقد اختلف في حجّيّتها، وحيّز القول فيه علم الأُصول. ولقد حقّقنا الأمر في غير موضع واحد.

والضرب الآخر ما يتوقّف قضاء العقل فيه على ورود الخطاب، وله أقسام عدّة.

**الأوّل**: «مقدّمة الواجب المطلق»، شرطاً كانت أو وُصْلةً، وعقلاً كانت أو شرعاً أو عادةً، ولا كذلك لازم الواجب؛ إذ الأمر بالشيء لايكون عِرْواً عن استيجاب الأمر بما يتوقّف عليه ذلك الشيء توقّفاً بالذات ويتأخّر عنه تأخّراً بالطبع، إمّا بحسب حكم العقل، أو من تلقاء الشرع، أو من سبيل العادة بتّةً، ولازم الواجب بما هو لازم الواجب لايكون متقدّماً على الواجب تقدّماً بالذات أصلاً، بل الواجب متقدّم عليه بمرتبة ذاته وإنْ كان لايكون منسلخاً عن صحابته في الوجود.

وبالجملة: المأمور به بالذات وعلى الحقيقة ما يكون الأمر تاجِهاً إليه بالحقيقة، سواء كان هو نفسَ المأمور به، أو في مرتبة ذاته وقبل مرتبة ذاته قبليّةً بالذات، لاما يتوجّه الأمر إليه لا بالذات، بل بالعرض من حيث صحابته للمأمور به ولزومه له في الوجود.

وهذا مسلك دقيق وفجّ عميق، وأُفقٌ خافق، وباب صافق قد التبس الأمر فيه على فريق جمّ من المحصّلين من أصحابنا رضوان الله تعالى عليهم، ومن علماء العامّة فضلاً عن الخارجين عن سبيل التحصيل. ولكنّي قد أُوضحت سبيله في كتبي وكلماتي وزُبُري وتعليقاتي بإذن الله سبحانه، ومن هناك ينحلّ تشكيك الكعبي في نفي المباح.

**الثاني**: «لحن الخطاب»، وهو ما استفيد من المعنى الملحون إليه ضرورةً من غير أن يكون ملفوظاً به، كما في قوله عزّ قائلاً: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1] و ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾.[2] فالمعنى المراد: فضرَبَ

---

١. البقرة (٢): ٦٠.

٢. الشعراء (٢٦): ٦٣.

فانفجرت، وضَربَ فانفلق.

ومن لحن الخطاب دلالة: «أعتق عبدك عنّي» على «أدخِله في ملكي فأُعتِقَه عنّي» لكون العتق فرعَ الملك، وكذلك: «أعتقه عنّي على ألف» أي «ملّكه لي على ألف فأُعتقَه عنّي». وألحق ذلك بعضهم بباب المفهوم دون المنطوق. وليس بصواب.

ثمّ منهم من[١] جعلها ممّا يلزم المفهومَ عن المفرد، وهو «أعتق» لا عن المركّب وهو مجموع «أعتقه عنّي».

**الثالث**: «فحوى الخطاب» وهو ما دُلَّ عليه بالتنبيه. ويُشترط فيه أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم، ولذلك يسمّى التنبيهَ بالأدنى على الأعلى.

والتحقّق أنّه إنّما يكون حجّة إذا كان التعليل والأُولويّة قطعيّين، كما في الضرب بالنسبة إلى التأفيف في قوله الكريم سبحانه: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾،[٢] لا مطلقاً، كما قال الشافعي: «إذا كان اليمين غيرُ الغموس توجب الكفّارة، فالغموس أولى».[٣]

وممّا قد عُدّ من فحوى الخطاب دلالة قوله سبحانه: ﴿حتّى يتَبيَّن لَكُم الخَيطُ الأَبيضُ مِنَ الخَيطِ الأسوَدِ منَ الفَجر﴾[٤] على جواز الإصباح جُنُباً، وعدمِ إفساده للصوم.

ومنهم من أدخلها في باب دلالة الإشارة؛ لأنّ جواز الإصباح جنباً لم يُقصد بالآية، ولكن لزم من المقصود فيها، وهو جواز استغراق الليل بالرفث والمباشرة.

والحقّ هو الأوّل.

**الرابع**: «دليل الخطاب» ويسمّى المفهومَ.

والمفاهيمُ **منها**: «الوصفي» وهو تعليق الحكم على أحد وصفي الحقيقة مثل: «أكرم بني تميم الطِوالَ». ومنه قوله ﷺ: «في سائمة الغنم زكاة».[٥] يفهم منه أن ليس

---

١. في حاشية «ب»: «واختارها البيضاوي في المنهاج».

٢. الإسراء (١٧): ٢٣.

٣. لاحظ المجموع في شرح المهذّب ١٨: ١٠، كتاب الأيمان.

٤. البقرة (٢): ١٨٧.

٥. سنن أبي داود ٢: ٢٢١، ح ١٥٦٧، الباب ٤؛ الخلاف ٢: ٥١ ـ ٥٢، المسألة ٦١.

في المعلوفة زكاة، قال به الشيخ،[١] وإليه ذهب الشافعي[٢] ومالك[٣] وأحمد بن حنبل[٤] وأبو الحسن الأشعري،[٥] وجماعة من الفقهاء والمتكلّمين، وأبو عبيد، وقوم من أئمّة العربيّة، ونفاه السيّد المرتضى، والمحقّق والعلّامة[٦] وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، والقاضي الباقلاني، وابن شريح، والقفّال، والغزالي وجماهير المعْتزلة.[٧]

وقال أبو عبدالله البصري:

إنّه حجّة لا على الإطلاق، بل في ثلاث صور لاغير. **إحداها**: أن يكون الخطاب للبيان كما أنّه ﷺ قال: «خذ من غنمهم صدقة». ثمّ بيّنه بقوله: «الغنم السائمة فيها زكاة».

**وثانيتها**: أن يكون لتعليم الشرع وتمهيد السنّة، كما في خبر التحالفِ عند التخالف والسلعةَ قائمة. وهو قوله ﷺ: «إن تخالف المتبايعان في القدر والصفة، فليتحالفا وليترادّا».

**وثالثها**: أن يكون ما عدا الصفة داخلاً في ما له الصفة، كأن يقول: «أحكم بشاهدين» فإنّه يدلّ على عدم الحكم بشاهد واحد؛ لدخوله فيهما.[٨]

**ومنها**: «الشرطي» كقوله سبحانه: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَـٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.[٩] وقولِه ﷺ: «إذا بلغ الماء كرّاً لم يحمل خبثاً».[١٠] والحقّ أنّه حجّة؛ تحقيقاً لقضيّة الشرط، وهو أقوى من مفهوم الصفة، فكلّ من قال بذاك فقد قال بذا، وبعض

---

١. الخلاف ٢: ٥١ ـ ٥٢، المسألة ٦١.

٢. المجموع ٥: ٣٥٨.

٣. بداية المجتهد ١: ٢٤٤.

٤ و ٥. راجع الخلاف ٢: ٥١ ـ ٥٢، المسألة ٦١.

٦. لم نعثر على ما حكاه عنهم المصنّف، بل عثرنا علي خلاف ما ذكره انظر المعتبر ٢: ٥٠٦، قال فيه: «إنّه قول العلماء كافّةً إلّا مالكاً». وفي الجواهر ١٥: ٩٩ قال: «فلاتجب الزكاة في المعلوفة إجماعاً بقسميه».

٧. حكاه عنهم الشهيد في القواعد والفوائد الأُصولية: ٢٨٧.

٨. حكاه عنه في إرشاد الفحول: ٣٠٦ ـ ٣٠٧؛ والقواعد والفوائد الأُصولية: ٢٨٧.

٩. الطلاق (٦٥): ٦.

١٠. عوالي اللآلئ ١: ٧٦، ح ١٥٦ و ٢: ١٦، ح ٣٠.

من يقول بذا غير قائل بذاك.

**ومنها**: «مفهوم الغاية». وما قال شيخنا في **الذكرى** ـ: «أنّه راجع إلى الوضعي»[١] ـ غير مستبين السبيل، وهو أقوى من مفهوم الشرط، ومن لايقول بحجّيته لايعتدّ بقوله. فإذا قيل ـ مثلاً ـ: «يصام» أو «لايؤكل ولا يشرب في الصوم حتّى يغيب الشمس» كان لامحالة معناه: آخِرُ وجوب الصوم، أو: آخر حرمة الأكل والشرب في الصوم غيبوبة الشمس، فلو قدّرنا ثبوت الوجوب أو الحرمة بعد ما غابت، لم تكن الغيبوبة آخراً وذلك خلاف صراح المنطوق.

وقد يقال: الكلام في الآخِر نفسِه، لافيما بعد الآخر، ففي قوله عزّوعلا: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٢] «المرافقُ» آخِرٌ، وليس ما بعد المرافق في حريم النزاع.

وفي حزبِ أُولي تدقيقِ النظر مَن[٣] قال: التحقيق يستدعي تفصيلاً، وهو أنّ الغاية إمّا أن تكون منفصلةً عن ذي الغاية حسّاً كـ«الليل» في قوله تعالى: ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾،[٤] فإنّه غاية لزمان الصوم، وهو منفصل عن ذلك الزمان حسّاً، أو لاتكون كذلك كـ«المرفق» في قوله: ﴿فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٥] فإنّه غاية لليد، غيرُ منفصل عنها حسّاً. والقسم الأوّل يقتضي أن يكونَ حكم ما بعد الغاية خلافَ ما قبلها؛ لأنّ انفصال أحدهما عن الآخر معلوم حسّاً، والقسم الثاني لايقتضي ذلك؛ لأنّ «المرفق» لمّا لم‌يكن منفصلاً عن اليد حسّاً لم يكن تعيُّنُه؛ لكونه غايةً أولى من سائر مفاصل اليد، فلايجب خروجه عمّا قبله.

**قلت**: إنّما حريم البحث دخول ما بعد الغاية في الحكم بالذات وعلى القصد

---

١. ذكرى الشيعة ١: ٥٤.
٢. المائدة (٥): ٦.
٣. في حاشية «ب»: «المراد الشارح العبري».
٤. البقرة (٢): ١٨٧.
٥. المائدة (٥): ٦.

الأوّل، ومن المنصرح أنّ قضيّة التعيّنيّة قاضية بخروج ما بعد الغاية المتعيّنة في الواقع وعند شارع الحكم وإن لم تكن متعيّنة في حسّ المكلّف عن القصد بالذات.

وما ذكره من عدم الانفصال حسّاً ليس يقتضي إلّا إدخالَ جزءٍ مّا ممّا بعد الغاية الحقيقيّة في المأتيّ بالعرض وعلى القصد الثاني من باب المقدّمة؛ تحصيلاً لما هو الغاية في الواقع حقيقةً، وليس الكلام فيه.

**ومنها** «مفهوم الحصر»، ويُفهم من الحُيُود عن الترتيب الطبيعي بين الموصوف والصفة، وصفاً وحملاً، مثل: «العالم زيد» و«صديقي زيد» وحقّ الترتيب بالطبع بحسب استحقاق الوضع والحمل: «زيد العالم» و«زيد صديقي». وفي إفادته إيّاه بالمنطوق، أو بالمفهوم، أو عدم الإفادة أصلاً أقوال.

وحريم النزاع ما إذا كان المراد بـ«العالم» و«صديقي» مثلاً نفسَ طبيعته؛ لعدم قرينة العهد، فلو وُجدت خرج عن حريم البحث، ولم يدلّ على نفي العلم والصداقة عمّن عدا زيداً اتّفاقاً.

**ومنها** «مفهوم إنّما» كقولهﷺ: «إنّما الأعمال بالنيّات».[1] وفيه أقوال، ثالثها: إفادته للحصر بالمفهوم دون المنطوق.

**ومنها** «مفهوم الاستثناء» والحقّ أنّه من النفي إثبات ـ خلافاً للحنفيّة ـ ومن الإثبات نفي ـ اتّفاقاً ـ وأنّه يفيد الحصر كما في: «لا إله إلّا الله» و«لا عمل إلّا بالنيّة».[2]

والحنفيّة محجوجون بإفادة الكلمة الطيّبة لتمام التوحيد، ويلزمهم أن لا يتمّ بها، وذلك باطل إجماعاً.

واحتجاجهم بأنّه لو أفاد الاستثناء من النفي الإثباتَ، للزم من قولهﷺ: «لا صلاة

---

١. صحيح البخاري ١: ٢، ح ١، بابُ كيف كان بدء الوحي...؛ سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٣، ح ٤٢٢٧، الباب ٢١؛ سنن أبي داود ٢: ٦٥١، ح ٢٢٠١ باب فيما عنى به الطلاق والنيّات؛ تهذيب الأحكام ١: ٨٣، ح ٢١٨ باب في صفة الوضوء...؛ أمالي الطوسي ٦١٨/١٢٧٤، المجلس ٢٩.

٢. تهذيب الأحكام ٤: ١٨٦، ح ٥٢٠، باب نيّة الصيام.

إلاّ بطهور»[١] ثبوتُ الصلاة بمجرّد الطهور، ومن قولنا: «لاعلم إلّا بحياة» ثبوت العلم بمجرّد الحياة محتوت[٢] بأنّ سياق القول ليس إخراجَ الطهور من الصلاة، وإخراجَ الحياة من العلم ليثبتا بثبوتهما، بل تعليق ما بعد «إلّا» بمتعلّق، على أن يكون ظرفاً مستقرّاً صفة له ومساق التقدير إلى: «لاصحّة لصلاة إلّا صحّةٌ مشروطة بطهور» و«لاتحقّق للعلم إلّا تحققٌ مقرون بحياة» أو «لاصلاة إلّا بطهور» و«لاعلم إلّا علماً بحياة».

أو أن يكون ظرفاً لغواً صلة له والمساق إلى: «لاصلاة إلّا باشتراطها بطهور» و«لاعلم إلّا باقترانه بحياة» فالمستثنى ذلك المتعلّق، والمستثنى منه إمّا النكرة المنفيّة، وإمّا محذوف هو بوجه من الوجوه. والاستثناء مفرّغ على التقديرين.

فأمّا إذا جُعلت النكرة المذكورة هي المستثنى منه المنفيَّ، على اعتبار الظرف مستقرّاً وسيق التقدير إلى: «لاصلاة إلّا صلاةٌ حاصلة بطهور» و«لاعلم إلاّ علم ملصق بحياة» كما هو المسلوك في **الشرح العضدي**، فتوهُّم الاستثناء مفرّغاً ـ كما توهّمه ـ فاسد.

وأمّا أخذ هذا الاستثناء منقطعاً؛ لعدم كون الطهور صلاةً، والحياةِ علماً، فشطط كبير؛ إذ المستثنى هو الجارّ بمجروره دون الطهور والحياة، والاستثناء المنقطع لايكون مفرّغاً.

وربما قيل: الاستثناء المفرّغ من المنفيّ الأعمّ مقتضاه نفي جميع الصفات غير الصفة المثبَتة، أو جميعِ الوجوه غير الوجه المثبت بالاستثناء، ففي مثل قولنا: «ما زيد إلّا عالم» و«لاصلاة إلاّ باقترانها بطهور» وإن لم يبق الإشكال في جانب الإثبات، لكنّه باقٍ في جانب النفي؛ إذ يلزم نفي ما عدا العلم من الصفات عن زيد، وما عدا الاقتران بالطهور من الوجوه عن كلّ صلاة، فيلزم أنْ لايكون زيدٌ إنساناً ولاجوهراً ولاحيّاً

---

١. عوالي اللآلئ ٢: ٢٠٩، ح ١١٣ و ٣: ٨، ح ١.

٢. أي مردود.

ولا شيئاً ممّا عدا العلم، ولا الصلاةُ على وجه آخَرَ من الوجوه المعتبرة فيها أصلاً إذا حصلت مع الطهور.

والجواب عنه على ما قد قُرّر في علم المعاني من سبيلين، بل من سُبُل ثلاثة.

فإنّ من القصر قصْرَ الموصوف على الصفة، وقصرَ الصفة على الموصوف، وكلّ منهما منقسم إلى: الحقيقي، والإضافي، والتحقيقي، والادّعائي، وما على الحقيقة، وما على المبالغة. فـ«ما زيد إلّا عالم» ليس يصحّ حقيقيّاً تحقيقيّاً على الحقيقة، بمعنى أنّه لاصفة له في نفس الأمر سوى العلم. وإنّما يصحّ إضافيّاً ردّاً على من يزعم أنّه جاهل، أو يردّده بين العلم والجهل، ويعتقده عالماً أو شاعراً مثلاً. فأنت تثبت العلم وتَنفي غيره ممّا يظنّه مخاطبك.

أو حقيقيّاً ادّعائياً لما أنّك تجعل سائر الصفات بمنزلة العدم فتدّعي أنّه لاصفة له غير العلم.

أو تحقيقيّاً لاعلى الحقيقة، بل على مذهب المبالغة، كأنّك تقول: إنّه من كمال علمه كأنّ نفس حقيقته وجوهر ذاته وجميع صفاته العالمُ. فكأنّه عينُ مجرّد العالم لاغير.

وكذلك: «لاصلاة إلّا باقترانها بطهور» إمّا حصر بالإضافة إلى عدم الطهور؛ ردّاً على من يتوهّم أنّ الصلاة تصحّ إذا استجمعت سائر الشرائط غير الطهور، أو ادّعائي؛ تنزيلاً لسائر الشروط بالنسبة إلى الطهور منزلةَ العدم، أو للمبالغة في افتقار الصلاة إلى الطهور، كأنّها من كمال الافتقار وشدّة الاحتياج إلى الطهور لامجال لها لأنْ تفتقر إلى غيره، كما قول القائل: «لاقضاء إلّا بالعلم والورع» مفاده العرفي أنّ الشرط الأعظم في القضاء هو العلم والورع كأنّه لايحتاج إلّا إليهما، إمّا لأنّهما أقوى الشروط، أو لأنّه ـ من شدّة الاحتياج إليهما ـ لايتفرّع[1] للافتقار إلى غيرهما، فليُفْقَه.

---

١. كذا. لعلّه: لايتفرّغ.

ثمّ قد احتجّوا أيضاً بأنّ بين الحكم بالنفي، والحكم بالإثبات واسطةً، وهي عدم الحكم. فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غيرَ محكوم عليه، لا بالنفي ولا بالإثبات.

ويقال: إنّه يقلب عليهم في الاستثناء من الإثبات، فيلزم أن لايكون نفياً للواسطة، وقد صحّ الوفاق على ذلك فيبطل الاحتجاج.

قيل: المشهور من كلام الشافعيّة أنّ ذلك وفاق وإنّما الخلاف في كونه من النفي إثباتاً.

والمذكور في كتب الحنفيّة أنّه ليس من الإثبات نفياً ولامن النفي إثباتاً، بل هو تكلّم بالباقي بعد[1] الثُنْيا،[2] ومعناه أنّه أخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم على المستثنى، ففي مثل: «عليّ عشرة إلاّ ثلاثة» لاتَثبت الثلاثة بحكم البراءة الأصليّة، وعدمِ الدلالة على الثبوت لابسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت. وفي مثل: «ليس عليّ إلّا سبعة» لايثبت شيء بحسب دلالة اللفظ لغةً، وإنّما يثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد، حيث يحصل الإيمان بها من المشرك ومن القائل بنفي الصانع ـ تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً ـ بحسب عرف الشارع.

ويأوّلون كلام أهل العربيّة ـ أنّه من الإثبات نفي ـ بأنّه مجاز تعبيراً عن عدم الحكم بالحكم بالعدم؛ لكونه لازماً له. لكن إنكار دلالة: «ما قام إلّا زيد» على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بإنكار الضروريّات، وإجماعُ علماء العربيّة على أنّه من النفي إثبات لايحتمل التأويل.

وفي **الشرح العضدي** محاولة التوفيق بين كلامهم وكلام أصحاب العلوم اللسانيّة، بما تلخيصه على تقرير شارح الشرح: أنّ الخبر يدلّ على نسبة نفسيّة، لها متعلّق يعبّر عنه بالنسبة الخارجيّة الواقعة في نفس الأمر، فإن اعتبرت دلالته على النسبة الخارجيّة الواقعة في نفس الأمر، فلا نفي ولا إثبات في المستثنى ـ أي لا دلالة في اللفظ على أنّ

---

١. متعلّق بالباقي.

٢. الثُنْيا هو المستثنى.

للمستثنى حكماً مخالفاً لحكم الصدر ـ وإن اعتبرت دلالته على النسبة النفسيّة، ففي الاستثناء ـ سواء كان من النفي، أو الإثبات ـ دلالة على أنّ للمستثنى حكماً مخالفاً لحكم الصدر وهو عدم الحكم النفسي الثابت في الصدر جمعاً بين الأدلّة.

**فإن قيل**: كما أنّ المخالفة في النسبة النفسيّة هي عدم الحكم النفسي، فكذلك في الخارجيّة هي عدم الحكم الخارجي، وقد ذكر أنّ في الاستثناء إعلاماً بعدم التعرّض وهو يستلزم عدم الحكم ضرورةً، فيكون فيه دلالة على المخالفة.

**قلنا**: الإعلام بعدم التعرّض للشيء ليس إعلاماً بعدم ذلك الشيء، وعدم التعرّض إنّما يستلزم عدم الحكم الذكري، أو النفسي لا الخارجي. ومن الغلط الظاهر ما تفسّر النسبة الخارجيّة بالنسبة اللسانيّة التي هي الذكر الحكمي.

**ثمّ** هاهنا بحث وهو أنّ ما ذكر لا يتأتّى فيما هو العمدة في مأخذ الأحكام، أعني الإنشاء؛ لعدم دلالته على النسبة الخارجيّة فيلزم أن لا يكون «زيد» في «أكرم الناس إلّا زيداً» في حكم المسكوت عنه، بل محكوماً عليه بعدم إيجاب إكرامه بلا خلاف.

**قلت**: النسبة العقديّة المحكيّة عن وقوعها أوْ لا وقوعِها بالعقد النفسي والذكر اللهجي من حيث هي حقّةٌ في حدّ نفسها، واقعة في نفس الأمر، لا بتعمّل واختراع من العقل يقال لها: النسبة الخارجيّة، ومن حيث خصوص تمثلها في الذهن وتطبّع القوّة العاقلة بها تطبّعا إذعانياً ـ وإن كان ذلك المتمثّل المذعن الواقع في الذهن واقعاً في حدّ نفسه لا بتعمّل العقل واختراعه، بل بإذعانه له وادراكه إيّاه ـ يقال لها: النسبة الذهنيّة النفسيّة المطابقة ـ بما هي ذهنيّة نفسيّة ـ لنفسها بما هي واقعة في حدّ نفسها، مع عزل النظر عن لحاظ العقل إيّاه وإن لم يكن تحقّقها الواقعي في نفس الأمر إلّا تحقُّقَها في العقول والأذهان كما في العقود الذهنيّة.

فالنسبة العقدية مطلقاً مطابَق ـ بالفتح ـ بأحد الإعتبارين ومطابِق ـ بالكسر ـ بالاعتبار الآخر ولا تفارُقَ وتغاير بينهما بالذات، وخصوصيات أنحاء الوجود ملغة في المطابقيّة ـ بالفتح ـ والحقّية في نفس الأمر في أنواع العقود على الإطلاق.

والنسبة الخارجيّة مطلقاً هي الخارجة عن خصوص اعتبار العقل وإن كانت هي في العقل لا غير، وليس يتصحّح خلّو المستثنى عن حكم الصدر ومقابله بحسب نفس الأمر؛ إذ الإيجاب والسلب لا يجتمعان ولا يرتفعان بتّةً فإذن لا يعقل اختلاف الإستثناء من النفي والإثبات في مخالفة حكم الصدر بحسب اختلاف النسبتين: النفسيّة والخارجيّة، فليُتقن.

**ومنها**: مفهوم العدد.

هذا آخر ما صنَّف في هذا الباب رضي الله وقّدس الله روحه الشريف، وحُشر مع آبائه الطاهرين المعصومين.

# الفهارس العامّة

## ١ . فهرس الآيات الكريمة

## ٢ . فهرس الأحاديث الواردة في المتن

## ٣ . فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام

## ٤ . فهرس الأعلام الواردة في المتن

«خ»



«د»



«ذ»

«ض»



«ط»



«ع»

«غ»



«ف»

## ٥ . فهرس الكتب الواردة في المتن

## ٦ . فهرس مصادر التحقيق


١. إثنتا عشر رسالة، محمّد باقر بن المير شمس الدين محمّد الحسيني الإسترآبادي (المعروف بالميرداماد م١٠٤١ق)، نشر: جمال الدين الميردامادي.

٢. إحياء علوم الدين، محمّد بن محمّد الغزالي (م ٥٠٥ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٢ق، ٥ مجلّدات.

٣. اختيار معرفة الرجال، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، مشهد المقدّسة، جامعة مشهد، ١٣٤٨ش، الطبعة الأُولى.

٤. الأذكار من كلام سيّد الأبرار، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦ق)، بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافيّة و مؤسّسة الريان، ١٤٠٩ق، الطبعة الثالثة.

٥. الأربعين في أُصول الدين، فخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦ق)، مصر: مكتبة الكلّيات الأزهريّة.

٦. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأُصول، محمّد بن عليّ الشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٠ق)، بيروت: دارالفكر، ١٤١٢ق، الطبعة الأُولى.

٧. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمّد بن محمد بن النعمان (المعروف بالشيخ المفيد ٣٣٦ ـ ٤١٣ق)، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق، مجلّدان، الطبعة الأُولى.

٨. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الثالثة.

٩. إعلام الورى بأعلام الهدى، أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسي (م٥٤٨ق)، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٧ق، مجلّدان، الطبعة الأُولى.

١٠. الإقبال بالأعمال الحسنة، رضيّ الدين عليّ بن موسى بن جعفر بن طاووس (٥٨٩ ـ ٦٦٤ أو ٦٦٨ق)،

طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٧ش، الطبعة الثانية.

١١. أمالي الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، مكتبة الإسلاميّة، ١٣٦٣ق.

١٢. أمالي الطوسي، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ـ٤٦٠ق)، قم: دار الثقافة، ١٤١٤ق، الطبعة الأُولى.

١٣. الأنوار النعمانيّة، نعمة الله الموسوي الجزائري (م ١١١٢ق)، تبريز، طبعة مطبعة شركت چاپ، ٤ مجلّدات.

١٤. بحار الأنوار، محمّد بن باقر بن محمّد تقيّ المجلسي (١٠٣٧ ـ ١١١٠ق)، بيروت: مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٣ق، ١١٠ مجلّداً.

١٥. بداية المجتهد، محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي (٥٢٠ ـ ٥٩٥ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٢ق، مجلّدان.

١٦. تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (م ٤٦٣ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤ مجلّداً.

١٧. تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦ق)، بيروت: دار الجيل، ١٣٩٣ق.

١٨. تحف العقول، الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة الحرّاني (م ٣٨١)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٧ق، الطبعة الخامسة.

١٩. تدريب الراوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٩٩ هـ، مجلّدان، الطبعة الثانية.

٢٠. التعليقة على الكافي، محمّد باقر بن المير شمس الدين محمّد الحسيني الإسترآبادي (المعروف بالميرداماد م ١٠٤١ق)، قم: مكتبة السيّد داماد، ١٤٠٣ق.

٢١. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤ق)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ق، ٤ مجلّدات.

٢٢. التكملة والذيل والصلة، الحسن بن محمّد بن الحسن الصغاني (م ٦٥٠ق)، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٩م، ٦ مجلدات.

٢٣. التوحيد، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٩٨ق، الطبعة الثانية.

٢٤. تهذيب الأحكام، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، طهران: دار الكتب

الإسلاميّة، ١٣٦٤ش، ١٠ مجلّدات، الطبعة الثالثة.

٢٥. تهذيب اللغة، محمّد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ ـ ٣٧٠ق)، بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٧م، ١٥ مجلّداً.

٢٦. ثواب الأعمال، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م٣٨١)، قم: الشريف الرضيّ، ١٣٦٤ ش، الطبعة الثانية.

٢٧. جامع الأخبار، تاج الدين محمّد بن محمّد الشعيري (من أعلام القرن السادس)، النجف الأشرف: المطبعة الحيدريّة.

٢٨. جامع الأُصول في أحاديث الرسول، مجد الدين المبارك بن محمّد الجزري الشافعي (المعروف بابن الأثير الشيباني ٥٥٤ ـ ٦٠٦ق)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ق، ١٣ مجلّداً، الطبعة الثانية.

٢٩. جامع الرواة، محمّد بن عليّ الأردبيلي (م ١١٠١)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٣ق، مجلّدان.

٣٠. الجامع الصغير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٠ق، جزءان في مجلّد.

٣١. جامع المقاصد في شرح القواعد، عليّ بن الحسين بن عبد العالي الكركي (المحقّق الثاني ٨٦٨ ـ ٩٤٠ق)، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٨ ـ ١٤١١هـ، ١٣ مجلّداً، الطبعة الأُولى.

٣٢. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن بن باقر النجفي (م١٢٦٦ق)، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٨ق، ٤٣ مجلّداً، الطبعة السادسة.

٣٣. حاشية خلاصة الأقوال ـ ضمن رسائل الشهيد الثاني ـ، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (الشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ق). أُنظر رسائل الشهيد الثاني.

٣٤. الحاوي للفتاوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ق)، بيروت: دار الكتاب العربي، مجلّدان.

٣٥. الحبل المتين، محمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي (المعروف بالشيخ البهائي ٩٥٣ ـ ١٠٣٠ق)، قم: مكتبة بصيرتي.

٣٦. حياة الحيوان، كمال الدين محمّد بن عيسى الدميري (م ٨٠٨ق)، بيروت: دار القاموس الحديث.

٣٧. الخصال، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ، الطبعة الخامسة.

٣٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهّر (العلّامة الحلّي ٦٤٨ـ ٧٢٩ق)، قم: نشر الفقاهة، ١٤١٧ق، الطبعة الأُولى.

٣٩. الخلاصة في أُصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيّبي (م ٧٤٣ق)، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأُولى.

٤٠. الخلاف، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ ـ ١٤١٧ق، الطبعة الأُولى.

٤١. الدرّ المنثور، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ق)، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م، ٨ مجلّدات.

٤٢. الدروس الشرعيّة، شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي (الشهيد الأوّل م ٧٨٦ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ ـ ١٤١٤ق، ٣ مجلدات.

٤٣. ديوان الإمام عليّ عليه السلام، المنسوب إلى الإمام عليّ عليه السلام، قم: پيام إسلام، ١٣٦٩ش، الطبعة الثانية.

٤٤. ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي (م ١١٠ق)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٦ق / ١٩٩٦م، الطبعة الأُولى.

٤٥. ذكرى الشيعة، شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي (للشهيد الأوّل ٧٨٦ق) قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٩ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

٤٦. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّي (٦٤٧ ـ ٧٤٠)، طهران: جامعة طهران، ١٣٨٣هـ.

٤٧. رجال الطوسي، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، النجف الأشرف: المكتبة الحيدريّة، ١٣٨٠ق، الطبعة الأُولى.

* رجال الكشي ← اختيار معرفة الرجال

٤٨. رجال النجاشي، أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي (٣٧٢ ـ ٤٥٠ق)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨هـ، الطبعة السادسة.

٤٩. الرسائل التسع، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (المحقّق الحلّي ٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، ١٤١٣ق/ ١٣٧١ش، الطبعة الأُولى.

٥٠. رسائل الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (الشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ ق)، قم: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، مجلّدان، الطبعة الأُولى.

٥١. الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (للشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ق)، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٠ مجلّدات.

٥٢. السرائر، محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلّي (٥٤٣ ـ ٥٩٨ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٠ ـ ١٤١١ق، ٣ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

٥٣. سنن ابن ماجة، محمّد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٧ / ٢٠٩ـ٢٧٣ـ ٢٧٥ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مجلّدان.

٥٤. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥ق)، دار إحياء السنّة النبويّة، ٤ مجلّدات.

٥٥. سنن الترمذي، محمّد بن سورة الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٩٧ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٥ مجلّدات.

٥٦. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٨١ ـ ٢٥٥ق)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ق، مجلّدان، الطبعة الأُولى.

٥٧. سنن النسائي، أحمد بن عليّ بن شعيب النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٨ أجزاء في ٤ مجلّدات.

٥٨. الشافي في الإمامة، عليّ بن الحسين الموسوي (المعروف بالشريف المرتضى ٣٥٥ـ٤٣٦ق)، طهران: مؤسّسة الصادق، ١٤١٠ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الثانية.

٥٩. شرائع الإسلام، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (المحقق الحلّي ٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: إسماعيليان، ١٤٠٩ق، ٤ أجزاء في مجلّدين، الطبعة الثالثة.

٦٠. شرح البداية، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (الشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ق)، قم: منشورات الفيروزآبادي، ١٤١٤ق، الطبعة الأُولى.

٦١. شرح صحيح البخاري، شمس الدين محمّد بن يوسف بن عليّ الكرماني (م٧٨٦ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٠ق، ٢٥ مجلّداً.

٦٢. شرح المقاصد، مسعود بن عمر بن عبد الله (الشهير بسعد الدين التفتازاني ٧١٣ـ ٧٩٣ق)، قم: الشريف الرضيّ، ٥ مجلّدات.

٦٣. شرح نهج البلاغة، عزّ الدين عبد الحميد بن محمّد بن محمّد بن الحسين بن أبي الحديد (٥٨٦ ـ ٦٥٥ / ٦٥٦ق)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨ق، ٢٠ مجلّداً.

٦٤. الشفاء، أبو عليّ حسين بن عبد الله بن سينا (الشيخ الرئيس ٣٧٠ ـ ٤٢٧ق)، قم: مكتبة آية الله المرعشي.

٦٥. الصحاح، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (م ٣٩٣)، بيروت: دار العلم للملايين، ٤ مجلّدات.

٦٦. صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ق)، دمشق و بيروت: دار ابن كثير و اليمامة للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤١٤ق، ٦ مجلّدات + الفهرس، الطبعة الخامسة.

٦٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١ق)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨ق، ٥ مجلّدات، الطبعة الثانية.

٦٨. الصحيفة السجاديّة، المنسوبة إلى الإمام الهُمام عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبعليهم السلام، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٧٠ش، الطبعة الثانية.

٦٩. الضعفاء الكبير، محمّد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العقيلي المكّي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٣ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

٧٠. عدّة الأُصول، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق).

٧١. عدّة الداعي، أحمد بن فهد الحلّي (م ٨٤١ق)، قم: مكتبة الوجداني.

٧٢. عوالي اللآلي، محمّد بن عليّ بن إبراهيم الأحسائي (المعروف بابن أبي الجمهور م أوائل القرن العاشر) قم: مطبعة سيّد الشهداء، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٥، ٤ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

٧٣. عيون أخبار الرضاعليه السلام، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، طهران، جهان، ١٣٧٨ق، جزءان في مجلّد.

٧٤. عيون المسائل، ضمن إثنتا عشر رسالة.

* اثنتا عشر رسالة.

٧٥. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد، شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي (الشهيد الأوّل م ٧٨٦ق)، قم: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٤ ـ ١٤٢١ق، ٤ مجلدات، الطبعة الأُولى.

٧٦. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي (م ٢٢٤)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦ق، ٤ مجلّدات.

٧٧. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (جار الله م ٥٣٨ق)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الثالثة.

٧٨. فتح البارئ في شرح صحيح البخاري، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٠ق، ١٣ مجلّداً و مقدّمة و مجلّدان للفهارس، الطبعة الأُولى.

٧٩. فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، محمّد بن عبد الرحمن بن محمّد السخاوي (م ٩٠٢ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤ق، ٣ مجلّدات.

٨٠. الفقيه، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م٣٨١ق)، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الخامسة.

٨١. الفقيه و المتفقّه، أحمد بن عليّ بن ثابت (المعروف بالخطيب البغدادي ٣٩٢ ـ ٤٦٣ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥ق.

٨٢. الفهرست، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، نشر الفقاهة، ١٤١٧ق، الطبعة الأُولى.

٨٣. القاموس المحيط، مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، بيروت: دار الجيل، ٤ مجلّدات.

٨٤. القوائد و الفوائد، شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي (الشهيد الأوّل م٧٨٦ق)، قم: مكتبة المفيد. أوفست عن طبعة النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٨٠م، مجلّدان، الطبعة الثانية.

٨٥. القوائد و الفوائد الأُصوليّة، عليّ بن عبّاس البعلي الحنبلي (٧٥٢ ـ ٨٠٣ق)، القاهرة، مطبعة السنّة المحمّديّة، ١٣٧٥ق.

٨٦. الكافي، ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩ق)، بيروت: دار صعب و دار التعارف، ١٤٠١ق، ٨ مجلّدات، الطبعة الرابعة.

٨٧. الكشّاف، محمود بن عمر الزمخشري (جار الله م ٥٣٨)، قم: نشر أدب الحوزة، ٤ مجلّدات.

٨٨. كشف الريبة، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (الشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ق)، بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٨ق، الطبعة الثانية.

٨٩. كمال الدين و تمام النعمة، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، قم: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٥ق، جزءان في مجلّد، الطبعة الثانية.

٩٠. كنز العمّال في سنن الأقوال، علاء الدين عليّ المتّقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (٨٨٨ ـ ٩٧٥ق) بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤١٣ق، ١٨ مجلّداً.

٩١. لسان العرب، جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور المصري (٦٣٠ ـ ٧١١ق)، قم: نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥ق، ١٥ مجلداً.

٩٢. اللمعة الدمشقيّة، شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي (الشهيد الأوّل م ٧٨٦ق)، قم: دار الفكر، ١٣٦٨ش، الطبعة الثانية.

٩٣. المبسوط، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، طهران: المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، ١٣٨٧ ـ ١٣٩٣ق، ٨ مجلّدات، الطبعة الثانية..

٩٤. المجموع (شرح المهذّب)، يحيى بن شرف النووي الشافعي (م ٦٧٦ق)، بيروت: دار الفكر، ٢٠ مجلّداً.

٩٥. المحصول في علم الأُصول، محمّد بن عمر بن الحسين الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨ق، مجلّدان، الطبعة الأُولى.

٩٦. المختصر النافع، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: مؤسّسة البعثة، ١٤١٣ق، الطبعة الأُولى.

٩٧. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهّر (٦٤٨ ـ ٧٢٦ق)، قم: مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميّة، ١٤١٣ ـ ١٤١٨ق، ٩ مجلّدات + الفهارس، الطبعة الأُولى.

٩٨. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، محمّد باقر بن محمّد تقيّ المجلسي (١٠٣٧ ـ ١١١٠ق)، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٤٠٤ ـ ١٤١١ق، ٢٦ مجلّداً، الطبعة الأُولى.

٩٩. المسائل العزّيّة (ضمن الرسائل التسع)، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، انظر الرسائل التسع للمحقّق الحلّي.

١٠٠. مسالك الأفهام، زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (الشهيد الثاني ٩١١ ـ ٩٦٥ق)، قم: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١٣ ـ ١٤١٩ق، ١٥ مجلّداً، الطبعة الأُولى.

١٠١. مسند أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٤ق، ٧ مجلّدات + الفهرس في مجلّدين / و ٦ مجلّدات، مصر: مؤسّسة قرطبة.

١٠٢. مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين، رجب البرسي (كان حيّاً ٨١٣ق)، طهران: دفتر نشر فرهنگ أهل بيت عليهم السلام.

١٠٣. مشرق الشمسين (ضمن الحبل المتين)، محمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي (المعروف بالشيخ البهائي ٩٥٣ ـ ١٠٣٠ق)، راجع الحبل المتين.

١٠٤. مصابيح السنّة، الحسين بن مسعود بن محمّد الفرّاء البغوي (٤٣٣ ـ ٥١٦ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الأولى.

١٠٥. مصباح الشريعة، المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام (٨٣ ـ ١٤٨ق)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٠ق، الطبعة الأُولى.

١٠٦. المصباح، تقيّ الدين إبراهيم بن عليّ بن الحسن العاملي الكفعمي (٨٤٠ ـ ٩٠٥ق)، قم: الرضيّ و الزاهدي، ١٤٠٥ق.

١٠٧. مصباح المتهجّد، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠ق)، بيروت: مؤسّسة فقه

الشيعة، ١٤١١ق.

١٠٨. المطالب العاليّة، أحمد بن عليّ العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤ق، ٥مجلّدات، الطبعة الثانية.

١٠٩. معارج الأُصول، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (المحقق الحلّي ٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٣ق، الطبعة الأُولى.

١١٠. معالم العلماء، محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندراني (٤٨٩ ـ ٥٨٨ق)، النجف الأشرف: المطبعة الحيدريّة، ١٣٨٠ق.

١١١. معاني الأخبار، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (المعروف بالشيخ الصدوق م ٣٨١ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ش.

١١٢. المعتبر في شرح المختصر، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام، ١٣٦٤ش مجلّدان، الطبعة الأُولى..

١١٣. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠ق)، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ق، ١٠ مجلّدات.

١١٤. معجم رجال الحديث، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣ق)، بيروت: ١٤٠٣، ٢٣ مجلّداً، الطبعة الثالثة.

١١٥. معرفة علوم الحديث، محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٩٧ق، الطبعة الثانية.

١١٦. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرّزي الخوارزمي (٥٣٨ ـ ٦١٦ق)، بيروت: دار الكتاب العربي.

١١٧. مقباس الهداية، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥١ق)، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١١ ـ ١٤١٣ق، ٤ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

١١٨. مقدّمة ابن الصلاح في علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (م٦٤٣ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٦ق، الطبعة الأولى.

١١٩. الملل و النحل، محمّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (٤٧٩ ـ ٥٤٨ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٧ق، مجلّدان.

١٢٠. المناقب، محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندراني (٤٨٩ ـ ٥٨٨ق)، قم: مؤسسة انتشارات علّامة،

٤ مجلّدات.

١٢١. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهّر (العلّامة الحلّي ٦٤٨ـ٧٢٦ق)، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤١٢ ـ ١٤١٩ق، صدر منه ٥ مجلّدات، الطبعة الأُولى، والطبعة الحجريّة، مجلّدان، ١٣٣٣ش.

١٢٢. منتهى المقال في أحوال الرجال، محمّد بن إسماعيل المازندراني (أبو عليّ الحائري م١٢١٦ق)، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٦ق، ٧ مجلّدات.

* من لا يحضره الفقيه ← الفقيه

١٢٣. الموضوعات، عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزي القرشي (٥١٠ ـ ٥٧٩ق)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ق، ٣ مجلّدات، الطبعة الثانية.

١٢٤. المهذّب البارع في شرح المختصر النافع، أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي الأسدي (٤٠٠ ـ ٤٨١ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ ـ ١٤١٣ق، ٥ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

١٢٥. نكت النهاية، نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهُذَلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ق، ٣ مجلّدات، الطبعة الأُولى.

١٢٦. النهاية في غريب الحديث و الأثر، المبارك بن محمّد الجزري (المعروف بابن الأثير ٥٥٤ـ ٦٠٦ق)، قم: اسماعيليان، ١٣٦٣ش، ٥ مجلّدات، الطبعة الرابعة.

١٢٧. النهاية في مجرّد الفقه و الفتوى، محمّد بن الحسن (المعروف بالشيخ الطوسي ٣٨٥ـ ٤٦٠ق)، قم: قدس.

١٢٨. نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنين عليه السلام)، محمّد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضيّ ٣٥٩ـ ٤٠٦ق)، تحقيق: صبحي الصالح، دار الأُسوة للطباعة و النشر، ١٤١٥ق، الطبعة الأُولى.

١٢٩. وسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤ق)، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٩ ـ ١٤١٢ق، ٣٠ مجلّداً، الطبعة الأُولى.

## ٧. فهرس الموضوعات